الأمم المتحدة

A/74/91

الجمعية العامة

Distr.: General
19 August 2019
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

**الدورة الرابعة والسبعون**

البند ٤٠ من جدول الأعمال المؤقت*

**ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا**

# ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

## تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية في دورتها الرابعة والسبعين.

ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها على طلب الأمين العام موافاته بمعلومات عن هذه المسألة.

* A/74/50.

250919 200919 19-08702 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

# المحتويات

*الصفحة*


أولا – مقدمة ..... ١٠

ثانيا – الردود الواردة من الحكومات ..... ١٠

أفغانستان ..... ١٠

ألبانيا ..... ١٠

الجزائر ..... ١١

أندورا ..... ١٢

أنغولا ..... ١٢

أنتيغوا وبربودا ..... ١٣

الأرجنتين ..... ١٣

أرمينيا ..... ١٤

أستراليا ..... ١٤

أذربيجان ..... ١٥

جزر البهاما ..... ١٥

البحرين ..... ١٥

بنغلاديش ..... ١٦

بربادوس ..... ١٦

بيلاروس ..... ١٦

بليز ..... ١٧

بنن ..... ١٧

بوتان ..... ١٨

بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات) ..... ١٨

البوسنة والهرسك ..... ٢١

بوتسوانا ..... ٢٢

بروني دار السلام ..... ٢٢

بوركينا فاسو ..... ٢٢

بوروندي ..... ٢٣
كابو فيردي ..... ٢٣
كمبوديا ..... ٢٣
الكاميرون ..... ٢٣
كندا ..... ٢٤
جمهورية أفريقيا الوسطى ..... ٢٤
تشاد ..... ٢٥
شيلي ..... ٢٥
كولومبيا ..... ٢٥
جزر القمر ..... ٢٦
الكونغو ..... ٢٦
كوستاريكا ..... ٢٧
كوت ديفوار ..... ٢٨
كوبا ..... ٢٨
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ..... ٧١
جمهورية الكونغو الديمقراطية ..... ٧٢
دومينيكا ..... ٧٢
الجمهورية الدومينيكية ..... ٧٣
جيبوتي ..... ٧٣
إكوادور ..... ٧٤
مصر ..... ٧٤
السلفادور ..... ٧٥
غينيا الاستوائية ..... ٧٦
إريتريا ..... ٧٧
إسواتيني ..... ٧٧
إثيوبيا ..... ٧٧
الاتحاد الأوروبي ..... ٧٨

فيجي . . . . . ٧٩
غابون . . . . . ٧٩
غامبيا . . . . . ٨٠
جورجيا . . . . . ٨٠
غانا . . . . . ٨٠
غرينادا . . . . . ٨١
غواتيمالا . . . . . ٨١
غينيا . . . . . ٨٢
غينيا – بيساو . . . . . ٨٢
غيانا . . . . . ٨٣
هايتي . . . . . ٨٣
هندوراس . . . . . ٨٤
آيسلندا . . . . . ٨٤
الهند . . . . . ٨٤
إندونيسيا . . . . . ٨٥
إيران (جمهورية – الإسلامية) . . . . . ٨٥
العراق . . . . . ٨٧
جامايكا . . . . . ٨٧
اليابان . . . . . ٨٩
الأردن . . . . . ٨٩
كازاخستان . . . . . ٨٩
كينيا . . . . . ٩٠
كيريباس . . . . . ٩٠
الكويت . . . . . ٩١
قيرغيزستان . . . . . ٩١
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية . . . . . ٩١
لبنان . . . . . ٩٢

ليسوتو . . . . . ٩٢
ليبريا . . . . . ٩٢
ليبيا . . . . . ٩٣
ليختنشتاين . . . . . ٩٣
مدغشقر . . . . . ٩٣
ماليزيا . . . . . ٩٤
ملاوي . . . . . ٩٤
ملديف . . . . . ٩٥
مالي . . . . . ٩٥
موريتانيا . . . . . ٩٥
موريشيوس . . . . . ٩٥
المكسيك . . . . . ٩٦
موناكو . . . . . ٩٧
منغوليا . . . . . ٩٧
الجبل الأسود . . . . . ٩٨
موزامبيق . . . . . ٩٨
ميانمار . . . . . ٩٨
ناميبيا . . . . . ٩٩
ناورو . . . . . ١٠١
نيبال . . . . . ١٠١
نيوزيلندا . . . . . ١٠١
نيكاراغوا . . . . . ١٠٢
النيجر . . . . . ١٠٢
نيجيريا . . . . . ١٠٣
النرويج . . . . . ١٠٣
عمان . . . . . ١٠٤
باكستان . . . . . ١٠٤

بنما ..... ١٠٤
باراغواي ..... ١٠٥
بابوا غينيا الجديدة ..... ١٠٦
بيرو ..... ١٠٦
الفلبين ..... ١٠٧
قطر ..... ١٠٧
جمهورية كوريا ..... ١٠٧
جمهورية مقدونيا الشمالية ..... ١٠٧
الاتحاد الروسي ..... ١٠٨
رواندا ..... ١٠٩
سانت كيتس ونيفس ..... ١٠٩
سانت لوسيا ..... ١١٠
سانت فنسنت وجزر غرينادين ..... ١١٠
سان مارينو ..... ١١١
ساموا ..... ١١١
سان تومي وبرينسيبي ..... ١١١
المملكة العربية السعودية ..... ١١٢
السنغال ..... ١١٢
صربيا ..... ١١٣
سيشيل ..... ١١٣
سيراليون ..... ١١٤
سنغافورة ..... ١١٤
جزر سليمان ..... ١١٤
الصومال ..... ١١٥
جنوب أفريقيا ..... ١١٥
جنوب السودان ..... ١١٦
سري لانكا ..... ١١٦

السودان ..... ١١٧
سورينام ..... ١١٨
سويسرا ..... ١١٨
الجمهورية العربية السورية ..... ١١٩
طاجيكستان ..... ١٢١
تايلند ..... ١٢١
تيمور – ليشتي ..... ١٢٢
تونغا ..... ١٢٤
توغو ..... ١٢٤
ترينيداد وتوباغو ..... ١٢٥
تونس ..... ١٢٥
تركيا ..... ١٢٦
تركمانستان ..... ١٢٦
توفالو ..... ١٢٧
أوغندا ..... ١٢٧
الإمارات العربية المتحدة ..... ١٢٧
جمهورية تنزانيا المتحدة ..... ١٢٨
أوروغواي ..... ١٢٨
أوزبكستان ..... ١٢٩
فانواتو ..... ١٢٩
فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) ..... ١٢٩
فييت نام ..... ١٣٢
اليمن ..... ١٣٢
زامبيا ..... ١٣٣
زمبابوي ..... ١٣٣
الكرسي الرسولي ..... ١٣٤
دولة فلسطين ..... ١٣٤

ثالثا – الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها . . . . . ١٣٥
منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية . . . . . ١٣٥
اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . . . . . ١٣٦
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة . . . . . ١٤٠
الوكالة الدولية للطاقة الذرية . . . . . ١٤٧
منظمة الطيران المدني الدولي . . . . . ١٤٨
المنظمة الدولية للحماية المدنية . . . . . ١٤٨
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية . . . . . ١٤٩
منظمة العمل الدولية . . . . . ١٥٠
المنظمة البحرية الدولية . . . . . ١٥٠
المنظمة الدولية للهجرة . . . . . ١٥١
الاتحاد الدولي للاتصالات . . . . . ١٥٢
الاتحاد البرلماني الدولي . . . . . ١٥٢
مكتب شؤون الفضاء الخارجي . . . . . ١٥٣
مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة . . . . . ١٥٤
مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان . . . . . ١٦٠
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين . . . . . ١٦٢
منظمة الأمم المتحدة للطفولة . . . . . ١٦٣
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية . . . . . ١٦٤
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي . . . . . ١٦٩
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة . . . . . ١٧٤
برنامج الأمم المتحدة للبيئة . . . . . ١٧٧
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية . . . . . ١٧٩
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية . . . . . ١٨٠
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث . . . . . ١٨٠
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة . . . . . ١٨١
صندوق الأمم المتحدة للسكان . . . . . ١٨٣

الاتحاد البريدي العالمي . . . . . ١٨٣
برنامج الأغذية العالمي . . . . . ١٨٤
منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية . . . . . ١٨٦
المنظمة العالمية للملكية الفكرية . . . . . ١٨٨
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية . . . . . ١٩٠
منظمة السياحة العالمية . . . . . ١٩٠
منظمة التجارة العالمية . . . . . ١٩١
رابعا – الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشـــاركة بصـــفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها . . . . . ١٩٢
مركز الجنوب . . . . . ١٩٢

# أولا – مقدمة

١ – طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين.

٢ – وعملاً بذلك الطلب، دعا الأمين العام، في مذكرة شفوية مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٩، الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها إلى موافاته بمعلومات عن تنفيذ ذلك القرار. وأُرسِلت مذكرة شفوية تذكيرية في ١ أيار/مايو ٢٠١٩.

٣ – ويورد هذا التقرير ردود الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها التي وردت حتى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩. وستصدر الردود التي ترد بعد ذلك التاريخ في شكل إضافات لهذا التقرير.

# ثانيا – الردود الواردة من الحكومات

## أفغانستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تُصدر حكومة أفغانستان أو تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يؤكد من جديد أمورا منها حرية الملاحة.

وفي ذلك الصدد، صوّتت حكومة أفغانستان لصالح القرار السالف الذكر، وكذلك قرارات أخرى تتعلق بالموضوع نفسه، وهي تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المكرّسة في الميثاق.

## ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

إن جمهورية ألبانيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفّذ أحكام القرار ٨/٧٣ تنفيذا تاما، وهي لم تُصدر أو تُطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار.

## الجزائر

[الأصل: بالعربية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

إن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للمرة السابعة والعشرين على التوالي بشبه إجماع للقرار ٨/٧٣ القاضي برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يؤكد مجددا أحقية وعدالة هذه القضية ومساندة المجتمع الدولي لها.

وإذ تؤكد الجزائر مجددا على تضامنها مع كوبا وشعبها الذي يقاوم منذ أكثر من نصف قرن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، فإنها تعتبر أن الحصار الذي تعاني منه كوبا وشعبها يمثل خرقا لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتجدد الجزائر التأكيد على رفضها التام لفرض قوانين وقرارات أحادية الجانب ذات اختصاص خارج الإقليم، وجميع أشكال التدابير الانفرادية والقسرية التي تعيق تحقيق حقوق الإنسان ورفاهية الشعوب وازدهارها. كما تنتهز هذه الفرصة لتؤكد مجددا على الحاجة الملحة لإنهاء، دون قيد أو شرط، الحصار المفروض من قبل الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٦١ والذي يشكل عقبة جسيمة أمام طموحات الشعب الكوبي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن الأضرار العديدة والمعاناة التي يتصدى لها الشعب الكوبي.

كما تثمن الجزائر وتشجع الخطوات والنوايا الحسنة الرامية إلى التطبيع بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، على غرار استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس أوباما إلى هافانا في عام ٢٠١٦ وامتناع الولايات المتحدة عن التصويت على قرار الجمعية العامة ٥/٧١ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، التي كانت بمثابة خطوات إيجابية وشجاعة في اتجاه الرفع الكلي للحصار المضروب على كوبا. إلا أن الإجراءات التي أعلنت عنها مؤخرا إدارة الرئيس الأمريكي، السيد دونالد ترامب، تمثل تراجعا حقيقيا في العلاقات بين البلدين بما في ذلك استمرار سياسة الحصار وما له من تبعات وخيمة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي وعلى الشرعية الدولية.

إن المطالبة بوقف الحصار المفروض على كوبا، في ظل الأوضاع الإقليمية والدولية المتردية، تكتسي أهمية بالغة لما لها من انعكاسات وتبعات من أجل استتباب الأمن والاستقرار في المنطقة. ومن هذا المنطلق تذكر الجزائر بموقفها المبدئي، والمعتمد في الجزائر خلال المؤتمر الوزاري السابع عشر للدول الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز، الذي عقد في شهر أيار/مايو ٢٠١٤، والذي دعا على وجه الخصوص إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتذكر الجزائر أيضا بموقفها المعتمد مؤخرا في القمة السابعة عشرة لبلدان عدم الانحياز، المنعقدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ بفنزويلا، وكذا خلال مؤتمر وزراء الخارجية للحركة المنعقد بباكو في نيسان/أبريل ٢٠١٨، حيث دعت الحركة خلالهما إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، دون شرط.

## أندورا

[الأصل: بالفرنسية]
[٧ آذار/مارس ٢٠١٩]

لم تُصدر حكومة إمارة أندورا أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٨/٧٣. وقد دأبت حكومة إمارة أندورا في هذا الصدد على التصويت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتعيد تأكيد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

## أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

اتخذت الجمعية العامة لـ ٢٧ سنة متتالية وبأغلبية ساحقة قرارات تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

لكن للأسف، لم تُنفَّذ تلك القرارات تنفيذا فعالا على مر السنين، ولم يُرفع بعد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وهذا لا يتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة فحسب، بل إنه أعاق أيضا الجهود التي يبذلها الشعب الكوبي لتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وعطّل علاقاته الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية مع البلدان الأخرى.

ونود أن نعرب عن قلقنا من أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لا يزال قائما رغم أن الجمعية العامة تناولت هذه المسألة مرات عديدة.

وعلاوة على ذلك، إذ يساور جمهورية أنغولا القلق إزاء الآثار الضارة لهذه التدابير على الشعب الكوبي، (أ) رحّبت بقوة باتخاذ الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ القرار ٨/٧٣ وعنوانه ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“؛ (ب) تؤكد من جديد التزامها باحترام وصون وتعزيز مبادئ الميثاق وأحكام القانون الدولي، لأنها تشكّل جوهر تعددية الأطراف وجهدا جماعيا يرمي إلى الحفاظ على السلام والأمن الدوليين، وتحقيق النمو الاقتصادي، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وتعتبر جمهورية أنغولا الحصار المفروض على كوبا انتهاكا للقانون الدولي والميثاق، لا سيما فيما يتعلق بما يلي: (أ) تساوي الدول في السيادة؛ (ب) عدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية؛ (ج) حرية التجارة الدولية، وهي جميعها مبادئ مكرسة أيضا في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

ولهذه الأسباب، ترفض جمهورية أنغولا، مرة أخرى، رفضا تاما فرض قوانين تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وجميع أشكال التدابير الانفرادية والقسرية التي تعوق التمتع الكامل بحقوق الإنسان العالمية، بما فيها الحق في التنمية.

وعليه، تكرر جمهورية أنغولا تأييدها غير المشروط لضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتنتهز هذه الفرصة لكي توجّه مناشدة قوية إلى المجتمع الدولي بأن يضاعف جهوده الرامية إلى تعزيز الحوار البنّاء من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا رفعا تاما.

## أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

تظلُّ حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمةً التزاما تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرُّض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رغم تأييد الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، وقراراتها السابقة المعارضة للحصار، والمعاهدات الدولية ذات الصلة بالموضوع.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة أنتيغوا وبربودا، عملاً بالفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور آنفاً، وذلك عملاً بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، اللذين ينصان على أمور منها إعادة تأكيد حرية التجارة والملاحة.

## الأرجنتين

[الأصل: بالإسبانية]
[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تنفّذ حكومة جمهورية الأرجنتين تنفيذاً كاملاً أحكام قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ والقرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويحدد القانون رقم ٢٤٨٧١، الصادر في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، الإطار التشريعي الذي ينظّم نطاق تطبيق التشريعات الأجنبية داخل الأرجنتين. وتنص المادة الأولى من ذلك القانون على أن التشريعات الأجنبية التي يقصد بها إحداث آثار قانونية خارج نطاق الحدود الإقليمية، عن طريق فرض حصار اقتصادي على بلد معيّن أو تقييد الاستثمارات فيه، بهدف تغيير حكومة ذلك البلد أو التأثير على حقه في تقرير مصيره، هي تشريعات لا يجوز على الإطلاق تطبيقها ولا تترتب عليها أي آثار قانونية بالمرة. والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يخضع لتشريعات اتحادية، ولا سيما قانون توريتشيللي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) الصادر في آذار/مارس ١٩٩٦.

وبالإضافة إلى ذلك، تلتزم الأرجنتين التزاماً تاماً بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وبمبدأ تعددية الأطراف. وفي هذا الإطار، أيّدت الأرجنتين منذ عام ١٩٩٥ قرارات الجمعية العامة المتصلة بالحصار

الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضـــه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وأعربت أيضـــاً عن معارضتها للحصار في كل فرصة تسنح لذلك، سواء في المحافل الإقليمية أم في الهيئات الدولية الأخرى.

وتكرر حكومة الأرجنتين تأكيد ارتياحها وتفاؤلها باســـتئناف العلاقات الدبلوماســـية بين كوبا والولايات المتحدة، وتحث حكومتي البلدين على تعزيز الحوار بينهما، مما ســـيســـمح بحل جميع المشـــاكل العالقة، بما في ذلك رفع الحصار.

وتمشـــياً مع هذا الموقف، أيّدت الأرجنتين الإعلان الوزاري الذي اعتُمد في الاجتماع الســـنوي الثاني والأربعين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـــ ٧٧، الذي عُقد في نيويورك في ٢٧ أيلول/ســـبتمبر ٢٠١٨. وتعيد الفقرة ٢٠٥ من الإعلان تأكيد الدعوة الموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وعلاوة على ذلك، وفي مؤتمر القمة الإيبيرية – الأمريكية لرؤســـاء الدول والحكومات الســـادس والعشـــرين، الذي عقد في لا أنتيغوا، غواتيمالا، في ١٥ و ١٦ تشـــرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أيدت الأرجنتين اعتماد بيان خاص بشـــأن ضـــرورة إنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضـــه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، بما في ذلك تنفيذ قانون هيلمز – بيرتون. وفي ذلك البيان الخاص، كررت البلدان الإيبيرية – الأمريكية تأكيد الطلب الموجه إلى حكومة الولايات المتحدة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وأثره الإنساني السلبي الواقع على الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

## أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تُصدر أرمينيا ولم تطبّق أي قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، التي يمكن أن تخلِّف أثراً مدمراً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وقد أعربت حكومة جمهورية أرمينيا، في عدد من المناسبات، عن معارضتها لسياسة الحصار الاقتصادية والحدود المغلقة، وبخاصة في ضوء الحصار المستمر الذي تفرضه عليها كل من تركيا وأذربيجان.

## أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تعيد حكومة أســـتراليا تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وما فتئت حكومة أســـتراليا منذ عام ١٩٩٦ تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصـــار التجاري المفروض على كوبا. ولا تطبّق أستراليا أي جزاءات أو تدابير ضد كوبا تقيّد حركة التجارة أو الاستثمار.

## أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكاً شديداً بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

وتقيم جمهورية أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودِّية مع جمهورية كوبا. ولم تُصدِر أذربيجان أو تطبِّق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. وستواصل أذربيجان اتخاذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

## جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠١٩]

يقيم كومنولث جزر البهاما علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولم تُصدر جزر البهاما أو تطبّق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كومنولث جزر البهاما وجمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تُذكّر جزر البهاما بموقف هيئات إقليمية وأقاليمية مثل الجماعة الكاريبية، ومجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة بلدان عدم الانحياز، وتؤكد ذلك الموقف.

ولا تزال جزر البهاما تأمل في وضع عملية لتطبيع العلاقات الثنائية بين حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا.

## البحرين

[الأصل: بالعربية]
[٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩]

لقد حافظت مملكة البحرين على موقفها المؤيد لكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا وذلك من منطلق تمسكها بالمبادئ والأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، وتود التأكيد مجددا على موقفها المؤيد للقرار ٨/٧٣ الذي اعتمدته الجمعية العامة بتاريخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

## بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وقد دأبت بنغلاديش على تأييد القرارات السابقة الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية، وصوَّتت أيضا لصالح القرار السالف الذكر.

## بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

ما فتئت بربادوس تصوّت تأييداً للقرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ طُرح على الجمعية العامة لأول مرة في دورتها السادسة والأربعين المعقودة في عام ١٩٩١.

وتكرّر بربادوس تأييدها لآخر قرار بشأن هذه المسألة، وهو القرار ٨/٧٣، الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وتؤكد من جديد أنها تنفّذه تنفيذاً كاملاً على المستوى الوطني، إذ لا توجد في بربادوس أي قوانين تُقيِّد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا.

وترحّب بربادوس بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين حكومتَي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتشجّع الطرفين على مواصلة الحوار بشأن رفع الحصار.

## بيلاروس

[الأصل: بالروسية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تعتبر بيلاروس فرض أي تدابير قسرية انفرادية على دول أعضاء في الأمم المتحدة وذات سيادة أمرا غير مقبول ويؤدي إلى نتائج عكسية.

والحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عقود مثال واضح لتلك التدابير الانفرادية. ويشكل هذا الحصار عقبة أمام تحقيق التحول الاجتماعي والاقتصادي، ويضر بالاقتصاد الكوبي، ويحد من قدرة البلد على توسيع التجارة والتعاون فيما بين المصارف، وعلى تعزيز القطاع الخاص. وبصفة عامة، فهو يمنع هافانا من المشاركة الكاملة في الحياة المالية والاقتصادية الدولية.

ولم يتغير موقف بيلاروس فيما يتعلق بالرفع الكامل للحصار المفروض على كوبا. ونؤيد بقوة الحق غير القابل للتصرف لكل دولة في أن تحدد مسار التنمية الخاص بها. وأي محاولات انفرادية من جانب دول معيّنة لتغيير النظم السياسية المحلية لدول أخرى، باستخدام الضغوط العسكرية أو السياسية

أو الاقتصادية أو أشكال أخرى من الضغوط، أمر غير مقبول على الإطلاق. ونأسف لعدم وجود أي تقدم ملموس في التصدي لهذه الحالة.

وتؤكد بيلاروس مجددا تأييدها للقرار ٨/٧٣ وجميع القرارات السابقة للجمعية العامة المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## بليز

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تعيد بليز تأكيد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرُّض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المقاصد والمبادئ التي تندرج أيضاً ضمن المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي. وفي إطار التقيّد الدقيق بأحكام الميثاق والقانون الدولي، دأبت بليز على تأييد القرارات التي تدين الحصار المفروض على كوبا، وهي ترفض تطبيق القوانين والتدابير خارج حدود الولاية الإقليمية. ويشكل استمرار السعي إلى عزل كوبا، في تجاهل للقرارات التي تُعتمد سنوياً وتحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، استهتارا صارخا بتعددية الأطراف وبالإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

وترتبط بليز وكوبا بشراكة بنّاءة ومفيدة للجانبين، أثمرت فوائد ملموسة لشعبينا. وتزداد سياستنا في التواصل مع كوبا ترسّخاً من خلال التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا.

## بنن

[الأصل: بالفرنسية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٩]

شاركت بنن بنشاط في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في اتخاذ الجمعية العامة القرار ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وبذلك، لم تحِد بنن عن المبادئ والقيم التي دأبت على الالتزام بها التزاما راسخا، وهي المبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، إضافة إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وتؤمن بنن إيمانا عميقا بالتضامن الدولي وبالعمل المشترك لكفالة سعادة جميع الشعوب.

وما انفكت بنن تؤيد القرارات السابقة التي اتخذتها الجمعية العامة بشأن مسألة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وقد صوّتت أيضا لصالح القرار السالف الذكر، مع الأخذ في الحسبان أن شعب بنن يلتزم بقيم الحوار بوصفه أفضل وسيلة لتسوية النزاعات واستعادة الثقة بين الدول.

وطالما دعت حكومة بنن، التي لم تُصدر أو تطبّق أي قوانين أو لوائح من النوع المذكور في القرار ٨/٧٣، إلى التعجيل برفع التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا لكي يتمكن هذا البلد من تحقيق تنميته الاجتماعية الاقتصادية والمشاركة مشاركة كاملة في التجارة الدولية.

وتأسف بنن إلى التطور الأخير في العلاقات بين حكومتَي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، الذي قد يؤثر على جميع المكاسب التي تحققت في إطار التطور الإيجابي في العلاقات بين البلدين في السنوات الأخيرة والتي رحّب بها المجتمع الدولي. ويشكل هذا التطور المؤسف عائقا خطيرا أمام حلّ مسألة الحصار.

وفي هذا السياق، تدعو بنن إلى مواصلة الجهود الرامية إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بغية التوصل في المستقبل القريب جدا إلى رفع كامل ونهائي للحصار المفروض على كوبا، الذي يرفضه المجتمع الدولي رفضا قاطعا.

وستواصل بنن العمل في سبيل تعزيز الحوار البنّاء لكي تتوصل كوبا والولايات المتحدة الأمريكية إلى تطبيع دائم للعلاقات الثنائية بين البلدين بما يحقق سعادة وازدهار شعبَي كوبا والولايات المتحدة.

## بوتان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تُصدر الحكومة الملكية لبوتان أو تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، وما انفكت تؤيد القرار السالف الذكر في الجمعية العامة وتصوّت لصالحه.

## بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

### القرارات التي سبقت قرار الجمعية العامة ٨/٧٣

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اعتمدت الجمعية العامة القرار ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، نظرا لأنه حتى بعد اتخاذ الجمعية العامة للقرارات ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧ و ٨/٦٨ و ٥/٦٩ و ٥/٧٠ و ٥/٧١ و ٤/٧٢، لا يزال ذلك الحصار ساريا.

### فيما يتعلق بالفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٨/٧٣

لم تعتمد حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات ولن تعتمد أي قوانين أو تدابير تتعارض مع القانون الدولي وروح القرار ٨/٧٣ وتنتهك حرية التجارة أو الملاحة، وهي تأسف للجوء دول أخرى إلى هذه الممارسة غير القانونية واللاإنسانية والتي تنطوي على إبادة جماعية.

## الحصار المفروض على جمهورية كوبا وموقف دولة بوليفيا المتعددة القوميات

إن بوليفيا ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي وتعددية الأطراف.

ولذلك ظلت بوليفيا متسقة في سياستها المتمثلة في رفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي وأي من التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على جمهورية كوبا. وهي تؤكد من جديد ضرورة التوقف فورا عن الحصار الجائر واللاإنساني والمنطوي على إبادة جماعية، وفقا للقرار ٨/٧٣.

وتدين بوليفيا بشدة استمرار استخدام هذه التدابير الانفرادية، التي تتعارض مع المعايير الدولية الأساسية، في عالم ينبغي أن تسوده تعددية الأطراف وحسن النوايا والاحترام الكامل لسيادة الدول.

وتفرض حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ أكثر من نصف قرن من الزمن حصاراً اقتصادياً وتجارياً ومالياً يتعارض مع القانون الدولي، من أجل التسبب في نقص في المواد وفي أمراض واضطرابات لدى الشعب الكوبي لغرض وحيد هو الإطاحة بحكومة كوبا بعزلها وخنقها اقتصادياً.

وتحدِّد الحصارَ الاقتصادي والتجاري والمالي مجموعةٌ من القوانين في الولايات المتحدة سُنَّت على مدى عدة عقود، بدءا بإعلان فرض حظر شامل على التجارة مع كوبا في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٢ من خلال الأمر التنفيذي الرئاسي رقم ٣٤٤٧ وانتهاء بقانون توريتشيللي (قانون إحلال الديمقراطية في كوبا) لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) لعام ١٩٩٦.

والحصار المفروض على كوبا ليس أطول حصار في تاريخ العالم فقط، بل هو أيضاً تعبير عن سياسة دولية قاسية ولاإنسانية تفتقر إلى الشرعية والمشروعية وتدل على استخفاف كامل بقرارات الأمم المتحدة وتعددية الأطراف.

وقد أنهت إدارة ترامب التقارب الذي كان قد أخذ في النشوء في السنوات السابقة بين حكومة كوبا وإدارة أوباما.

وعوضا عن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض، أبقت إدارة ترامب على القوانين والأحكام والممارسات التي تدعم ذلك الحصار. واستمرت في تعزيز آلياتها السياسية والإدارية والقمعية لضمان تطبيقه على نحو أكثر فعالية وتحديداً.

وتبين حكومة الولايات المتحدة منذ أكثر من نصف قرن أنه ليس لديها أدنى نية لتغيير سياستها تجاه جمهورية كوبا، ناهيك عن الامتثال لقرارات الجمعية العامة المتكررة التي تحثها على إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

إن هذا الحصار انتهاك صارخ وممنهج وواسع النطاق لحقوق الإنسان للشعب الكوبي. وإنه عمل إجرامي يبلغ بوضوح مبلغ أعمال الإبادة الجماعية وفق الفقرة (ج) من المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها لعام ١٩٤٨، كما يبلغ مبلغ أعمال الحرب الاقتصادية، وفق الإعلان المتعلق بقوانين الحرب البحرية، الذي اعتمد في مؤتمر لندن البحري في عام ١٩٠٩.

ولا يزال الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية الذي يتسم به الحصار من دواعي القلق البالغ، نظرا لأن الجزاءات الانفرادية المفروضة ضد كوبا تمس بحق الدول السيادي في أن تقرر كيفية إقامة أي نوع من العلاقات مع الدول الأخرى. وذلك أمرٌ غير مقبول، ولا يسعنا البقاء صامتين إزاء هذه المسألة.

ويتألف تطبيق الحصار خارج نطاق الولاية الوطنية من التدابير التالية:

- منع الشـــركات التابعة للولايات المتحدة في بلدان ثالثة من إجراء أي نوع من المعاملات مع الشركات في كوبا.
- منع الشركات التابعة لبلدان ثالثة من تصدير السلع المصنوعة في كوبا أو المصنوعة بأي مكوّنات كوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة.
- منع الشـــركات التابعة لبلدان ثالثة من بيع الســـلع أو الخدمات إلى كوبا إذا كان أكثر من ١٠ في المائة من التكنولوجيا التي تســـتند إليها تلك الســـلع والخدمات يتألف من مكونات منشأها الولايات المتحدة، حتى لو كان مالكو تلك الشركات من مواطني بلدان ثالثة.
- منع الســـفن التي تنقل ســـلعاً من كوبا أو إليها، بغض النظر عن دولة العلم، من دخول موانئ الولايات المتحدة.
- منع مصـــارف البلدان الثالثة من فتح حســـابات مقومة بدولارات الولايات المتحدة للأشـــخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الكوبيين أو من إجراء معاملات مالية بدولارات الولايات المتحدة مع كيانات كوبية أو أفراد كوبيين.
- معاقبة أصحاب الأعمال من بلدان ثالثة الذين يملكون استثمارات أو يقيمون مشاريع أعمال في كوبا بحرمانهم من الحصـول على تأشـيرة الولايات المتحدة، ويشـمل ذلك أفراد أسـرهم. بل إنهم يخضـــعون لإجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة إذا شملت معاملاتهم مع كوبا ممتلكات تتصـــل بمطالبات لمواطني الولايات المتحدة أو أفراد كوبيي المولد حصـــلوا لاحقاً على جنســـية الولايات المتحدة.

وترى بوليفيا أن تطبيق تدابير قسرية انفرادية تؤثر على رفاه حكومة كوبا وشعبها أمر غير مقبول، ولذا فإنها تكرر رفضـها الشـديد للقوانين والتدابير التي تتعارض مع القانون الدولي وتحث حكومة الولايات المتحدة على الامتثال للقرارات ذات الصـــلة التي اعتمدتها الجمعية العامة وإنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا.

**العلاقات الثنائية بين بوليفيا وكوبا**

تعمقت العلاقات الثنائية بين بوليفيا وكوبا وتعززت في الســـنوات الأخيرة من خلال التعاون في إطار التضامن في شتى المجالات، ولا سيما مجالات الصحة والتعليم والرياضة.

فخلال الفترة بين عام ٢٠٠٦ وآذار/مارس ٢٠١٩، أجري أكثر من ٥٨٨ ٩١١ ٧٠ إجراء طبيا.

وبـدعم من كوبا، تمـت ولادة أكثر من ٩٩٥ ٥٨ طفلا، بمن فيهم ٨٨٥ خلال الفترة بين كـانون الثـاني/ينـاير وآذار/مـارس ٢٠١٩، وأجريت أكثر من ٢٥١ ٢٥٧ عملية جراحية، بما في ذلك ٤٢٥ ٦ عملية خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٩.

وإضـــافةً إلى ذلك، تم قبول أكثر من ٦٩٩ ٤٨ حالة في وحدات الرعاية المكثفة، من بينها ٦٨٤ حالة في الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٩، وأجري أكثر من ٣٠١ ٣٩٩ ١٠ فحصا تشخيصيا تكميليا، بما في ذلك ٢٠٤ ١٤٤ فحوص خلال الفترة بين كانون الثاني/يناير وآذار/مارس ٢٠١٩.

وخلال الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٨، عقب توقيع اتفاق تعاون بين وزارتي الصحة في بوليفيا وكوبا، زاد عدد العاملين الطبيين الكوبيين في بوليفيا من ١٤٠ إلى ٧٥٠. وحاليا، توجد الفرقة الطبية الكوبية في جميع الإدارات التسع في بوليفيا. وخلال ١٣ عاما من التعاون الطبي مع كوبا، قدم ٨ ٢٧١ عاملا صحيا خدماتهم إلى بوليفيا. وتتألف الفرقة الطبية أساساً من ممارسين عامين، وكذلك من متخصصين في ٣٢ من مجالات الطب الأخرى.

وفي مجال التعليم، أطلقت بوليفيا، بدعم من كوبا، حملة ”نعم بمقدوري“ لمحو الأمية، استفاد منها ١٠١ ٨٢٤ شخصا. ونتيجة لذلك، أُعلنت بوليفيا بلدا خاليا من الأمية، وهي البلد الثالث في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي الذي يبلغ ذلك المركز. وخلال الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، دعمت كوبا أيضاً برنامجاً تالياً لبرنامج محو الأمية استفاد منه ٧٩٠ ٥٤ بوليفيا.

وقدمت كوبا منحاً دراسية لطلاب بوليفيين للحصول على درجة جامعية في التربية البدنية والرياضة.

وتود دولة بوليفيا المتعددة القوميات أن تعرب عن عميق تقديرها وامتنانها لكوبا لما قدمته من جهود وتعاون في المجالات المذكورة في الفقرات السابقة.

### فيما يتعلق بالفقرة ٤ من القرار ٨/٧٣

تطلب حكومة دولة بوليفيا المتعددة القوميات إلى الأمين العام، وفقاً للفقرة ٤ من القرار ٨/٧٣، أن يواصل الإبلاغ عن تنفيذ القرار من جانب جميع الدول الأعضاء. ويدعو ذلك القرار الدول الأعضاء إلى الامتناع عن تطبيق أي قوانين أو تدابير تتعلق بحصار اقتصادي وتجاري ومالي مفروض على أي بلد من البلدان، ولا سيما الحصار المنطوي على إبادة جماعية المفروض على جمهورية كوبا، فذلك الحصار لا ينتهك سيادة كوبا فحسب، بل أيضاً سيادة جميع الدول الأخرى في المجتمع الدولي.

وأخيرا، فإن دولة بوليفيا المتعددة القوميات ترفض تطبيق أي قانون أو أي تدبير انفرادي يتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومع المعايير الدولية الأساسية. وقد حان الوقت لكي تمتثل الولايات المتحدة لقرارات الأمم المتحدة وتنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا.

## البوسنة والهرسك

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

أيّدت البوسنة والهرسك، مسترشدة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولم تُصدر البوسنة والهرسك ولم تطبّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٧٣، وهي مستعدة لتعزيز تعاونها مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

## بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩]

لم يسبق لجمهورية بوتسوانا قط أن أصدرت أو طبَّقت أو أنفذت أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، ولا تعتزم القيام بذلك في المستقبل. وعلى نحو ما يتبين من تصويتها على القرار، فإن بوتسوانا تعارض استمرار اعتماد وتطبيق هذه التدابير التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية، وتؤيد، في هذا الصدد، الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد بروني دار السلام مجددا تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة الداعية إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتعارض بروني دار السلام بصورة عامة استخدام الجزاءات الانفرادية، بالنظر إلى آثارها السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك، فإن تلك الجزاءات تخالف المبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. وبناء عليه، لم تصدر بروني دار السلام أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

## بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]
[٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تقيم حكومة بوركينا فاسو علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

وعملاً بالالتزامات المقررة بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تصدر بوركينا فاسو ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرات ٢ و ٣ و ٤ من القرار ٨/٧٣ المتخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وقد دأبت بوركينا فاسو على التصويت لصالح القرارات الصادرة بشأن هذه المسألة، ومرة أخرى ترفض رفضا تاما فرض أي شكل من أشكال التدابير الانفرادية القسرية التي تؤثر سلبا على التمتع بحقوق الإنسان وعلى رفاه ورخاء الشعوب المعنية. وتغتنم بوركينا فاسو هذه الفرصة لتعيد تأكيد الحاجة الملحة إلى الرفع الكامل للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قيم التعاون السلمي.

وتحث بوركينا فاسو، التي تؤمن بمزايا الحوار والتفاوض، الطرفين على مواصلة الجهود للتوصل إلى تسوية للخلاف بالوسائل السلمية عملاً بالمادة ٣٣ من ميثاق الأمم المتحدة.

## بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

لقد كان موقف حكومة بوروندي دائما مناهضا لهذا الحصار الذي يتعارض مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تحكم العلاقات السلمية بين الدول. ولم تطبق بوروندي هذا الحصار أبداً ولا تنوي تطبيقه في المستقبل.

## كابو فيردي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ آذار/مارس ٢٠١٩]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني لجمهورية كابو فيردي وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تُصدر جمهورية كابو فيردي ولم تُطبِّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار ٨/٧٣ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ والمعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

## كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

بالإشارة إلى قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، تود الحكومة الملكية لكمبوديا أن تكرر تأكيد موقفها القوي، إلى جانب الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء، الذي يتمثل في حث الولايات المتحدة الأمريكية على الكف عن فرض التدابير الاقتصادية الانفرادية التي أثرت سلبا على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي وحقوقه، وأعاقت الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتشكل مثل هذه الإجراءات الانفرادية انتهاكا خطيرا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ولذلك تؤكد الحكومة الملكية لكمبوديا الحاجة الملحة إلى وضع حد لهذه التدابير، وتدعو إلى الاحترام والتنفيذ الكاملين لأحكام قرار الجمعية العامة.

## الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]
[١٦ أيار/مايو ٢٠١٩]

تلتزم الكاميرون باحترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة، وهي مبادئ مكرّسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وتنفيذاً للقرار ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، إضافةً إلى قرارات سابقة بشأن هذا الموضوع، وتمشياً مع المبادئ المذكورة أعلاه، لم تتّخذ الكاميرون قط أي تدابير تشريعية أو غير تشريعية ترمي إلى تشديد أو توسيع نطاق الحصار المفروض على كوبا.

وقد دأبت الكاميرون على التصويت لصالح إنهاء هذا الحصار، وهي تقيم علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا.

## كندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تجدد حكومة كندا تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وينص القانون الكندي على أنه لا يجوز لأي شركة كندية أن تمتثل، فيما يتعلق بأي مبادلات أو معاملات تجارية بين كندا وكوبا، لأي تدبير يتجاوز حدود الولاية الإقليمية من قبيل التدابير المشار إليها في هذا القرار.

وتعتبر كندا أن تطبيق تدابير انفرادية تتعلق بكوبا تطبيقا يتجاوز حدود الولاية الإقليمية أمر مخالف للقانون الدولي. وتشعر كندا بخيبة أمل عميقة إزاء قرار الولايات المتحدة عدم تعليق الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا، المعروف باسم قانون هيلمز – بيرتون. ويؤثر الحصار سلبا على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي، إضافة إلى الكنديين الذين يقيمون أعمال تجارة واستثمار مشروعة في كوبا.

## جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

أدى الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا إلى إلحاق أضرار هائلة بحكومة وشعب كوبا في جميع مجالات الأنشطة. ويُندَّد بهذا الحصار منذ أمد بعيد، وقد اتخذت الجمعية العامة عدة قرارات ضده، كان آخرها القرار الذي اتُّخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وفي حين كان الجميع يتوقعون أن يُرفع الحصار كليا بعد الإعلان عن العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، تجدر الإشارة إلى أنه لا يزال قائما.

وإذ تضع جمهورية أفريقيا الوسطى في اعتبارها التزاماتها تجاه المجتمع الدولي وتمتثل لميثاق الأمم المتحدة، ترى أن هذا الحصار يتعارض مع القانون الدولي بوجه عام والقانون الدولي الإنساني بوجه خاص. وعلاوة على ذلك، ستواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعم حكومة كوبا إلى حين الرفع الكامل لهذا الحصار وتدعو حكومة الولايات المتحدة إلى أن تمتثل في أعمالها امتثالا صارما لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتعاون والتضامن الدوليين وعلاقات حسن الجوار.

## تشاد

[الأصل: بالفرنسية]
[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تلاحظ حكومة جمهورية تشـــاد مع القلق التراجع في تطبيع العلاقات بين حكومتي الولايات المتحدة وكوبا وتشـجع الطرفين على اسـتئناف المناقشـات بهدف إعادة إطلاق عملية التطبيع التي بدأت قبل عدة سنوات.

وفي حين ترحب تشاد باتخاذ الجمعية العامة القرار ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضـه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، فمن الواضـح أن الحصـار المفروض ما زال مستمرا، وهو يشكل عقابا شديدا للشعب الكوبي ويقوض التنمية الاقتصادية للبلد.

وحكومة تشـاد، إذ تكرر تأكيد دعوات الدول الأعضـاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، إلى رفع الحصـار بالكامل، تشـير كذلك إلى الفقرة ٣٠ من القرار ١/٧٠ الصـادر بشـأن خطة التنمية المســتدامة لعام ٢٠٣٠، وتحث الدول على الامتناع عن ســن وتطبيق تدابير اقتصــادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل تحقيق التنمية الاقتصــادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية.

وتحث حكومة جمهورية تشاد حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على مواصلة المناقشات بهدف إحياء العملية التي بدأت منذ عدة سـنوات، سـعيا لتحقيق تنمية تعود بالفائدة على شـعبي البلدين والعالم بأسره.

## شيلي

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تود شـــيلي أن تفيد بأنها لم تعتمد أي تدابير ترمي إلى تقييد العلاقات التجارية والاقتصـــادية الطبيعية بين شيلي وكوبا.

وتؤيد شـــيلي الإعمال الكامل والحر للحق في التجارة وفي إقامة علاقات تجارية على الصـــعيد الدولي، دون فرض أي قيود غير تلك التي تتعلق بأنشطة مصنفّة بأنها مخالفة للقانون بموجب قانون شيلي والقيود التي يفرضها المجتمع الدولي وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

## كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣ أيار/مايو ٢٠١٩]

تؤكد حكومة جمهورية كولومبيا مجدداً، تمشـياً مع المبادئ المكرسـة في ميثاق الأمم المتحدة، أنها لم تُصدر ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير انفرادية ضد كوبا، وذلك اتساقاً مع سياستها القائمة على احترام

القانون الدولي وتمسكها بمبادئ الاستقلال السياسي وحق الشعوب في تقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

ولذلك، تشجع كولومبيا مبدأ استقلالية جميع الدول في وضع سياساتها الداخلية، وترى أنه ينبغي وقف جميع التدابير التي تقوض التنمية الاقتصادية والتجارية ورفاه السكان.

## جزر القمر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

تعيد حكومة اتحاد جزر القمر تأكيد التزامها بما قطعته من تعهدات بموجب ميثاق الأمم المتحدة وباحترام القانون الدولي. ولذا، فإنها لم تسن أو تطبق أي قوانين أو أنظمة ذات آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية ويمكن أن تمس سيادة دول أخرى.

وتأسف حكومة اتحاد جزر القمر لأن عملية التطبيع قد توقفت، بل جرى عكس مسارها، مما يعكس انسحاب إدارة الولايات المتحدة من الجهود الرامية إلى حل التوترات القائمة، ويؤدي إلى تدهور العلاقة الهشة بالفعل.

ولذلك، تعرب حكومة اتحاد جزر القمر عن أملها في أن يجري إحياء الحوار بين البلدين، وعن تأييدها للرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بصورة انفرادية. فمن شأن ذلك أن يخدم مصالح البلدين المعنيين وشعبيهما ويساعد على تعزيز السلام بينهما.

## الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

إن حكومة جمهورية الكونغو، احتراما منها للقانون الدولي والتزاما منها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك ما يتعلق منها بالمساواة في السيادة بين الدول والتسوية السلمية للمنازعات، وعملا بالقرار ٨/٧٣ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ والمعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، تدين ذلك الحصار وتحث الدولتين المعنيتين على المشاركة في حوار بنّاء بهدف بناء علاقات ودية بينهما على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب، مما سيؤدي إلى التفريج عن اقتصاد كوبا وسيسمح بتنمية هذا البلد، وبالتالي التفريج عن الشعب الكوبي وازدهاره، وسيعزز التبادلات المتعددة الأشكال بين شعبي الدولتين.

ولدى حكومة جمهورية الكونغو اقتناع بأن جو التفاهم المتبادل والتهدئة بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا أمر لا غنى عنه وسيسهم حتما في توطيد السلام والأمن الدوليين.

## كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، تعيد كوستاريكا التأكيد على موقفها المتمثل في الاحترام والامتثال التامين لمبادئ القانون الدولي وجميع القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وما فتئت كوستاريكا متسقة في خطابها وأفعالها، على كل من الصعيدين الإقليمي والدولي، بشأن ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية، لاعتقادها بأن المتضرر الأكبر بعد مضي عقود عديدة على فرض هذا الحصار هو الشعب الكوبي.

ومرة جديدة يثبت أن سلطات كوستاريكا لم تسن ولم تطبق أي قانون أو سياسة أو إجراء على الصعيد الوطني تتجاوز آثاره حدود ولايتها الإقليمية ويمكن أن يمس بسيادة دول أخرى أو حرية التجارة والملاحة.

وفي هذا السياق، تكرر كوستاريكا، مرة أخرى، تأكيد معارضتها الشديدة للسياسة الانفرادية المفروضة حاليا على كوبا بموجب قانون هيلمز – بيرتون، والتي تشكل عقبة حقيقية أمام التجارة الدولية. وبالمثل، تأسف حكومة كوستاريكا للقرار الذي اتخذته إدارة رئيس الولايات المتحدة، دونالد ترامب، الذي سينطوي على تنفيذ الباب الثالث من القانون للمرة الأولى في التاريخ تنفيذا كاملا ابتداء من ٢ أيار/مايو ٢٠١٩، وهو ما سيتيح لمواطني الولايات المتحدة رفع دعاوى قضائية في محاكم بلدهم من أجل استخدام الممتلكات التي تمت مصادرتها بعد الثورة الكوبية في عام ١٩٥٩.

وكوستاريكا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن الخلافات بين البلدان لا تُحل إلا عن طريق الحوار والآليات المتعددة الأطراف والقانون الدولي. ولذلك تكرر تأكيد رفضها التام للتدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية التي تفرضها أي دولة على دولة أخرى من خلال فرض قوانينها وأنظمتها القانونية الخاصة.

وذكرت أيضا في المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة ما يلي: ”... وننضم مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا، الساري منذ سنوات عديدة، ويؤثر على قدرة سكانها على تحقيق التنمية والازدهار“.

وبالمثل، تكرر كوستاريكا التأكيد على أن جميع أنواع الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية التي تُفرض على الدول يجب أن تكون منبثقة عن قرارات أو توصيات صادرة عن مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وقد دأبت كوستاريكا وكوبا من جانبهما على تعزيز أواصر صداقتهما وتعاونهما منذ استعادة العلاقات الدبلوماسية في ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩. ومن المهم الإشارة إلى أن وزير خارجية جمهورية كوبا، برونو رودريغيز باريا، قام بزيارة رسمية إلى كوستاريكا يومي ٢٩ و ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩، وهي الزيارة الثنائية الأولى التي يقوم بها وزير خارجية كوبي بعد استعادة العلاقات الدبلوماسية.

وتمثل الزيارة الرسمية فرصة لتعزيز الروابط بين كوستاريكا وكوبا في مختلف مجالات الحوار السياسي والتعاون والتبادل الاقتصادي والثقافي.

وعلى وجه الخصوص، شهد التعاون بين البلدين تطورا بموجب الاتفاق الإطاري للتعاون ومن خلال إبرام اتفاقات ثنائية في مجالات محددة ذات اهتمام مشترك من قبيل التجارة الخارجية، والثقافة، والرياضة، والتعليم، والتبادل التقني والعلمي، والرعاية الصحية، والبيئة.

## كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تعيد جمهورية كوت ديفوار تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وكذلك حرية التجارة والملاحة، التي تشكل مبادئ أساسية من مبادئ القانون الدولي.

ولم تصدر جمهورية كوت ديفوار أو تطبّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، ولا تعتزم القيام بذلك مطلقا.

وإذ دأبت جمهورية كوت ديفوار على الالتزام بمثلها العليا المتمثلة في السلام والحوار في العلاقات بين الدول، تؤكد من جديد استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي ككل للبحث عن حلول مناسبة لهذه المسألة، وتشجع الطرفين المعنيين على إيلاء مزيد من الأولوية للمفاوضات والحوار بغية التوصل إلى حل إيجابي لهذا النزاع، ولا سيما أن الولايات المتحدة فتحت سفارة لها في كوبا.

## كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٦ تموز/يوليه ٢٠١٩]

### مقدمة

في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، وهي الفترة التي يغطيها هذا التقرير، ظل تشديد الحصار في صُلب السياسة التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إزاء كوبا، مع ما يترتب عليه من آثار متعاظمة في تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية. وركزت استراتيجية الولايات المتحدة على تشديد المواجهة والعداء، سواء على مستوى الخطاب أو من خلال تنفيذ تدابير اقتصادية عدوانية ضد البلد.

وساد جو من العداء في العلاقات الثنائية تميز بشدة بزيادة استخدام حكومة الولايات المتحدة للخطاب العدواني ضد كوبا. وفي هذا السياق، حاولت الولايات المتحدة إدخال ثمانية تعديلات على مشروع القرار الذي قدمته كوبا ضد الحصار في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وكان هدف مناورتها هو تغيير طبيعة النص وخلق ذرائع لمواصلة وتعزيز سياسة الإبادة الجماعية التي تنتهجها من خلال اللجوء إلى ادعاءات باطلة في مجال حقوق الإنسان.

ورغم الضغوط الشديدة التي مارستها الولايات المتحدة، رفض المجتمع الدولي اقتراحاتها، وأعرب مرة أخرى عن تأييده الساحق لمشروع القرار الذي يدين الحصار.

وهذا التقرير يبين كيف أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا ما زال يمثل عقبة تحول دون تنمية الاقتصاد الكوبي بكامل إمكاناته ودون تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ودون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهدافها.

ومنذ نيسان/أبريل ٢٠١٨ حتى آذار/مارس ٢٠١٩، ناهزت الخسائر التي تكبدتها كوبا من جراء الحصار ٠٠٠ ٦٠٠ ٣٤٣ ٤ دولار.

والتأثيرات السلبية الكبيرة لتطبيق التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا من أجل تشديد الحصار على كوبا لم تؤخذ في الحسبان في هذا التقرير، لأنها تجاوزت الفترة قيد الاستعراض. وسوف تدرج المعلومات بصددها في تقرير السنة المقبلة.

وبالأسعار الجارية، تبلغ الخسائر التي تراكمت على مدى ستة عقود تقريبا من تطبيق هذه السياسة ٠٠٠ ٤٠٠ ٨٤٣ ١٣٨ دولار. وبأخذ انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية في الاعتبار، تسبب الحصار في خسائر تزيد قيمتها على ٠٠٠ ٠٠٠ ٦٣٠ ٩٢٢ دولار، وهو مبلغ يعكس نقصانا بنسبة ١,٢ في المائة قياسا إلى المبلغ المدرج في التقرير السابق، نظرا لانخفاض سعر الذهب بنسبة ١,٦ في المائة.

ومن شأن إزالة كلفة الحصار أن يزيد قدرة البلد على الدفع وأن يوفر له مصدر تمويل إضافيا مهما ومستمرا سيُنعش البرامج الاستثمارية المتصلة بالقطاعات الاستراتيجية في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠. وعلى هذا النحو، ستهيأ الظروف اللازمة للعمل تدريجيا على تحقيق زيادة مطردة في الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

وفي الفترة قيد الاستعراض، تجلى تعزيز تطبيق نظام الجزاءات ضد كوبا خارج نطاق الحدود الإقليمية في الخسائر التي تلحق باستمرار بالشركات والمصارف والسفارات الكوبية، التي تواجه عقبات كأداء في أنشطتها التجارية والمالية في كثير من بلدان العالم.

وقامت وزارة خارجية الولايات المتحدة ثلاث مرات بتحديث قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المرتبطة بكوبا الخاضعة للقيود (قائمة الكيانات والكيانات الفرعية الخاضعة للقيود)، وتخضع الكيانات المدرجة على هذه القائمة لجزاءات تضاف إلى تلك المفروضة بموجب لوائح الحصار. وهذا التدبير ألحق أضرارا كبيرة باقتصاد البلد نظرا لتخويفه لأوساط الأعمال التجارية الدولية. وإضافة إلى ذلك، اتخذ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية (المعروف اختصارا بـ OFAC بالإنكليزية) التابع لوزارة الخزانة ومكتب الصناعة والأمن التابع لوزارة التجارة في الولايات المتحدة تدبيرا يقضي بإلغاء التراخيص العامة للسفر التثقيفي الجماعي للقاء الناس، اعتبارا من ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، وبرفض منح تراخيص الوقوف مؤقتا للطائرات غير التجارية وسفن الركاب والسفن الترفيهية، بما يشمل سفن الرحلات السياحية، وهو ما كان له تأثير شديد على عدد الزائرين للبلد. واتخذت كافة هذه التدابير لغاية مدروسة ومعلنة هي إلحاق أضرار اقتصادية بكوبا وحرمان البلد من الموارد المالية.

ومن التجليات غير المسبوقة لتشديد السياسة المناوئة لكوبا التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة اتخاذ قرار يسمح بإمكانية القيام، بمقتضى أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، برفع دعاوى قضائية في محاكم الولايات المتحدة بناء على شكاوى يقدمها مواطنون أو كيانات في الولايات المتحدة ضد مؤسسات أو أفراد من كوبا أو من بلدان ثالثة لهم معاملات تجارية في ممتلكات مؤممة في كوبا

في ستينيات القرن الماضي. وهذا القرار وضع حدا لممارسة اتبعتها حكومات الولايات المتحدة السابقة، ديمقراطية كانت أم جمهورية، منذ عام ١٩٩٦، واتبعها الرئيس دونالد ترامب نفسه في العامين الأولين من ولايته، وهي ممارسة تعليق تطبيق الباب الثالث كل ستة أشهر.

ويشكل قانون هيلمز – بيرتون صكا قانونيا للإكراه السياسي ينص على إجراءات للضغط الاقتصادي تنتهك سيادة كوبا وبلدان ثالثة بقصد خنق الاقتصاد الكوبي وزيادة العوز لدى السكان. ويسعى إلى إدامة جو العداء بين كوبا والولايات المتحدة وحرمان الدولة الكوبية من حق تقرير المصير. ولوائحه تتنافى مع القانون الدولي، ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والقواعد التي وضعتها منظمة التجارة العالمية. وهذا القانون قوبل برفض قاطع من جانب العديد من الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي وممثلي المنظمات الدولية.

ويشكل الحصار انتهاكا جسيما وسافرا ومنهجيا لحقوق الإنسان الواجبة للكوبيات والكوبيين جميعاً. وهذه الجزاءات، بحكم هدفها المعلن، وبحكم الإطار السياسي والقانوني والإداري الذي تستند إليه، تشكل عمل إبادة جماعية وفقا لاتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها وعملا من أعمال الحرب الاقتصادية حسب النتائج التي تم التوصل إليها في المؤتمر البحري المعقود في لندن.

وفي الوقت الراهن، من الضروري أكثر من أي وقت مضى أن تستجيب حكومة الولايات المتحدة للدعوة إلى الامتثال للقرارات السبعة والعشرين التي اتخذها المجتمع الدولي في الجمعية العامة وتضع حدا دون شروط لسياسة الحصار التي تنتهجها ضد كوبا.

## أولا – استمرار سياسة الحصار وتشديدها

### ١–١ الإبقاء على سريان قوانين الحصار

إن القوانين واللوائح التي تستند إليها سياسة الحصار تظل سارية وتطبقها بصرامة وكالات حكومة الولايات المتحدة، بما فيها وزارة الخزانة، وبخاصة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ووزارة التجارة.

وفيما يلي تشريعات الكونغرس والأحكام الإدارية الرئيسية التي تحدد سياسة الحصار:

- تخول المادة ٥ (ب) من قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧ لرئيس البلد أن يفرض جزاءات اقتصادية في وقت الحرب أو غيرها من حالات الطوارئ الوطنية، وتحظر المتاجرة مع العدو أو مع حلفائه أثناء فترات الأعمال العدائية. وفي عام ١٩٧٧، قيّد قانون الصلاحيات الاقتصادية في حالات الطوارئ الدولية صلاحيات الرئيس المتعلقة بفرض جزاءات جديدة بدعوى وجود حالات طوارئ وطنية. غير أن قانون التجارة مع العدو ظل ساريا على كوبا، رغم أن البيت الأبيض لم يعلن قط عن حالة طوارئ وطنية فيما يتعلق بكوبا. ومنذ ذلك التاريخ، استمر الرؤساء الذين تعاقبوا على حُكم الولايات المتحدة في تمديد تطبيق هذا القانون على كوبا. وبموجب ذلك النص التشريعي، وهو الأقدم من نوعه، تم اعتماد لوائح وزارة الخزانة لمراقبة الأصول الكوبية في عام ١٩٦٣. وحُظر بمقتضاها على المواطنين الأمريكيين أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة إجراء معاملات مالية مع كوبا، وجُمِّدت بموجبها الأصول الكوبية وحُظر استيراد السلع الكوبية المنشأ إلى الولايات المتحدة، ضمن جملة قيود أخرى. وكوبا هي البلد الوحيد الذي يطبَّق عليه هذا النص التشريعي. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، جدد الرئيس ترامب الجزاءات المفروضة على كوبا بموجب هذا القانون عاما آخر.

- يخوِّل قانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١ لرئيس الولايات المتحدة فرض وإبقاء حظر تام على التجارة مع كوبا ويحظر منح أي معونة للحكومة الكوبية. وينص هذا القانون أيضا على أن الأموال التي تخصصها حكومة الولايات المتحدة للمعونة الدولية وتسلمها إلى الوكالات الدولية لا يمكن أن تُستغل في تنفيذ برامج ذات صلة بكوبا. ويحظر منحَ كوبا أي مساعدة يرد ذكرها فيه أو أي فوائد أخرى يرد ذكرها في أي قانون آخر إلى أن يجزم الرئيس أن كوبا اتخذت إجراءات لرد ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من قيمة الممتلكات التي أممتها حكومة كوبا بعد انتصار الثورة إلى مواطني وكيانات الولايات المتحدة، أو لتقديم تعويضات منصفة عن تلك الممتلكات.

- في الإعلان الرئاسي ٣٤٤٧، الصادر في ٣ شباط/فبراير ١٩٦٢، أمر الرئيس جون ف. كينيدي بحظر تام على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا عملا بالمادة ٦٢٠ (أ) من قانون المساعدات الخارجية.

- بموجب لوائح مراقبة الأصول الكوبية الصادرة عن وزارة الخزانة (١٩٦٣)، تُجمَّد جميع الأصول الكوبية الموجودة في الولايات المتحدة، وتُحظر جميع المعاملات المالية والتجارية ما لم تتم الموافقة عليها بترخيص، وتُحظر الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة، ويُمنع كل شخص طبيعي أو اعتباري من الولايات المتحدة أو من بلدان أخرى من إجراء معاملات بدولارات الولايات المتحدة مع كوبا، في جملة أحكام أخرى.

- تضع المادة ٢٤٠١ (ب) (١)، ''مراقبة الأمن القومي''، ''السياسة تجاه فرادى البلدان''، من قانون إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩، قائمة لمراقبة التجارة، يدرج فيها رئيس الولايات المتحدة عددا من البلدان التي يجوز أن تُفرض عليها ضوابط تصدير خاصة لأسباب ذات صلة بالأمن القومي. وكوبا مدرجة في هذه القائمة.

- تُحدد لوائح إدارة الصادرات لعام ١٩٧٩ أسس فرض الضوابط العامة فيما يتعلق بالسلع والأنشطة الخاضعة لمراقبة الصادرات، تمشيا مع الجزاءات التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة. وتحدد أيضا سياسة عامة لحظر التصدير وإعادة التصدير إلى كوبا.

- يحظر قانون إحلال الديمقراطية في كوبا (''قانون توريتشيلي'') لعام ١٩٩٢ على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان أخرى المتاجرة بالسلع مع كوبا أو مواطنين كوبيين. ويمنع هذا القانون سفن البلدان الأخرى التي ترسو في مرافئ كوبية من دخول الولايات المتحدة في غضون ١٨٠ يوما دون الحصول على ترخيص من وزير الخزانة.

- يدون قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام ١٩٩٦، أو قانون هيلمز – بيرتون، الأحكام المتعلقة بالحصار ويوسِّع نطاق تنفيذها خارج الحدود الإقليمية عن طريق فرض عقوبات على مديري الشركات الأجنبية التي تجري معاملات تتعلق بممتلكات تابعة للولايات المتحدة تم تأميمها في كوبا ويتيح إمكانية إقامة دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة. ويفرض القانون أيضا قيودا على صلاحيات رئيس الولايات المتحدة لوقف الحظر على الرغم من أنه ينص على أن الرئيس يحتفظ بسلطة الإذن بإجراء معاملات مع كوبا عن طريق إصدار التراخيص.

- تحظر المادة ٢١١ من قانون المخصصات الإضافية والطارئة للسنة المالية ١٩٩٩ اعتراف محاكم الولايات المتحدة بحقوق الشركات الكوبية في العلامات التجارية المرتبطة بممتلكات مؤمّمة.

- يأذن قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز التصدير لعام ٢٠٠٠ بتصدير المنتجات الزراعية إلى كوبا، شريطة الدفع نقداً ومقدماً وبدون تمويل من الولايات المتحدة. ويحظر هذا القانون سفر الأشخاص من الولايات المتحدة إلى كوبا لأغراض السياحة، إذ يُعرِّف النشاط السياحي بأنه نشاط يشمل السفر من كوبا وإليها وداخلها دون إذن صريح بموجب المادة ٥١٥-٥٦٠ من الباب ٣١ من مدونة اللوائح الاتحادية. وبعبارة أخرى، يحظر هذا القانون السفر على غير الفئات الاثنتي عشرة المأذون لها عند صدوره.

## ١-٢ تدابير الحصار الرئيسية المتخذة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨

في العام الماضي، اتسمت العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة بسياسة العداء التي تنتهجها واشنطن ضد هافانا. فقد أبقي على تخفيض عدد الموظفين الذي فرضته الولايات المتحدة في السفارتين وأغلق مكتب هافانا الميداني لخدمات المواطنة والهجرة في الولايات المتحدة، وجرى تحويل بعض خدماته إلى المكسيك.

وفي الوقت نفسه، استمرت الملاحقة القضائية على المعاملات المالية الكوبية في محاكم بلدان أخرى، وهو ما كان له أثر ردعي كبير من الناحية الاقتصادية. وفرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وغيره من وكالات الولايات المتحدة غرامات على مختلف شركات البلدان الثالثة لانتهاك شتى برامج الجزاءات، بما في ذلك لوائح مراقبة الأصول الكوبية. وتم تكبد أكبر الخسائر الناجمة عن هذه الجزاءات في القطاع المصرفي والمالي. ففي الفترة بين حزيران/يونيه ٢٠١٨ ونيسان/أبريل ٢٠١٩، فرضت حكومة الولايات المتحدة تسع عقوبات على شركات أو مصارف من بلدان ثالثة، ومن الولايات المتحدة نفسها. وكان المبلغ الإجمالي لهذه العقوبات هو ٠١٧ ٤٤٩ ٧٥١ ٣ دولارا.

واستمرت الأضرار التي يلحقها الحصار بالكيانات الكوبية وكيانات الأطراف الثالثة، وهو ما يؤكد أن هذه السياسة التعسفية، التي تنتهك القانون الدولي، لا تزال سارية تماما. ومن الأمثلة على سريانها ما يلي:

- في ١٩ تموز/يوليه ٢٠١٨، علقت شركة باناسونيك، التي تصنع بطاريات تيسلا، علاقاتها مع موردها الكندي، مؤسسة شريت إنترناشيونال (Sherritt International Corporation)، لأنه يستخدم الكوبالت الذي منشأه من كوبا. وجاء هذا القرار بعد أن طلبت شركة باناسونيك من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية توجيهات بشأن نطاق حظر الولايات المتحدة للواردات من كوبا.

- في ٩ آب/أغسطس ٢٠١٨، رفض المصرف الإكوادوري، بانكو بيتشينتشا (Banco Pichincha)، توفير خدمات الدفع لعميل أقدم على شراء أدوية كوبية. وادعى المصرف أن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية حدد كوبا بوصفها بلدا ترتبط حكومته بالإرهابيين أو تجار المخدرات أو المجرمين الدوليين.

- في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، اعترض المصرف الألماني كومرزبنك والمصرف الإيطالي أونيكرديت تحويل مبلغ ٥٠٠ ٧ يورو الذي أرسلته إلى الأرجنتين رابطة الصداقة بين يوسكادي وكوبا لدعم مشروع للصحة البصرية في ذلك البلد.

- في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، رفض فرع مصرف الولايات المتحدة في نيكاراغوا، بانكو لافيس (Banco Lafise)، القيام بعدة تحويلات طلبتها الشركة النيكاراغوية للنقل البري للبضائع، مولسيبروسا (Múltiples Servicios Profesionales (Mulseprosa)) لدفع رسوم حجز مقصورة للعرض للشركة في معرض هافانا الدولي لعام ٢٠١٨ وحجز غرف في فندق بارك سنترال، حيث كان من المقرر أن يقيم ممثلو الشركة عندما يكونون في كوبا. ونتيجة لذلك، لم تشارك شركة مولسيبروسا في المعرض. ورفضت المعاملات بأوامر صادرة عن رئيس المصرف، الذي كان يتبع تعليمات موجهة إليه من الولايات المتحدة.

- في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أضافت وزارة خارجية الولايات المتحدة إلى قائمة الكيانات والكيانات الفرعية الخاضعة للقيود ٢٦ كيانا وكيانا فرعيا لا يمكن لمواطني الولايات المتحدة إجراء معاملات مالية مباشرة معها. وكانت الكيانات المضافة حديثا في معظمها فنادق وشركات تعمل في قطاع السياحة.

- في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قامت الشركة البريطانية، آدلر مانيفاكتشورين (Adler Manufacturing)، التي تروج للشركات والأعمال التجارية في المملكة المتحدة من خلال المنتجات المطبوعة، بإبلاغ مكتب السياحة في السفارة الكوبية في ذلك البلد بإلغاء طلبية قدمت في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. وأوضحت شركة آدلر أنه لا يمكنها أن تبقي على صلاتها مع كوبا لأن شركة النقل التي باتت تستخدمها هي شركة يونايتد بارسيل سيرفيس أوف أمريكا (United Parcel Service of America) التي تقدر قيمتها ببلايين الدولارات.

- في ١٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها ٥٦٤ ٥١٢ ٥ دولارا على شركة أبليشيم (AppliChem) التي يوجد مكتبها الرئيسي في دارمشتات، بألمانيا، بدعوى ارتكابها ٣٠٤ انتهاكات واضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية. ووفقا لما ذكره مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، فإن هذه الشركة، التي تصنع مواد مختبرات ومنتجات كيميائية للاستخدام الصناعي وتشكل فرعا لشركة إلينوي تول ووركس (Illinois Tool Works) في الولايات المتحدة، كانت باعت منتجاتها لكوبا في الفترة الممتدة بين أيار/مايو ٢٠١٢ وشباط/فبراير ٢٠١٦، في انتهاك لقوانين الحصار.

- في ٢٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، أقصي وفد كوبي من المشاركة في مؤتمر الهواتف المحمولة العالمي لعام ٢٠١٩ الذي عقد في برشلونة بإسبانيا، وكان هذا الوفد يتألف من ممثلين عن شركة خدمات تكنولوجيا المعلومات والخدمات المعلوماتية المتقدمة (Empresa de Tecnologías de la Información y Servicios Telemáticos Avanzados)، وجامعة علوم المعلومات، وشركة البرامجيات الوطنية (Empresa Nacional de Software)، وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية المتنقلة (Empresa de Telecomunicaciones Móviles)، وشركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الكوبية (Sociedad Cubana para las Telecomunicaciones)، وغرفة التجارة بوصفها جهة تنسيق. ويعتبر المؤتمر إحدى أهم المناسبات العالمية في مجال خدمة الهاتف المحمول، وتنظمه رابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقّلة، التي تخضع لسيطرة الولايات المتحدة أو تعمل لخدمة مصالحها والتي تنضوي كوبا ضمنها من خلال وزارتها للاتصالات. ولدى السعي إلى الحصول على الاعتماد اللازم للوفد الكوبي على الإنترنت، ظهرت رسالة تفيد أن كوبا وسوريا وإيران ممنوعة من حضور المؤتمر بموجب لوائح حكومة الولايات المتحدة.

- في ١١ آذار/مارس ٢٠١٩، أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة، أنه اعتبارا من تاريخ ١٢ آذار/مارس ٢٠١٩ يضاف إلى قائمة الكيانات والكيانات الفرعية الخاضعة للقيود أربعة كيانات فرعية (غابيوتا هوتيليس كوبا (Gaviota Hoteles Cuba) وهوتيليس هاباغوانيكس (Hoteles Habaguanex) وهوتيليس بلايا غابيوتا (Hoteles Playa Gaviota) وماريناس غابيوتا كوبا (Marinas Gaviota Cuba)) وكيان واحد ينتمي إلى مجموعة غابيوتا (نادي Fiesta Club Adults Only، التابع لمنتجع Blau Marina Varadero Resort).

- في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم ٣٤ سفينة مملوكة لشركة النفط الفنزويلية بتروليوس دي فنزويلا (Petróleos de Venezuela) وشركتين أخريين (بابيتو باي شيبينغ (Ballito Bay Shipping)، التي يوجد مكتبها الرئيسي في ليبريا وبروبير إن مانادجمنت (ProPer In Management)، التي يوجد مقرها في اليونان) يدعي المكتب أنها تقوم بشحن النفط الخام من فنزويلا إلى كوبا. ووفقا لما أفادت به وزارة الخزانة، تشمل الجزاءات تجميد الموجود من الأصول المالية للكيانات ضمن الولاية القضائية للولايات المتحدة وحظر المعاملات المالية مع الكيانات والسفن المدرجة في القائمة.

- في ١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عقوبة على مؤسسة أكتيون غروب (Acteon Group) وفرعها ٢ إتش أوفشور (2H Offshore)، وكلاهما يوجد مكتبه الرئيسي في المملكة المتحدة، لارتكابهما انتهاكات للوائح مراقبة الأصول الكوبية. والمبلغ الواجب الدفع من الشركتين هو ٥٠٠ ٢٢٧ دولار. ويتوجب على مؤسسة أكتيون غروب أن تدفع ٨٦٦ ٢١٣ دولارا لارتكاب انتهاكات إضافية لقوانين الحصار المفروض على كوبا.

- في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة، مايك بومبيو أنه، اعتبارا من ٢ أيار/مايو ٢٠١٩، ستكون الشكاوى المقدمة ضد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الذين ''كانوا يتاجرون'' في ممتلكات أممتها حكومة كوبا في بداية الثورة مقبولة أمام محاكم الولايات المتحدة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. وفي اليوم نفسه، أعلن مستشار الأمن القومي، جون بولتون، عن تدابير إضافية ضد كوبا للحد من التحويلات المالية من الولايات المتحدة، وزيادة تقييد السفر إلى كوبا لأسباب غير عائلية وإنهاء اللجوء إلى معاملات ''المرور العابر'' المالية، التي تيح للكوبيين القيام بالتحويلات المالية الدولية. وبهدف الضغط على شركات البلدان الثالثة، وتخويفها، وإجبارها على ترك كوبا، حذر بولتون من أنه من الممكن، على الفور، أن يطبق بقدر أكبر من الصرامة الباب الرابع من قانون هيلمز – بيرتون، الذي يحظر الدخول إلى الولايات المتحدة على المسؤولين التنفيذيين وأصحاب الكيانات الذين ''يتاجرون'' في الممتلكات المؤممة، وعلى أفراد أسرهم.

- في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة عن تحديث آخر لقائمة الكيانات والكيانات الفرعية الخاضعة للقيود، إذ تم إدراج خمسة كيانات أخرى (أيروغابيوتا (Aerogaviota) وهوتيل سانتا إيزابيل (Hotel Santa Isabel) ودايفين سنتر – مارينا غابيوتا (Diving Center-Marina Gaviota) وميليا مارينا باراديرو أبارتامينتوس ( Meliá Marina Varadero Apartamentos) وهوتيل إل كاني باراديرو (Hotel El Caney Varadero))،

وحدد تاريخ بدء النفاذ في ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩؛ وكان هذا التحديث هو التحديث الثالث لهذه القائمة الاعتباطية منذ إنشائها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

- في أيار/مايو ٢٠١٩، رفض اتحاد النقل الجوي الدولي، بناء على لوائح الحصار، استفادة مكاتب وكالة السفر هافاناتور في المكسيك وفرنسا وإيطاليا وشركة الطيران الكوبية ( Cubana de Aviación) من آلية دفع تذاكر الطيران وحجزها. ولهذا القرار آثار مالية وتشغيلية كبيرة على الكيانات الكوبية.

- في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أنه، اعتبارا من ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩، ستلغى التراخيص العامة للسفر التثقيفي الجماعي للقاء الناس وسيرفض منح تراخيص الوقوف مؤقتا للطائرات غير التجارية وسفن الركاب والسفن الترفيهية، بما في ذلك سفن الرحلات السياحية. وقضى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أيضا بأن رعايا الولايات المتحدة الذين يسافرون إلى كوبا في إطار أي من الفئات الـ ١٢ التي أذنت لها إدارة أوباما لا يمكنهم إجراء معاملات مالية مباشرة مع الشركات المدرجة في قائمة الكيانات والكيانات الفرعية الخاضعة للقيود. وهذه التدابير تزيد تعزيز الحصار المفروض على كوبا وتلحق أضرارا كبيرة بالتنمية الاقتصادية للبلد، لا سيما بقطاع السياحة.

- في ٣ تموز/يوليه ٢٠١٩، أدرج مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الشركة الكوبية كوباميتالس (Cubametales) في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم، مشيرا إلى ضلوع هذا الكيان في استيراد النفط من فنزويلا.

### ١-٣ تطبيق قانون هيلمز – بيرتون

يدون قانون هيلمز – بيرتون، الذي دخل حيز النفاذ في عام ١٩٩٦، الأحكام المتعلقة بالحصار المفروض على كوبا ويوسّع نطاق تنفيذها خارج الحدود الإقليمية. وبالإضافة إلى السعي إلى فرض حكومة في كوبا تخضع لمصالح واشنطن مباشرة، يتوخى هذا القانون تدويل الحصار من خلال فرض تدابير قسرية تهدف إلى حمل البلدان الأخرى على وقف علاقاتها التجارية والاستثمارية مع كوبا.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة عن قرارها بأن تعلق لمدة ٤٥ يوما فحسب إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة ضد الكيانات التي ''تاجرت'' في ممتلكات أممتها حكومة كوبا الثورية في ستينيات القرن الماضي. وأعلن عن تعليقين مماثلين في ٤ آذار/مارس و ٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩ من خلال مذكرتين إعلاميتين لوزارة الخارجية اتسمتا بنبرة تهديد شديدة وتضمنتا ذرائع ومعلومات تهدف إلى تشويه الحقائق.

وقد دأبت كافة حكومات الولايات المتحدة، ديمقراطية كانت أم جمهورية، منذ عام ١٩٩٦، بما في ذلك حكومة الرئيس دونالد ترامب في العامين الأولين من ولايته، على أن تعلق كل ستة أشهر إمكانية مقاضاة الجهات المستفيدة من ''المتاجرة'' المزعومة أمام المحاكم. ونتيجة للضغط الذي تمارسه مجموعة صغيرة مناهضة لكوبا تضم عناصر يشغلون مناصب رئيسية في الحكومة الحالية، ولا تلقي بالا للرفض الواسع للحصار في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى، تم السماح بانتهاء التعليق.

وتعريف المتاجرة في القانون واسع للغاية ويشمل نقل الممتلكات المؤممة وتوزيعها وشراءها واستلامها واستثمارها وتأجيرها. ومن ثم فإن الشكاوى المأذون بها بموجب الباب الثالث منذ أيار/مايو ٢٠١٩ عززت تطبيق الحصار وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية.

وسعيا إلى خنق الاقتصاد الكوبي وزيادة العوز لدى السكان، أعد قانون هيلمز – بيرتون ليكون آلية تستخدمها حكومة الولايات المتحدة لممارسة ضغط عنيف وغير قانوني لا على كوبا فحسب وإنما أيضا على بلدان أخرى وحكوماتها وشركاتها. وأغراض هذا القانون غير مشروعة وتتعارض مع القانون الدولي، بما في ذلك قواعد النظام التجاري المتعدد الأطراف ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

والباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، الذي يهدف في ظاهره إلى إتاحة إمكانية المطالبة بالتعويض أو الإذن بتقديم الشكاوى فيما يتعلق بممتلكات الولايات المتحدة المؤممة في كوبا، يرمي في واقع الأمر إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي والتنمية الاقتصادية للجزيرة.

والقرار الذي اتخذته وزارة خارجية الولايات المتحدة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩ بالسماح بمباشرة إجراءات قانونية بموجب الباب الثالث تجاهل الموقف الذي يتبناه أعضاء في الكونغرس، من بينهم جمهوريون، وقطاع الأعمال، والعديد من المنظمات، والرأي العام في الولايات المتحدة، والذي يؤيد إقامة علاقات اقتصادية وتجارية مبنية على المنفعة المتبادلة مع كوبا. ويشكل تصرف الحكومة الحالية للولايات المتحدة إهانة للمجتمع الدولي، الذي أدان بالإجماع تقريبا على مدى السنوات المتعاقبة السبعة والعشرين حصار الولايات المتحدة ضد كوبا، بما في ذلك قانون هيلمز – بيرتون. كما أن القرار يتجاهل قرارات الجمعية العامة المتعاقبة وإعلانات مؤتمر قمة الاتحاد الأوروبي وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والاتحاد الأفريقي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومنظمات أخرى طالبت بإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وقرار وزارة خارجية الولايات المتحدة لا يسمح بمباشرة إجراءات قانونية بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون لأشخاص كانوا من مواطني الولايات المتحدة عندما تم تأميم الممتلكات فحسب، وإنما أيضا لأي شخص أصبح الآن من مواطني الولايات المتحدة، بما يشمل ممثلي أو وكلاء نظام باتيستا الديكتاتوري الذي حكم كوبا حتى عام ١٩٥٩، حتى وإن كانوا قتلة وجلادين في خدمة ذلك النظام أو سرقوا أو اختلسوا أموالا عمومية أو موارد أخرى تعود للشعب الكوبي.

ومنذ اتخاذ ذلك القرار، تأثرت بشدة الأنشطة الاقتصادية الكوبية، ولا سيما تلك المتصلة بالعمليات التجارية الخارجية والاستثمارات الأجنبية. ويؤدي الأثر الردعي والتخويفي للقرار، إلى جانب الخوف الذي تسببت فيه اللوائح والقوانين الأخرى للحصار، إلى إعاقة تطوير العلاقات التجارية بين كوبا وبقية العالم. وليس هناك مواطن كوبي أو قطاع من الاقتصاد الكوبي في منأى عن آثار هذه السياسة الانفرادية، التي تعوق التنمية التي لكل بلد حق سيادي في السعي إلى تحقيقها.

وفيما يلي أمثلة ملموسة على الآثار المترتبة على الباب الثالث:

- في ٢ أيار/مايو ٢٠١٩، قدمت شركة هافانا دوكس كوربورايشن (Havana Docks Corporation) شكوى ضد شركة الرحلات السياحية كرنفال (Carnival) أمام المحكمة المحلية لمقاطعة جنوب فلوريدا (ميامي – الولايات المتحدة)، بدعوى ''المتاجرة'' في مرفأ هافانا للسفن السياحية (Havana Cruise Port Terminal).

- في اليوم نفسه، قدم خافيير غارسيا – بنغوتشيا شكوى ضد شركة كرنفال في ذات المحكمة. ويدعي غارسيا – بنغوتشيا في شكواه أن شركة كرنفال ''تتاجر'' في ميناء سانتياغو دي كوبا (Port of Santiago de Cuba)، الذي يطالب بملكيته.

- في ٢ أيار/مايو ٢٠١٩ أيضا، قدمت الشركة الأمريكية إكسون موبيل شكوى ضد الكيانين الكوبيين يونيون كوبا – بترولیو (Unión Cuba-Petróleo) وكوربوراسيون سيمكس (Corporación Cimex) في المحكمة المحلية لمقاطعة كولومبيا بالولايات المتحدة. وأكدت شركة إكسون موبيل، في شكواها، أنها لم تأذن للشركتين الكوبيتين بتكرير النفط الخام ولا بإنتاج مشتقاته أو نقلها أو عرضها للبيع أو مباشرة أي نشاط تجاري ذي صلة بها انطلاقا من أراض كانت من ممتلكاتها.

- في ٢١ أيار/مايو ٢٠١٩، قدمت ماريسيلا ماتا وبيبيانا هيرنانديز شكوى في المحكمة المحلية لمقاطعة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة بمقتضى الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون ضد أربعة كيانات كوبية للمتاجرة في فندق سان كارلوس في سيينفويغوس. والمدعى عليهم هم المجموعة الفندقية غران كاريبي (Grupo Hotelero Gran Caribe)، وشركة السياحة والتجارة الدولية كوباناكان (Cubanacán)، والمجموعة السياحية غايبوتا، ومؤسسة كوربوراسيون سيمكس.

- في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدمت ماريسيلا ماتا وبيبيانا هيرنانديز شكوى في شكل دعوى جماعية في المحكمة المحلية لمقاطعة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة ضد المجموعة الفندقية الألمانية تريفاغو. وحاجج المدعون بأن مجموعة تريفاغو قدمت خدمات إنترنت لفندق ميليا سان كارلوس في سيينفويغوس، وهو عمل يشكل متاجرة بمقتضى الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون.

- في ٢٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، قدمت أربعة شكاوى في المحكمة المحلية لمقاطعة جنوب فلوريدا بالولايات المتحدة بمقتضى الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. وقدمت هذه الشكاوى ضد الكيانات الكوبية غران كاريبي، وكوباناكان، والمجموعة السياحية غايبوتا، والمؤسسة الألمانية تريفاغو، والمؤسسة الهولندية بوكينغ دوت كوم (Booking.com). وادعى المشتكون بأنهم هم المالكون الأصليون لكايو كوكو وبارادیرو.

ينص القانون رقم ٨٠ المتعلق بإعادة تأكيد الكرامة والسيادة الكوبية، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، على أن قوانين الولايات المتحدة لا تنطبق على الأراضي الكوبية وليست لها قيمة قانونية أو أثر قانوني فيها. ويعيد القانون تأكيد استعداد حكومة كوبا للسعي إلى تقديم تعويض مناسب وعادل عن الممتلكات المنزوعة من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين الذين كانوا في ذلك الحين يتمتعون بجنسية أو مواطنة الولايات المتحدة. كما يوفر ضمانات كاملة للمستثمرين الأجانب في كوبا، وتنص المادة ٥ منه على أنه يمكن للحكومة أن تعتمد ما يلزم من أحكام وتدابير وتسهيلات إضافية من أجل توفير الحماية التامة للاستثمارات الأجنبية الحالية والمحتملة في كوبا، والدفاع عن المصالح المشروعة المتصلة بتلك الاستثمارات ضد الإجراءات الناتجة عن قانون هيلمز – بيرتون.

وبالإضافة إلى ذلك، ينص دستور الجمهورية على أن الدولة تشجع وتضمن الاستثمار الأجنبي باعتباره جانبا هاما من جوانب التنمية الاقتصادية للبلد، على أساس الحماية والاستخدام الرشيد للموارد البشرية والطبيعية واحترام السيادة الوطنية والاستقلال الوطني.

ونظرا للطابع الخطير لقانون هيلمز – بيرتون من حيث أنه يتجاوزر الحدود الإقليمية، ولا سيما بابه الثالث، والسابقة غير المقبولة التي يشكلها من حيث انتهاكه للقانون الدولي، فقد اعتمدت عدة بلدان ومجموعات بلدان قوانين أو أحكام أخرى لحماية مواطنيها وكياناتها.

## ثانيا – انتهاك الحصار لحقوق الشعب الكوبي

### ٢–١ الآثار الاجتماعية

منذ بداية فرض الحصار على كوبا، كان قطاع الصحة والقطاع الغذائي هدفين ذوي أولوية في اعتداءات حكومات الولايات المتحدة. وكانت من ضمن ثوابت خطط وبرامج هذه الحرب القذرة ضد كوبا مناورات تهدف إلى التجويع ونشر الأمراض، وبالتالي تقويض الدعم الشعبي الذي تحظى به الثورة الكوبية.

وعلى الرغم من استراتيجية حكومة الولايات المتحدة المدمرة، تحققت بفضل السياسة الإنسانية للثورة الكوبية نتائج اجتماعية تضاهي النتائج المحققة في البلدان المتقدمة النمو. فالقطاع الصحي، على سبيل المثال، حظي على الدوام بأولوية عليا منذ قيام الثورة. وفي كل من دستور عام ١٩٧٦ والدستور الحالي، حدد ضمان رفاه الناس باعتباره أحد الواجبات الأساسية. فالمادة ٧٢ من الدستور الحالي تكرس الصحة العامة بوصفها حقا لجميع الناس وتنص على مسؤولية الدولة عن ضمان الاستفادة من خدمات الرعاية والحماية والتعافي المجانية والعالية الجودة.

بيد أن إضرار الجزاءات المفروضة على كوبا بمجال الصحة أمر لا شك فيه. فهذه السياسة العدائية تعوق الحصول على التكنولوجيات والمواد الخام والكواشف وأدوات التشخيص والمعدات وقطع الغيار والأدوية اللازمة لعلاج الأمراض الخطيرة، بما فيها السرطان. وأسعار هذه الأصناف تزيد ارتفاعا إذ يتعين اقتناؤها من أسواق بعيدة، عن طريق وسطاء في كثير من الأحيان.

وقد أدى عدم توفر دواء مناسب أو تكنولوجيا ملائمة لعلاج مرض ما، في بعض الحالات، إلى فقدان أرواح. وأسرة المريض ج. س. هـ. س. (JCHC)، المسجل تحت الرقم ٦٨١٠٠٣٠٩٩٢٦، والذي توفي في ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٨ في مستشفى الجراحة السريرية إرمانوس أميخيراس (Hermanos Ameijeiras Clinical Surgical Hospital) بسبب اعتلال قلبي عضلي إسفنجي الشكل وقصور قلب نهائي، لن تستطيع أبدا أن تغفر أنه لو تم دعم دوران الدم في جسمه بواسطة جهاز يسمى Impella، تصنعه شركة أبيوميد (Abiomed) في الولايات المتحدة، لبقي ج.س.هـ.س على قيد الحياة. فبسبب قيود الحصار المفروض على كوبا، لم تستجب شركة أبيوميد للطلبات المتكررة لشراء هذا الجهاز المتخصص الذي يساعد في دوران الدم في أجسام المرضى الذين يعانون من الصدمة القلبية ومن قصور القلب النهائي.

وفي الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، سجل القطاع الصحي الكوبي بسبب الحصار خسائر قدرت بمبلغ ١٧٨ ١٤٨ ١٠٤ دولارا، وهو مبلغ يزيد عن السنة السابقة بمبلغ ٤٩٨ ١٢٣ ٦ دولارا.

وفي الفترة قيد الاستعراض، قدمت الشركة الكوبية ميديكوبا (MediCuba)، العاملة في مجال استيراد وتصدير المنتجات الطبية، طلبات لشراء أصناف يحتاجها النظام الصحي الكوبي من ٥٧ شركة في الولايات المتحدة. ومن بين هذه الشركات، هناك ٥٠ شركة لم ترد على الطلبات و ٣ شركات أفادت بأنه لا يجوز لها، نظرا للوائح الحصار، أن تبيع أي أدوية أو معدات لكوبا. وتشمل الطلبات التي قدمتها شركة ميديكوبا ما يلي:

- جرى الاتصال بشركة بروميغا كوربورايشن (Promega Corporation) في الولايات المتحدة، التي تعمل في مجال إنتاج الإنزيمات وغيرها من منتجات التكنولوجيا الأحيائية والبيولوجيا الجزيئية، وذلك بهدف شراء كواشف وأصناف تستخدم في تشخيص الأمراض الوراثية. وفي ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أفادت شركة بروميغا بأن الشركات التي يوجد مقرها في الولايات المتحدة يحظر عليها، في ظل الجزاءات التجارية المفروضة من جانب من وزارة الخزانة بالولايات المتحدة، أن تبيع منتجات أو توفر تكنولوجيات أو خدمات لكوبا.

- جرى الاتصال بشركة براكر (Bruker) في الولايات المتحدة بخصوص شراء مقياس ضوء طيفي، يستخدم في المختبرات لتحديد كمية المواد والكائنات الدقيقة. وردا على الطلب، أفادت شركة براكر بأنها لا تستطيع القيام بأعمال تجارية مع كوبا.

- جرى الاتصال بشركة ستريكر (Stryker) في الولايات المتحدة بخصوص شراء أطراف قابلة للتمدد تستخدم في الجراحة لتجنب بتر الأطراف العلوية والسفلية أو إنقاذها، وهي أطراف يحتاجها المعهد الوطني لعلم الأورام وعلم الأحياء الإشعاعي. غير أن الشركة لم ترد بعد على الطلب. ونظرا إلى أن المعهد لا يستطيع الحصول على هذه الأطراف، التي هي أعلى جودة من غيرها من الناحية الوظيفية، فقد لجأ إلى استخدام أطراف ثابتة في مرضى يحتاجون في حقيقة الأمر إلى أطراق قابلة للتمدد.

- جرى الاتصال بعدة شركات في الولايات المتحدة بخصوص شراء علاجات جديدة للسرطان. غير أنه لم يتم تلقي أي ردود حتى الآن. وفيما يلي بعض الأمثلة في هذا الصدد:

  - طُلب من شركة فايزر توفير كريزوتينيب (crizotinib)، وهو علاج لسرطان الرئة، وبالبوسيكليب (palbociclib)، وهو علاج لسرطان الثدي الانتقالي حساس للهرمونات، وسونيتينيب (sunitinib)، وهو الدواء الوحيد لعلاج سرطان الكلية المتقدم أو الانتقالي بشكل فعال. وفي مستشفى إرمانوس أميخيراس، يشخص سرطان الكلية المتقدم في ٢٠ حالة كل سنة في المتوسط، وهؤلاء المرضى لا يستفيدون من الخيار العلاجي الأكثر فعالية.

  - طُلب من شركة بريسطول – مايرز سكويب (Bristol-Myers Squibb) توفير جسم مضاد يكون مضادا لبروتين موت الخلية المبرمج ١ (anti-PD-1) من أجل علاج الورم القتامي الانتقالي، وسرطان الرئة، وورم هدجكن اللمفي، وغيرها من أنواع السرطان.

- طُلب من شـــركة جينوميك هيلث (Genomic Health) توفير اختبارOncotype DX لفحص سرطان الثدي، وهو اختبار يحدد خطر التكرار لدى المرضى في المراحل الأولى من سرطان الثدي، واختبار Oncotype DX لفحص سرطان القولون، وهو اختبار يحدد خطر التكرار في المرضى في المرحلتين الثانية والثالثة من الإصابة بسرطان القولون.

- طُلب من شركة بوسطن سيانتيفيك (Boston Scientific) توفير صمامات أورطية اصطناعية تزرع عن طريق الجلد – وهي طريقة قليلة التدخل الجراحي ســـيســـتفيد منها كل عام نحو ٦٠ مريضا تزيد أعمارهم عن ٧٠ سنة ويعانون من مرض صمام الوتين التنكسي. وسوف يتيح الحصـــول على هذه الصـــمامات التقليل من عدد الوفيات في كوبا، حيث تمثل أمراض القلب والأوعية الدموية السبب الرئيسي للوفاة. غير أن شركة بوسطن سيانتيفيك، التي هي شركة رائدة في العالم في إنتاج هذه الصمامات، لم ترد على طلبنا.

- جرى الاتصـال بشـركة زيمر بيومت (Biomet Zimmer) في الولايات المتحدة بخصـوص شـراء بدائل لتعويض الورك والركبة والأسـنان. غير أن الشـركة ردت بأنه لا يجوز لها، بحكم الحصـار، القيام بأعمال تجارية مع كوبا.

وفيما يلي أمثلة أخرى على الأضـــرار التي ألحقها الحصـــار بالقطاع الصـــحي خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- في ٢٠ تشـرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، رفضـت الشـركة الألمانية إيكرت وزيغلر (Eckert and Ziegler) أن توفر مصـدرا مشـعا لشـركة ميديكوبا تدعو الحاجة إليه لمراقبة جودة النكليوتيدات المشـعة في تشـخيص السـرطان، وقد أبرم عقد بشـأنه في البداية. وقالت الشـركة إنها لن تجري معاملات مع كوبا بسبب القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على الجزيرة.

- في ٢٦ شـباط/فبراير ٢٠١٩، أبلغ عدة موردين شـركة ميديكوبا بأنه لا يمكنهم تسـليم أجهزة للتهوية الرئوية أبرمت بشـأنها عقود، لأنه الشـركتين المصـنعتين، إمتميديكال (Imtmedical) وأكيوترونيك (Acutronic)، اشـترتهما شـركة فاييز ميديكال (Vyaire Medical)، وهي شـركة يوجد مكتبها الرئيسـي في إلينوي، بالولايات المتحدة. وأجهزة التهوية الرئوية تكتسـي أهمية كبيرة في النظام الصـحي الكوبي، إذ تسـتخدم لمسـاعدة المرضـى آليا عندما يكون التنفس الطبيعي غير كاف للبقاء على قيد الحياة.

- رفض اتحـاد الجـامعـات من أجـل الرفق بالحيوان (Universities Federation for Animal Welfare)، وهي منظمة توجد في المملكة المتحدة، طلبا قدمه معهد بيدرو كوري للطب المداري (Pedro Kourí Institute of Tropical Medicine) للحصول على أموال لتمويل مشاريع. وقال الاتحاد إنه، بحكم الجزاءات المفروضـة على كوبا من جانب الولايات المتحدة، لا يمكنه أن يقوم بمعاملات مالية مع كيانات كوبية.

- تعذر على المهنيين الصـحيين الكوبيين، في الفترة قيد الاسـتعراض، أن يشـاركوا في الاجتماعات واللقاءات العلمية وفرص التبادل الأكاديمي في الولايات المتحدة بسبب رفض طلباتهم للحصول على التأشيرات أو إصدارها فقط بعد فوات الأوان.

تنص المادة ٧٧ من الدستور الكوبي على أن لكل شخص الحق في الصحة والتغذية الكافية وعلى أن الدولة تهيئ الظروف المواتية لتحسين الأمن الغذائي لجميع السكان.

ويكشف تقرير السياسة الغذائية العالمية لعام ٢٠١٨ أن كوبا هي أحد البلدان الـ ١٤ التي خفضت مستوى الجوع وسوء التغذية بصورة مستمرة على مدى عدة سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن كوبا هي أحد البلدان التي أحرزت أكبر تقدم في سياساتها الغذائية، على أساس المساواة، وهي أقرب إلى تحقيق الغايات الواردة في الهدف ٢ الذي حددته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلى الرغم من أن الدولة الكوبية تخصص قدرا كبيرا من الموارد والجهود لقطاع الأغذية والزراعة، فإن هذا القطاع لم يسلم من آثار الحصار إذ تكبد خسائر ناهزت ٤١٢ ٢٣٠ ٦١٤ دولارا.

وتستورد الشركات العاملة في مجال إنتاج الأغذية في كوبا نحو ٧٠ في المائة من المواد الخام التي تحتاجها من أسواق أخرى، منها الأرجنتين، وإسبانيا، وإيطاليا، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، وكندا، والمكسيك، والهند. ويحول الحصار حتى الآن دون الشراء من سوق الولايات المتحدة، وهي سوق مغرية جدا بالنظر إلى أسعارها وقربها من كوبا، إضافة إلى تنوع إمداداتها من المواد الخام والسلع الأساسية والمعدات اللازمة لتحديث خطوط الإنتاج.

وترجع آثار الحصار على القطاع الغذائي أيضا إلى تعذّر المتاجرة بالمنتجات الكوبية في سوق الولايات المتحدة. فشركة هافانا لصنع شراب الرم (Havana Club)، وهي من أبرز الشركات في العالم في إنتاج المشروبات الروحية، خسرت ٤١,٣٦ مليون دولار نتيجةً للحصار.

ويعد التعليم والرياضة والثقافة أيضا قطاعات حساسة للغاية تضررت بشدة من الحصار.

وتنص المادة ٧٣ من دستور جمهورية كوبا على أن الكوبيين يتمتعون بحق غير قابل للتصرف في التعليم. ولضمان هذا الحق، تستثمر الدولة ٢٣,٧ في المائة من ميزانيتها في هذا القطاع.

والإنجازات التعليمية التي نتجت عن الثورة الكوبية والفوائد التي عادت على شعوب أخرى في شتى أنحاء العالم معترف بها دوليا. إذ أظهر تحليل أولي أن بلدنا قد حقق جميع غايات الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومع ذلك، فعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الدولة، تأثرت نوعية الخدمات التعليمية سلبا باللوائح التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة بموجب الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي.

وتعود الخسائر الرئيسية المبلغ عنها في هذا القطاع إلى زيادة رسوم الشحن لنقل المنتجات التي تقتنى من أسواق بعيدة، ومحدودية فرص الحصول على المعلومات العلمية والأدوات الحاسوبية اللازمة لإنتاج المنتجات المتعددة الوسائط لأغراض التعليم، والعقبات التي تحول دون تلقي المدفوعات مقابل الخدمات المهنية المقدمة في الخارج.

وفيما يلي أمثلة على الأضرار التي لحقت بقطاع التعليم خلال الفترة قيد الاستعراض:

- لم تتمكن جامعة سانكتي سبيريتوس من شراء ٢٠ من آلات بيركينز الذكية ومن المعينات السمعية اللازمة لتدريب طلاب المرحلة الجامعية ومرحلة الدراسات العليا الذين يدرسون من أجل تدريس ذوي الاحتياجات الخاصة. وكلتا التكنولوجيتين تنتجان في الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن حكومة كوبا تولي الأولوية لرعاية الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة،

فنتيجة للقيود المفروضة بموجب الحصار، عانى الأشخاص ذوو الإعاقة من مزيد من القيود في الحصول على العديد من الأجهزة التي من شأنها أن تحسن نوعية حياتهم وتعزز إدماجهم ومشاركتهم في المجتمع.

- خلال الفترة قيد الاستعراض، تم عقد مؤتمرين دوليين (في شكل حلقتين دراسيتين شبكيتين) للشبكة الإقليمية لبرنامج إيراسموس الموسع لتعزيز تدويل التعليم العالي في أمريكا اللاتينية من أجل تدريب الأخصائيين العاملين لتحسين تدويل التعليم العالي. ومع ذلك، فبسبب اللوائح المفروضة بموجب الحصار، تعذر على الموظفين الكوبيين أن يشاركوا في هذين الاجتماعين المعقودين على الإنترنت نظرا لعدم تمكنهم من الدخول إلى الصفحة الشبكية riesal.adobeconnect.com/defaulteventtemplate.

- في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اعترض مصرف سوسيتيه جنرال (Société Générale) في باريس تحويلا مصرفيا إلى كوبا قدره ٤٧٤ ٧ يورو لدفع تكاليف الخدمات المهنية لأساتذة كوبيين في غينيا الاستوائية.

- تم إلغاء ثلاثة برامج تعليمية كانت قررت توفيرها في بداية السنة ٢٠١٩ جامعة إنريكي خوسي بارونا للعلوم التربوية وثلاث جامعات من الولايات المتحدة (جامعة مينيسوتا، وجامعة مدينة نيويورك، والجامعة المستقلة للحركات الاجتماعية في شيكاغو). وخسرت جامعة العلوم التربوية ٠٠٠ ١١ دولار بسبب ذلك.

ومن الإنجازات الكبرى للثورة الكوبية تطوير قطاع الرياضة. وتنص المادة ٧٤ من الدستور على أن لجميع الأشخاص الحق في التربية البدنية والرياضة والاستجمام باعتبارها عناصر أساسية لنوعية الحياة. وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها دولة وحكومة كوبا لتعزيز النشاط الرياضي، فإن هذا القطاع لم يسلم من الأضرار الناجمة عن سياسة الحصار التي تنتهجها الولايات المتحدة ضد كوبا.

وفيما يلي أمثلة بارزة خلال الفترة قيد الاستعراض:

- واجهت كوبا قيودا في اقتناء المعدات الرياضية، التي يلزم استعمالها بموجب الأنظمة الرسمية للاتحادات الدولية، لأن تلك المعدات تنتجها شركات في الولايات المتحدة من قبيل لويزفيل سبورتينغ غودز (Louisville Sporting Goods) وويلسون (Wilson) وإكس باتس (X Bats) وراولينغز آند إيستون (Rawlings and Easton). وتعين شراء هذه المنتجات من بلدان أخرى بأسعار أعلى بكثير. ولو تأتى لكوبا الوصول مباشرة إلى سوق الولايات المتحدة لوفرت في شراء تلك المنتجات حوالي ٣٠ في المائة من الأسعار.

- لم يتسن تنظيم الدورة الثانية والعشرين من سباق تيري فوكس في كوبا هذا العام، بعد تلقي رسالة من مجلس إدارة مؤسسة تيري فوكس تفيد بأن المؤسسة لا يمكنها أن تساعد في تنظيم هذا الحدث ومواصلة دعم البحوث بشأن السرطان في بلدنا. وبناء على ذلك، لم ترسل المؤسسة إلى المعهد الوطني لعلم الأورام وعلم الأحياء الإشعاعي الأموال المخصصة لاستحداث مشروع كان من المقرر أن ينتهي هذا العام بشأن تقييم الجمع بين العلاج الكيميائي والعلاج المناعي لمكافحة الورم في النماذج التجريبية بشأن السرطان.

- لم يتمكن اتحاد البيسبول المهني في منطقة البحر الكاريبي من التوصل إلى اتفاق مع حكومة الولايات المتحدة بشأن إنشاء قناة قانونية لدفع الجوائز المالية لبلدنا. فالفريق الكوبي الذي شارك في دوري منطقة البحر الكاريبي للبيسبول الذي نظم في بنما في الفترة من ٤ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٩ تعذر عليه تحصيل الجائزة المالية التي قدرها ٠٠٠ ٧٢ دولار بعد أن جاء في المرتبة الثانية في الدوري. وهذا ما حصل لعدة لاعبين تعذر عليهم الحصول على جوائزهم المالية الفردية التي تقدر بمبلغ ٠٠٠ ٥ دولار.

- أدى الاضطهاد المالي الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة ضد الكيانات المصرفية في البلدان الثالثة إلى استحالة حصول مؤسسة كوباديبورتيس (Cubadeportes) على المدفوعات التي تقدم لها مقابل المساعدة التقنية المقدمة في الخارج والاستغلال التجاري للأنشطة في كوبا.

وتعد تنمية الثقافة بجميع مظاهرها أولوية من أولويات الدولة الكوبية. وتنص المادة ٧٩ من الدستور الحالي للجمهورية على أن لكل فرد الحق في المشاركة في الحياة الثقافية والفنية في البلد. غير أن هذا القطاع لا يزال أحد القطاعات الأكثر تأثرا بتنفيذ الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتشمل الأضرار التي لحقت بالقطاع الثقافي خلال الفترة قيد الاستعراض ما يلي:

- من بين ٣٧ فرقة فنية كان من الممكن أن تروج لعملها في الولايات المتحدة، لم يحصل سوى ٢٤ فرقة على إذن بالدخول إلى البلد، وهو ما يمثل نقصانا قدره ١٣ مشروعا مقارنة بالسنة السابقة. غير أنه يجدر إبراز الأثر الترويجي الإيجابي لمهرجان الفنون الكوبية الذي نظم في مركز جون ف. كينيدي للفنون الأدائية في واشنطن العاصمة، بحضور ١٠٤ موسيقيين.

- على الرغم من أن عددا من شركات الولايات المتحدة أعربت عن رغبتها في التفاوض مع الهيئة الكوبية للتسجيلات الموسيقية بيس ميوزيك (Bis Music)، فقد رفضت، خوفا من قيود الحصار، أن ترسل مستنداتها القانونية لإبرام العقود ذات الصلة. وتم تكبد خسائر تزيد على ٠٠٠ ١٠٠ دولار نتيجة لذلك.

- رفض عدد من الهيئات في كولومبيا وبيرو وفرنسا تنسيق النشاط التجاري مع هيئة التسجيلات الموسيقية الوطنية الكوبية، Empresa de Grabaciones y Ediciones Musicales، خوفا من عدم القدرة على إجراء تحويلات إلى كوبا لدفع تكاليف الخدمات. وسجلت خسائر في الإيرادات تقارب ٠٠٠ ٢٠٠ دولار نتيجة لذلك.

- رفض مقاولون كانوا عادة يروجون لأفرقة من قائمة هيئة التسجيلات الموسيقية الوطنية الكوبية في الولايات المتحدة وبلدان أخرى مواصلة هذا النشاط في عام ٢٠١٨ بسبب تشديد الحصار.

- نتيجة للتشديد، لم يتسن عقد الاجتماع الثالث للناشرين والموزعين ووكلاء الأعمال الأدبية من كوبا والولايات المتحدة في الموعد المحدد خلال معرض الكتاب الدولي في هافانا في عام ٢٠١٩. كما أنه لم يتسن للكوبيين المشاركة في المعارض ومناسبات النشر والمناسبات الأدبية وفي معارض الكتب في الولايات المتحدة.

- يؤثر الحصار بشدة على التدريب المهني في مجال الفنون (في المستويات الابتدائي والثانوي والعالي) نتيجة فرض قيود على شراء المواد الضرورية، مثل الآلات الموسيقية ولوازم الفنون البصرية

والباليه والرقص. ومع ذلك، فإن الدولة الكوبية لا تحرم أي طفل أهل ومتحمس من فرصة الحصول مجانا على هذا التعليم. ويتطلب ذلك جهدا استثنائيا، بالنظر إلى أن تكلفة تقديم التعليم الأساسي للطالب خلال سنة دراسية واحدة في أي نوع من أنواع الفنون تتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و ١٦ ٠٠٠ دولار. فعلى سبيل المثال، تدفع الدولة الكوبية في المتوسط لكفالة امتلاك كل طالب من طلبة الباليه لباس التدريب من أجل الدورة الدراسية ١٧ ٦١٠ دولارات. ولو تم توفير إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة لشراء هذه الملابس لوفرت كوبا أكثر من نصف المبلغ الذي تصرفه على ألبسة التدريب في أسواق أخرى.

### ٢-٢ الآثار على التنمية الاقتصادية

لا يزال الحصار هو العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة. وفي الفترة قيد الاستعراض، قدرت الأضرار الناجمة عن الحصار في قطاعي التصنيع والخدمات بمبلغ ٧٩ مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٢٨ في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

وسيؤدي إلغاء تكلفة الحصار إلى زيادة قدرة البلد على الدفع وسيوفر، في الأجل المتوسط، مصدرا كبيرا ومستمرا للتمويل الرسمي، الأمر الذي سيؤدي بدوره إلى تنشيط برامج الاستثمار المرتبطة بالقطاعات الاستراتيجية في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى تيسير بلوغ الأهداف المحددة لعام ٢٠٣٠. وفي أقل من خمس سنوات، سيحدث تحسن كبير في الهياكل الأساسية للبلد، ما سيفضي، على سبيل المثال، إلى تحسين مزيج الطاقة الوطنية، إذ سيتم توليد أكثر من ٢٤ في المائة من الطاقة من مصادر الطاقة المتجددة.

وسيكون لتوافر هذا المبلغ المالي تأثير إيجابي من ناحيتي الكم والنوع في مقدار المخاطر المالية التي يتعرض لها البلد في الخارج من خلال تعزيز ثقة المستثمرين والدائنين الخارجيين وإحداث زيادة كبيرة في قدرته على الوصول إلى الأسواق المالية وأسواق رأس المال.

ويخسر قطاع الصناعة الصيدلانية البيولوجية، وهو قطاع استراتيجي رئيسي في اقتصاد البلد، ملايين الدولارات كل عام في أعمال البحث والتطوير والإنتاج والتسويق المتصلة بمنتجاته، من جراء الحصار. فالتدابير التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا لا تحد من التبادل الأكاديمي والعلمي فحسب، بل تحرم شعب الولايات المتحدة من منافع منتجات التكنولوجيا الحيوية والمنتجات الصيدلانية التي يتم تطويرها في كوبا، والتي تبشر بخير كبير بالنسبة للصحة البشرية.

ومن أمثلة آثار الحصار على هذا القطاع ما يلي:

- يفيد مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الأحيائية (Centro de Ingeniería Genética y Biotecnología) بحدوث خسائر في الإيرادات نظرا لعدم تصدير العقار heberprot-P إلى الولايات المتحدة، وهو الدواء الفريد من نوعه لعلاج قرحة القدم المرتبطة بالسكري. ولو أن ٥ في المائة من المرضى الذين ظهرت عندهم قرحة القدم المتقدمة المرتبطة بالسكري في الولايات المتحدة أخذوا هذا الدواء لناهزت صادراته إلى ذلك البلد في عام ٢٠١٨ مبلغ ١٠٣ ملايين دولار.

- أفادت شركة الاستيراد والتصدير فارماكوبا (FarmaCuba) مواجهتها صعوبات، بسبب الحصار، في الحصول على المواد الخام لتصنيع الأدوية. وفي الفترة ما بين ١ نيسان/أبريل ٢٠١٨ و ٣١ آذار/مارس ٢٠١٩، حدثت حالات توقف في عملية الإنتاج في شركة المستحضرات الصيدلانية Farmacéutica 8 de Marzo إذ إنه لا يمكن دائما الحصول على المواد الخام عند الحاجة. وبلغ النقص في الإنتاج نحو ٢ ٠٠٠ وحدة من المعلقات الفموية و ١٨٤ ٦١ كبسولة.
- أفاد أحد مصنعي المستحضرات الصيدلانية في بلد آسيوي أنه لم يتمكن من إرسال شحنة من محلول فنيتويين ٢٥٠ ملليغرام/٥ ملليلتر إلى كوبا لاستخدامه في الحقن لأن مصارف ذلك البلد الآسيوي رفضت، خوفا من الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، تجهيز أي معاملة تتصل بالجزيرة. وهذا جعل من الضروري إيجاد مورد آخر في أمريكا اللاتينية بشروط تفضيلية أدنى.

وأفاد مختبر Laboratorio Farmacéutico Oriente، وهو أحد فروع شركة بيوكوبافارما (BioCubaFarma) بالخسائر التالية:

- الخسائر المتكبدة في الحصول على فيتامين ألف لاستخدامه في صنع المركب الفيتاميني نوتريفورتي (Nutriforté): رفض مصرف المورد قبول دفع المبلغ ذي الصلة من جانب كوبا، وهو ما أجبرها على دفع مبلغ أعلى من خلال أطراف ثالثة. وكان لذلك تأثير على إنتاج ٢٠٠ ٦٩٤ ٧٨ قرص.
- الآثار المترتبة على الإنتاج الواسع النطاق للأمصال الحقنية نظرا للافتقار إلى مواد التغليف: تم التعاقد مع المورد الكولومبي بروإنفار (Proenfar) لتوفير تلك المواد. غير أنه، نظرا إلى أن الشركة بها حامل أسهم من الولايات المتحدة، لم يتسن إنجاز المعاملة، ما كان له تأثير على إنتاج ٣٠٠ ٩٩٥ ١ كيس من الأمصال.
- الآثار المترتبة على تسليم ورق الألومنيوم المطبوع من أجل نيكوتيناميد في آذار/مارس ٢٠١٩ والآثار المحتملة على ديبيرونا وألبرازولام في أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩: تم شراء المورد ديفيكسبورت (Devexport) من جانب مصنع جديد يرفض بيع ورق الألومنيوم المطبوع لكوبا بسبب لوائح الحصار.

يتواصل تطبيق التدابير التي أعلنها الرئيس دونالد ترامب ضد كوبا منذ عام ٢٠١٧ بشكل صارم وتؤثر هذه التدابير تأثيرا كبيرا على السياحة، التي تمثل قطاعا استراتيجيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدنا. ومع ذلك، ففي آب/أغسطس ٢٠١٨، خفضت ووزارة خارجية الولايات المتحدة مستوى التحذير من السفر إلى كوبا من المستوى ٣ (إعادة النظر في السفر) إلى المستوى ٢ (توخى المزيد من الحذر).

وفي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، تكبد قطاع السياحة الكوبي من جراء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، خسائر ناهزت ١,٣٨٣ بليون دولار في المجالات الرئيسية المتصلة بالسفر والخدمات والعمليات اللوجستية والدعم. ولو لم يكن هناك حصار يقدر أن نسبة ٣٥ في المائة من مجموع عدد زوار كوبا في السنة يمكن أن تأتي من الولايات المتحدة، مما سيجعل هذا البلد السوق الرئيسية للمسافرين إلى كوبا.

وهذه ليست سوى بضعة أمثلة على ذلك:

- أدى القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بإلغاء التراخيص العامة للسفر التثقيفي الجماعي للقاء الناس إلى زيادة تقييد قدوم الزوار من الولايات المتحدة إلى الجزيرة. وكان الحظر السابق على السفر الفردي للقاء الناس، الذي أرغم المسافرين من الولايات المتحدة على زيارة كوبا برعاية منظمة من الولايات المتحدة، كان قد ثنى بالفعل الرحلات السياحية من ذلك البلد. وينص التدبير الجديد على إلغاء تام لخيار السفر في إطار هذه الفئة.

- على الرغم من أن عدد الوافدين على متن السفن السياحية ارتفع خلال الفترة قيد الاستعراض، فإن عدد الزوار من الولايات المتحدة الوافدين عن طريق الجو انخفض بنسبة ٢٨,٦ في المائة، ما يجعل عدد الزوار يقل بما عدده ١٦١ ١٠٣ زائرا قياسا إلى عام ٢٠١٧ وينعكس سلبا على الإيرادات. وتأتي السياسة، التي اعتمدتها حكومة الولايات المتحدة ابتداء من ٥ حزيران/يونيه ٢٠١٩ والتي تقضي برفض منح تراخيص الوقوف مؤقتا في كوبا للطائرات غير التجارية وسفن الركاب والسفن الترفيهية، بما في ذلك سفن الرحلات السياحية، لتعوق أكثر سفر السياح من الولايات المتحدة إلى كوبا وتخفض الإيرادات السياحية للبلد.

- خسرت وكالة السفر كوباتور (Cubatur) ٨٠٠ ٤٩٧ دولار نتيجة لرسوم الخدمات المصرفية، وتقلبات أسعار الصرف، واستخدام بدائل المصارف مثل بوابات الدفع.

- تعرضت هافاناتور لخسائر نتجت عن رفض المصارف المراسلة تجهيز المدفوعات للزبائن، وإغلاق الحسابات المصرفية في البلدان الثالثة، واحتجاز الأموال، وإلغاء خدمات تجهيز بطاقات الائتمان.

وأثر الحصار سلبا أيضا على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية. فهذه السياسة هي العقبة الرئيسية أمام تدفق المعلومات وتوسيع نطاق وصول الكوبيين إلى الإنترنت وتكنولوجيات المعلومات، لأنها تعوق الترابط وتجعله أكثر تكلفة، وتقيد الوصول إلى المنصات والتكنولوجيات، وتستخدم الفضاء الإلكتروني لتقويض النظام السياسي والقضائي في كوبا.

وتقدر قيمة الأضرار التي ألحقت بشبكة الاتصالات في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩ بأكثر من ٥٥ مليون دولار. ولا تزال شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية (Empresa de Telecomuncaciones de Cuba) هي المؤسسة الأشد تضررا، إذ تكبدت حوالي ٩٨ في المائة من إجمالي الخسائر.

وفيما يلي أبرز الأمثلة في هذا الإطار خلال الفترة قيد الاستعراض:

- تأثر تدريب المهنيين في قطاع الاتصالات إذ تعذر الدفع مقابل الدورات التي تقدمها الشركة الشيلية ألغوريتمو (Algoritmo). ونتيجة لذلك، تم تأخير خمس دورات تدريبية مقررة لعام ٢٠١٨ كانت ضرورية لتوفير واستحداث خدمات أجود.

- تؤثر سياسة الحصار في حرية الوصول إلى محتويات الإنترنت من داخل كوبا وتنتهك الحق في الحريات التي عبرت عنها وقبلتها جهات التأليف المنتجة لبرامجيات الحاسوب في إطار رخصة عامة للجمهور. فالوصول إلى الخدمات أو المعلومات القابلة للتنزيل يُمنع بمجرد أن تميز النظم أن محاولة الدخول إلى وصلة ما جاءت من عنوان بروتوكول على الإنترنت مخصص للنطاق الكوبي، .cu.

- تحرم كوبا من الحصول على المعلومات الرسمية من مواقع أحدث التكنولوجيات، ما يجعل التعلم الذاتي والتدريب عن بعد أمرا صعبا. وهذا هو الحال مع سيسكو (Cisco)، وفي إم وير (VMware)، وغوغل كود (Google Code)، وغوغل ويب ديزاينر (Google Web Designer)، وغوغل بايجسبيد إنسايتس (Google PageSpeed Insights).

- تعذر على أخصائيين في شركة الإذاعة والتلفزيون راديوكوبا (Radiocuba) حضور المؤتمر السنوي الذي عقده مقدم الخدمات الساتلية مارلينك (Marlink)، والذي عقد مرتين في نيو أورلينز.

- تحول القيود المفروضة بموجب الحصار دون إرسال الحوالات البريدية الدولية. وهو ما نتج عنه عدم توقيع ترتيب لإجراء الحوالات البريدية مع المتعهد المعين من جانب الولايات المتحدة.

- كانت شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية (Empresa de Telecomuncaciones de Cuba) عضوا في النظام العالمي للاتصالات المتنقلة حتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، عندما أبلغت في رسالة وجهها إليها المستشار العام لرابطة النظام العالمي للاتصالات المتنقلة أن عضويتها في تلك المنظمة قد علقت. وأشار المستشار العام إلى الالتزام بالامتثال لقانون الولايات المتحدة المتعلق بالجزاءات التجارية الخاصة بالكيانات التي تقدم الخدمات للشركات الكوبية. ولذلك، فإن الشركة سيكون بوسعها فقط أن تشارك في المناسبات العامة التي تعقد خارج الولايات المتحدة.

- يعوق الحصار الحصول على العلامات التجارية والمعدات الرائدة والعالية الأداء في مجال الاتصالات الإعلامية التي توزعها أو تحميها ببراءات اختراع شركات في الولايات المتحدة، بما في ذلك الهواتف الثابتة والهواتف المحمولة والهوائيات والنظم الحاسوبية.

وتضرر قطاع النقل بشدة أيضا من اللوائح المطبقة بموجب الحصار. وفاق إجمالي الخسائر في هذا القطاع خلال الفترة قيد الاستعراض مبلغ ١٧٠ مليون دولار، أي بزيادة تجاوزت ٦٩ مليون دولار قياسا إلى الفترة السابقة.

وفيما يلي أبرز الأمثلة في هذا الإطار خلال الفترة قيد الاستعراض:

- حظر المورد الهولندي لشركة كاتربيلر (Caterpillar) على شركة دامن (Damen) الهولندية، وهي المورد الرئيسي لقطع غيار كاتربيلر وكامينز (Caterpillar and Cummins) لأحواض بناء السفن دامكس في سانتياغو دي كوبا، أن تبيع لكوبا اللوازم الضرورية لإصلاح وصيانة السفن التابعة لشركة Empresa Prácticos de Cuba.

- تعذر على شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación) أن تستعين بخدمات شركة نشر تعرفات شركات الطيران (Airline Tariff Publishing Company)، التي تنشر أسعار تذاكر الطيران في أكثر من ٥٠٠ شركة طيران وتوجد مرافقها الرئيسية في مطار واشنطن دالاس الدولي، في واشنطن العاصمة. ونظرا لقيود الحصار، تضطر كوبا إلى دفع مبلغ إضافي قدره ١ ٣٠٠ دولار شهريا لتحميل تذاكرها للطيران على نظام التوزيع.

- امتنعت شركة الخطوط الجوية الإسبانية (Air Europa) عن توقيع اتفاق لتقاسم الرمز وعن الوفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación)، نظرا إلى أن طائرات بوينغ التي تشغلها مصنوعة في الولايات المتحدة.

وفي الفترة قيد الاستعراض، فاقت قيمة الأضرار التي لحقت بقطاع الصناعة الكوبي من جراء الحصار ٤٩ مليون دولار. وكان من الممكن استخدام إجمالي الخسائر لشراء المواد الخام اللازمة لصناعاتنا والتي تشمل كربيد الكالسيوم لإنتاج الأسيتيلين، وهي أخلاط تستخدم لصنع الإطارات والورق شبه القابل للتمديد لصنع الأكياس المتعددة الطبقات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما يلي:

- تعذر على الشركة التجارية الكيميائية Grupo Empresarial de la Industria Química الحصول على قطع غيار وأجهزة استبدال ضواغط الهواء ومضخات ليفي (Lefi) والمعدات التي تصنعها شركتا Burton Corblin و Garo، نظرا لأن تينك الشركتين يوجد بهما حملة أسهم من الولايات المتحدة. وقد أضر هذا بشدة بإنتاج الكلور في كوبا. وبالمثل، تعذر استئجار حاويات متعددة الوسائط لنقل الأوكسجين الطبي المصنوع في الولايات المتحدة لأن الموردين يخشون أن يعاقبوا من جانب مكتب مراقبة الأصول الأجنبية.

- تعذر على مجموعة الإلكترونيكا (El Grupo de la Electrónica) التي تنتج السلع الكهربائية والإلكترونية، وحلول تكنولوجيا المعلومات، ومعدات وقطع الاتصالات السلكية واللاسلكية وتقدم الخدمات المتصلة بها، تعذر عليها، نظرا للطابع الردعي للحصار، إبرام اتفاقات مع مجموعة من الموردين. وهذا يجعل التعامل مع شركات الاستيراد صعبا ومكلفا ويحول دون الحصول على التكنولوجيات والمواد اللازمة للإنتاج. ونتيجة لذلك، اضطرت كوبا إلى البحث عن تلك الأصناف في أماكن أخرى، وأدى ارتفاع رسوم الشحن إلى زيادة في تكاليف الإنتاج الوطني بنحو مليوني دولار.

وبسبب الحصار، لا يزال قطاع البناء يواجه صعوبات جمة في الحصول على تكنولوجيات البناء ذات الكفاءة الأعلى والخفيفة الوزن التي تستهلك قدرا أقل من المواد الأساسية ومن الطاقة. وفي الفترة قيد الاستعراض، تعذر الحصول على آلات الثقب من نوع D55 اللازمة في صناعة مواد البناء من خلال شركة أطلس كوبكو (Atlas Copco)، وهي شركة يوجد مقرها في أحد البلدان الآسيوية. وبسبب الحصار، حظرت الشركة الأم بيع تلك المنتجات لكوبا.

وأدت لوائح الحصار إلى إعاقة أنشطة التصدير في هذا القطاع. فعلى سبيل المثال، تعذر إبرام عقد مع مؤسسة ABS Trade and Commerce لتصدير ٣٠٠ ٠٠٠ طن من حجر ألغابا (Algaba)، لأن الشركة لم تتمكن من العثور على سفينة لديها استعداد لشحن السلع من كوبا إلى بلد المقصد.

وفي قطاع الطاقة والتعدين، خسرت الشركات ٤٢٤ ٣٣٦ ٧٨ دولارا، بزيادة تجاوزت ١٨ مليون دولار قياسا إلى السنة السابقة.

وفيما يلي أبرز الأمثلة في هذا الإطار خلال الفترة قيد الاستعراض:

- تكبد المشروع المشترك موا نيكل (Moa Nickel) خسائر في إنتاج ٤٠ طن من النيكل وكبريتيد الكوبالت للتصدير لأن المصنعين الرئيسيين للقطع والأجزاء الرئيسية اللازمة في عملية الإنتاج

انسحبوا بسبب الأثر الردعي للحصار. وهذا بدوره زاد من تكاليف الصيانة وأدى إلى إضاعة الوقت في العثور على جهات توريد بديلة، وتأخر التسليم، وارتفاع تكاليف الاستيراد. وأنهت إم إس سيلز (MS Sales)، وهي شركة لتوزيع المعدات الميكانيكية، عملياتها الكوبية عندما تم استيعابها من قبل شركة في الولايات المتحدة، وقامت بذلك أيضا شركة فوستلبين (Voestalpine)، وهي جهة موردة رئيسية للأقطاب الكهربائية، نظرا لمخاطر البلد المرتبطة بالحصار، وفسخت عقودا كانت قد وقعتها في السابق.

- يجد اتحاد كهرباء كوبا (Unión Eléctrica de Cuba) صعوبة بالغة في الحصول على قطع الغيار اللازمة لمحركاته من نوع بازان (Bazán)، التي تصنعها الشركة الإسبانية نافانتيا (Navantia)،.فهذه الشركة، خوفا من تبعات الحصار، رفضت إجراء معاملات تجارية مع كوبا. وبسبب ذلك، لا يمكن شراء القطع إلا عن طريق مورد واحد بضعف سعر السوق.

- قامت الشركة البريطانية CompAir، بعد أن استحوذت عليها إحدى المجموعات في الولايات المتحدة، بقطع جميع العلاقات مع المشاريع التي تستخدم تكنولوجيتها في المحطات المركزية لإنتاج الهواء المضغوط في كوبا. وبالتالي يتعذر الحصول على قطع غيار المعدات التي كانت قد ركبت في البداية، ونتج عن ذلك أنه بات من الضروري تعديل المعدات باستخدام تكنولوجيات أخرى بتكلفة تجاوزت ما كان مقررا.

- في أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، تم توقيع عقدين مع شركة جينيرال إليكتريك انترناشيونال (General Electric International) من أجل الحصول على لوازم إضافية للتربينة في محطة الطاقة الحرارية أنطونيو غويتيراس ومن أجل تحديث محطة الطاقة الكهربائية بيكو سانتا مارتا، على التوالي. ومع ذلك، ففي ٥ شباط/فبراير ٢٠١٩، ورد إخطار من المصرف Centennial Bank of the United States يفيد بأن التمويل الخاص بالعقدين لن يمنح نظرا لتطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون.

## ثالثا – الآثار على القطاع الخارجي للاقتصاد الكوبي

### ٣–١ الآثار على التجارة الخارجية

بلغ مجموع الخسائر التي تكبدتها التجارة الخارجية الكوبية من جراء الحصار، في الفترة الممتدة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩ ما قدره ٥٥٥ ٥٨١ ٨٩٦ ٢ دولارا، في ظل الانعكاسات السلبية التي تصعب وتشوه الأنشطة التجارية الخارجية.

وبصرف النظر عن الخسائر التي يمكن قياسها كميا، يظهر جليا الأثر الردعي والتخويفي لسياسة الحصار على قطاع الأعمال التجارية في الولايات المتحدة والبلدان الثالثة. ولا يزال لهذه السياسة أثر كبير على المؤسسات المصرفية والمالية التي ترفض العمل مع الكيانات الكوبية وعلى الاستثمار في البلد.

وفيما يتعلق بالتجارة الخارجية، تتجلى أكبر الانعكاسات في الخسائر المتكبدة في إيرادات تصدير السلع والخدمات، ويبلغ إجماليها ٨٤٢ ١٣٥ ٣٤٣ ٢ دولارا. ويعزى جزء كبير من هذا المبلغ إلى انخفاض عدد المسافرين من الولايات المتحدة خلال الفترة قيد الاستعراض، وهو اتجاه استمر منذ عام ٢٠١٧ نتيجة شن حملة إعلامية ضد السفر إلى بلدنا والتلاعب بحوادث صحية مزعومة يدعى أن دبلوماسيين أمريكيين في كوبا كانوا ضحيتها.

وتقدر الخسائر الناجمة عن تغيير الموقع الجغرافي للعمليات التجارية بمبلغ ٠٢٠,٢ ١ مليون دولار، ما يمثل زيادة بنسبة ١٨ في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

وتقدر الخسائر المتكبدة نتيجة انعدام إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة بمبلغ ٦٥٩ ١٠٨ ١٦٣ دولارا. وتتمثل القطاعات الأشد تضررا في قطاعات الصحة، والطاقة والتعدين، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والتكنولوجيا الحاسوبية، والزراعة، والبناء، والصناعة، التي مثلت مجتمعة نسبة ٧٤,٤ في المائة (٩٦٩ ٤٢٣ ١٢١ دولارا) من تلك الخسائر.

ونتيجة للقيود المفروضة بموجب الحصار، لا يمكن أن تصدر إلى سوق الولايات المتحدة علامات تجارية كوبية مسجلة في تلك السوق. ويشمل ذلك البن كوبيتا (Cubita)، وشراب الرم كاني وشراب الرم باراديرو، والفحم. وبالمثل، فإن بيع تينك العلامتين التجاريتين من شراب الرم يواجه قيودا شديدة في السوق الأوروبية: فسلاسل تسويق هذين المنتجين لا تتيح بيعهما بالتزامن مع بيع علامات تجارية أخرى من الولايات المتحدة. وأدى ذلك إلى انخفاض في طلب العملاء ممن يقومون بالاستيراد والتوزيع في أوروبا.

ويؤدي استحالة الوصول إلى سوق الولايات المتحدة أيضا إلى الحيلولة دون بيع سلع كوبية أخرى في الولايات المتحدة، من قبيل السكر والعسل. وبالنسبة السكر، كانت الخسائر التي تعزى إلى الاستبعاد من نظام حصص السكر في الولايات المتحدة لوحده تزيد على ٢٩ مليون دولار.

ومن ناحية أخرى، فإن توفير إمكانية استيراد المنتجات الغذائية من الولايات المتحدة لم تستتبع إنهاء الممارسات التجارية والمالية واللوجستية التمييزية التي تحد من الإيرادات المحققة من هذه الواردات، رغم الجهود التي يبذلها القطاع الزراعي في الولايات المتحدة لتعزيز العلاقات التجارية مع كوبا. ولا تتيح هذه التجارة غير النظامية أي شكل من أشكال التمويل، الأمر الذي يعني أن شركتنا التجارية للأغذية Empresa Comercializadora de Alimentos (Alimport) يجب عليها أن تعتمد على أسواق تتوافر فيها الائتمانات لكنها أبعد جغرافيا وتنطوي على أسعار شحن أعلى. ونظرا إلى رفع تصنيف البلد من حيث المخاطر نتيجة للحصار، يطبق المقرضون أسعار فائدة تزيد بحوالي ٥ في المائة على سعر الفائدة المتوسط. وعلاوة على ذلك، فنظرا لأنه لا يمكن سداد المدفوعات لأطراف ثالثة في الخارج بدولارات الولايات المتحدة، يتعين شراء عملات السداد، مع ما يترتب على ذلك من خسائر في أسعار الصرف.

فعلى سبيل المثال، أبلغت الشركة الكوبية AT Comercial عن خسائر تكبدتها لأنها لا تستطيع الحصول على منتجات غذائية معينة من سوق الولايات المتحدة، ويتعين عليها بالتالي شراؤها بأسعار أعلى باستخدام وسطاء في بلدان أبعد جغرافيا.

وفي الفترة قيد الاستعراض، كانت كلفة الحظر المفروض على استخدام دولار الولايات المتحدة هي ٤٣٦ ١٣٩ ٨٥ دولارا، بينما بلغت الكلفة الإضافية للائتمان الناجمة عن رفع تصنيف البلد من حيث المخاطر ٢٠٤ ٢٩٠ ٤٧ دولارات. وهذه المؤشرات تأثرت بعدم القدرة على الحصول على القروض المصرفية أو القروض الميسرة. وتضطر الشركات الكوبية إلى العمل بائتمانات تجارية يمنحها إياها الموردون أنفسهم بشروط مجحفة.

وبلغت الخسائر الناجمة عن استخدام الوسطاء التجاريين وما ينتج عن ذلك من زيادة في تكاليف السلع ٩١٦ ٢١٠ ١٧٣ دولاراً، بزيادة نسبتها ١٨٩ في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

وهناك متغير آخر لا يزال يؤثر تأثيرا شديدا في اقتصادنا ويتمثل في تكاليف الشحن والتأمين الإضافية التي يجب سدادها بسبب تحويل العمليات التجارية إلى مناطق أبعد جغرافيا. وفي هذا الصدد، تقدر الخسائر بمبلغ ٦٠٢ ١٦٠ ٧٢ دولار.

ويبين الجدول التالي آثار الحصار على التجارة الخارجية الكوبية في الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩:

| *نوع الخسائر* | *المبلغ بدولارات الولايات المتحدة* |
|---|---|
| عدم القدرة على الوصول إلى سوق الولايات المتحدة | ١٦٣ ١٠٨ ٦٥٩,١٦ |
| استخدام الوسطاء/الزيادة في تكلفة السلع | ١٧٣ ٢١٠ ٩١٦,٤٣ |
| الزيادة في تكاليف الشحن والتأمين | ٧٢ ١٦٠ ٦٠٢,٩٥ |
| الإيرادات غير المتأتية من الصادرات | ٢ ٣٤٣ ١٣٥ ٨٤٢,٩٥ |
| رفع تصنيف البلد من حيث المخاطر/زيادة تكاليف التمويل | ٤٧ ٢٩٠ ٢٠٤,٧١ |
| حظر استخدام دولار الولايات المتحدة | ٨٥ ١٣٩ ٤٣٦,٨٠ |
| خسائر أخرى[أ] | ١٢ ٥٣٥ ٨٩٢,٧٢ |
| **المجموع** | **٢ ٨٩٦ ٥٨١ ٥٥٥,٧٢** |

(أ) التكاليف الإضافية المتصلة بالعمليات التي تتم من خلال مصارف بلدان ثالثة، والرسوم المصرفية، وطرائق الدفع، والمدفوعات المحتفظ بها، وخرق العقود والمنازعات، من بين تكاليف أخرى.

## ٣-٢ الآثار على القطاع المالي

استمر تزايد الخسائر الناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، مع تعمد جلي لإيقاع الخسائر في القطاعين المصرفي والمالي. وهو ما أدى إلى صعوبات كبيرة أعاقت سير العمل العادي والملائم في ذينك القطاعين وزادت التكاليف المرتبطة بالعمليات المصرفية والتجارية. وتميزت الفترة قيد الاستعراض بنزوع المؤسسات المالية والمصرفية الأجنبية إلى رفض إجراء عمليات مع المصارف الكوبية، وبإغلاق الحسابات وإلغاء مفاتيح تبادل المعلومات المالية التي أنشأتها جمعية الاتصالات المالية بين المصارف على مستوى العالم (سويفت).

وفي الفترة الممتدة بين نيسان/أبريل ٢٠١٨ وآذار/مارس ٢٠١٩، تكبد النظام المصرفي الكوبي خسائر نتيجة حوادث مبلغ عنها من جانب ١٤٠مصرفاً أجنبياً. فخلال هذه الفترة، انضمت ١٢ مؤسسة مصرفية أجنبية للمؤسسات التي تأخذ بسياسة رفض الخدمات، بحكم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وهذا يقوض سير العمل العادي في المؤسسات المصرفية الكوبية وعمليات هذه المؤسسات التي تضطر إلى العمل في بيئة من التوتر المستمر والشدة والريبة سعيا إلى كفالة تأمين تدفقاتها المالية.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، قدرت الخسائر النقدية والمالية بمبلغ ٧٢٥,٨ مليون دولار، بزيادة نسبتها ٣٥ في المائة مقارنة بالفترة السابقة.

وفيما يلي الصعوبات الرئيسية التي واجهتها المؤسسات المصرفية الكوبية خلال الفترة قيد الاستعراض:

*تشديد تدابير الحصار المتصلة بخدمات تكنولوجيا المعلومات*

- لا تزال هناك صعوبات في الحصول على تكنولوجيات سويفت الجديدة لأن معظم الشركات التي توفر البرامجيات والتكنولوجيا ذات الصلة هي من الولايات المتحدة.
- طلبت عدة مصارف أجنبية من مصارف كوبية إلغاء مفاتيح تبادل الرسائل عبر نظام سويفت، وهي عبارة عن أذون تتبادلها المصارف وتتيح فرز وتحديد الرسائل الواردة ونوع الرسالة الصادرة.

*القيود المفروضة على استخدام دولار الولايات المتحدة في المعاملات التجارية والمالية الخارجية*

- لا تزال تفرض القيود على استخدام الكيانات الكوبية دولار الولايات المتحدة في المعاملات التجارية والمالية الخارجية، وهو ما يسفر عن خسائر كبيرة نظرا لتقلبات أسعار الصرف بين دولار الولايات المتحدة وعملات البلدان الثالثة التي تتم فيها عمليات التحصيل والسداد.

*رفض تقديم الخدمات المصرفية*

- طلبت ثمانية مصارف أجنبية، من بينها سبعة من أوروبا وواحد من آسيا، إغلاق حسابات.
- رفض ١٥ كياناً، منها تسعة من آسيا وثلاثة من أوروبا واثنان من أمريكا اللاتينية وواحد من أوقيانوسيا، تحويل أموال من كوبا أو إليها وتقديم خدمات مصرفية أخرى. فعلى سبيل المثال:
  - أبلغ مصرف من أمريكا اللاتينية نظيره الكوبي عن طريق رسائل بنظام سويفت أنه لن يكون بوسعه، اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أن يشارك في معاملات خطابات اعتماد وعمليات تحويل دولية تتعلق بكيانات مدرجة في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة.
- يعني رفض تجهيز الوثائق المصرفية أنه يلزم العثور على مصارف بديلة ترغب في التعامل تجاريا مع كوبا حتى يتسنى الدفع للموردين وتلقي المدفوعات بالعملة الأجنبية. وهذا يعني بالنسبة لكوبا أن الموارد اللازمة لا تتوفر لها عندما تحتاج إليها للوفاء بالتزاماتها وشراء المنتجات الأساسية، ويخلق ذلك في الوقت ذاته حالة من الريبة إزاء وجهة الأموال.
- احتفظت مصرفان أوروبيان بأموال تعود إلى مؤسسات كوبية.
- ألغيت مفاتيح تبادل الرسائل عبر نظام سويفت، التي هي عبارة عن أذون تتبادلها المصارف، من جانب ٢٤ مصرفا أجنبيا، منها ١٥ من أوروبا، وثلاثة من أمريكا اللاتينية، واثنان من آسيا، واثنان من أوقيانوسيا، وواحد من أمريكا الشمالية، وواحد من أفريقيا. فعلى سبيل المثال:
  - أفاد مصرف من أمريكا اللاتينية أن ليس بوسعه تبادل المعلومات، رغم أنه كان قد طلب تبادل المفاتيح عبر نظام سويفت.
- رفضت ١٦ مؤسسة، منها ١٥ من آسيا وواحدة من أوروبا، تجهيز عمليات متصلة بخطابات اعتماد أو تقديم المشورة بشأنها. وفي معظم الحالات، يترتب على مثل هذا الرفض حدوث تأخيرات لا داعي لها، إذ تضطر الشركة الكوبية للاتصال بمورّدها للعثور على مصرف آخر لتجهيز الوثائق.

- أعيدت معاملات مصرفية من جانب ٦٣ كياناً، منها ٣٧ كياناً من أوروبا و ١٣ كياناً من آسيا و ٨ كيانات من أمريكا اللاتينية و ٣ كيانات من أمريكا الشمالية وكيان واحد من أفريقيا وكيان واحد من أوقيانوسيا. فعلى سبيل المثال:
  - أعادت مؤسسة مصرفية أوروبية تحويلا ماليا إلى مصرف كوبي نظرا لسياسات الامتثال لمصرف المستفيد، على الرغم من أن المصرف الكوبي قدم معلومات إضافية طلبت منه.
- ألغت ثمانية مصارف، من بينها ثلاثة مصارف آسيوية وثلاثة مصارف أوروبية ومصرفان من أمريكا اللاتينية، معاملات مصرفية واتفاقات مصارف مراسلة. فعلى سبيل المثال:
  - أخطر مصرف من أمريكا اللاتينية نظيره الكوبي بأنه سيلغي المعاملات مع كوبا استنادا إلى أن البلد يخضع لجزاءات يفرضها عليه مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وأن الأشخاص أو المؤسسات الذين يستعينون بخدمات الجهات المدرجة في قائمة الجزاءات أو يقدمون المساعدة المالية إليها يُعرضون أنفسهم لخطر معاملتهم كمتجرين بالمخدرات أو مجرمين دوليين أو إرهابيين.
  - طلبت مؤسسة مصرفية أوروبية إلغاء العمليات مع كوبا نظرا لوجود إجراءات حظر وجزاءات دولية شتى تفرضها الولايات المتحدة على البلد، الأمر الذي اضطر المصرف الكوبي إلى البحث عن مصارف بديلة في أوروبا.
  - أفاد مصرفان من أمريكا اللاتينية أنهما لن يقوما بمعاملات جديدة مع كوبا. وهذا يحد من تسديد المدفوعات للموردين ومن تحصيل الموارد المتأتية من الصادرات الكوبية، ويؤثر على العملاء، بما يشمل شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación)، وفارماكوبا (FarmaCuba)، وكوبا ديبورتيس (Cubadeportes)، والمستوردين الكوبيين.
- طلبت أربع مؤسسات مصرفية في المجموع، منها اثنتان من آسيا، وواحدة من أوروبا، وواحدة من أمريكا الشمالية، من المصارف الكوبية تقديم وثائق إضافية أو استيفاء شروط أخرى من أجل القيام بعمليات مصرفية. فعلى سبيل المثال:
  - اندمج مصرف أوروبي مع مصرف آخر، وبغية إضفاء الطابع الرسمي على حساب مصرف كوبي في دفاتره، سعى من خلال نظام سويفت إلى فرض بعض الشروط غير المألوفة وغير المسبوقة، من قبيل أن يضمن المصرف الكوبي أن المدفوعات لا تتعلق بعملاء لهم صلات بالجيش – إما القوات المسلحة أو الشرطة – أو بسلع منشؤها الولايات المتحدة.
  - طلبت مؤسسة مصرفية أوروبية من مصرف كوبي يسعى إلى إجراء عمليات تحويل أن يوافيها بمعلومات إضافية غير مألوفة، من قبيل موافاتها بتأكيد بأن السلع لن تستخدم لأغراض عسكرية، وزعمت أن تلك المعلومات مطلوبة وفقا للوائح امتثال المؤسسة.
- تواجه الكيانات الكوبية شروطا مكلفة للغاية في السعي إلى الحصول على التمويل الخارجي.
- يتعين على الكيانات المصرفية والتجارية أن تدفع أسعار فائدة مرتفعة تفوق الأسعار التي يحددها السوق لعمليات مماثلة في بلدان أخرى. وهذه نتيجة للرسوم الإضافية الناشئة عن تصنيف البلد من حيث المخاطر الذي يطبق على كوبا، وهو العنصر الرئيسي في تحديد الجدوى وتكاليف العمليات المالية، هذه التكاليف التي ازدادت نتيجة للحصار الحالي.

*مواجهة صعوبات في إرسال واستلام الوثائق المصرفية عن طريق وكالات البريد السريع*

- تلقى مصرف كوبي من شركة البريد السريع DHL Express Cuba قائمة بالبلدان التي قيدت خدمة الطرود البريدية إليها نتيجة القيود التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ورسالة تفيد بأن العملاء سيكونون مسؤولين عن إرسال الشحنة بعد تلقيهم إشعارا من وكيل البريد. وفي حال إصرار هؤلاء العملاء على إرسال الشحنة، فإن الشركة لن تكون مسؤولة عما يحدث لها، على اعتبار أن العملاء يفقدون هذا الحق بمجرد توصلهم بالإشعار. وسيكون أيضا من اللازم على كل بلد يرسل شحنات عبر Worldwide Parcel Express أو Document Express التوقيع على رسالة تعويض تنص على أن القرار يظل بيد العميل.

- قامت وكالة أخرى للشحن والطرود تسمى The People Network of the United Kingdom بإبلاغ مصرف كوبي بأنه لم يعد بوسعها توفير ما تقدمه له من خدمات. ورُبط هذا الرفض بقائمة الكيانات والكيانات الفرعية الخاضعة للقيود، الصادرة عن وزارة خارجية الولايات المتحدة. وكانت الشحنة تتألف من وثائق بشأن مدفوعات مستحقة لشركة تصدير كوبية.

- أخطر مصرف من أمريكا الشمالية مصرفا كوبيا بأنه لن يوافق على التوقيع على وثائق تطلبها شركة DHL Express وتنص على أنه، في حال فرض غرامة نظرا لتجهيز شحنة وثائق إلى كوبا، فإنه سيتعين على المصرف الأمريكي الشمالي أن يدفعها.

ونتيجة لهذه التحديات، تُرسل الوثائق، من قبيل سندات الشحن، في شكل نسخ عن طريق البريد الإلكتروني، في حين أنه يلزم في واقع الأمر تلقي الأصول مباشرة عبر شركة DHL. وهذا الوضع يخلق صعوبات للمستوردين الكوبيين، الذين يضطرون إلى البحث عن وسائل بديلة لتلقي الوثائق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن إحالة الوثائق بهذه الطريقة لا توفر نفس الضمانات ونفس القدر من الأمن كما لو تم إرسال الوثائق عن طريق القنوات المصرفية.

## رابعا – انتهاك الحصار لأحكام القانون الدولي – التطبيق خارج الحدود الإقليمية

ما زال تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية السمة المميزة للسياسة العدوانية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا. فنظام الجزاءات هذا يلحق ضرراً فادحاً ببلدنا، لكنه يؤثر أيضاً في المصالح والحقوق السيادية لبلدان ثالثة، في انتهاك للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقواعد التجارة الحرة.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم تشديد تطبيق الحصار. ويندرج في هذا الإطار القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بأن تسمح، بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، بمباشرة إجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة ضد كيانات كانت ”تتاجر“ في ممتلكات مؤممة في كوبا في ستينيات القرن الماضي. وهذا الحكم ينطوي على اعتداء على حرية التجارة ويعزز طبيعة الجزاءات المفروضة على كوبا التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ويضر في الوقت نفسه بالعلاقات الاقتصادية والتجارية للجزيرة مع المجتمع الدولي.

إن قانون هيلمز – بيرتون، الذي ينتهك مبادئ، من قبيل حق الشعوب في تقرير المصير، وحرية التجارة، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، قانون غير قابل للتطبيق إطلاقا

في كوبا. فبموجب القانون رقم ٨٠ المتعلق بإعادة تأكيد الكرامة والسيادة الكوبية، الذي اعتمدته الجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، ليس قانون هيلمز – بيرتون بشرعي وليست له أية قيمة قانونية أو أثر قانوني في كوبا.

وقد أفضى سن قانون هيلمز – بيرتون إلى سن ''قوانين مضادة'' وضعتها أطراف ثالثة، مثل المكسيك وكندا والاتحاد الأوروبي، لحماية أنفسها من الخسائر التي يحتمل أن تنجم عن تنفيذ هذه السياسة.

فقد اعتمد الاتحاد الأوروبي ''تشريعا مانعا'' يحظر أن تنفذ في إقليمه أحكام محاكم الولايات المتحدة المتعلقة بالباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. وعدلت حكومة كندا القانون المتعلق بتنفيذ التدابير الأجنبية خارج نطاق الولاية القضائية للبلدان، الذي ينص على أن ''أي حكم يصدر بموجب قانون الولايات المتحدة المعنون ' قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا' الصادر في عام ١٩٩٦ لا يعترف به أو لا ينفذ بأية طريقة في كندا''. ويوجد لدى المكسيك قانون بشأن حماية التجارة والاستثمار من القوانين الأجنبية التي تنتهك القانون الدولي.

### ٤-١ الآثار على الكيانات الكوبية

خلال الفترة المشمولة بالتقرير، استمر تفاقم أثر الحصار على العلاقات التجارية بين الشركات الكوبية والبلدان الثالثة نتيجة لإغلاق الحسابات المصرفية، وعدم القدرة على إجراء المعاملات المتعلقة بدفع الأموال أو تحصيلها مقابل الخدمات، وإلغاء العقود التجارية. وترد فيما يلي أمثلة على ذلك:

- في ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، رفض فرع المصرف الهولندي ING في لكسمبرغ إجراء معاملة من الشركة اللكسمبرغية e-Time Corp والمؤسسة الكوبية Cubaexport بفعل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.
- في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٨، بعث فرع مجموعة أستراليا ونيوزيلندا المصرفية المحدودة (Australia and New Zealand Banking Group) في نيوزيلندا برسالة إلى رابطة وكلاء السفر في نيوزيلندا (Travel Agents' Association of New Zealand) يبلغها فيها بأن المعاملات والصفقات المتصلة (بصورة مباشرة أو غير مباشرة) ببلدان خاضعة للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة، بما فيها كوبا، أصبحت الآن محظورة.
- في ٢ آب/أغسطس ٢٠١٨، ألغى فرع الشركة الأمريكية فدكس (FedEx) في البرازيل خدماته للسفارة والقنصليات الكوبية في البرازيل، استنادا إلى تعليمات تلقاها من الشركة الأم في الولايات المتحدة نتيجة الجزاءات التي فرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية ضد كوبا.
- في ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٨، لم ينفذ المصرف Banco Santander Río في الأرجنتين تحويلا ماليا لمبلغ قدره ٢٥٠ ٠٠٠ دولار (بمبلغ مكافئ باليورو) كانت طلبته شركة هافاناتور من المصرف الكوبي Banco Financiero Internacional.
- في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٨، أغلق المصرفان الدومينيكيان Banreservas و Banco BHD-León حسابات تعود إلى مكتب شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación) في الجمهورية الدومينيكية لأن كوبا تخضع لجزاءات تفرضها عليها الولايات المتحدة.

- في ٢١ آب/أغسطس ٢٠١٨، أغلق المصرف البنمي Multibank الحساب الجاري بالدولار لشركة الطيران الكوبية في مدينة بنما.

- في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٨، أغلق فرع شركة فدكس في سانت لوسيا حساب السفارة الكوبية في البلد نتيجة لوائح الحصار.

- في ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أغلق فرع شركة فدكس في جزر البهاما حساب السفارة الكوبية في البلد بناء على تعليمات تلقاها من قسم الشؤون القانونية للشركة في الولايات المتحدة.

- في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، رفض فرع المصرف الهولندي De Surinaamsche Bank في سورينام مواصلة إجراء المعاملات بالدولار مع السفارة الكوبية في البلد بسبب لوائح الحصار.

- في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، ألغى فندق Hilton Fukuoka Sea Hawk Hotel في اليابان حجزا قامت به السفارة الكوبية في ذلك البلد بناء على تعليمات تلقاها من مكتبه الرئيسي في الولايات المتحدة وادعى أنه لا يمكنه تقديم خدماته بسبب الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا.

- في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، قام فرع شركة فدكس في جامايكا بتجميد عملية إيصال طردين يتضمنان جوازين للسفر أرسلتهما السفارة الكوبية في واشنطن العاصمة إلى البعثة الدبلوماسية الكوبية في كينغستون، بسبب الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا.

- في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، سعى المصرف البنمي Multibank، من خلال إفادة خطية أرسلت إلى السفارة الكوبية في بنما، إلى أن يفك ارتباطه مع كوبا. وكان يلزم أن يوقع على المذكرة السفير الكوبي في بنما، بصفته الممثل القانوني لكوبا، وأشار المصرف إلى لوائح الحصار.

- في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، بعث مصرف الأسهم الخاصة Halyk Bank، الذي اندمج مع مصرف Kazkommertsbank في كازاخستان، برسالة إلى السفارة الكوبية في ذلك البلد في أعقاب التجميد المؤقت لحسابات السفارة، وتغيير ترقيمها دون سابق إنذار، وتحصيل رسوم مصرفية عالية. وذكرت الرسالة أن القرار اتخذ نتيجة للوائح الحصار.

- في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أبلغ فرع شركة فدكس في سانت كيتس ونيفس السفارة الكوبية في البلد بتعليقه لخدمات الطرود البريدية التي سبق أن وفرها.

- في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أبلغ المصرف الماليزي Maybank المواطن الكوبي ميغيل موراليس أنه سيغلق حسابه بعد أن تلقى تعليمات تستند إلى لوائح الحصار.

- في ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أبلغ المصرف الوطني الكندي (National Bank of Canada) شركة Intercopex، وهي شركة كندية يوجد مقرها في تورونتو، بشروط شركة DHL الجديدة بشأن البلدان الخاضعة للجزاءات، بما فيها كوبا، وهي الشروط التي حالت دون شحن الوثائق إلى كوبا. فنتيجة لحجب الخدمات من جانب DHL، قام المصرف الوطني الكندي بإبلاغ جميع المصارف الكوبية بالوضع.

- في ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، أخطر المورد Devexport المستورد الكوبي Cexni بأنه لن يكون بوسعه إجراء عمليات التسليم المقررة في العقد رقم ٨٠٠٦٣ الذي تم بموجبه شراء ١٤٣ طنا من قوالب سيانيد الصوديوم المستخدمة في إنتاج الأشابات شبه النقية من الذهب والفضة (doré gold). وأوضح أن السلطات في بلد المصنع حظرت الشحنات إلى كوبا في عام ٢٠١٩ لتفادي الجزاءات التي تفرضها وزارة الخزانة في الولايات المتحدة على شركاتها بسبب المتاجرة مع الجزيرة.

- في شباط/فبراير ٢٠١٩، تلقت شركة ميديكوبا عدة إخطارات من موردين وقعت معهم عقودا تفيد بأن مصرف Multibank قد أعلن إغلاق الحسابات الكوبية. وأدى ذلك إلى مواجهة تحديات في تحصيل المدفوعات وتنفيذ العمليات التجارية، ما يعني أن البلد عليه أن يبحث عن بدائل وأن يستعيض عن العقود التي سبق توقيعها.

- في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أبلغ مديرو الشركة الوطنية اليابانية للنفط والغاز والمعادن السفارة الكوبية في اليابان بالقرار الذي اتخذته ثلاث من شركاتها بإلغاء مشاركتها في مشروع مشترك مع شركة النفط الكوبية Unión Cuba-Petróleo لإجراء دراسة جيوكيميائية لمشروع ينطوي على مخاطر عالية يتعلق بامتياز واحد أو أكثر في المياه الضحلة وفي البر. وزعموا أن القرار اتخذ بسبب الأعمال التجارية التي تقوم بها تلك الشركات في الولايات المتحدة.

### ٤-٢ الآثار على القطاع المصرفي والمالي

- في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على مصرف JPMorgan Chase غرامة قدرها ٥ ٢٦٣ ١٧١ دولارا للدخول في معاملات وتقديم خدمات غير مأذون بها إلى عملاء أدرجوا في قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالهم في الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ إلى عام ٢٠١٢.

- في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وافق الكيان المصرفي والمالي سوسيتيه جنرال، الذي يوجد مقره في باريس، على دفع ما مجموعه ١ ٣٤٠ ٢٣١ ٩١٦ دولارا إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، ومكتب المدعي العام للولايات المتحدة في المنطقة الجنوبية من نيويورك، ومكتب المدعي العام لمنطقة مانهاتن (نيويورك)، ومجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة، وإدارة الخدمات المالية في ولاية نيويورك، بسبب انتهاكه لوائح مراقبة الأصول الكوبية، ولوائح المعاملات والجزاءات الإيرانية، ولوائح الجزاءات السودانية. واستنادا إلى مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، قامت شركة سوسيتيه جنرال بتجهيز ٧٩٦ معاملة متصلة بكوبا زادت قيمتها الإجمالية عن ٥,٥ بلايين دولار في الفترة الممتدة بين ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٧ و ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠. وهذه الغرامة هي ثاني أعلى غرامة تفرض على مؤسسة مالية بسبب معاملاتها مع كوبا.

- في ١ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أغلق مصرف Multibank عددا غير معروف من الحسابات المصرفية التي تعود لشركات بنمية وأجنبية تتاجر أو تقيم علاقات مع كوبا، ومن بينها حساب مكتب مراسل وكالة الأنباء Prensa Latina في بنما.

- في ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عقوبة على شركة ستاندرد تشارترد (Standard Chartered)، وهي مؤسسة مصرفية ومالية يوجد مقرها في المملكة المتحدة، لارتكاب انتهاكات واضحة للوائح مراقبة الأصول الكوبية وبرامج الجزاءات السارية على إيران، والجمهورية العربية السورية، والسودان، وميانمار. ومن أجل تفادي دعوى قضائية، وافقت الشركة البريطانية على دفع ٧٥٠ ٠٢٣ ٦٣٩ دولارا لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية و ٤٧٩ ١٠٠ ٧١٥ ٢ دولارا لمؤسسات أخرى تابعة للحكومة أو للولايات في الولايات المتحدة الأمريكية.

- في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عقوبات على فروع أونيكرديت في ألمانيا والنمسا وإيطاليا لارتكابها انتهاكات للوائح مراقبة الأصول الكوبية وبرامج الجزاءات الأخرى السارية على ميانمار، والسودان، والجمهورية العربية السورية، وإيران، وليبيا. ونتيجة لذلك، وبغية تفادي دعاوى مدنية، وافقت المصارف UniCredit Bank و UniCredit Bank Austria و UniCredit على أن تدفع ٧٥٩ ٣٨٠ ٥٥٣ دولارا و ٣٤٠ ٣٢٦ ٢٠ دولارا و ٣٢٢ ٣١٦ ٣٧ دولارا على التوالي لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية ومؤسسات أخرى تابعة للحكومة أو للولايات في الولايات المتحدة الأمريكية.

## خامسا – الرفض العالمي للحصار

### ٥-١ المعارضة داخل الولايات المتحدة

على الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة الحالية تدفع في اتجاه تدهور حاد في علاقاتها مع كوبا، أعربت عدة قطاعات في مجتمع الولايات المتحدة عن معارضتها للحصار المفروض على الجزيرة.

فممثلو قطاعات الزراعة والثقافة والأوساط الأكاديمية والأعمال التجارية لم يرفضوا هذه السياسة، المنتهكة للقانون الدولي، فحسب وإنما عملوا أيضا بنشاط في إطار مساعيهم لممارسة التأثير السياسي في السلطتين التنفيذية والتشريعية على مستوى الولايات وعلى المستوى الاتحادي. وقامت منظمات، مثل منظمة Engage Cuba، بتوسيع نطاقها وتنويع تركيبتها من خلال إنشاء مجالس ولائية جديدة في الولايات المتحدة.

وكشف إبرام اتفاقات وصفقات تجارية معينة اهتمام هذه القطاعات بتشجيع علاقات سليمة ومبنية على المنفعة المتبادلة. وتأكد استعداد العديد من الأمريكيين للإسهام في تحسين العلاقات ورفع الحصار المفروض على كوبا.

وفيما يلي بعض الأمثلة على معارضة الحصار داخل الولايات المتحدة:

- في ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٨، نشر جون بوزمان، عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية أركنسو، ورئيس اللجنة الفرعية المعنية بالسلع الأساسية، وإدارة المخاطر، والتجارة التابعة للجنة الزراعة والتغذية والحراجة في مجلس الشيوخ، مقالا بعنوان ”حان الوقت لتوسيع نطاق الصادرات الزراعية للولايات المتحدة إلى كوبا“ على موقع ”Washington DC 100“ التابع لشركة العلاقات العامة Story Partners. وانتقد بوزمان حظر التمويل الخاص للصادرات الزراعية للولايات المتحدة إلى كوبا وأشار بعين الرضا إلى مشروع قانون توسيع نطاق الصادرات الزراعية، الذي قدمه مع عضوة مجلس الشيوخ الديمقراطية عن داكوتا الشمالية، هايدي هيتكامب، في مجلس الشيوخ.

- في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، كتبت النائبة كاثي كاستور من الحزب الديمقراطي في فلوريدا تغريدة على موقع تويتر قالت فيها إن أملها هو أن تستمع حكومتا كوبا والولايات المتحدة للناس في البلدين ممن ينشدون التغيير والالتزام وتوطيد الحرية. وأضافت المشرعة أن من الأهمية بمكان للجانبين أن يشاركا ويتحدثا في عالم معقد وحديث، مؤكدة ''أننا جيران رغم كل شيء''.

- في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أصدر كولين لافيرتي، رئيس منظمة السفر التعليمي إلى كوبا (Cuba Educational Travel) بيانا شكك في سياسة الرئيس دونالد ترامب لإبقاء الحصار المفروض على كوبا، والنأي بالولايات المتحدة عن كوبا، وإبداء العداء لها. وقال إن ترامب يقوم بتهميش الأمريكيين ومؤسساتهم وإنه في غياب سياسة ذكية للولايات المتحدة من الضروري أن يواصل شعبا البلدين بناء الجسور. وقال لافيرتي إن منظمته ستواصل العمل بلا كلل على توحيد البلدين، وتأمل في الوقت نفسه في حدوث تحسن في العلاقات الثنائية.

- في ٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٨، نشر النواب الجمهوريون روجر مارشال (كانساس) وريك كروفرد (أركنسو) وتوم إمر (مينيسوتا) مقالا في النشرة الرقمية الزراعية *Feedstuffs* بعنوان ''حل بسيط يمكن أن يفتح أمام مزارعي الولايات المتحدة سوقا بقيمة بليوني دولار''. ودعا المقال إدارة دونالد ترامب إلى تعظيم المكاسب للمزارعين في الولايات المتحدة وأظهر التزام أعضاء الكونغرس الأمريكي بدعم القطاع الخاص في كوبا بتسخير سلطتهم لفتح أبواب البلد أكثر أمام الأعمال التجارية الزراعية الكوبية. وذكر النواب أنه إذا كان بوسع الولايات المتحدة بيع السلع لكوبا فإن المبيعات الزراعية للجزيرة من أركنسو يمكن أن تصل إلى ٥٢ مليون دولار، ويمكن أن تتجاوز المبيعات الزراعية من كانساس ٥٥ مليون دولار، مع حدوث زيادة بنسبة ٢٥ في المائة في مبيعات القمح؛ ويمكن أن ترتفع مبيعات مينيسوتا لتصل إلى ٥٠ مليون دولار.

- في ٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، قال جيف فليك، عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية أريزونا آنذاك، في مؤتمر صحفي في هافانا، إنه لم يكن قط مؤيدا للحصار ودعا إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. وأضاف أن من دواعي سروره ملاحظة زيادة في عدد مواطني الولايات المتحدة الذين سافروا إلى كوبا في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ وأنه، على الرغم من النكسات، ترمي زيارته إلى كفالة أن يعرف الأمريكيون أن السفر آمن إلى كوبا.

- في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، عقد اجتماع مائدة مستديرة للكونغرس بشأن العلاقات التجارية مع كوبا بمشاركة مشرعين من الولايات المتحدة ومسؤولين تنفيذيين من جماعة الضغط Engage Cuba. ولاحظ جون بوزمان، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية أركنسو، أن المنتجين الزراعيين الأمريكيين يوجدون في حالة انخفضت فيها جميع أسعار السلع الأساسية تقريبا، بحيث إن فتح باب التجارة الثنائية مع كوبا سيعود بالفائدة على الجميع. كما أشار توم إمر، النائب عن مينوسوتا، إلى إمكانيات تعزيز العلاقات الثنائية الزراعية والاقتصادية وإلى الحاجة إلى فتح المزيد من أسواق التصدير. وأضاف أن الحصار سياسة فاشلة ومن ثم فإنه سيواصل الضغط من أجل رفع الحصار. وقال النائب ريك كروفرد عن أركنسو إن فتح باب التجارة مع كوبا سيؤدي إلى تحسين العلاقات بين البلدين.

- في ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أفادت جماعة الضغط Engage Cuba في رسالة نشرت على موقع تويتر أن الوقت قد حان لوضع السياسة جانبا ووضع الأمور في نصابها الصحيح عن طريق حشد دعم كونغرس للتجارة بين كوبا والولايات المتحدة.

- في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أنشئ المجلس الولائي الثامن عشر لمنظمة Engage Cuba في بنسلفانيا بمشاركة مجموعة من مسؤولي الولاية من الحزبين وقيادات في مجالي الأعمال التجارية والزراعة. وخلال الاحتفال، حث جيمس وليامز، رئيس المنظمة، الكونغرس على رفع القيود المفروضة على كوبا، التي تضر بالبنسلفانيين والكوبيين على حد سواء.

- في ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٨، حث ممثلون في كونغرس ولاية بنسلفانيا وشركاء للجنة التنفيذية لمنظمة Engage Cuba كونغرس الولايات المتحدة على رفع القيود المفروضة على كوبا، التي تضر بالمقيمين في الولاية وبالكوبيين على حد سواء.

- في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، طالبت الرابطة الوطنية لإدارات الزراعة في الولايات حكومة دونالد ترامب برفع الحصار وتطبيع العلاقات التجارية الثنائية.

- في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أقرت لجنة الزراعة والتغذية والحراجة في مجلس الشيوخ تعديلا على القانون الزراعي لعام ٢٠١٨. واقترح هذا التعديل، الذي هو في صالح كوبا، كل من عضوة مجلس الشيوخ عن داكوتا الشمالية، هايدي هيتكامب، وعضو مجلس الشيوخ عن ولاية أركنسو، جون بوزمان، وتوخى تعزيز التمويل من أجل زيادة إمكانية وصول المنتجات الزراعية المزروعة في الولايات المتحدة إلى السوق الكوبية.

- في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٨، قالت عضوة مجلس الشيوخ الديمقراطية عن داكوتا الشمالية آنذاك، هايدي هيتكامب، في بيان صحفي: ”في داكوتا الشمالية، ندرك مدى أهمية التجارة للمزارعين ومربي الماشية. وكان تخفيف الحصار على كوبا خطوة كبيرة من أجل إيجاد الطلب على الواردات الزراعية للولايات المتحدة في الجزيرة، ولكن بوسعنا أن نفعل أكثر من ذلك بكثير لدعم التجارة الزراعية المربحة مع كوبا“. وأضافت أن مزارعي داكوتا الشمالية يعتبرون كوبا سوقا طبيعية لمنتجاتهم المحلية، بما فيها الفاصولياء والبازلاء والعدس، ولاحظت في الوقت نفسه أن التعديل الذي يحظى بتأييد الحزبين يعطي وزارة الزراعة في الولايات المتحدة القدرة على بناء شراكات تجارية موثوقة بين المنتجين في داكوتا الشمالية والمشترين في كوبا بدون تحميل دافعي الضرائب أي تكلفة إضافية.

- في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٨، وجهت الرابطة الوطنية لإدارات الزراعة في الولايات رسالة إلى الرئيس دونالد ترامب ومجلس الشيوخ ومجلس النواب في الولايات المتحدة، تطالب فيها بإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

- في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨، قدم ويليام م. ليوغراندي، معاون نائب العميد للشؤون الأكاديمية في قسم الشؤون الحكومية بالجامعة الأمريكية شهادته أثناء جلسة استماع عقدها مجلس النواب في الولايات المتحدة. وسلم بأن الجزاءات المفروضة على كوبا على مدى عقود من الزمن لم تنجح، وأنه ليس هناك ما يبرر عدم التعامل مع كوبا. وأقر بأن المزارعين في الولايات المتحدة ينبغي أن يكون بوسعهم الحصول على التمويل لبيع المنتجات الزراعية لكوبا وأنه ينبغي رفع القيود على السفر إلى البلد. وأضاف أنه ينبغي أن يكون بوسع الشركات من الولايات المتحدة أن تتاجر وتستثمر في كوبا.

- في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، قالت عضوة مجلس الشيوخ الديمقراطية عن ولاية ميزوري، كلير ماكسكيل، أثناء مقابلة مع الشبكة الإذاعية الإخبارية Brownfield Ag News for America، إنها تؤيد زيادة المبادلات التجارية مع كوبا.

- في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٨، أقر مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة القانون الزراعي لعام ٢٠١٨، الذي يتضمن حكما يأذن باستخدام الأموال المخصصة لتشجيع تجارة الولايات المتحدة لزيادة الوصول إلى كوبا. واعتمد هذا الحكم، الذي قدمته عضوة مجلس الشيوخ عن ولاية داكوتا الشمالية آنذاك، هايدي هيتكامب، بالتصويت عليه جهرا في لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالزراعة والتغذية والحراجة.

- في ٢ تموز/يوليه ٢٠١٨، أبرز غريغ روثمان، وهو عضو في مجلس النواب في ولاية بنسلفانيا، في مقال بعنوان ''مزارعو بنسلفانيا بحاجة إلى معاملة عادلة في كوبا''، نشر على الموقع الشبكي PennLive، أبرز إمكانيات التجارة بين كوبا وولاية بنسلفانيا، لا سيما فيما يتعلق بصادرات الحليب، بالنظر إلى التاريخ المشترك مع الجزيرة. وحث المشرعين في الولاية على الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

- في ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٨، أقر مجلس مدينة بيتسبرغ، في بنسلفانيا، إعلانا لدعم العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، ودعا إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

- في ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، عمدت مجموعة تضم أكثر من ٦٠ رابطة زراعية ومؤسسة أعمال تجارية ومسؤولين من ١٧ ولاية من الحزبين إلى حث القيادات في لجنتي الزراعة في مجلس النواب ومجلس الشيوخ على إدراج حكم في القانون الزراعي لعام ٢٠١٨ يوسع نطاق التجارة مع كوبا ويزيل القيود المفروضة على التمويل الخاص للصادرات الغذائية للولايات المتحدة.

- في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قال جيف ويت، رئيس الرابطة الوطنية لإدارات الزراعة في الولايات، بأن الرابطة تؤيد تأييدا تاما تحسين التجارة الزراعية والتعاون الزراعي مع كوبا، وبأنه ينبغي رفع الحصار الحالي.

- في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أوردت النشرة الإلكترونية *Southwest Farm Press* ما قاله بول جونسون، الذي كان آنذاك رئيسا مشاركا للائتلاف الزراعي بالولايات المتحدة من أجل كوبا، من أن كوبا تمثل سوقا قيمته بليوني دولار لمزارعي الولايات المتحدة وأن التجارة الزراعية والتعاون العلمي في هذا المجال سيعودان بالنفع على كلا البلدين.

- في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، عقب جلسة الجمعية العامة التي تناولت مشروع القرار الكوبي، أيد ممثلو المجتمع المدني ومجموعات التضامن مع كوبا في الولايات المتحدة دعوة المجتمع الدولي إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ونُظم تجمع أمام مقر البعثة الدائمة لكوبا لدى الأمم المتحدة في نيويورك بمشاركة غايل ووكر، المديرة التنفيذية للمؤسسة المشتركة بين الأديان لتنظيم المجتمعات المحلية، التي تنظم مشروع القساوسة من أجل السلام؛ وأيك نحيم، منسق حركة التضامن مع كوبا في نيويورك؛ ومارتن كوبيل، زعيم حزب العمال الاشتراكي في الولايات المتحدة.

- في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أكد جون بوزمان، عضو مجلس الشيوخ الجمهوري عن ولاية أركنسو، أن إقرار مشروع القانون الزراعي لعام ٢٠١٨، مع إدخال تعديل عليه يتصل بكوبا، يمثل انتصارا كبيرا للأمريكيين الذين ما فتئوا يعملون من أجل توسيع فرص الوصول إلى السوق الكوبية.

- في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، اتخذ مجلس مدينة سانت بول بالإجماع قرارا يدعو الحكومة الاتحادية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

- في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، قالت كارلا ريهل، وهي عضوة في لجنة كوبا بمينيسوتا (Minnesota Cuba Committee)، بأنه ليس هناك من بلد، بما في ذلك البلدان ذات السجل المروع في مجال حقوق الإنسان، عوقب بنفس الشدة التي عوقبت بها كوبا من جانب الولايات المتحدة.

- في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٩، قال ريك كروفرد، وهو نائب جمهوري عن ولاية أركنسو، إن فرص إقرار مشروع قانون التجارة مع كوبا الذي قدمه في مجلس النواب قد زادت بشكل هائل وإن مشروع القانون يحظى بتأييد واسع. وأشار إلى أن دعم الأمريكيين لرفع الحصار، خارج فلوريدا، ''ربما ارتفع إلى نسبة ٧٠ في المائة''، مضيفا ''أعتقد أن علينا فقط أن نواصل الضغط''.

- في ٧ شباط/فبراير ٢٠١٩، أفاد جيم ماكغوفرن، وهو نائب ديمقراطي عن ولاية ماساتشوستس، في بيان أدلى به أمام مجلس النواب، أن السماح بإنفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون سيكون عقابا لشركات الولايات المتحدة لقيامها بأعمال تجارية في جميع أنحاء العالم، وسيفتح جبهة جديدة في الحرب التجارية، وسيغرق الحاكم بالدعاوى القضائية، وسيجعل من المستحيل التفاوض على مطالبات الولايات المتحدة بالتعويض في كوبا، وسيضر، في نهاية المطاف، بالأمريكيين الذين يسعون إلى الحصول على التعويض عن الممتلكات التي فقدوها.

- في ٨ شباط/فبراير ٢٠١٩، قدمت إيمي كلوبتشار، عضوة مجلس الشيوخ الديمقراطية عن ولاية مينيسوتا، تشريعا أحيل بعد ذلك إلى لجنة الصيرفة والإسكان والشؤون الحضرية في مجلس الشيوخ، ويدعو هذا التشريع إلى رفع الحصار المفروض على كوبا. واشترك معها في تقديم مشروع القانون عضو مجلس الشيوخ باتريك ليهي من فيرمونت ومايكل ب. إنزي من وايومنغ.

- في ٢٢ شباط/فبراير ٢٠١٩، وجه الائتلاف الزراعي بالولايات المتحدة من أجل كوبا رسالة إلى وزير الزراعة سوني بيرديو. وفي هذه الرسالة، التي وقع عليها أكثر من ١٠٠ من منظمات المنتجين الزراعيين، أوضحت المنظمات رغبتها في إبقاء باب التجارة مع كوبا مفتوحا واهتمامها بتوسيع الصادرات إلى ذلك البلد.

- في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، أصدر رئيس منظمة Engage Cuba، جيمس وليامز، بيانا ردا على قرار وزارة خارجية الولايات المتحدة تعليق تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون لمدة ٣٠ يوما فقط. وأفاد فيه بما يلي: ''هذا استمرار في انتهاج سياسة الحصار نفسها التي فشلت على مدى حوالي ٦٠ عاما ... والاستمرار في هذه السياسة الفاشلة يقوض المصالح الأمريكية ويساعد خصومنا''.

- في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، أصدر ريكاردو هيريرو، المدير التنفيذي لمجموعة الدراسات المتعلقة بكوبا، بيانا ردا على إعلان وزارة خارجية الولايات المتحدة أنها ستنفذ جزئيا الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. وأشار هيريرو إلى أنه ”إذا علمتنا ٦٠ سنة من سياسة الحصار الفاشلة شيئا فهو أن التغيير في كوبا لن يأتي نتيجة عدوان اقتصادي انفرادي من واشنطن العاصمة وميامي. ومن المؤسف أن يصر مستشارو الرئيس على تجاهل هذه العبرة. وإننا ندعو الرئيس ترامب إلى أن يستجيب لغريزته التي أبان عنها في بداية حملته الانتخابية في عام ٢٠١٦ وأن يسعى بهمة إلى تطبيق سياسة قوامها التعامل البناء مع كوبا تضع مصالح الولايات المتحدة والشعب الكوبي في المقام الأول“.

- في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، أصدر مكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية بيانا صحفيا ينتقد قرار إدارة ترامب تعليق تطبيق الباب الثالث لفترة محدودة. وجاء في البيان أن ”السياسة الخارجية لترامب تهدف على ما يبدو إلى معاقبة كوبا في حين أنه من مصلحتنا الفضلى تطبيع هذه العلاقة. ففي وقت تضطلع فيه كوبا بعملية هامة للإصلاح الداخلي التدريجي، ينبغي ألا تزيد حكومة الولايات المتحدة من الأعمال العدائية“.

- في ٥ آذار/مارس ٢٠١٩، أصدر أعضاء في منظمة الكوبيين الأمريكيين من أجل العلاقات بين البلدين (Cuban Americans for Engagement) بيانا صحفيا اعترضوا فيه على قرار حكومة الولايات المتحدة الشروع في تعليق جزئي للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، الذي اعتبروه تدخلا يقوض سيادة البلدان التي تقيم علاقات تجارية مع كوبا.

### ٥-٢ معارضة المجتمع الدولي

إن رفض شتى أعضاء المجتمع الدولي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا جلي ومتزايد، كما يتضح من الأمثلة التالية:

- في ١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، خلال الدورة العادية التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، نُدِّدَ بالأثر السلبي الناجم عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ووجهت دعوة لرفعه. وفي تلك المناسبة، تحدث ٢٣ بلدا ناميا في إطار جلسة التحاور مع المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان.

- في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، أصدر وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين بيانا وزاريا أعربوا فيه مرة أخرى عن رفضهم تطبيق سياسة الحصار على كوبا وفرض تدابير قسرية انفرادية على بلدان نامية. وتم إقرار نص هذا البيان في الاجتماع الثاني والأربعين لمجموعة الـ ٧٧ الذي عُقد أثناء الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة في نيويورك.

- في أثناء المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، المعقودة في الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، شجبت شخصيات بارزة من ٣٣ بلدا، من بينها ١٦ رئيس دولة وحكومة، الاستمرار غير القانوني للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ودعت إلى رفعه فورا.

- بناء على اقتراح من النقابة الوطنية لموظفي التعليم والصحة والعمال المتحدين، اتخذ المؤتمر الثالث عشر لنقابات عمال جنوب أفريقيا، المعقود في جنوب أفريقيا في الفترة من ١٧ إلى ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، قرارا يرفض الحصار ويطالب بأن تعاد إلى كوبا الأراضي التي تحتلها بصورة غير قانونية القاعدة البحرية للولايات المتحدة في خليج غوانتانامو.

- في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وجهت مجموعة الصداقة البرلمانية الفرنسية – الكاريبية في مجلس الشيوخ الفرنسي رسالة إلى مايكل ر. بنس، نائب رئيس الولايات المتحدة، تطالب بإنهاء الحصار المفروض على كوبا.

- في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصدر نواب الجبهة الساندينية في الجمعية الوطنية لنيكاراغوا وبرلمان أمريكا الوسطى بيانا يرفض الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

- في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، صدرت وثيقة تحمل توقيع جان – فرانسوا فيراري من الجمعية الوطنية لسيشيل تدين الحصار المفروض على كوبا باعتباره جائرا ولا لزوم له ويتعارض مع روح ميثاق الأمم المتحدة.

- في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، أصدرت عضوة مجلس الشيوخ آنذاك، فانيسا غرازيوتين، زعيمة الحزب الشيوعي البرازيلي في كونغرس البرازيل، بيانا يدين الحصار المفروض على كوبا. ووفقا لما جاء في البيان، فإن الحصار لا يزال يمثل العقبة الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الكوبي ويشكل تحديا خطيرا أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اتخذت الجمعية العامة للمرة السابعة والعشرين على التوالي القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، إذ صوتت لصالحه ١٨٩ دولة عضوا. وفي الوقت نفسه، رفض المجتمع الدولي بأغلبية كبيرة التعديلات الثمانية التي اقترحها وفد الولايات المتحدة لتشويه القرار بإدراج محتوى يوفر ذريعة للاستمرار في انتهاج السياسة الإجرامية المناهضة لكوبا.

- خلال مناقشة القرار، أعرب ٤٦ متكلما عن رأي مفاده أن الولايات المتحدة يجب عليها أن ترفع الحصار الذي تفرضه على كوبا. وكان من بين هؤلاء المتكلمين سبعة ممثلين عن مجموعات التنسيق السياسي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التالية: مجموعة الـ ٧٧ والصين، ومجموعة الدول الأفريقية، وحركة بلدان عدم الانحياز، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، والجماعة الكاريبية، ومنظمة التعاون الإسلامي.

- في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أقرت الجمعية الوطنية لجنوب أفريقيا، بقيادة رئيسها باليكا مبيتي، التماسا برفض الحصار المفروض على كوبا.

- في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، طالب مجلس أمريكا اللاتينية بالمنظومة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بقوة، في دورته الوزارية المعقودة في كاراكاس، بإنهاء الحصار.

- في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، عقد لقاء في البرلمان الأوروبي، بناء على مبادرة من المجموعة الكونفدرالية لليسار الموحد الأوروبي واليسار الأخضر الشمالي، لإعلان التضامن مع كوبا وإدانة الحصار غير القانوني. وخلال هذا اللقاء، تناول فريقان للمناقشة موضوعي العواقب

الاجتماعية والاقتصادية للجزاءات غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا في المشهد السياسي الجديد في أمريكا اللاتينية والإجراءات المتخذة للتصدي لآثار جزاءات الولايات المتحدة التي تتجاوز الحدود الإقليمية في البلدان الأوروبية. وقدم الباحث في القانون الدولي وعضو مكتب الرابطة الدولية للمحامين الديمقراطيين، فابيو مارتشيلي، الأسباب التي تحتم أن يشار إلى الحظر على أنه حصار ودعا إلى تنفيذ حقيقي للائحة رقم ٩٦/٢٢٧١، التي اعتمدها مجلس الاتحاد الأوروبي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦ لحماية أشخاصه الطبيعيين والاعتباريين من تطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية.

- في ١١ شباط/فبراير ٢٠١٩، اتخذ خلال الدورة الثانية والثلاثين لمؤتمر الاتحاد الأفريقي قرار بعنوان ”رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا“، يدين هذه السياسة اللاإنسانية وغير القانونية.

- في ١٥ آذار/مارس ٢٠١٩، نُدّد في اجتماع لسلطة منظمة دول شرق البحر الكاريبي بتشديد الحصار من خلال التهديد بتفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. وأفيد كذلك بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا يقوض الاستقرار والسلام والأمن في منطقة البحر الكاريبي.

- في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩، اعتمد إعلان ماناغوا في مؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول وحكومات الدول والبلدان والأقاليم في رابطة الدول الكاريبية، الذي عقد في نيكاراغوا. وكرر هذا الإعلان رفض استخدام التدابير القسرية الانفرادية، وجدد دعوة حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وإلغاء قانون هيلمز – بيرتون، ووقف تطبيقه خارج الحدود الإقليمية.

- في منتدى يالطا الاقتصادي الدولي الخامس، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أكدت ماريا زاخاروفا، الناطقة باسم وزارة الخارجية الروسية، مجددا إدانة بلدها القاطعة لاستخدام الولايات المتحدة الجزاءات الانفرادية ضد كوبا. وأدانت ما قامت به الحكومة الحالية للولايات المتحدة من إحياء مذهب مونرو وتطبيقه تطبيقا كاملا، وهو مذهب يرمي إلى تقويض سيادة الدول واستقلالها.

- في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أكد هوراس دالي، عضو برلمان جامايكا، ووزير العمل والضمان الاجتماعي في حكومة الظل، ونائب رئيس مكتب حزب الشعب الوطني ورئيس لجنته المعنية بالعلاقات الدولية، أكد دعم حزبه غير المشروط لكفاح الشعب الكوبي من أجل رفع الحصار. وقال إن الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون يعزز بشكل خطير عنصر الحصار خارج الحدود الإقليمية ويشكل اعتداء على القانون الدولي وسيادة كوبا وبلدان أخرى.

- عبرت مختلف القوى السياسية في البرازيل عن إدانتها للحصار وطالبت بإنهاء هذه السياسة غير القانونية واللاإنسانية التي تعيق التنمية في كوبا. وتشمل تلك الكيانات حزب العمال، والجبهة البرلمانية للجمعية التشريعية في ريو دي جانيرو، والحزب الشيوعي البرازيلي. وأدلت ببيانات مماثلة حركات اجتماعية ونقابات عمالية، من قبيل نقابة العمال البرازيليين، وحركة العمال من غير أصحاب الأراضي، ومجلس السلام البرازيلي، واتحاد النساء البرازيليات، والمجلس العالمي للسلام،

وشبكة المثقفين والفنانين للدفاع عن الإنسانية، وحركة باوليستا للتضامن مع كوبا، ومجموعة أصدقاء كوبا من الصحفيين ومهنيي الاتصالات، ورابطة خوسيه مارتي الثقافية في ولاية ريو غراندي دو سول، ورابطة خوسيه مارتي الثقافية في منطقة بايكسادا سانتستا المتروبولية في ولاية ساو باولو، ورابطة خوسيه مارتي الثقافية في منطقة إي بي سي الباوليستية الكبرى في ولاية ساو باولو، ولجنة كاريوكا للتضامن مع كوبا في ولاية ريو دي جانيرو، ورابطة خوسيه مارتي الثقافية في ولاية إسبيريتو سانتو.

- أصدر أناتولي غلاس، رئيس إدارة المعلومات والدبلوماسية الرقمية والسكرتير الصحفي في وزارة خارجية بيلاروس، بيانا قويا يدين تشديد الحصار ضد كوبا. وأشار أيضا إلى أن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تعترض باستمرار على التدابير الداعمة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، وتدين بوجه خاص اعتماد تدابير قسرية انفرادية جديدة ضد كوبا.

- أعرب كيجي فورويا، رئيس رابطة الصداقة البرلمانية اليابانية الكوبية، في اجتماع عمل مع السفير الكوبي لدى اليابان، أعرب من جديد عن دعم الرابطة لمطالبة كوبا بإنهاء الحصار وأعاد تأكيد القلق البالغ الذي يساور الرابطة إزاء طابع الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية، والذي ينتهك قوانين دول أخرى، بما فيها اليابان.

وعقب إعلان حكومة دونالد ترامب تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، في خطوة غير مسبوقة تشدد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، عبرت جهات فاعلة دولية متعددة عن معارضتها:

- أعلنت الممثلة السامية للشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، في بيان أدلت به أن كتلتها الإقليمية تعبر عن استيائها من تشديد الحصار ضد كوبا بتفعيل الولايات المتحدة للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون باعتباره إجراء يتنافى مع القانون الدولي. وأضافت أن الاتحاد الأوروبي يعتبر تطبيق التدابير التقييدية الانفرادية خارج الحدود الإقليمية أمرا غير قانوني، وسينظر في جميع الخيارات المتاحة له للتصدي للآثار، بما في ذلك ما يتعلق منها بحقوقه بوصفه عضوا في منظمة التجارة العالمية ومن خلال تطبيق اللائحة رقم ٩٦/٢٢٧١ لمجلس الاتحاد الأوروبي.

- أعلن لو كانغ، المتحدث باسم وزارة خارجية الصين، معارضة بلده للتدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة من أجل تشديد الحصار، وهي التدابير التي تشكل العقبة الرئيسية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية والرفاه في كوبا.

- أكدت ماريا فرناندا إسبينوسا، رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، خلال زيارتها لكوبا في نيسان/أبريل ٢٠١٩، أن الجزاءات الانفرادية تنتهك مبادئ القانون الدولي وأن الدعم المقدم من المجتمع الدولي إلى كوبا في معركتها ضد الحصار دليل على الرفض شبه الإجماعي لتلك السياسة وعلى ضرورة احترام حق البلد في التنمية.

- أفادت حكومة المملكة المتحدة أن قرار الولايات المتحدة السماح لمواطنيها برفع دعاوى قضائية ضد الشركات الأجنبية العاملة في كوبا بدعوى ''المتاجرة'' في ممتلكات مؤممة قرار غير قانوني

وخارج عن الحدود الإقليمية. وفي بيان صدر في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أكدت الحكومة البريطانية أنها ستواصل العمل مع النظراء في الاتحاد الأوروبي لحماية مصالح شركاتها.

- في ٦ أيار/مايو ٢٠١٩، أدان إدريس الجزائري، المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فاستخدام الجزاءات الاقتصادية لأغراض سياسية ينتهك حقوق الإنسان وقواعد السلوك الدولي، وتطبيق الجزاءات الانفرادية خارج الحدود الإقليمية يتنافى بوضوح مع القانون الدولي.

- أصدرت المجموعة الأرجنتينية لخريجي كوبا بيانا عاما ترفض فيه اعتزام الولايات المتحدة تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون وتشديد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يهدف إلى خنق وكبح التنمية في كوبا. وأكدت أن الولايات المتحدة عليها أن تلتزم بقرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار فورا.

- أصدر مجلس النواب في الجمعية التشريعية المتعددة القوميات في بوليفيا بيانا يرفض رفضا قويا وقاطعا تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، الذي يشدد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي للولايات المتحدة ضد كوبا وينتهك الحقوق المكفولة للشعب الكوبي والتنمية المتناغمة التي يستحقها.

- أدانت الرابطة البلجيكية، أصدقاء كوبا، خلال جمعيتها العامة الخمسين، السياسة العدوانية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة ضد الجزيرة، وضمت صوتها إلى أصوات المحتجين في المظاهرات التي تقام في مختلف أنحاء العالم للتنديد بتفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، الذي من شأنه أن يؤثر على شركات البلدان الأوروبية أو البلدان الأخرى العاملة في هذا البلد الكاريبي والذي كشف مرة أخرى طابع الحصار الذي يتجاوز الحدود الإقليمية. ودعت الرابطة أيضا حكومة بلجيكا والاتحاد الأوروبي إلى تفعيل كافة الآليات المتاحة لدعم مواطنيهما وشركاتهما ومعارضة جميع الإجراءات القانونية التي بوشرت في الولايات المتحدة.

- اعتبرت اللجنة التنسيقية الإكوادورية للسلام والسيادة والتكامل وعدم التدخل تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون أمرا خطيرا ورفضت ما أقدم عليه البيت الأبيض، في سبيل عزل البلد، من تشديد للجزاءات المفروضة على الكيانات والبلدان التي تقيم علاقات تجارية واقتصادية ومالية مع كوبا. وتضم هذه اللجنة التنسيقة منظمات اجتماعية، من قبيل شبكة المثقفين والفنانين للدفاع عن الإنسانية، وحركة ثورة المواطنين، وشبكة أمريكا اللاتينية للنساء الساعيات إلى تحويل الاقتصاد، والاتحاد الإكوادوري للهنود، وهيئة الحوار بين بلدان الجنوب للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في إكوادور. ويشار إلى أن تلك الممارسات التدخلية نددت بها مرارا وتكرارا تكتلات، من قبيل الاتحاد الأوروبي، ومجموعة الـ ٧٧ والصين، وحركة بلدان عدم الانحياز.

- انضمت اللجنة التنسيقية الإكوادورية للصداقة والتضامن مع كوبا أيضا إلى أصوات المجتمع الدولي التي ترفض القرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة بإنفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون ضد كوبا. واعتبرت أن هذا النص القانوني الشنيع يهدف إلى عرقلة تنامي

العلاقات الاقتصادية والتجارية بين كوبا وبقية العالم، ويشكل بالتالي انتهاكا للقانون الدولي وللقواعد التي تحكم التجارة والاستثمار.

- في نشرة صحفية موجهة إلى السفير الكوبي لدى إيران، أدان هادي خنساري، رئيس رابطة الصداقة الإيرانية الكوبية، التهديدات التي توجهها الولايات المتحدة إلى الجزيرة الكاريبية والضغوط التي تمارسها ضدها واعتبر أن تدابير الحصار هي أقسى مجموعة من الجزاءات وأشدها صرامة في التاريخ المعاصر.

- أصدر القس جيم وينكلر، رئيس المجلس الوطني لكنائس المسيح في الولايات المتحدة الأمريكية، إعلان مبادئ يدعو فيه إلى إنهاء الحصار وتطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة. وأفاد بأنه يعارض ما أقدمت عليه إدارة دونالد ترامب من فرض قيود جديدة على السفر بين كوبا والولايات المتحدة وتفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، الذي هو تدبير يهدف إلى التسبب في تدني نوعية حياة الشعب الكوبي.

- رفضت الحركة الأرجنتينية للتضامن مع كوبا قرار حكومة الولايات المتحدة تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، الذي يشدد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا على مدى ستة عقود تقريبا. وأفادت الحركة في بيان أصدرته بهذا الخصوص أن بدء نفاذ الباب الثالث لن يؤثر على الجزيرة فحسب، وإنما أيضا على شركات البلدان الأخرى التي لديها استثمارات كبيرة في قطاعات، مثل السياحة والتعدين والطاقة. وأكدت أن هذه الأعمال العدوانية الجديدة تبين أن الإمبراطورية باتت يائسة أمام المقاومة القارية، التي تتأسى بالمثل الكوبي، ضد خطتها الهادفة إلى إعادة الاستعمار.

- أعربت لي ثي ثو هانغ، الناطقة باسم وزارة الخارجية الفييتنامية، من جديد عن دعم بلدها التاريخي لكوبا ومعارضته للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، في وقت تكثف فيه إدارة ترامب جهودها لخنق الاقتصاد الكوبي.

- اجتمع وزراء خارجية بلدان الجماعة الكاريبية، في إطار الاجتماع الثاني والعشرين لمجلس العلاقات الخارجية والعلاقات بين دول الجماعة، في غرينادا في ١٣ و ١٤ أيار/مايو ٢٠١٩، وأصدروا بيانا أعربوا فيه مجددا عن تأييد الجماعة القوي لرفع الحصار المفروض على كوبا.

- أفادت تيريزا كلير كلاريس تشارلز، سفيرة غرينادا لدى كوبا ورئيسة السلك الدبلوماسي الكاريبي، بأن فرض الولايات المتحدة الحصار على الجزيرة هو عمل قاس ووحشي وشرير يسعى إلى سحق مقاومة شعب كافح ضد الاستعمار والاستعمار الجديد والإمبريالية. وأوضحت أن كوبا، رغم الصعوبات الناجمة عن الحصار، لم تتردد في الإسهام في تنمية بلدان العالم الثالث الفقيرة والضعيفة.

- أكد مختار يرمان، رئيس لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن في مجلس النواب في برلمان جمهورية كازاخستان، من جديد للسفير الكوبي في بلده الأوروبي الآسيوي أن كازاخستان ستواصل دعم كوبا في مواجهة تشديد الحصار وتصعيد العدوان اللذين تقوم بهما حكومة الولايات المتحدة. وذكر أن كازاخستان تؤيد السلام، والحوار القائم على الاحترام، والمساواة بين الدول في السيادة، والأمن في العلاقات الدولية، وكذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة وحق الشعوب في تقرير المصير.

- أصدرت رابطة الصداقة مع كوبا في سانت فنسنت وجزر غرينادين بيانا يدين بلهجة شديدة الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة مؤخرا على كوبا.
- عبرت حكومة المكسيك، في بيان صحفي صادر عن وزارة الخارجية، عن رفضها للقرار الذي اتخذته إدارة ترامب بتطبيق قانون هيلمز – بيرتون كاملا على كوبا. وأشير في البيان إلى أنه، رغم إمكانية تأثير هذا التدبير على الشركات الأجنبية التي تتعامل تجاريا مع كوبا، فإن حكومة المكسيك ستحمي الشركات المكسيكية التي لديها مصالح تجارية مع الجزيرة.
- في أيار/مايو ٢٠١٩، اتخذ مجلس الدوما الروسي قرارا يدين تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، وهو قانون مناهض لكوبا يشكل انتهاكا واضحا لا لسيادة كوبا فحسب، وإنما أيضا لسيادة دول تتعاون بنشاط مع كوبا.
- في ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩، اعتمد مجلس وزراء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، في دورته ١٠٩، إعلانا يدين الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ويشدد على أن الحصار يشكل العقبة الرئيسية أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ في كوبا ويطالب برفع الحصار فورا ودون شروط. وأدان المجلس أيضا تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية.
- في ١٤ حزيران/يونيه ٢٠١٩، اعتمد في الاجتماع السادس لوزراء خارجية الجماعة الكاريبية وكوبا، بيان يرفض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا ويندد بالتدابير الجديدة المتخذة لتشديد الحصار، بما في ذلك تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون.

**الاستنتاجات**

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا لما يقرب من ستة عقود هو أظلم وأشد وأطول نظام جزاءات انفرادية يطبق على أي بلد. وهو يشكّل، في جوهره وفي مقاصده، عملا عدوانيا انفراديا وتهديدا مستمرا لاستقرار بلدنا. وفي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، استمر تشديد السياسة، وجرى تعزيز تطبيقها خارج الحدود الإقليمية.

وخلال تلك الفترة، تسبّب الحصار في تكبد كوبا خسائر ناهزت ٤ ٣٤٣ ٦٠٠ ٠٠٠ دولار. والتأثيرات السلبية الكبيرة لتطبيق التدابير التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا من أجل تشديد الحصار على كوبا لم تؤخذ في الحسبان في هذا التقرير، لأنها تجاوزت الفترة قيد الاستعراض. وسوف تدرج المعلومات بصددها في تقرير السنة المقبلة.

وبالأسعار الجارية، تبلغ الخسائر التي تراكمت على مدى ستة عقود تقريبا من تطبيق هذه السياسة ١٣٨ ٨٤٣ ٤٠٠ ٠٠٠ دولار. وبأخذ انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية في الاعتبار، تسبب الحصار في خسائر تزيد قيمتها على ٩٢٢ ٦٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠ دولار، وهو مبلغ يعكس نقصانا بنسبة ١,٢ في المائة قياسا إلى المبلغ المدرج في التقرير السابق، نظرا لانخفاض سعر الذهب بنسبة ١,٦ في المائة.

وهذه السياسة التي تفرضها الولايات المتحدة تمثّل العقبة الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الكوبي والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان للشعب الكوبي، وتشكل تحديا خطيرا أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. والأضرار البشرية الناجمة عن هذه الجزاءات لا تعد ولا تحصى. فلم تسلم أسرة كوبية أو قطاع كوبي من تأثيرها. وللعلم فإن أكثر من ٧٧ في المائة من السكان الكوبيين ولدوا وترعرعوا في ظل الحصار الاقتصادي الذي تفرضه واشنطن.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، استمر تكثيف إجراءات الاضطهاد المالي في المحاكم في مختلف البلدان. وفرضت قيود على النظام المصرفي الكوبي من جانب ١٤٠ مصرفا أجنبيا. وعلاوة على ذلك، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية وغيره من وكالات الولايات المتحدة غرامات على عدة شركات تابعة لبلدان ثالثة بدعوى انتهاكها لبرامج جزاءات، منها لوائح مراقبة الأصول الكوبية.

وعكست القيود على السفر إلى كوبا، التي أعلنتها وزارتا الخزانة والتجارة في الولايات المتحدة في حزيران/يونيه ٢٠١٩، اعتزام حكومة الولايات المتحدة الحالية مواصلة سياستها الرامية إلى تشديد الحصار. وهذه التغييرات في اللوائح لا تتعارض مع رأي أغلبية الأمريكيين، الذين يؤيدون العلاقات التجارية مع كوبا، فحسب بل تشكل اعتداء مباشرا على القطاع الخاص الناشئ في كوبا. ويظل الغرض هو خنق الاقتصاد الكوبي وفرض مزيد من العراقيل التي تحول دون تنميته.

واستمرار حكومة الولايات المتحدة في تطبيق قانون هيلمز – بيرتون دليل قاطع على تصعيد تلك الحكومة لعدوانها ضد كوبا. والغرض من القانون هو الإضرار باقتصاد البلد، ومن ثم الإطاحة بالثورة الكوبية. وهذا المطمح نفسه يعود إلى ١٢ حكومة متعاقبة في الولايات المتحدة، لجأت إلى استخدام مجموعة متنوعة من الأدوات والآليات في محاولة لفرض حكومة تحظى برضاها على كوبا، واستعادة سيطرتها على الجزيرة، وإدماجها في استراتيجيتها الجيو سياسية.

إن قانون هيلمز – بيرتون ينتهك قواعد ومبادئ في القانون الدولي، من قبيل حق الشعوب في تقرير المصير، والمساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعلاوة على ذلك، ينتهك هذا القانون مبدأ التعايش السلمي بين الدول.

ويظل الحصار سياسة سخيفة فات أوانها وعملا غير قانوني لا يمكن تأييده من الناحية الأخلاقية، لم يحقق ولن يحقق المراد، أي كسر قرار الشعب الكوبي المحافظة على سيادته واستقلاله. وستستمر كوبا في العمل دون كلل وبشكل سيادي من أجل بلوغ أهداف العدالة والإنصاف والتضامن، التي هي جذور النموذج الكوبي.

إن الولايات المتحدة لم تتجاهل فحسب ٢٧ قرارا صادرا عن الجمعية العامة تدين الحصار وإنما أيضا أصوات جهات عديدة ومتنوعة، داخل وخارج البلد، تدعو إلى وضع حد لهذه السياسة الجائرة.

وفي ظل هذه الظروف الشديدة التعقيد، تعرب كوبا، بالأصالة عن نفسها وباسم شعبها، عن اطمئنانها المستمر إلى تأييد المجتمع الدولي لها في مطالبها المشروعة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها حكومة الولايات المتحدة.

## جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ آذار/مارس ٢٠١٩]

تعرب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن أشد الالتزام بقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وتأييدها الكامل لذلك القرار، امتثالا للموقف المبدئي الثابت لحركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ الذي يعارض أي شكل من أشكال الجزاءات الانفرادية.

وتدين حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بوصفه تعديا على سيادتها، وجريمة ضد الإنسانية وحقوق الإنسان، مما يمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة.

إن إنهاء الحصار الجائر الذي عفا عليه الزمن والذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا مطلب يحظى بإجماع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إذ أنه يعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بيئة يسودها السلام.

وقد اتخذت الجمعية العامة، في ٢٧ مناسبة متتالية، وبأغلبية ساحقة، قرارات تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في أقرب وقت ممكن، ويظهر ذلك استمرار ثقة المجتمع الدولي في شعب كوبا ودعمه له في كفاحه من أجل العدالة والسلام العالمي.

فقد قامت الولايات المتحدة، في انتهاك للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بفرض حصار انفرادي خبيث على كوبا يلحق الضرر باقتصاد البلد وقطاعاته الحكومية وغير الحكومية من جميع الجوانب. وتشير التقديرات إلى أن الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها كوبا بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة بلغت عشرات التريليونات من الدولارات حتى الآن.

وعلى الرغم من إعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، لا تزال سياسة الحصار الجائر المفروض على كوبا منذ ٥٧ عاما سارية بالكامل.

وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تعززت هذه السياسة من خلال اعتماد وزارات الخارجية والخزانة والتجارة في الولايات المتحدة أحكاما وأنظمة جديدة لتنفيذ التدابير التي أعلنت عنها إدارة الرئيس دونالد ترامب، بما في ذلك الأمر التوجيهي المعنون ”مذكرة رئاسية للأمن القومي بشأن تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا“.

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت وزارة خارجية الولايات المتحدة في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩ عن قرار يسمح، اعتبارا من ١٩ آذار/مارس ٢٠١٩ وعملا بالباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، باتخاذ إجراءات قانونية في محاكم الولايات المتحدة وحدها ضد الشركات الكوبية المدرجة في ”قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود“ التي وضعتها تلك الحكومة.

إن قانون هيلمز – بيرتون، الذي يتجاوز حدود الولاية الإقليمية ويوسع نطاق أثر الجزاءات التي يفرضها على البلدان الأخرى المنخرطة في علاقات اقتصادية وتجارية مع كوبا، يعيق أيضا الجهود المشتركة التي تبذلها بلدان المنطقة التي تتطلع إلى تحقيق التنمية السلمية والمستدامة.

وتبين بوضوح جميع الوقائع المذكورة أعلاه أن مخطط الولايات المتحدة الرامي إلى إجبار شعب كوبا على الرضوخ، وبالتالي الدفع باتجاه ”تغيير النظام“ عن طريق حصار اقتصادي راسخ، لم يتغير.

واعتماد القرار الذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بأغلبية ساحقة في الجمعية العامة على مدى عدة عقود يعكس توافق آراء المجتمع الدولي الذي يظهر بجلاء ما يقدمه من دعم وتضامن لكفاح كوبا المشروع.

وتعرب حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى عن تأييدها القوي لحكومة كوبا وشعبها وتضامنها معهما، في نضالهما من أجل الدفاع عن كرامة وسيادة بلدهما، ومن أجل تحقيق الوحدة والتعاون في المنطقة في وجه الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا.

## جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩]

ترحب حكومة الكونغو الديمقراطية باستمرار الأمين العام في إيلاء الأهمية لمسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا رغم القرارات العديدة التي اعتمدتها الجمعية العامة وتدعو فيها إلى رفعه.

وترحّب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بحرارة بالخطوات التي اتخذتها الولايات المتحدة لرفع بعض الجزاءات، ولا سيما القيود المفروضة على السفر لأسباب عائلية وعلى التحويلات المالية، وأيضاً لمنح الإذن بتطوير خدمات الاتصالات بين البلدين وإعادة فتح سفارة كوبا في واشنطن العاصمة وسفارة الولايات المتحدة في هافانا، وترى في هذه الخطوات سبيلاً نحو حل المسألة حلاً كاملاً.

بيد أن حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية تؤيد الإرادة التي أعرب عنها المجتمع الدولي عدة مرات، ولا سيما اعتماد ١٨٩ دولة عضواً لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، وتؤيد أي مبادرة جديدة تسعى لإقامة حوار بنّاء ومثمر بين كوبا والولايات المتحدة هدفه الإنهاء التام للحصار.

## دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم يُصدر كومنولث دومينيكا ولم يطبّق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تعيق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا.

ودعمت حكومة كومنولث دومينيكا وستواصل دعم جمهورية كوبا بوصفها عضواً زميلا في الأمم المتحدة، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتحالف البوليفاري لشعوب أمريكتنا – المعاهدة التجارية للشعوب، وبلداً شقيقاً من منطقة البحر الكاريبي. فعلى مدى أكثر من ٣٧ عاماً، جمعت بين حكوميَّ البلدين وشعبيهما روابط ثقافية وسياسية متينة وأواصر تضامن في عدد من مجالات التعاون، وعلى الأخص في التعليم والصحة والرياضة.

وتعارض حكومة كومنولث دومينيكا دون أي تحفظ تطبيق تشريعات وطنية، دون موافقة الأمم المتحدة، خارج الحدود الإقليمية للدول التي تصدرها، مما ينمّ عن استخفاف بسيادة الدول الأخرى ويقوّض تلك السيادة. وتتعارض هذه الإجراءات الانفرادية مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتنظر حكومة كومنولث دومينيكا ببالغ القلق إلى قرار التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون وما يترتب على ذلك من عواقب سلبية، وتكرر الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي ألحق ضررا بالغا بالشعب الكوبي على مدى الأعوام الستين الماضية. وهذه دعوة إلى الرجوع إلى ما استُقرّ عليه من اعتماد على الحوار والدبلوماسية كاستراتيجيتين محوريتين لحل المسائل المعلقة بين أعضاء المجتمع الدولي.

وتحثّ حكومة كومنولث دومينيكا على إيلاء الاعتبار الواجب للدعوة التي وجهتها الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية والغالبية العظمى من المجتمع الدولي لإنهاء الحصار ولإيلاء الأولوية للحوار والتسوية في العلاقات بين جارينا في هذا النصف من الكرة الأرضية.

## الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]
[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

كررت حكومة الجمهورية الدومينيكية تأكيدها في مختلف المحافل الدولية والإقليمية على أن علاقاتها الدولية تحكمها قواعد ومبادئ حق الشعوب في تقرير مصيرها وسيادة الدول، وهي قواعد ومبادئ مكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة وفي القانون الدولي العام. ولذلك، فهي لن تصدر أو تشجع أو تطبق أي أحكام تنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

## جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

تود جمهورية جيبوتي أن تعيد تأكيد التزامها الأساسي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، صوتت جمهورية جيبوتي تأييدا لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، ومن ثم، لم تُصدر أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار، وبالتالي، لا حاجة لها إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

## إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تصدر إكوادور أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وعلاوة على ذلك، فهي تفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يعيدان تأكيد حرية التجارة والملاحة، من بين أمور أخرى.

وتؤيد إكوادور تقليديا القرارات الصادرة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وتشارك في المناقشة للدعوة إلى إنهاء الحصار الجائر الذي يؤثر بشكل خطير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي، والذي يتعارض مع الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وتقيم إكوادور علاقات وثيقة مع كوبا، وازدادت تجارتها مع ذلك البلد في السنوات الأخيرة، وبلغ معدل تلك الزيادة ٢ في المائة بين عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨.

وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠١، دخل اتفاق التكامل الاقتصادي الجزئي رقم ٤٦ حيز النفاذ. وأُبرم هذا الاتفاق بين جمهورية إكوادور وجمهورية كوبا في إطار رابطة تكامل أمريكا اللاتينية، وهو يهدف إلى تعزيز التجارة المتبادلة عن طريق منح تفضيلات تتعلق بالتعريفات الجمركية وغيرها.

## مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

صوتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ اتساقا مع موقفها الثابت الذي مفاده أنَّ فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس إجراءً يمكن أن تقبله مصر.

ويشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا واضحا لمبادئ تعددية الأطراف وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والثقة المتبادلة.

ويسبب هذا الحصار الجائر وغير المبرر ضائقة اقتصادية واجتماعية لا داعي لها للشعب الكوبي. وهو يؤثر أيضا على القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكوبي. فهذا الحصار مفارقة تاريخية من عهد بائد ويجب رفعه. وله تداعيات تطال شركات ومواطنين في دول ثالثة. وتشكل هذه الآثار التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية انتهاكا للحقوق السيادية لكثير من الدول الأعضاء. ويساور مصر قلق بالغ إزاء توسع نطاق الطابع المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية لهذا الحصار، مما يشكل حجة إضافية للمطالبة برفعه على الفور.

وقد رحبت مصر بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٦ وسجلّ التصويت على قرار الجمعية العامة ٥/٧١ الذي لم تصوت أي دولة من الدول الأعضاء ضده، واعترفت بالتقدم المحرز في بعض المجالات فيما يتعلق بالأنظمة التي أصدرتها الولايات المتحدة. وتأمل مصر أن تمهد هذه الخطوات الطريق صوب تطبيع جميع جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين.

ولكن، في حين أن هذه التطورات شكلت خطوة في الاتجاه الصحيح، فهي لا تزال غير كافية، حيث لم يطرأ أيّ تغيير على الحصار المفروض، ولا تزال القوانين والأنظمة التي يرتكز عليها سارية وتنفذ بأقصى قدر من الشدة.

وترى مصر أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن تتخذ الولايات المتحدة العديد من الخطوات والقرارات الشجاعة من أجل الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا، من أجل إتاحة التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وترى مصر أن الحصار لا يزال يمثل سياسة ذات نتائج عكسية وليس لها ما يبرّرها أخلاقيا، وقد فشلت في تحقيق الهدف المتوخى منها وهو كسر عزم الشعب الكوبي على الإمساك بزمام مستقبله. وبالرغم من جميع التداعيات الضارة والآثار السلبية للحصار، فقد بذلت حكومة كوبا جهودا جبارة للوفاء باحتياجات شعبها.

وما ثبت على مدى أكثر من ٥٧ عاما من الحصار المفروض على كوبا هو أن الشعب الكوبي في هذا العالم المتسم بالعولمة، لا يزال قادرا على البقاء بفضل المثابرة والأمل.

وتأمل مصر أن يؤدي الحوار بين البلدين، على أساس من الاحترام المتبادل والتقيد بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى الرفع الفوري للحصار وتطبيع العلاقات الثنائية بين البلدين من جميع جوانبها.

وفي ظل هذا السياق الجديد، تحث مصر الولايات المتحدة مرة أخرى على الامتثال فورا وبالكامل لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة التي اتخذتها الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، وعددها ٢٧ قرارا، وعلى إنهاء الحصار غير المبرر، الذي ما كان ينبغي أن يفرض أصلا ولا بد من وضع حد نهائي له.

## السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

إن جمهورية السلفادور، انطلاقا من حرصها على احترام المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وإدراكها التام لضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي لأي تدابير قسرية اقتصادية وتجارية ومالية تضر بدولة أخرى وتؤثر في تنمية شعبها، تكرر تأكيد تأييدها الراسخ للمطالبة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

فلا يخفى على أحد أن الحصار يؤثر على الاقتصاد الكوبي بقطاعيه الحكومي وغير الحكومي، وكذلك على قطاعات ذات أهمية حيوية للنظام الاجتماعي الكوبي، مثل الصحة والتعليم والتغذية والرياضة والثقافة. ولذلك، ترى السلفادور أن الحصار عمل مشين يسفر عن تداعيات خطيرة على تقدم وتنمية كوبا، ويمتهن كرامة هذه الأمة وسيادتها.

ومن المعروف أيضا أن آليات تنفيذ وتشديد الحصار المفروض على كوبا تشكل انتهاكات خطيرة للمبادئ التي تنظم العلاقات الاقتصادية والتجارية والنقدية والمالية، بالإضافة إلى العديد من قرارات الأمم المتحدة.

ويتواصل منع جمهورية كوبا من استيراد وتصدير المنتجات والخدمات بحرية في إطار التبادل التجاري مع الولايات المتحدة، ولا يمكنها إقامة علاقات مصرفية مباشرة مع ذلك البلد، أو تلقي أي استثمارات أمريكية في قطاعات الاقتصاد الأخرى. وينعكس تشديد الحظر كذلك في فرض غرامات تصل إلى ملايين الدولارات على المصارف والمؤسسات المالية التي تواصل العلاقات مع كوبا، بالإضافة إلى التحيز ضد المعاملات المالية الدولية التي تشمل كوبا.

وتجدر الإشارة إلى أن كوبا، على الرغم من التدابير الانفرادية، استطاعت بفضل مثابرتها وعزمها أن تتغلب على ما تواجهه من عقبات وصعاب. وفي ضوء ذلك، ترحب السلفادور بالجهود التي يبذلها البلد على صعيد انفتاح وتعزيز اقتصاده وتحسين العمليات الإنتاجية لديه.

وتعتقد السلفادور أنه لا بد، من أجل تقدم المجتمع الدولي بثبات نحو التنمية، من وضع حد للتدابير الانفرادية، بما في ذلك الحصار المفروض على كوبا، ليس فقط من أجل التوافق مع القانون الدولي ولكن أيضًا لأن الحظر قد تسبب في أضرار لا تُحصى للشعب الكوبي.

وأخيرا، تقر السلفادور بأن النداء الذي يوجهه المجتمع الدولي من أجل وضع حد للحصار يكتسب قوة متزايدة يوما بعد يوم، وتضم صوتها مرة أخرى إلى هذا النداء وتكرر تأكيد الضرورة العاجلة لإنهائه.

## غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإسبانية]
[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

دأبت جمهورية غينيا الاستوائية، من خلال بياناتها المختلفة بشأن ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا، على الإشارة إلى الضرورة الملحة لإنهاء الحصار الاقتصادي والعزلة اللذين تخضع لهما كوبا منذ سنوات عديدة، وركزت على ذلك بإصرار.

ومن الواضح جدا اليوم حدوث انتكاسة ملحوظة ومثيرة للقلق مع قيام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتعزيز سياسةٍ تزيد من شدة الحصار والعزلة الاقتصادية. ويتناقض موقف الولايات المتحدة الأمريكية مع المبادرة الإيجابية التي أطلقها الرئيس السابق باراك أوباما لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، وما أعقب ذلك من إعادة فتح للمكاتب الدبلوماسية في كل من البلدين.

وتدعو جمهورية غينيا الاستوائية إلى استئناف ذلك الاتجاه الإيجابي الذي بعث على قدر كبير من التفاؤل في المجتمع الدولي، وإلى دعم وتعزيز المبادرة السابقة عن طريق اتخاذ حكومة الولايات المتحدة إجراءات وخطوات وقرارات ستفضي إلى رفع تام ولا رجعة فيه للحصار المفروض على كوبا بجميع جوانبه الاقتصادية والتجارية والمالية.

ونحن على اقتناع بأن هذه التدابير ستسمح لكوبا بتحقيق كامل قدراتها الإنمائية في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تُصدر حكومة دولة إريتريا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

ولا تزال إريتريا معارضة بشدة لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ويقوِّض جهود كوبا وشعبها الرامية إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وتضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في مطالبة الولايات المتحدة بالإلغاء أو الإبطال الفوري لجميع القوانين أو التدابير التي ما زالت تؤثر سلبا على سبل عيش الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

## إسواتيني

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ أيار/مايو ٢٠١٩]

تواصل حكومة مملكة إسواتيني الإشادة بالخطوات المهمة التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٦ من أجل العمل نحو ترسيخ تحول سياساتي يهدف إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، تمشيا مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتدعم مملكة إسواتيني دعما كاملا أي جهود تبذلها الولايات المتحدة وكوبا وأي التزامات تتخذانها في هذا الصدد. وترجو المملكة أن تنظر الولايات المتحدة في النداء الموجه من المجتمع الدولي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، وبالتالي كفالة أن تتمتع كوبا، دون أي عراقيل، بجميع الحريات والحقوق والامتيازات التي تتمتع بها جميع الدول القومية ذات السيادة.

## إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠١٩]

ترى جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن استمرار فرض حظر اقتصادي وتجاري ومالي على كوبا هو انتهاك لمبادئ تعددية الأطراف وخرق لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وقد تسببت التدابير الانفرادية الموجهة من جانب الولايات المتحدة ضد كوبا بمشاكل اجتماعية واقتصادية في كوبا، مما أثر سلبا على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي. ولذلك تود جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية أن يُرفع الحصار لكي يتسنى لشعب كوبا وحكومتها التمتع بحقوقهما وفقا للمبادئ والقيم المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وتؤمن جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الاتحادية بأن الحوار البناء ضروري لتعزيز الثقة المتبادلة والتفاهم بين أمم العالم.

## الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

يرى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنه ينبغي إنهاء التدابير الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يسهم في المشاكل الاقتصادية في كوبا، مما يؤثر سلباً على مستويات معيشة الشعب الكوبي، وتترتب عليه كذلك عواقب في المجال الإنساني. وبالإضافة إلى ذلك، تؤثر التدابير الموجّهة ضد كوبا بشكل سلبي على مصالح الاتحاد الأوروبي وتشكّل انتهاكا لقواعد التجارة الدولية المقبولة بشكل عام. وإن فرض قيود جديدة من جانب إدارة الولايات المتحدة، ولا سيما حظر سفر الأفراد بشكل مستقل من الولايات المتحدة، لا يحد من إمكانية التواصل مع الشعب الكوبي فحسب، بل يؤثر أيضا بشكل سلبي على القطاع الخاص الناشئ في كوبا.

وما فتئ كل من الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء يعرب بوضوح عن معارضته لتطبيق هذا الحصار خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة، على النحو الوارد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة وإجراءً مشتركاً لحماية مصالح الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في الاتحاد الأوروبي من تطبيق قانون هيلمز – بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته، وتنص اللائحة على حظر الامتثال لذلك القانون وتتيح التعويض عن أي أضرار ناجمة عنه. وعلاوة على ذلك، تم التوصل في ١٨ أيار/مايو ١٩٩٨ في مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعقود في لندن، إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل استثناءات من انطباق الباب الثالث والباب الرابع من قانون هيلمز – بيرتون؛ والتزاماً من جانب إدارة الولايات المتحدة بالتصدي في المستقبل لقوانين من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية؛ وتفاهما بشأن قواعد تهدف إلى تعزيز حماية الاستثمارات.

وفي هذا السياق، يأسف الاتحاد الأوروبي للقرار الذي اتخذته حكومة الولايات المتحدة مؤخرا بتفعيل الباب الثالث. ويمثل تفعيل الباب الثالث انتهاكا للاتفاقات المبرمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عام ١٩٩٨. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأنه وفى ويواصل الوفاء بالتزاماته بموجب الاتفاقات، ويدعو الولايات المتحدة إلى أن تحذو حذوه وأن تعيد العمل بالاستثناء الكامل من تطبيق الباب الثالث. وسينظر الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في جميع الصكوك والخيارات المتاحة له لحماية استثمارات الاتحاد الأوروبي والأنشطة الاقتصادية لرعايا الاتحاد الأوروبي وشركاته العاملة في كوبا.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن التعاون الوثيق مع كوبا على جميع المستويات، بما في ذلك المجتمع المدني، هو النهج الصحيح إزاء الإسهام في تحديث البلد وتحقيق التغيير الإيجابي فيه. ويتيح الاتحاد الأوروبي لكوبا، من خلال اتفاق الحوار السياسي والتعاون بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، شراكة متسقة وموثوقة من أجل دعمها في سعيها لإدخال إصلاحات اقتصادية واجتماعية، وتحقيق التنمية المستدامة، وإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية، مع مواصلة تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

## فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ أيار/مايو ٢٠١٩]

تؤكد حكومة فيجي من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتكرر حكومة فيجي الإعراب عن موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في القرار، وبذلك تفي بالالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وتود حكومة فيجي أن تؤكد من جديد أن فيجي لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تضر بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بينها وبين كوبا. بل إن فيجي، على العكس من ذلك، عاقدة العزم على تنمية العلاقات التعاونية مع جميع البلدان، وتؤيد في هذا الصدد تأييدا تاما الدعوة إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

## غابون

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تكرر حكومة غابون تأكيد التزامها بالسلام وتسوية المنازعات بالطرق السلمية. وقد صوتت غابون لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ والقرارات السابقة وفقا للالتزامات المنوطة بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والمقاصد والمبادئ الواردة في هذا الصك، والتي تستند إلى التعاون بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

بيد أن القلق لا يزال يساور غابون إزاء الإبقاء على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وآثاره السلبية التي تنعكس على الشعب الكوبي، بما في ذلك المواطنون الكوبيون المقيمون في الخارج.

وتعرب غابون عن رغبتها الشديدة في أن تُحترم وتُنفذ قرارات الأمم المتحدة التي تعبّر عن النداء الجماعي المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، على نحو يسمح لهذه الأخيرة بالمشاركة في التجارة الدولية والاستفادة منها.

كما تدعو غابون المجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده الرامية إلى كفالة تطبيع العلاقات بين البلدين.

## غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تُصدر حكومة غامبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وبناءً على ذلك، تعارض غامبيا استمرار سن هذه القوانين أو الإجراءات أو التدابير أو تطبيقها على كوبا بما يعيق حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحصار المفروض على كوبا مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول، مما يشكل انتهاكا للمساواة في السيادة بين الدول ومبدأي عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضاء الأخرى وعدم التعرض لها. وليس هناك مبرر مشروع أو أخلاقي لهذا الحصار، فهو ما زال يقوض الحقين الأساسيين للشعب الكوبي في التحرر الاقتصادي والتنمية؛ ويجب إنهاؤه على الفور.

ولذلك، فإن غامبيا، بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، تضم صوتها إلى أصوات الدول الأعضاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لهذه القوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين، لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما.

وتحدونا رغبة عارمة في أن تُحترم وتنفذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي تعكس الشواغل الجماعية المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٩]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. ولم تصدر جورجيا ولم تطبق أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ضد كوبا من شأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كوبا وجورجيا.

## غانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

إن حكومة جمهورية غانا، في إطار السعي للوفاء بالتزامها بميثاق الأمم المتحدة والمبدأين الراسخين المتمثلين في المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، تنضم إلى الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الإعراب عن القلق إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويشكل استمرار فرض الحصار على كوبا تعديا على حق الشعب الكوبي في التنمية، ويقوّض جهوده الوطنية وكذلك الجماعية الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولذلك، دأبت غانا على تأييد ودعم قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى الرفع غير المشروط لهذا الحصار.

وعلاوة على ذلك، تواصل حكومة غانا، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الامتناع عن إصدار أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

وفي هذا السياق، وتضامنا مع حكومة كوبا وشعبها، تكرر غانا تأكيد دعوتها الواضحة إلى الامتثال لجميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وإلى الإنهاء الكامل والفوري للحصار.

## غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

ما فتئت غرينادا، باعتبارها دولة مستقلة ذات سيادة ولها إيمان راسخ بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، تقر بمبادئ الأمم المتحدة، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وتدعمها وتتمسك بها.

لذلك، تؤكد غرينادا من جديد أنها لا تصدر أو تطبق أو تقبل بأي قوانين وتدابير تخرق أو تقوض الحقوق السيادية لأي دولة، أو أي قوانين تفرضها دولة معينة بغرض تقييد أو عرقلة التجارة أو الملاحة و/أو على الصعيد الدولي، وهي توجه من جديد نداء مدويا تدعو فيه إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على حكومة كوبا وشعبها.

ولا تزال غرينادا تعتبر الآثار الضارة والجامحة للحصار المذكور تشكل عقبة أمام هدف التنمية البشرية. فالحصار لا يقتصر على تقويض المبادئ الإنسانية الأساسية فحسب، بل سيظل يؤدي إلى نتائج عكسية في تطبيقه، بالإضافة إلى أنه يتعارض مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول؛ أي في هذه الحالة، الشؤون الداخلية لجمهورية كوبا.

وانطلاقا من هذا الإدراك وهذه القناعة، فإن غرينادا تؤيد دون تحفظ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، الذي يدعو إلى الامتثال للالتزامات المستندة إلى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويشير على وجه التحديد إلى ضرورة إنهاء الحصار المذكور.

## غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

وفقا لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، تود جمهورية غواتيمالا أن تفيد بأنها لم تُصدر ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير مخالفة للمبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة أو لحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترفض غواتيمالا أي تدابير انفرادية تتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي ما زالت تشريعاتُها المحلية تتضمن هذه الأحكام على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها أو إبطالها.

وبناء على ذلك، ليست هناك أي عوائق قانونية أو تنظيمية أمام حرية العبور أو التجارة الحرة بين غواتيمالا وكوبا.

## غينيا

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

على غرار الماضي، تعرب حكومة جمهورية غينيا عن أسفها إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

واعتُرف بمرور الوقت بأن هذا الحصار يشكل عقبةً حقيقية أمام التنمية الاجتماعية والاقتصادية لكوبا ويؤدي إلى عواقب إنسانية وخيمة للشعب الكوبي، وإلى خسارة مالية كبيرة.

وتحث حكومة غينيا حكومتي كوبا والولايات المتحدة على مواصلة الحوار، على أساس التفاهم المشترك والاحترام المتبادل لسيادة أحدهما الآخر، بغية الرفع الفوري للحصار وفقا للعديد من قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك آخرها، القرار ٨/٧٣، الذي اعتمد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وأخيرا، تطلب حكومة غينيا إلى جميع الدول أن تعمل، وفقا لالتزاماتها الدولية، على تنفيذ القرار السنوي الذي ما برحت الجمعية العامة تدعو فيه منذ عام ١٩٩٢ إلى وضع نهاية للحصار المفروض على شعب كوبا.

## غينيا – بيساو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد غينيا – بيساو من جديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية يتعارض مع ضرورة تعزيز الحوار وتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ولم تؤيد حكومة غينيا – بيساو أي قرارات ضد كوبا ولم تعتمد، على الصعيد الداخلي، آليات تفضي إلى تنفيذ هذه القرارات، لأنها قرارات ذات طابع انفرادي وتتنافى مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بتحرير التجارة والملاحة.

ولذلك، تأسف غينيا – بيساو لأن هذا الحصار الذي دام أكثر من ٥٨ عامًا لا يزال يلحق بالشعب الكوبي أضرارا كبيرة في جميع قطاعات الاقتصاد الكوبي المهمة، ولا سيما الصحة العامة والتغذية والزراعة، فضلا عن الخدمات المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة.

وإضافة إلى ذلك، أعاق هذا الحصار الذي دام عقودا من الزمن التقدم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وسيؤدي استمراره إلى مواصلة عرقلة جهود كوبا الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

ولذلك، تدرك جمهورية غينيا – بيساو الأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة، وتدعو إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ تنفيذا كاملا.

وتهيب جمهورية غينيا – بيساو أيضا بالمجتمع الدولي إلى مواصلة جهوده لضمان أن تتوصل كوبا والولايات المتحدة إلى اتفاق من خلال الحوار البناء، وذلك من أجل تعميق العلاقات بين الدولتين.

## غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

برهنت حكومة جمهورية غيانا التعاونية باستمرار على احترامها والتزامها الراسخين بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك الواردة في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

وبناء على ذلك، فإن جمهورية غيانا التعاونية لم تصدر أي تشريعات ولم تعتمد أي سياسات أو ممارسات تتخطى آثارها حدود ولايتها الإقليمية لتمسّ سيادة دول أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، تمتثل حكومة غيانا التعاونية امتثالا تاما لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ وتواصل تأييده تأييدا تاما.

ومن حيث المبدأ، تظل جمهورية غيانا التعاونية على موقفها الثابت المعارض بشدة للحصار الاقتصادي والمالي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تكرر الدعوة إلى إنهاء هذه السياسة التي تقوض جهود التنمية في كوبا وتتنافى مع روح الميثاق.

وتشجع جمهورية غيانا التعاونية الحوار البناء بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا كوسيلة لبناء الثقة تؤدي في نهاية المطاف إلى التطبيع الكامل للعلاقات بين البلدين.

وتشير حكومة جمهورية غيانا التعاونية إلى الخطوات التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وحكومة كوبا في موعد أسبق لإزالة العوائق التي تعرقل العلاقات الودية بين البلدين، وتلاحظ أن إحراز التقدم أمر ممكن عندما ينخرط الطرفان في حوار بناء. وهي، إذ تلاحظ مع بالغ الأسف أن هذه الجهود المبذولة لتطبيع العلاقات لم تستمر، إنما تطلب من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أن تتواصل مع حكومة كوبا بهدف إيجاد مسار مستدام للمضي قدما على نحو يحقق رفاه الشعب الكوبي. ولا تزال حكومة جمهورية غيانا التعاونية تأمل في أن تعمل الحكومتان على إيجاد حل دائم لهذه المسألة التي طال أمدها.

## هايتي

[الأصل: بالفرنسية]
[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تسن حكومة جمهورية هايتي أبدا أي قوانين أو أحكام قانونية أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٧٣ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وتؤكد هايتي من جديد التزامها وتمسكها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وكذلك حق الدول ومواطنيها في التمتع بحرية بفوائد الملاحة والتجارة. ومن الضروري أن تتصرف الدول وفقا لمبادئ القانون الدولي هذه بالتخلي عن التدابير الانفرادية التي قد تؤثر في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية لدول أخرى.

واستنادا إلى هذه المبادئ، دأبت حكومة هايتي دائما، في إطار الأمم المتحدة وفي مختلف مؤتمرات القمة التي تعقدها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، على دعم الجهود التي تبذلها جمهورية كوبا الشقيقة فيما يتعلق بالضرورة الملحة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي يلحق ضررا بذلك البلد منذ سنوات عديدة.

ولذلك ترحب حكومة جمهورية هايتي بالتقدم المحرز في العلاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وكوبا، وتعرب عن الأمل في أن يؤدي هذا التقدم إلى قيام الإدارة الأمريكية الجديدة برفع الحصار الاقتصادي والمالي المفروض على كوبا.

## هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تُصدر هندوراس ولم تطبق، وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أي قوانين أو تدابير انفرادية ذات طابع اقتصادي أو تجاري ضد دول أخرى يمكن أن تؤثر على حرية تدفق التجارة الدولية.

## آيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩]

تؤكد حكومة آيسلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. فآيسلندا لا تسن أو تطبق أيا من القوانين أو التدابير المشار إليها في القرار ٨/٧٣. ولا تطبق آيسلندا أي تشريع تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط التبادل التجاري أو الاستثماري مع كوبا. وتعارض آيسلندا توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

## الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

لم تسن الهند ولم تطبّق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، وبالتالي فليست هناك ضرورة لإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا النوع.

وتعارض الهند باستمرار أي تدابير يتخذها بلد من البلدان بشكل انفرادي وتنتهك سيادة بلد آخر. ويشمل ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بحيث تتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها بشأن هذا الموضوع مؤتمر القمة السابع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في جزيرة مارغاريتا، فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، في الفترة من ١٧ إلى ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، وإلى إعلان سانتا كروز الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧، كما تشير إلى القرارات الأخرى التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز على مستوى رفيع، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

## إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد حكومة إندونيسيا مجددا معارضتها الشديدة للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارُها الحدود الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى، وتعيد التأكيد على المصالح المشروعة للكيانات أو الأشخاص الخاضعين لولاية هذه الدول وعلى حرية التجارة والملاحة. وفي هذا الصدد، تظل إندونيسيا أيضا ثابتة في رفضها للتدابير الإضافية الرامية إلى زيادة تشديد الحصار الانفرادي المفروض على كوبا.

وتؤكد حكومة إندونيسيا من جديد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ فترة طويلة على كوبا ينتهك مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرُّض لها، وهي مبادئ مكرسة في العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك كذلك القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي المفروض على كوبا منذ قرابة ستة عقود يشكل إحدى العقبات الرئيسية التي تعرقل تنفيذَ كوبا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيقَها لغايات أهداف التنمية المستدامة. وفي الواقع، فإن الحصار يتنافى مع روح خطة عام ٢٠٣٠، التي تحث الدول على الامتناع عن اتخاذ وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتعرب حكومة إندونيسيا عن قلقها البالغ إزاء ما يخلفه الحصار من عواقب وخيمة ومدمرة على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي لشعب كوبا، ولا سيما النساء والأطفال وكبار السن. وتشكل سياسة الحصار أيضا انتهاكا لحقوق الشعب الكوبي في الحصول على الاحتياجات الأساسية بما في ذلك الغذاء والرعاية الصحية والتعليم.

وتشدد حكومة جمهورية إندونيسيا على أهمية تعزيز الحوار بهدف إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وبهدف الدفع في اتجاه تطبيع العلاقات الثنائية.

## إيران (جمهورية – الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد معارضتها الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وكذلك لتطبيق القوانين المحلية للولايات المتحدة خارج الحدود الإقليمية واعتماد ممارسات تجارية تمييزية. وبناءً على ذلك، لم تقم حكومة جمهورية إيران الإسلامية بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، امتثالا منها لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان على حرية التجارة والملاحة، في جملة أمور أخرى.

وإضافةً إلى ذلك، تعرب حكومة جمهورية إيران الإسلامية عن امتعاضها الشديد من استمرار فرض الجزاءات الاقتصادية والتجارية والمالية على كوبا، رغم أن الجمعية العامة تتخذ كل سنة قرارا تطالب فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية برفع الحصار الذي تفرضه على كوبا وإنهائه.

وتكرر حكومة جمهورية إيران الإسلامية الإعراب عن اقتناعها بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتناقض مع مبادئ القانون الدولي التي تنظم العلاقات بين الدول ويتعارض مع نص وروح ميثاق الأمم المتحدة الذي يدعو إلى تعزيز التضامن والتعاون وإقامة علاقات ودية بين الأمم.

ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ عقود يؤثر تأثيرا سلبيا على الظروف المعيشية وحقوق الإنسان للشعب الكوبي، وسوف يعرقل الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتحقيق التنمية المستدامة. وهذه التدابير لا تخدم أي غرض سوى إلحاق قدر هائل من الأذى والمعاناة بشعب كوبا، وبخاصة النساء والأطفال. فقد ألحق الحصار ضررا بالغا بالحقوق والمصالح المشروعة لكوبا والدول الأخرى، وبحرية التجارة والملاحة؛ ومن ثم، يتعين رفعه فورا على النحو المطلوب في جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة.

ويمثل اتخاذ قرارات الجمعية العامة هذه بهذا القدر الواسع من التأييد وعلى مدى سنوات عديدة دليلا واضحا على أن المجتمع الدولي يرفض بشدة التدابير القسرية الاقتصادية الانفرادية بصفة عامة، والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا بصفة خاصة. ويدل أيضا على التعاطف مع تطلع حكومة كوبا وشعبها إلى إنهاء هذا الحصار غير القانوني واللاإنساني.

وفي الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات كبيرة مثل انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، والتدهور البيئي، وتزايد الفقر والبطالة؛ يبدو فرض هذا الحصار تعسفيا أكثر من أي وقت مضى ويستحق اعتراضا أقوى على المستوى الدولي.

وتحث جمهورية إيران الإسلامية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لوضع حد لهذا الحصار اللاإنساني المفروض على شعب كوبا وحكومتها وحماية الحق السيادي لجميع البلدان الأخرى في توسيع نطاق علاقاتها التجارية والاقتصادية مع كوبا.

وتظل جمهورية إيران الإسلامية ثابتة في معارضتها للتدابير الاقتصادية والتجارية الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد بلدان أخرى وتحول دون حركة الأشخاص والتجارة والتمويل، كما تظل ثابتة في معارضتها لتطبيق مثل هذه التشريعات الوطنية خارج حدود الولاية الإقليمية وما يترتب على ذلك من آثار تنال من سيادة الدول الأخرى. فهذه الإجراءات القسرية الانفرادية تخالف مبادئ القانون الدولي، فضلاً عن مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعايش السلمي بينها.

وتشاطر جمهورية إيران الإسلامية، التي تخضع منذ زمن طويل لتدابير قسرية اقتصادية، شواغل حكومة كوبا وشعبها، ولذلك، فهي تشدد على الحاجة الملحة إلى وضع حد لهذه التدابير وإلى تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ تنفيذا كاملا.

## العراق

[الأصل: بالعربية]
[٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

انطلاقاً من التزام العراق بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، واحتراماً لمبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو المساس بها، وضماناً لحرية التجارة والملاحة للدول كافة، فإن العراق يدعم جميع القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويتضامن العراق مع كوبا ويعلن تأييده الكامل لحق الشعب الكوبي في تقرير مصيره والتمتع بحقه السيادي في استغلال أراضيه ومياهه دون أي قيود اقتصادية.

ويرفض العراق التدابير الاقتصادية غير المشروعة التي تطال الفئات الهشة والضعيفة، ولا سيما الأطفال والنساء والشيوخ والمرضى، والتي تعيق بدورها التنمية وتشكل عقبة في طريق القضاء على الفقر في كوبا.

ويرحب العراق بالجهود الدبلوماسية التي يمكن بذلها للتوسط بين الولايات المتحدة وكوبا لحثهما على التفاوض والحوار بشكل يمهد لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا وأي جهود ترمي إلى تطبيع العلاقات بين البلدين وعودة أبناء الشعب الكوبي لممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي دون أي قيود، الأمر الذي يتناغم مع سعي الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة لكافة الشعوب دون استثناء.

## جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تقف حكومة جامايكا بحزم مع حكومة جمهورية كوبا وشعبها في مواجهة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية.

ويستند هذا الموقف إلى التزام جامايكا منذ عهد بعيد بمبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، التي كرسها القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي عام ٢٠١٨، كانت جامايكا إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أيدت قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، ويبلغ عدد تلك الدول ١٨٩ دولة، ويبرز ذلك أن الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي تعارض التطبيق غير القانوني للتدابير القسرية الانفرادية وللقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي لم يأذن بها القانون الدولي ومجلس الأمن.

وقد ثبت بما لا جدال فيه أن هذه التدابير تخلّف أثرا سلبيا على التمتع بحقوق الإنسان وحريات المواطنين الأساسية، رغم أن الغرض منها عموما هو استهداف الدول على أساس انتهاكات حقوق الإنسان.

وتعتقد جامايكا اعتقادا راسخا بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي يشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الكوبي، ويعوق تنفيذ البلد لخطتها الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وخطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة الواردة فيها.

ويضع الحصار عقبات أمام اتجار كوبا مع شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية في بلدان أخرى ومع البلدان الأخرى. والتدابير القسرية الانفرادية التي لا تُطبَّق وفقا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تقوض قدرة الدول على إقامة علاقات اقتصادية نشطة، ومن ثم تقوض قدرتها على الحصول على الموارد والتكنولوجيات المتصلة بالإعمال التام للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

وبالتالي، فإن القيود المفروضة بموجب الحصار تحرم كوبا من الحصول على الغذاء والدواء والتكنولوجيا العلمية والطبية الجديدة، والقدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وغير ذلك من الموارد الأساسية. وتؤثر أيضا سلبا على رفاه السكان، ولا سيما الأشخاص الضعفاء، مثل النساء والأطفال وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة.

وتشعر جامايكا بالقلق، لأنه بالرغم من التقدم المحرز في السنوات الأخيرة في اتجاه التقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، فإننا نشهد الآن تراجع آفاق إقامة حوار مُجدٍ بين هذين البلدين وآفاق الحفاظ على السلام والأمن الإقليميين.

وتستند جامايكا في دعوتها القوية إلى إعادة إدماج كوبا بالكامل في هذا الجانب من الكوكب إلى رأيها القائل بأن الحصار ليس تدبيرا عقابيا ضد كوبا فحسب، بل يشكل أيضا عائقا أمام الأهداف الإنمائية الإقليمية المشتركة.

وتمشيا مع هذا الموقف، اتُّخذت إجراءات على الصعيد الوطني، ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وافق البرلمان الجامايكي مرة أخرى على قرار يؤيد تماما إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وفي إطار المحافل الإقليمية، كررت جامايكا مؤخرا، جنبا إلى جنب مع الأعضاء الآخرين في رابطة الدول الكاريبية، في إعلان ماناغوا الذي اعتمده اجتماع القمة الثامن للرابطة المنعقد في آذار/مارس ٢٠١٩، النداءَ الذي وجهتها إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا وإلغاء قانون هيلمز – بيرتون ووقف إنفاذه خارج الحدود الإقليمية.

وعلى المستوى المتعدد الأطراف، ما فتئت جامايكا تؤيد قرارات الجمعية العامة السنوية التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بما في ذلك آخرها وهو القرار ٨/٧٣، وهي تحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بالميثاق من خلال وقف تطبيق مثل هذه التدابير العدائية، وعلى إعمال القرار ١٦٧/٧٣ بشأن حقوق الإنسان والتدابير القسرية الانفرادية.

وتبقي جامايكا هذه المسألة قيد نظرها، وتتطلع إلى أن تقوم الدول التي تستخدم هذه الأساليب لإكراه الدول الأخرى والتدخل في شؤونها الداخلية في المستقبل القريب باتخاذ خطوات لإلغاء هذه القوانين أو إبطالها، إقراراً منها بأنها أدوات غير فعالة لإحداث تغيير إيجابي من أجل النهوض بالبلدان وخاصة بشعوبها.

## اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تسن حكومة اليابان ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق فيما يتعلق بقانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام ١٩٩٦ (المعروف باسم قانون هيلمز – بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، وترى أنه إذا كان تطبيق مثل هذه التشريعات يتسبب في مشاق لا مبرر لها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها مؤسسات أو يضطلع بها مواطنون من بلد ثالث، فمن المرجح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدود ولايتها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوتت تأييدا للقرار ٨/٧٣.

## الأردن

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ آذار/مارس ٢٠١٩]

لم تطبق المملكة الأردنية الهاشمية أية قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

وما فتئت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية تصوت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وتؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

## كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تسترشد كازاخستان في سياستها الخارجية بمبادئ القانون الدولي وتؤيد حقوق الأمم في تحقيق تنميتها حسب النمط الذي تريده لنفسها.

وتدين كازاخستان بشدة أي أعمال انفرادية تمس بسيادة دولة أخرى.

ولم تقر كازاخستان قطُّ أي أنظمة وطنية تقوض الجهود الإنمائية لبلدان أخرى، بما في ذلك في المجالات الاقتصادية والتجارية والمالية، أو تعرقلها أو تؤخرها.

وفي هذا الخصوص، تدعو كازاخستان، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا ووقف جميع الأعمال المنافية لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

## كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد حكومة جمهورية كينيا من جديد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية التي تتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتكرر الإعراب عن معارضتها هذه. ولم تقم كينيا قطُّ بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير انفرادية تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتؤثر على سيادة الدول الأخرى. وقد دعت غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والدول الأعضاء في غيرها من المنظمات الدولية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتؤمن كينيا وتتمسك بمبادئ الحفاظ على العلاقات الودية، بما في ذلك العلاقات التجارية، فيما بين الأمم كافة لتعزيز السلام والأمن، باعتبارها عناصر أساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي لجميع الشعوب.

وستواصل كينيا معارضتها للحصار المفروض على كوبا، الذي خلَّف آثارا سلبية على مواطني كوبا، وهي تدعو، تمشيا مع موقف الاتحاد الأفريقي، إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري غير المبرَّر المفروض على كوبا منذ فترة طويلة فوراً، حتى يتسنى لهذا البلد التمتع بجميع الفرص المشروعة المتاحة له لتحقيق تنميته المستدامة. وما فتئت حكومة جمهورية كينيا تصوت لصالح قرارات الجمعية العامة التي تتضمن دعوات إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتأكيدا لتضامن كينيا مع كوبا ودعمها لها، قامت نائبة رئيس مجلس الدولة الكوبي، السيدة إينيس ماريا تشابمان، بزيارة كينيا في نيسان/أبريل ٢٠١٩ والتقت بكبار المسؤولين الحكوميين، بمن فيهم رئيس جمهورية كينيا، أوهورو كينياتا. وقد أعاد البلدان كلاهما تأكيد حرصهما على تعزيز التجارة وتعميق برامج التبادل في القطاع الصحي والمجالات الأخرى، من خلال توفير منح دراسية للموظفين وتبادل أفضل الممارسات، دعماً لخطة الركائز الأربع الكبرى في كينيا، بما فيها التغطية الصحية الشاملة التي تتصدر الحكومة الكوبية داعميها والشركاء فيها.

## كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

تؤكد حكومة جمهورية كيريباس من جديد تأييدها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإنها لم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تخل بالعلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين كيريباس وكوبا أو أي بلد آخر للأسباب ذاتها.

ويتناول هذا القرار اعتبارات أخلاقية وإنسانية وسيساهم، عند تطبيقه، إيجابيا في تحسين رفاه شعب كوبا وظروفه المعيشية بصورة عامة.

## الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩]

تؤيد دولة الكويت تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ وتشدد على ضرورة التقيد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومبدأ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وكذلك احترام حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبالإضافة إلى ذلك، دأبت دولة الكويت على التصويت لصالح قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

## قيرغيزستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تلتزم جمهورية قيرغيزستان، في سياستها الخارجية، التزاما صارما بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى احترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

## جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تود جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أن تؤكد من جديد موقفها المتمثل في أن أي حصار تترتب عليه آثار تتجاوز الحدود الإقليمية لا يعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية لدولة واحدة فحسب، بل يخالف أيضا المبادئ والمقاصد المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومبدأ تساوي الدول في السيادة، وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين. ولذلك، لم تصدر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

وفرضُ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على جمهورية كوبا من جانب الولايات المتحدة الأمريكية لا ينتهك القانون الدولي فحسب، بل يضع أيضا قيودا وعقبات شديدة في سبيل التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا. ومن هذا المنطلق، تدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى رفع الحصار المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن.

## لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ أيار/مايو ٢٠١٩]

تلتزم حكومة لبنان التزاما تاما بقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، ويستند لبنان في موقفه ذلك إلى مبادئ الأمم المتحدة والقانون الدولي.

## ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد مملكة ليسوتو من جديد التزامها بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما، التي تنص، في جملة أمور، على تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويساور مملكة ليسوتو قلق بالغ من الآثار الضارة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وفي هذا الصدد، تناشد ليسوتو الولايات المتحدة أن ترفع الحصار المفروض على كوبا.

## ليبريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

لا تزال حكومة ليبريا ملتزمة بالدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا – لأسباب إنسانية في المقام الأول، ولا سيما لأن الحصار يفرض تحديات كبيرة على شعب كوبا.

كما نقر بالتأييد الساحق للقرارات المتعلقة بهذه المسألة، التي اعتمدتها الجمعية العامة على مر السنين.

ولا تزال ليبريا تعتبر هذه الدعوة حصيفة، كما تتوخى تطبيع العلاقات وتعزيزها بين الولايات المتحدة وكوبا.

وستواصل ليبريا العمل مع الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة على تحقيق هذا الهدف.

## ليبيا

[الأصل: بالعربية]
[٨ آذار/مارس ٢٠١٩]

تعيد ليبيا من جديد التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الأحادية الجانب التي تفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد في حل الخلافات بين الدول بل يؤدي إلى تعقيدها، ويعمق الخلاف.

وعبرت ليبيا باستمرار عن التزامها بميثاق منظمة الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، ولم يسبق لها أن سنت أو طبقت أية قوانين مثل تلك المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

ولا تؤيد ليبيا تطبيق الإجراءات الاقتصادية القسرية الانفرادية التي تتجاوز الحدود الإقليمية باعتبارها تمثل مخالفة صريحة لمبادئ القانون الدولي.

وصوتت ليبيا لصالح القرار ٨/٧٣ تأكيداً لموقفها المتمثل في معارضة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتدعو الدول إلى حل خلافاتها بالطرق السلمية بعيدا عن الإجراءات القسرية الأحادية الجانب التي تشكل خرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وانتهاكا لحقوق الإنسان وعرقلة لجهود التنمية التي تشكل هدفا ساميا من أهداف الأمم المتحدة.

## ليختنشتاين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ آذار/مارس ٢٠١٩]

لم تسن حكومة إمارة ليختنشتاين ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. كذلك ترى حكومة إمارة ليختنشتاين أن إصدار تشريعات يستتبع تنفيذها اتخاذ تدابير أو وضع أنظمة ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية أمرٌ لا يتماشى مع مبادئ القانون الدولي المعترف بها عموما.

## مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تُصدر جمهورية مدغشقر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، وذلك وفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي الذي يعيد تأكيد حرية التجارة والملاحة في جملة أمور أخرى.

وفي هذا الصدد، تكرر جمهورية مدغشقر تأييدها لجميع التدابير المعتمدة بهدف إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد ماليزيا من جديد دعمها لتنفيذ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، الذي اعتُمد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨. وتظل ماليزيا ثابتة في معارضتها للحصارات الاقتصادية والمالية والتجارية الانفرادية المتنافية مع قواعد القانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، بجميع أشكالها. وتحث ماليزيا على إنهاء الحصار الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي أعاق تنمية البلد وسبّب للشعب الكوبي قدرا كبيرا من المعاناة، وهي تدعو الطرفين إلى حل نزاعاتهما بالسبل الودية عن طريق الحوار والمفاوضات.

## ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

تتمتع جمهورية ملاوي وجمهورية كوبا بعلاقات ثنائية ودية. وقد أنشأ البلَدان لجنةً دائمة مشتركة للتعاون في عام ١٩٩٩، عقب توقيع اتفاق بشأن التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني. بيد أن التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق أعيق بسبب استمرار عزلة جمهورية كوريا. وقد صوتت ملاوي لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، الذي اعتمدته الدول الأعضاء في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وفي وقت لاحق، أيدت ملاوي بصورة مستمرة القرار المذكور آنفا. وملاوي ترفض وتدين فرض جزاءات اقتصادية بصورة انفرادية على أي بلد من قبل أي دولة عضو أخرى، لأن ذلك يمس بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وعلاوةً على ذلك، ووفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والقانون التجاري الدولي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لم تصدر ملاوي أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٧٣.

وتؤمن ملاوي تؤمن إيمانا قويا بالحل الودي للخلافات الثنائية من خلال الحوار السلمي. وعلى هذا النحو، تشجع ملاوي كلا من كوبا والولايات المتحدة على تسوية المسألة بالوسائل السلمية وفقا للمادة ٣٣ من الميثاق. ولذلك، فإن ملاوي تعارض استمرار التطبيق الانفرادي لمثل هذه الجزاءات التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية ضد أي بلد، وتؤيد الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٩ آذار/مارس ٢٠١٩]

تعارض جمهورية ملديف فرض أي نوع من الجزاءات على أي بلد دون ولاية صريحة من مجلس الأمن. وتبعا لذلك، لم تفرض جمهورية ملديف أي جزاءات على كوبا، ولم تسن أي قوانين أو لوائح تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ الذي صوتت جمهورية ملديف تأييدا له.

## مالي

[الأصل: بالفرنسية]
[٦ آذار/مارس ٢٠١٩]

دأبت حكومة جمهورية مالي على التصويت تأييدا لقرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولم يسبق لحكومة جمهورية مالي، التي تؤيد القرار ٨/٧٣ الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ تأييداً تاماً، أن سنت أي قوانين أو طبقت أي تدابير من النوع المشار إليه في ذلك القرار.

وتظل مالي كما كانت في الماضي متمسكة بموقفها المؤيد لرفع الحصار المفروض على كوبا.

## موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية]
[٨ أيار/مايو ٢٠١٩]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا وعن معارضتها لهذا الحصار من جميع جوانبه.

وتظل الجمهورية الإسلامية الموريتانية ملتزمة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية والتعرض لها، وحرية التجارة والملاحة.

## موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تكرر موريشيوس الإعراب عن التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وعدم التعرض لها. وتمشياً مع المبادئ المذكورة أعلاه، ووفقا للقانون الدولي، لم تصدر موريشيوس أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي بشكل انفرادي على كوبا.

وتقيم جمهورية موريشيوس علاقات ثنائية جيدة مع كوبا، وتظل منفتحة على تطوير علاقاتها التجارية مع جمهورية كوبا.

## المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]
[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تكرر المكسيك رفضها القاطع للقوانين الوطنية التي تُصمَّم بهدف تطبيقها خارج الحدود الإقليمية.

وفي هذا الصدد، ووفقا لقواعد القانون الدولي، تعتقد المكسيك أن تطبيق أي تدابير انفرادية من جانب إحدى الدول بهدف إحداث تغيير سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي في دولة أخرى يتنافى مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما مبدأ المساواة بين جميع الدول وحق الشعوب في تقرير المصير.

وتعترف المكسيك بالجهود التي تبذلها كوبا لمواءمة الأسس البرنامجية والقانونية لحكومتها مع مستجدات العصر، تحقيقا لصالح الشعب الكوبي. فقد خضعت عملية إصلاح الدستور لاستطلاع شعبي، قدم من خلاله السكان ٦٥٠ ٠٠٠ مقترح، مما أدى إلى إدخال ٧٦٠ تغييراً في النص من جانب الجمعية الوطنية، وهي التغييرات التي أقرها المواطنون في استفتاء ٢٤ شباط/فبراير.

وفي مواجهة التغيرات الجارية في أمريكا اللاتينية وعلى صعيد العالم، فإن المكسيك مقتنعة بأن العلاقات بين الجيران تتحسن في ظل الاحترام والتفاهم المتبادلين، بما يحقق مصلحة الشعوب. ولذلك، من المهم لمعالجة القضايا المشتركة الحفاظ على قنوات مفتوحة للحوار والتعاون، مثل اللجنة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، التي اجتمعت سبع مرات وتطرق من خلالها هذان البلدان المتجاوران لقضايا مثل الاتجار بالبشر؛ وأمن الطيران المدني؛ والتعاون في مجال إنفاذ القانون؛ والإنتاج الزراعي؛ والأمن البحري والتعاون في مجال البحث والإنقاذ؛ والتحديات البيئية؛ والصحة العامة.

وبالنسبة للمكسيك، فإن كوبا تعد حليفاً استراتيجياً. ففي السنوات الأخيرة، عملنا على إعطاء هذه العلاقة معنى ومضموناً أكبر، من خلال تكثيف الحوار المنتظم القائم على الصراحة والاحترام والثقة. وقد أدى ذلك إلى تعميق العلاقات الاقتصادية والتعاون بشأن جدول أعمال واسع يتوافق مع التحديات الراهنة.

وفي هذا الصدد، تعاونا من خلال الآلية الدائمة للمعلومات والمشاورات بين المكسيك وكوبا، والفريق العامل المشترك بين المكسيك وكوبا، والفريق المعني بالصحة، واجتماع سلطات مصائد الأسماك، والفريق العامل المعني بالهجرة والشؤون القنصلية. وقد جعلت هذه الجهود علاقاتنا اليومية تتسم بالدينامية والفعالة.

وفي السنوات الأخيرة، وقعنا ٢٩ اتفاقا بشأن مواضيع مثل النقل الجوي والبحري، والهجرة، والصحة، والبيئة، والسياحة، وتعيين الحدود البحرية. وهناك ٣٤ شركة مكسيكية و ٣٩ مشروعًا استثماريًا مكسيكيًا في كوبا، بالإضافة إلى ١٥ مشروعًا للتعاون العلمي والتقني في مجالات التعدين والجيولوجيا والطاقة والزراعة ومصائد الأسماك والبيئة. وقد أنشأنا صلات وثيقة في الأوساط الأكاديمية، تشمل ٦١ نشاطًا في مجال التعاون التعليمي والثقافي.

وتدعم حكومة المكسيك الصادرات المحلية إلى كوبا عن طريق خطابات اعتماد تصدر عن المصرف الوطني في كوبا بضمان البنك الوطني للتجارة الخارجية في المكسيك، لصالح الشركات المكسيكية المعنية.

وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت التدابير الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتجارة المكسيك على أن تصبح الشريك التجاري الثاني لكوبا في أمريكا اللاتينية في عام ٢٠١٨. كذلك، فإن كوبا هي المستثمر الحادي والستين في المكسيك والثالث والعشرين من بين بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

ومن أجل دعم كوبا في عملية التحول الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، تتيح المكسيك خبرتها التقنية في مجال الإدارة العامة من خلال الحلقات الدراسية. فبين عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٨، عُقدت أربع حلقات دراسية. وقد عُقد آخرها في الفترة من ٢٤ إلى ٢٦ أيار/مايو ٢٠١٨، في هافانا، بشأن دعم الإدارة الاقتصادية الخارجية.

كذلك تدعم المكسيك مشاركة كوبا في الوكالات الاقتصادية الإقليمية مثل مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصادي، إذ أن ذلك يعزز دمج الجزيرة في الاقتصاد الإقليمي وييسر إمكانية ولوجها إلى النظام المالي الدولي.

وخلال ولاية الإدارة الحالية، وفي إطار الاهتمام بتعميق العلاقات التجارية بين المكسيك وكوبا، سيتم اتخاذ تدابير لتعزيز فرص الأعمال والاستثمار وتعزيز التعاون الإنمائي وتبادل الخبرات.

## موناكو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٢ آذار/مارس ٢٠١٩]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه والمبادئ العامة للقانون الدولي، لم تسن إمارة موناكو ولم تنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٧٣، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

## منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩]

ما فتئت حكومة منغوليا تؤيد قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وقد صوتت لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

ووفقا للفقرتين ٢ و ٣ من القرار ٨/٧٣، لم تصدر حكومة منغوليا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وتعيد منغوليا تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبدأ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وقد دأبت حكومة منغوليا على معارضة تطبيق التدابير الانفرادية التي لا تزال تمثل العقبة الرئيسية أمام تنمية كوبا الاقتصادية والاجتماعية، وهي تكرر الإعراب عن تأييدها غير المشروط لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم يسن الجبل الأسود ولم يطبق أي قوانين أو تدابير من القوانين والتدابير المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

## موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم تسن جمهورية موزامبيق أو تطبق أي قوانين أو أنظمة من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ أو تساهم في تطبيقها. ولهذا السبب، صوتت جمهورية موزامبيق لصالح القرار المذكور.

وتكرر حكومة موزامبيق الإعراب عن دعمها غير المشروط لأحكام قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ وتناشد الأمم المتحدة التأكد من أن جميع الدول الأعضاء تأخذ هذا القرار في الاعتبار.

## ميانمار

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ آذار/مارس ٢٠١٩]

خلال الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، ضمت ميانمار صوتها مرة أخرى إلى المجتمع الدولي تأييدا للقرار ٨/٧٣ الرامي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

وتؤمن ميانمار بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي، وحسن الجوار. وينبغي أن تسترشد الدول بالمبادئ المكرسة في هذه المبادئ التوجيهية من أجل التعايش واحترام الاختلافات وتعزيز الرخاء وضمان السلامة. وتؤكد ميانمار ضرورة تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا. ونأمل أن يؤدي هذا في آخر المطاف إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. فمن شأن الرفع الكامل للحصار تخفيف الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الشعب الكوبي، ومن ثم تعزيز جهوده الرامية إلى الوفاء بالتعهد الوارد في خطة عام ٢٠٣٠ بضمان عدم ترك أي أحد خلف الركب.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، صوتت ١٨٩ دولة تأييدا لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. فإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لن يسهم فقط في التنمية الاقتصادية على الشعب الكوبي والولايات المتحدة فحسب، بل سيسهم أيضا في تحقيق السلام والاستقرار والتنمية في المنطقة بأسرها، وفي المجتمع الدولي بأسره.

## ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

من حيث المبدأ، تؤكد جمهورية ناميبيا أن الحصـــار الذي تفرضـــه الولايات المتحدة على كوبا يشـكل عقبة كبيرة أمام تنمية الإمكانات الكاملة للاقتصـاد الكوبي ورفاه الشـعب الكوبي، وكذلك أمام العلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية لكوبا والولايات المتحدة وبقية العالم.

وتؤكد جمهورية ناميبيا أن الرفع غير المشروط لهذه التدابير غير المشروعة وغير المبررة يظل الخيار الوحيد القابل للتطبيق لتطبيع العلاقات بين البلدين الشقيقين. وبالإضافة إلى ذلك، من المهم بنفس القدر الإشارة إلى أن التدابير الحالية التي اتخذتها إدارة الولايات المتحدة لا تساعد في تحقيق تقدم ملموس في تغيير الوضع.

ومنذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدمت جمهورية ناميبيا مداخلات في مختلف المنابر المتعددة الأطراف للإسهام في التنفيذ الناجح للقرار المذكور أعلاه:

- في ٢ تشـــرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أثناء إحياء الذكرى الســـبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنســـان، تكلم نيفيل غيرتز، الممثل الدائم لجمهورية ناميبيا لدى الأمم المتحدة في نيويورك، بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال: ”من المؤســـف أنه في الوقت الذي التزم فيه العالم بكفالة عدم ترك أي أحد خلف الركب، من خلال تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، ســيؤدي في الواقع إجراء هذه التعديلات واستمرار الحصار إلى ترك كوبا خلف الركب“.
- خلال الدورة العادية السـابعة والثلاثين للجنة الممثلين الدائمين، التي عقدت يومي ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ في أديس أبابا، دعا الممثل الدائم لجمهورية ناميبيا اللجنة إلى تأييد مشروع قرار اقترحته الحكومة الكوبية، يطلب رفع الحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي الذي تفرضـه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا. ونظرت اللجنة في مشـــروع القرار ووافقت على تقديمه إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي للنظر فيه واعتماده. وعقب هذا القرار الذي اتخذته اللجنة، وخلال الدورة العادية الثانية والثلاثين للمؤتمر، المعقودة في ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠١٩ في أديس أبابا، أحاط المؤتمر علماً بالقرار المتعلق بـــ ”رفع الحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي الذي تفرضـه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا“، وأعلن دعمه المستمر لشعب كوبا وتضامنه معه.

وبالإضـــافة إلى ذلك، فإن الارتباطات الثنائية المختلفة مع كوبا تشـــهد على أواصـــر الصـــداقة والتضـــامن القوية والعميقة التي ما زالت قائمة بين جمهورية ناميبيا وجمهورية كوبا، والتي توجتها علاقات قوية توطدت على مر السنين.

وقد تبادلت ناميبيا وكوبا الزيارات الرفيعة المستوى التالية خلال السنوات الأربع الماضية:

- في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، قام رئيس ناميبيا، هاغي غاينغوب، بزيارة رسمية إلى كوبا.
- في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، زار بيتر هـ. كاتيافيفي كوبا للمشـــاركة في المؤتمر الدولي الثاني لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونســـكو)، المعقود تحت عنوان ”مع الجميع ومن أجل مصـــلحة الجميع“، بشـــأن أفكار خوســـيه مارتي. والتقى كاتيافيفي أيضـــا نظيره الكوبي إستيبان لاسو هرنانديس.

- قام زيفانيا كاميتا، وزير القضاء على الفقر وتحقيق الرفاه الاجتماعي في ناميبيا، رفقة وفده، بزيارة كوبا في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وزار الوزير المدارس لمقابلة التقنيين والخبراء الزراعيين، كما زار مختلف المرافق التي تتعامل مع البرامج الاجتماعية والشؤون الإنسانية.

- قام وزير الدفاع الناميبي، بيندا يا نداكولو، بزيارة كوبا في حزيران/يونيه ٢٠١٧، بدعوة من وزير القوات المسلحة الثورية الكوبية، ليوبولدو سينترا فرياس. وكان الغرض من الزيارة هو تعزيز التعاون الدفاعي بين ناميبيا والكوبا.

- قام وفد من وزارة التنمية الحضرية والريفية ووزارة الأشغال والنقل بزيارة كوبا في تشرين الأول/أكتوبر – كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧. وكان الغرض من الزيارة هو إجراء الوفد مقابلات شخصية مع المهندسين/المهندسين المعماريين المحترفين الكوبيين الذين يُتوقع أن يحلوا محل أولئك الذين انقضت مدة عقودهم في نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.

- قام وفد من وزارة الرياضة والشباب والخدمة الوطنية بزيارة كوبا في الفترة من ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ١ شباط/فبراير ٢٠١٨. وكان الغرض من الزيارة هو إجراء الوفد مقابلات مع المدربين الرياضيين الكوبيين المتوقع منهم أن يقدموا المساعدة إلى ناميبيا.

وقد وقعت جمهورية ناميبيا وجمهورية كوبا على الاتفاقات الثنائية ومذكرات التفاهم ومذكرات إعلان النوايا التالية، التي لا تزال قائمة ويجري استعراضها بصفة دورية:

- الاتفاقات المتعلقة بالبروتوكول بين القوات المسلحة الثورية الكوبية وقوات الدفاع الناميبية، الموقعة في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

- اتفاق التعاون العلمي والتكنولوجي الذي يسر تهجير حيوانات برية من ناميبيا إلى كوبا، والموقع في ناميبيا في حزيران/يونيه ٢٠١٢.

- الاتفاق المحدد للخدمات الطبية الكوبية الموقع في كوبا في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢ بين وزارة الصحة العامة في كوبا ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في ناميبيا، (لتوفير خدمات المهنيين والتقنيين الصحيين الكوبيين لناميبيا على أساس تجاري، وعلى حساب الحكومة الناميبية).

- اتفاق التعاون في مجال المساعدة التقنية للأنشطة الأكاديمية والمهنية، في إطار برنامج محو الأمية ”نعم أستطيع“، باستخدام الاستراتيجية السمعية البصرية مع وزارة التعليم، الموقَّع في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢.

- الاتفاقات المتعلقة بالرياضة، الموقعة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، بين وزارة الرياضة والشباب والخدمة الوطنية ومؤسسة التعاون الرياضي في كوبا (Cuba Deportes) لتوفير ١١ مدربًا رياضيًا لناميبيا.

- الاتفاق المحدد بشأن الخدمات الأكاديمية الطبية بين وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في ناميبيا ووزارة الصحة العامة في كوبا، الموقَّع في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣ (لتدريب ٢٥٠ من طلاب الطب الناميبيين، وهم ١٢٥ طبيبا و ٥٠ طبيب أسنان و ٧٥ مهندساً/تقنياً في المجال الطبي، في المدارس الطبية الكوبية للأعوام الدراسية ٢٠١٣ إلى ٢٠٢٠ على حساب الحكومة الناميبية).

- الاتفاق الموقع بين اتحاد شركات التشييد الكاريبية والشركة التعاقدية لإنشاء الطرق في ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٣ لإعارة ١١ من الخبراء والمهنيين التقنيين الكوبيين إلى الشركة التعاقدية لإنشاء الطرق.
- الاتفاق الموقع في نيسان/أبريل ٢٠١٢ لتوظيف أو إعارة مهنيين في مجال التشييد إلى المؤسسة الوطنية للإسكان بين المؤسسة الوطنية للإسكان واتحاد شركات التشييد الكاريبية. ويشمل هذا الاتفاق أربعة مهنيين في مجالات الهندسة الكهربائية والهندسة المدنية والتحقق من الكميات والهندسة المعمارية.
- مذكرة إعلان النوايا بين جامعة ناميبيا وجامعة هافانا، الموقعة في شباط/فبراير ٢٠١٤.

وتكرر جمهورية ناميبيا التأكيد على دعمها القاطع لتنفيذ القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

## ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٠ آذار/مارس ٢٠١٩]

وفقا للمبادئ المكرسة في الدستور الوطني لجمهورية ناورو وتمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تُصدر حكومة ناورو ولم تُطبِّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

وتؤكد جمهورية ناورو من جديد كذلك تأييدها الكامل لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ بشأن إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

تلتزم حكومة نيبال التزاما صارما بأحكام قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

## نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد حكومة نيوزيلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ونحن نكرر تلك الدعوات. وليست لدى نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا، وترحب بجميع الخطوات المتَّخذة صوب التطبيع، بما في ذلك رفع الحصار.

## نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]
[١٣ آذار/مارس ٢٠١٩]

تكرر حكومة نيكاراغوا الإعراب عن احترامها الراسخ والثابت لمبدأ المساواة بين الدول في السيادة، ولمبدأي عدم التدخل في شؤونها الداخلية أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي المبادئ المنصوص عليها في عدة صكوك دولية، إضافة إلى غير ذلك من المبادئ الضرورية لتحقيق التعايش والسلام، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهي تعيد أيضا التأكيد على حق كل دولة في أن تختار النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي تريده، دون تدخل خارجي أو تدابير اقتصادية قسرية أو جزاءات أو حصار.

ونأسف لأن الحصار المفروض على كوبا لا يزال يمثّل العقبة الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الكوبي والتمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي، مما يشكل تحديا خطيرا في وجه تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وله تأثير ملحوظ في العلاقات المالية والائتمانية الدولية لكوبا.

ونطالب بإلحاح بوضع حد للحظر المفروض على كوبا، الذي تسبب في الكثير من المعاناة والأذى للشعب الكوبي الشقيق، كما يتضح من جميع تقارير الأمين العام بشأن هذا الموضوع.

ويجب رفع هذا الحصار دون شروط ترمي إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي والقانوني والدستوري في كوبا. وما فتئ المجتمع الدولي يعرب عن رفضه القوي للحظر، كما تجلى من خلال التصويت الأخير، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، على قرار الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، إذ صوتت ١٨٩ دولة عضو من أصل ١٩٣ لصالح القرار.

ويتحتم على المجتمع الدولي رفض الأحكام والأنظمة الجديدة المرتبطة بتنفيذ التدابير التي أعلنتها الإدارة الأمريكية الحالية، والتي تشكل انتكاسة خطيرة في علاقاتها الثنائية مع كوبا وتشديدا للحصار وآثاره المتجاوزة للحدود الإقليمية.

وتدعو حكومة نيكاراغوا إلى احترام قرارات الأمم المتحدة والامتثال لها، وإلى وضع حد لهذه السياسة التي تطبق ضد كوبا والتي عفا عليها الزمن، وإلى إرساس أسس الحوار القائم على الاحترام، من أجل حل القضايا الثنائية المعلقة بين كوبا والولايات المتحدة على أساس المساواة والمعاملة بالمثل واحترام سيادة كوبا واستقلالها.

## النيجر

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تلتزم حكومة النيجر التزاما قويا باحترام مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة بين الدول، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولم يحدث قط أن اتخذت أي تدابير منافية لأحكام قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

بل إن جمهورية النيجر تقيم علاقات تعاون طيبة مع جمهورية كوبا منذ أن وقّعتا اتفاقا عاما للتعاون بين البلدين في عام ١٩٩٤. ومنذ ذلك الحين، ازداد واتسع نطاق هذا التعاون والأنشطة التي يغطيها. ويجري البلدان مشاورات ثنائية بانتظام، وهو ما يشهد على الإرادة السياسية لكبار المسؤولين في البلدين في تعزيز أواصر التعاون والتضامن القائمة بينهما لما فيه خير الشعبين. وعلاوةً على ذلك، أدى رئيس الجمهورية، السيد محمدو إيسوفو، زيارة رسمية إلى كوبا في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بهدف توثيق أواصر هذا التعاون.

ومع ذلك، لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي قائما ولا يزال يسبب المعاناة الرهيبة للشعب الكوبي، مما يعوق تنميته الاقتصادية.

ولذلك، تدعو النيجر إلى رفع هذا الحصار، باعتبار ذلك شرطا أساسيا للتطبيع التدريجي للعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا الذي بدأ منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بين البلدين في شهر تموز/يوليه ٢٠١٥.

وللأسباب الواردة أعلاه، تظل جمهورية النيجر متضامنة مع جمهورية كوبا وتعبر عن مساندتها الثابتة لها، وتأمل في أن تجد مرة أخرى لدى المجتمع الدولي الدعم اللازم من أجل التوصل إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩]

تقيم حكومة نيجيريا الاتحادية علاقات ودية مع جميع الدول، ولا تؤيد اتخاذ تدابير انفرادية لتسوية الخلافات السياسية. لذا، تكرر نيجريا تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا. وتشعر نيجيريا بالتفاؤل إزاء تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة أثناء فترة إدارة الرئيس باراك أوباما باعتباره خطوة في الاتجاه الصحيح صوب إنهاء الحصار.

## النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. ولا تصدر النرويج ولا تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار. ولا تطبق النرويج أي قانون تجاري أو اقتصادي يقيد أو يثبّط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا. وتعارض النرويج توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث. وتعرب النرويج عن أسفها إزاء قرار الولايات المتحدة التنصل من التزامها منذ أمد طويل بتعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا)، وهي تشجع الولايات المتحدة وكوبا على العمل نحو تطبيع علاقاتهما الثنائية بغية إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

## عمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ آذار/مارس ٢٠١٩]

تمتثل حكومة عمان لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ وتنفذه، ولا تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

## باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩]

إن الامتثال لسيادة القانون على الصعيد الدولي شرط لا غنى عنه لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء في جميع أنحاء العالم. ويوفر ميثاق الأمم المتحدة إطارا وأساساً للقيود أو الحدود المطبقة ضد الدول في ظل ظروف معينة في المجال الاقتصادي أو الدبلوماسي. ومن مصلحة جميع الدول أن تتقيد بإخلاص بمقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي.

وتعارض باكستان فرض تدابير انفرادية تخالف الميثاق أو القانون الدولي. ومن هذا المنطلق، نعتقد أن التدابير الاقتصادية الانفرادية تنتقص من جو الود والصداقة اللازم لاستيعاب الحوار وإقامة التعاون، مما يقلل من احتمالات التوصل إلى تسوية سلمية للخلافات والمنازعات بين الدول الأعضاء.

ونود أن نؤكد من جديد أن باكستان لم تصدر أي قانون أو تنْفذ أي تدبير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

## بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تواصل حكومة جمهورية بنما تنفيذ الاتفاقات التي تعزز العلاقات الثنائية الاقتصادية والتجارية والتعاون مع جمهورية كوبا، الأمر الذي يمكن أن يساعد على الحد من آثار التدابير التقييدية المفروضة على ذلك البلد. ولذلك، تؤكد بنما من جديد تأييدها للقرار ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وعلاوة على ذلك، يساور حكومة بنما القلق إزاء الإعلان عن تدابير جديدة يمكن أن تفاقم آثار الحصار الاقتصادي المفروض على جمهورية كوبا.

وتقيم بنما، باعتبارها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ودولة داعية إلى السلام، علاقات صداقة وتعاون مع جميع الدول على أساس الشمول واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولي، وكذلك احترام حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام السيادة، وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساسا في نطاق الولاية المحلية للدول.

ودأبت جمهورية بنما تاريخيا، بوصفها بلدا يشجع على الحوار والتسوية السلمية للمنازعات، فضلا عن التجارة الحرة والشفافية في التجارة الدولية، على التصويت لصالح مشروع القرار الذي يدعم رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهو التزام يتم تجديده من أجل إنهاء الحصار المفروض على ذلك البلد. وتكرر جمهورية بنما تأكيد دعمها لرفع هذا الحصار، على أساس أن ذلك من شأنه الإسهام في الإدماج الاقتصادي الكامل لجمهورية كوبا في المنطقة، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لشعبها، ولذلك فهي تدعم إعداد تقرير شامل عن تنفيذ القرار ٨/٧٣.

## باراغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٩]

وفقا لقرار الجمعية العامة، تمتثل جمهورية باراغواي امتثالا تاما للقرار ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وقد امتنعت عن تطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في هذا القرار.

ولا تعترف جمهورية باراغواي في تشريعاتها بتطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية على نحو ينتهك سيادة الدول الأخرى. فهذه الممارسة تقوّض مبادئ القانون الدولي.

وتدافع باراغواي في سياستها الخارجية، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، عن المبادئ الدستورية التي تحكم علاقاتها الدولية، وتتمسك بها، وهي: الاستقلال الوطني، وحق الشعوب في تقرير مصيرها، والمساواة القانونية بين الدول، والتضامن والتعاون الدولي، والحماية الدولية لحقوق الإنسان، وحرية الملاحة في الأنهار الدولية، وعدم التدخل، وإدانة جميع أشكال الديكتاتورية والاستعمار والإمبريالية[(١)].

وبالإضافة إلى ذلك، تتمسك باراغواي بالمادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة المتعلقتين بالمقاصد والمبادئ المتمثلة في تنمية العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام مبدأ المساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير مصيرها، واحترام المبادئ العامة للقانون الدولي، بالنظر إلى أن تطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية يشكل تعديا على سيادة الدول الأخرى والمساواة القانونية بين الدول ومبدأ عدم التدخل، كما يؤثر على حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وفي إطار الأمم المتحدة، ما فتئت باراغواي تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ودعت مرارا إلى إنهاء الحصار على الفور.

(١) المادة ١٤٣ من دستور جمهورية باراغواي.

## بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٩]

تعيد حكومة بابوا غينيا الجديدة تأكيد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، الذي يشدد على ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتعارض بابوا غينيا الجديدة أن تطبَّق خارج الحدود الإقليمية القوانين والأنظمة التي تنتهك سيادة الدول الأعضاء الأخرى.

ولا توجد لدى بابوا غينيا الجديدة حاليا أي تدابير تقييدية، تشريعية أو سياساتية أو أخرى، ضد كوبا، بل على العكس من ذلك، تشجع إقامة علاقات بناءة وودية بين كوبا والولايات المتحدة بما يتسق مع روح ونص ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة.

## بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تكرر بيرو تأكيد التزامها التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وترى بيرو أن تطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية، كما يتضح من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، يشكل عملا انفراديا يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

ومنذ عام ١٩٩٢، عندما صوتت بيرو تأييدا للقرار ١٩/٤٧ الذي قدمته كوبا لاعتماده من جانب الجمعية العامة، صوتت حكومة بيرو على نحو متتال تأييدا لجميع القرارات المتعلقة بهذه المسألة.

وترى بيرو أن التدابير القسرية تؤثر في النمو الاقتصادي لكوبا وتعيق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وتعرب حكومة بيرو عن قلقها بشأن الآثار الضارة الناجمة عن هذه التدابير فيما يتعلق بنوعية حياة المواطنين الكوبيين ورفاههم، ولا سيما في مجالي الإمدادات الغذائية والصحة والخدمات الأساسية الأخرى، من جراء حرمانهم من الوصول إلى الائتمانات الخاصة والغذاء والدواء والتكنولوجيا وغير ذلك من الإمدادات الضرورية لتنمية البلد.

وتواصل بيرو تعزيز التبادل التجاري والاقتصادي مع كوبا، وما فتئت تعارض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على ذلك البلد.

وترى بيرو أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع ديناميات السياسات الإقليمية، التي تم تعزيزها بانضمام كوبا إلى منتديات الحوار والتعاون في الأمريكتين.

وأثناء زيارة رئيس جمهورية بيرو إلى كوبا، في ١٨ شباط/فبراير ٢٠١٦، تم التوصل إلى اتفاق بشأن الخطوات التي يتعين اتخاذها لتوسيع نطاق اتفاق التكامل الاقتصادي بين البلدين.

## الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤيد الفلبين قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ تأييدا تاما، وتكرر تأكيد التزامها بالتقيد به.

والفلبين لم تفرض ولا تعتزم فرض أي قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى مع القرار ٨/٧٣.

## قطر

[الأصل: بالعربية]
[٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩]

إن موقف دولة قطر بشـــأن القرار لم يطرأ عليه أي تغيير، حيث تدعم دولة قطر القرار دعماً كاملاً، كما أنها تدعم بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي وتقوم بتطبيقها في سياستها الخارجية، وتتبع ســياســة الالتزام التام بمقاصــد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وظلت تدعو إلى عدم القيام بفرض أي إجراءات أحادية قسرية.

وبناءً عليه، فإن دولة قطر لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتناقض مع القرار المشار إليه.

## جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

دأبت حكومة جمهورية كوريا، منذ عام ١٩٩٩، على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ولذلك، لم تطبق جمهورية كوريا أي قوانين أو تدابير إدارية من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

## جمهورية مقدونيا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٨ آذار/مارس ٢٠١٩]

لم تطبق جمهورية مقدونيا الشـمالية أو تُصـدر بصـورة انفرادية أي تدابير للحصـار أو جزاءات، وتؤكد مجدداً أنها تنفذ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ تنفيذاً كاملاً.

## الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

حافظ الاتحاد الروسي على موقف مبدأي ثابت فيما يتعلق بالقرار، وهو يدين الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وفي هذا الصدد، نشاطر الغالبية العظمى من أعضاء المجتمع الدولي رأيها. وندعو إلى الرفع الكامل والفوري وغير المشروط للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا.

ونرى أن نظام الجزاءات غير المشروع القائم حاليا هو انتهاك مباشر لمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. فهو مثال صارخ على تطبيق التدابير القسرية الانفرادية، التي تمنع شعب كوبا من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في حياة كريمة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويساورنا بالغ القلق إزاء التدابير الأخيرة التي اتخذها البيت الأبيض ضد كوبا لتشديد الحصار على الجزيرة عن طريق وقف العمل بتعليق الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون المتعلق بتطبيق قانون الولايات المتحدة خارج حدودها الإقليمية، وفرض المزيد من القيود المتعلقة بالهجرة والقيود المالية على المواطنين الكوبيين.

ومرة أخرى، نود أن نشدد على أن هذه القرارات والتدابير غير شرعية بموجب القانون والدولي وتحدث أضرارا كبيرة، وأن استخدامها للتأثير على السياسة الداخلية والخارجية لدولة ذات سيادة أمر غير مقبول. وتضرب هذه الإجراءات عرض الحائط بآليات السوق من خلال تهيئة بيئة اقتصادية تمييزية للتجارة وتقييد المنافسة بشكل متعمد.

والتدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة لها تأثير سلبي بشكل عام على التنمية العالمية، مما يؤجج التوترات الاجتماعية، ويضعف النشاط التجاري والاستثماري العالمي، ويعطل سلاسل الإمداد القائمة، ويبطئ وتيرة تحقيق القيمة المضافة. وهناك خطر يتهدد هيكل النظام المالي والاقتصادي الدولي، المصمم لتهيئة وإدامة أفضل الظروف المؤاتية الممكنة لتحقيق التنمية المستقرة للاقتصاد العالمي.

ونحن على اقتناع بأنه لا يحق لأي دولة إملاء إرادتها على الآخرين عن طريق فرض القيود الاقتصادية. وأولئك الذين يصرون إصرارا شديدا على استخدام القيود الانفرادية، هم في الواقع يضربون عرض الحائط بالنظام العالمي القائم، الذي يتمتع بموجبه مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وحده بصلاحية ممارسة هذا الضغط من أجل تحقيق السلام والأمن الدوليين. وفي ظل هذه الظروف، يَبرز قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٠١ بشأن التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية كأداة متزايدة الأهمية لمكافحة الجزاءات داخل الأمم المتحدة.

وإن تهديد واشنطن بفرض عقوبات على المتعهدين الأجانب للممتلكات المؤممة في كوبا أو المشاركين في ملكيتها لا يعدو أن يكون هجوما سافرا ليس فقط على سيادة الجزيرة، التي أعربت مرارًا عن استعدادها لحل الخلافات على المستوى الثنائي من خلال الحوار البناء، ولكن أيضا على سيادة الدول الأخرى التي تعمل بثبات جنبا إلى جنب مع هافانا لتحديث النموذج الاجتماعي والاقتصادي لكوبا.

ولطالما أظهر تاريخ الحصار المفروض على كوبا أن الجزاءات الانفرادية غير القانونية ليست فعالة كوسيلة لفرض إرادة دولة على دولة أخرى وتفضي إلى نتائج عكسية، وأنها تؤدي بالأحرى إلى العزلة

الذاتية للبلدان التي تبادر إليها. وهذا ما يؤكده تصويت الجمعية العامة سنويا على القرار المناهض للحصار، مما يثبت شبه الإجماع على دعم الشعب الكوبي في الدفاع عن حقه المشروع في سلوك مساره الإنمائي الخاص به.

## رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩]

صوتت رواندا، شأنها في ذلك شأن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“، الذي اتخذته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وتنفذ حكومة جمهورية رواندا قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ تنفيذا تاما، مسترشدة بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتؤكد مجددا تأييدها لهذا القرار، وهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار. وتؤكد حكومة رواندا أنه لا توجد موانع قانونية أو تنظيمية من شأنها أن تعرقل حرية العبور أو التجارة بين رواندا وكوبا.

## سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

ترحب حكومة سانت كيتس ونيفس بالاعتماد السنوي لقرار الجمعية العامة الرامي إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، الذي فرضته الولايات المتحدة بشكل انفرادي على شعب كوبا قبل أكثر من خمسة عقود. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الحصار يتعارض إلى حد بعيد مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، اللذين يهدفان إلى صون السلام العالمي، وتنمية العلاقات فيما بين البلدين، وتعزيز التعاون فيما بين الأمم بهدف حل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية والدولية.

ولذلك ترى سانت كيتس ونيفس أنه من المؤسف للغاية أنه بعد ٢٨ عامًا من المواقف الداعمة للقرار بشبه الإجماع، تسعى الولايات المتحدة الآن، بعد عملها على تحسين العلاقات مع كوبا بقيادة الرئيس السابق باراك أوباما، إلى تكثيف عدوانها الاقتصادي عليها.

ولذلك تود سانت كيتس ونيفس أن تكرر تأكيد معارضتها المطلقة لاستمرار هذا الحصار الجائر، الذي لا يزال يسبب صعوبات اقتصادية واسعة النطاق لشعب كوبا. وهو يشكل عائقا أساسيا أمام جهود كوبا الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولذلك تدعو سانت كيتس ونيفس إلى تعزيز الحوار والمفاوضات بين هافانا وواشنطن، لأن حل الخلافات بطريقة فعالة على نحو يصب في مصلحة جميع الأطراف لن يتم إلا عن طريق هذه الآليات.

ومن هذا المنطلق تتضامن حكومة سانت كيتس ونيفس مع الشعب الكوبي وتضم صوتها إلى المجموعة الكبيرة من البلدان التي ما فتئت تصوت لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتكرر تأكيد موقفها القائل بأن الوقت قد حان لإنهاء هذا الحصار الجائر الذي طال أمده.

## سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد حكومة سانت لوسيا التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدآ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرُّض لها، فضلا عن التعايش السلمي بين الأمم. وتتقيد سانت لوسيا، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، تقيدا تاما بالمبدأ القانوني الدولي المتعلق بممارسة الدول الأعضاء لسيادتها بما يخدم مصالحها المشروعة، وحريتها في مزاولة النشاط التجاري أو التبادل التجاري أو التعاون الاقتصادي.

وامتثالاً لهذه الالتزامات الدولية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لم تصدر حكومة سانت لوسيا أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، ولم تتخذ أي إجراءات أخرى من شأنها انتهاك سيادة دولة أخرى أو مصالحها الوطنية المشروعة، أو تقييد حرية النشاط التجاري والتبادل التجاري والتعاون الاقتصادي.

وبناء على ذلك، تكرر حكومة سانت لوسيا تأكيد دعمها لقرارات الجمعية العامة التي دعت فيها الجمعية العامة إلى إنهاءٍ للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وتنوه سانت لوسيا مع التقدير بالتعاون الاقتصادي والتعليمي والتقني المستمر مع كوبا في إطار السعي إلى تعزيز التنمية والاستدامة على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي تمشيا مع التعاون بين بلدان الجنوب.

## سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

أصدرت الجمعية العامة سنويا منذ عام ١٩٩٢ قرارا بعنوان ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، تدين فيه الآثار المستمرة الناجمة عن الحصار وتعلن انتهاكه ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وتتسم معارضة هذه السياسة في الوقت الحالي بطابع شبه عالمي. ويضم المواطنون من جميع أنحاء الولايات المتحدة أصواتهم إلى المجتمع الدولي من خلال الإعراب بشكل متزايد عن رفضهم للجزاءات الانفرادية والمطالبة برفعها. وقد صوّت ما مجموعه ١٨٩ دولة من الدول الأعضاء لصالح القرار ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، في حين عارضته إسرائيل والولايات المتحدة. ومع ذلك، هددت إدارة ترامب مؤخرا، في ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، بفرض قيود مالية جديدة على الأجهزة العسكرية والاستخباراتية الكوبية.

ولا بد من التأكيد مجددا على أن هذا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي كان ولا يزال يشكل انتهاكا للقانون الدولي. ويجب ألا ننسى أيضا أنه يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده. وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين من جديد اقتناعها الراسخ بأن استمرار الحصار يشكل انتهاكا صارخا ومنهجيا لحقوق شعب كوبا. وعلاوة على ذلك، فالحصار المفروض على كوبا ليس مجرد مسألة

ثنائية بين كوبا والولايات المتحدة، ولكنه بحكم طابعه الذي يتجاوز الحدود الإقليمية يشكل انتهاكا للحقوق السيادية للعديد من الدول الأخرى.

وترفض سانت فنسنت وجزر غرينادين رفضا قاطعا استمرار الاعتداءات التدخلية على سيادة جيراننا في جمهورية كوبا. والحصار الاقتصادي الذي عفا عليه الزمن المفروض على كوبا غير قانوني وغير مثمر على حد سواء. وقد آن أوان إلغائه الكامل منذ وقت طويل. ونعرب عن أسفنا العميق لتعثر عملية التقارب الوليد بين الولايات المتحدة وكوبا، وندعو إلى استئناف الحوار القائم على الاحترام المتبادل بين البلدين الصديقين لنا، كوبا والولايات المتحدة.

## سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ آذار/مارس ٢٠١٩]

تعارض جمهورية سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحصار، ومن ثم فهي تناهض فرض الحصار الانفرادي على كوبا كوسيلة للضغط عليها، لما ينجم عنه من عواقب خطيرة على السكان.

## ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٩]

تؤكد حكومة دولة ساموا المستقلة من جديد التزامها التام بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية وحرية والملاحة الدولية.

وتعيد ساموا تأكيد أنها لم تصدر ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

ودأبت ساموا على تأييد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وستواصل هذا التأييد على أمل أن ينتهي بسرعة فرض العقوبات الانفرادي هذا الذي تطبقه الولايات المتحدة.

## سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ آذار/مارس ٢٠١٩]

تؤيد حكومة جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية مرة أخرى تأييدا تاما مضمون قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وتنتهج سان تومي وبرينسيبي سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي والالتزام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ولا سيما مبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وما زالت حكومة سان تومي وبرينسيبي ترفض فرض أي قوانين وأنظمة يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بالدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

وتحث سان تومي وبرينسيبي بالتالي على المسارعة برفع الحصار المفروض حاليا على جمهورية كوبا، فنحن نعتقد أن ذلك سيخلف أثرا إيجابيا هائلا على حياة الشعب الكوبي.

وستواصل حكومة سان تومي وبرينسيبي دعمها المستمر للقرار السنوي بشأن هذا البند والتصويت باستمرار لصالح هذا القرار في الجمعية العامة.

## المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

تقيم المملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع جمهورية كوبا.

ولا تطبق المملكة العربية السعودية أي قوانين أو تدابير ضد كوبا يترتب عليها حظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين المملكة العربية السعودية وجمهورية كوبا.

وفي هذا السياق، تعرب المملكة العربية السعودية عن التزامها بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتشير إلى دعمها لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ وتؤكد ذلك الدعم مجددا.

## السنغال

[الأصل: بالفرنسية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لا تزال السنغال ملتزمة بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي.

وكما كان الحال في السنوات السابقة، صوَّتت السنغال لصالح القرار الذي اتخذته الجمعية العامة تحت عنوان ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ (القرار ٨/٧٣، المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨).

ولم تتخذ السنغال أو تطبق أي قانون أو تدبير من النوع المشار إليه في ديباجة ذلك القرار، وهي تعرب مجددا عن تضامنها مع الشعب الكوبي.

## صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد من جديد التزامها بقواعد ومبادئ القانون الدولي، تنفذ تنفيذا كاملا قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا“، ولم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير أو إجراءات من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور.

وما فتئت جمهورية صربيا تؤيد في الجمعية العامة القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا وتصوت لصالحها.

وتدعو جمهورية صربيا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي بذلك تعبّر عن الرغبة التي تحدو الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

## سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

تؤيد حكومة جمهورية سيشل مرة أخرى تأييدا تاما مضمون قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، المتخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وتنتهج سيشيل سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي وتلتزم بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما بمبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وما زالت حكومة سيشيل ترفض فرض أي قوانين وأنظمة تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وجميع الأشكال الأخرى من التدابير الاقتصادية القسرية، وتهيب بالدول أن تمتنع عن إصدار وتطبيق هذه القوانين والتدابير لأنها تؤثر في سيادة الدول الأخرى وفي المصالح المشروعة للكيانات الخاضعة لولايتها وفي حرية التجارة والملاحة.

غير أن حكومة سيشيل ترحب بالمحاولات التي تقوم بها الولايات المتحدة وكوبا بهدف تطبيع العلاقات بين البلدين وتشجع هذه المحاولات. وما برحت سيشيل ترى أن العلاقة المتوترة بين الولايات المتحدة وكوبا غير مواتية لتحقيق التنمية المستدامة لشعب الولايات المتحدة أو شعب كوبا.

وفي هذا السياق، تحث سيشيل بالتالي على المسارعة برفع الحصار المفروض حاليا على جمهورية كوبا، الأمر الذي تعتقد أنه سيخلف أثرا إيجابيا هائلا على حياة الشعب الكوبي.

وستواصل حكومة سيشيل دعمها المستمر للقرار السنوي بشأن هذا البند والتصويت لصالح هذا القرار في الجمعية العامة.

## سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تعرب سيراليون مجددا عن التزامها الثابت بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، وبالمبادئ الأساسية للقانون الدولي.

وتجدد جمهورية سيراليون الإعراب عن دعمها الراسخ لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، وتدعو، وفقا للالتزامات المقررة بموجب الميثاق، إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

وتدعو حكومة سيراليون إلى الالتزام بمبدأي التعايش السلمي بين الأمم واحترام سيادة الدول، وتدعم بقوة التبادل التجاري العادل والمفتوح على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

وموقف حكومة سيراليون بشأن هذه المسألة لم يتغير، وهي ستواصل الانضمام إلى الدول الأخرى في الدعوة إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ آذار/مارس ٢٠١٩]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وما انفكت سنغافورة تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار التجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة ضد كوبا وتصوت لصالحها منذ عام ١٩٩٥.

## جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تدعو جزر سليمان، في إطار تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، إلى الرفع غير المشروط للحظر الاقتصادي والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا منذ عام ١٩٦٢، وذلك وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده.

وتعرب جزر سليمان عن تقديرها للروح التي تتحلى بها كوبا، حكومة وشعبا، وبما تبديه من قدرة على الصمود والسخاء لكفالة التعليم وتوفير المأوى والكساء للأطفال القادمين من دول شتى لمتابعة دراستهم هناك، وذلك رغم المشقات المفروضة عليها.

## الصومال

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

ليس لدى الصومال أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، وفقا للالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان جملة أمور منها حرية التجارة والملاحة.

## جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لقد أيدت حكومة جنوب أفريقيا قرار الجمعية العامة المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، والذي اتخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، ورفضت التعديلات التي اقترحتها الولايات المتحدة على القرار، والتي تدل على الجهود التي تبذلها الولايات المتحدة لتكثيف الحصار عن طريق تسييس حقوق الإنسان من خلال مزاعم بشأن ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان في كوبا وبث الشك في التزام كوبا بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك هدف التنمية المستدامة المتعلق بالمساواة بين الجنسين.

وأشارت جنوب أفريقيا إلى تصعيد عدوان الولايات المتحدة على كوبا والمنطقة منذ أن اتخذ المجتمع الدولي بالإجماع قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

وترفض جنوب أفريقيا بشدة الإشارات التي تنم عن زيادة الإجراءات العدائية التي تتخذها الولايات المتحدة في المنطقة، مثل إلغاء سياسة التواصل الإيجابي التي كانت إدارة الولايات المتحدة السابقة تتبعها إزاء كوبا، وإعلان الولايات المتحدة عن فرض جزاءات إضافية في نفس اليوم الذي اعتُمد فيه القرار المذكور أعلاه.

وتدين جنوب أفريقيا أيضا الإعلان الإضافي الذي صدر في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، عن اعتزام الولايات المتحدة تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون عام ١٩٩٦، الذي يتيح رفع القضايا أمام محاكم الولايات المتحدة للحصول على تعويضات عن تأميم الممتلكات في كوبا في عام ١٩٥٩.

وتظل جنوب أفريقيا متضامنة مع كوبا وشعبها، على الرغم من زيادة الضغط الذي تفرضه إدارة الولايات المتحدة الحالية على هافانا في سياق دعمها لحكومة فنزويلا وشعبها.

ولا تزال العلاقات بين جنوب أفريقيا وكوبا تمثل نموذجا ناجحا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، إذ تعرب جنوب أفريقيا من جديد عن الالتزام ببرامجها الخاصة بالتعاون الثنائي مع كوبا في مجالات التعاون الصحي، والتبادل التقني المتعلق بالمستوطنات البشرية، والمساعدة التقنية في قطاع الأشغال العامة، والتعاون في إدارة موارد المياه وإمدادات المياه، والخدمات المهنية في مجال التعليم الأساسي، والتعاون في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ولطالما مثلت كوبا منارة أمل للعديد من البلدان النامية، كما تجلى ذلك من جديد مؤخرا من خلال نشر كوبا للواء طبي ومعدات طبية إبان الدمار الذي خلفه إعصار إيداي، الذي ضرب موزامبيق وزمبابوي وملاوي.

لكنَّ الحصار على كوبا يبقى أكبر عقبة تعرقل سعيها إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتزيد القيود الاقتصادية والمالية الصارمة، والتهديدات الصادرة بتشديدها، من تعقيد المصاعب والمعاناة التي يعيشها الشعب الكوبي.

لذلك، تنتهز جنوب أفريقيا هذه الفرصة لتطلب من البلدان التي تمثل أطرافا ثالثة دعم كوبا وشعبها عن طريق إلغاء أي قوانين أو أنظمة محلية ما زالت تعرقل تنمية كوبا وشعبها، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

وتناشد جنوب أفريقيا المجتمع الدولي مجدداً مضاعفة جهوده للتشجيع على إقامة حوار بنَّاء وشفاف بين كوبا والولايات المتحدة، بهدف تحقيق أهداف جميع القرارات التي سبق أن اتخذتها الجمعية العامة بشأن المسألة، ولضمان المزيد من التقدم المستدام لشعب كوبا.

## جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تعرب جمهورية جنوب السودان من جديد عن قلقها البالغ إزاء استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. واتساقا مع آراء غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وتماشيا مع قرارات الاتحاد الأفريقي Assembly/AU/Res.1 (XVII) و Assembly/AU/Res.1 (XIX) و Assembly/AU/Res.1 (XXI)، تنادي جمهورية جنوب السودان برفع الحصار الذي يعاني منه الشعب الكوبي منذ أكثر من نصف قرن. وترى جمهورية جنوب السودان أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا هو عمل انفرادي يتعارض مع مبادئ القانون الدولي المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة ومع المبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف. وترى جمهورية جنوب السودان أن هذه التدابير القسرية تضر بالنمو الاقتصادي في كوبا وتعوق تنميتها الاجتماعية والبشرية. وفي هذا الصدد، تحث جمهورية جنوب السودان على تنفيذ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ الذي اتُّخِذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

## سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ آذار/مارس ٢٠١٩]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية، ضد أي بلد بما لا يتفق ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وترى سري لانكا أن تنفيذ مثل هذه التدابير يقوض سيادة القانون والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تصدر سري لانكا أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اعتماد القرارات الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية العامة، وتبنّت الموقف الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## السودان

[الأصل: بالعربية]
[٢٩ آذار/مارس ٢٠١٩]

لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ أهمية بالغة وقد أيدته جمهورية السودان تأييدا كاملاً وذلك بالتصويت لصالح القرار في الجمعية العامة والذي يدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ويعود إنشاء العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية السودان وكوبا إلى عام ١٩٦٩. وصادف عام ٢٠١٦ الذكرى السنوية السابعة والأربعين لإقامة العلاقات الثنائية بين البلدين. وأحرزت العلاقات الثنائية بين البلدين خطوة إلى الأمام باعتماد سفير جمهورية السودان لدى فنزويلا سفيراً لدى كوبا في آذار/مارس ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، تعززت العلاقات الثنائية بين البلدين من خلال تبادل الزيارات على مستوى كبار المسؤولين في كلا البلدين.

وتنتهج حكومة جمهورية السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي ولمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ولمبدأي تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. ويعارض السودان، تمشياً مع موقفه القائم على هذه المبادئ، فرض جزاءات على البلدان النامية نظرا لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكاً للميثاق. وفي سبيل هذه الغاية، يشارك وفد السودان كل عام في المناقشات التي تدور في الجمعية العامة بشأن هذا البند من جدول الأعمال ويصوت، إلى جانب غالبية الدول الأعضاء، لصالح قرارات الجمعية العامة التي تحظر فرض تدابير وجزاءات انفرادية من هذا النوع. وتؤكد حكومة جمهورية السودان من جديد أنها لا تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدود ولايتها الإقليمية على نحو يمس بسيادة أي دولة أخرى. وتدعو حكومة جمهورية السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

وبناء على ما تقدم، يعارض السودان الحصار الاقتصادي والتجاري الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي يتسبب في خسائر فادحة ومعاناة جسيمة للشعب الكوبي وينتهك حقوق ومصالح كوبا المشروعة، لكونه انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة وتجاهلاً لمبادئهما السامية والنبيلة.

ولا يزال السودان نفسه ينتظر التنفيذ الكامل للقرار الأمريكي برفع العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية الانفرادية، الذي أعلن في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧ خاصة فيما يتعلق بتسهيل إجراء المعاملات المالية المصرفية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتسهيل التبادل التجاري.

ومنذ أن اتخذت الجمعية العامة القرار ٨/٧٣، أحالت حكومة جمهورية السودان هذه المسألة إلى الهيئات المتعددة الأطراف المعنية ابتغاء تعبئة الدعم اللازم للقضاء على جميع أشكال التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية المفروضة على البلدان النامية. وتشيد جمهورية السودان أيضا بالمبادرة التي قدمتها كوبا بهدف تحديث نموذجها الاجتماعي والاقتصادي.

## سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لا تزال جمهورية سورينام ملتزمة التزاما راسخا بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة وباحترام مبادئ القانون الدولي. وترى سورينام أنه ينبغي دائما احترام مبدأي تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى وحقوق الأمم في تحقيق التنمية وفقا للمسار الذي ترسمه كل منها.

وتلاحظ سورينام أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يتعارض مع هذين المبدأين وتلك القواعد ويأتي بنتائج عكسية في العلاقات التجارية.

وفي حين اعتُبِر التقارب بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠١٥ أمرا مشجعا ومواتيا لتحقيق تفاهم أفضل وتحسين العلاقات بين الدولتين، فإن الإعلان الذي صدر مؤخرا عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لتفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، الذي يتيح اتخاذ إجراءات قانونية ضد الكيانات الكوبية في محاكم الولايات المتحدة، يعكس اتجاه تلك العملية، لأنه يشدد الحظر الاقتصادي ويمدد آثاره التي تتجاوز حدود الولاية الإقليمية ويفاقِم الخلافات بين الدولتين.

وكما جرى التأكيد مرارا في العديد من المحافل الدولية، تشكل التجارة محركا للنمو الاقتصادي المستدام وهي ضرورية للقضاء على الفقر على الصعيدين الوطني والعالمي. ولذلك تدعو سورينام إلى رفع الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا والذي يضر بجميع قطاعات الاقتصاد في كوبا بشكل كبير، ومن ثم بمسارها الإنمائي في حد ذاته.

وتعرب سورينام مرة أخرى عن تضامنها مع كوبا حكومةً وشعباً وتسجل أن حكومة جمهورية سورينام لم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير تؤثر على الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لشعب كوبا وحكومتها، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة ٨/٧٣.

## سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]
[٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

على غرار السنوات السابقة، أعربت سويسرا في عام ٢٠١٨ عن تأييدها لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وترى سويسرا أن التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية المتخذة ضد جمهورية كوبا تترتب عليها عواقب سلبية على الظروف المعيشية للشعب الكوبي وتزيد من صعوباته الاقتصادية. ولهذه الأسباب ينبغي إلغاؤها. وستواصل سويسرا إتاحة مساعيها الحميدة إذا كانت هناك رغبة في ذلك.

## الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تُجدِّد الجمهورية العربية السورية التزامها التام بكافة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وآخرها قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وتُعبّر الجمهورية العربية السورية، الدولة العضو والمؤسس للأمم المتحدة، عن تمسكها والتزامها التامين بتطبيق مضامين الفقرتين ٢ و ٣ من قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، بل تعتبر نفسها غير معنيةٍ ولا ملزمة بأيٍ من التدابير الاقتصادية غير الشرعية والقسرية أحادية الجانب التي تفرضها الإدارات الأمريكية المتعاقبة على الشعب الكوبي منذ عام ١٩٦٢ وحتى اليوم.

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الظالم الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يُشكِّل أيضاً خرقاً فاضحاً لمختلف قرارات الجمعية العامة التي ترفض بشكلٍ عام التدابير الاقتصادية القسرية أحادية الجانب التي تفرضها بعض الحكومات على دولٍ أخرى، باعتبارها وسيلةً من وسائل القسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية.

وتدين الجمهورية العربية السورية وترفض، من حيث المبدأ، قيام بعض الحكومات والتجمعات الإقليمية وما دون الإقليمية، بفرض أية تدابير اقتصادية قسرية أحادية الجانب على بلدان أخرى، سواء أكانت اقتصادية أو تجارية أو مالية. ولقد أثبتت تجارب عالمنا أن الهدف الوحيد لهذه التدابير القسرية هو قسر الدول النامية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وإخضاعها لسياسات ومصالح حكومات الدول والكيانات ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري.

وكما هو معلومٌ، فإن الإدارة الأمريكية الحالية لجأت إلى إعادة فرض وتشديد الكثير من تدابير الحصار الاقتصادي الجائر الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ العام ١٩٦٢، حيث قامت هذه الإدارة الأمريكية بتفعيل الباب الثالث مما يسمى ”قانون هيلمز – بورتون“ الذي كان يقوم أصلاً منذ عقود على عقيدةٍ سياسيةٍ متطرفة ولا أخلاقية، مضمونها أن القوة العسكرية والنفوذ الاقتصادي اللذين تملكهما الولايات المتحدة الأمريكية يمنحانها الحق والسلطة لفرض الهيمنة المتوحشة على شعوب العالم وعلى الدول النامية، وذلك من خلال استخدام الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب.

وغنيٌ عن القول إن سياسة فرض الحصارات الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الحكومات والتجمعات الإقليمية والجغرافية، تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وتُخالف أهداف وغايات ”خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“ وتعرقل تحقيق شعاريها بأن ”لا يتخلف أحدٌ عن الركب“، وبأن ”التنمية والرفاه هما جزء من الحقوق الأساسية لجميع شعوب العالم دون تمييزٍ أو قيد“.

وتُطالب الجمهورية العربية السورية الأطراف الدولية كافةً والهيئات الأممية المختصة باحترام الالتزامات التي نصَّت عليها قرارات الجمعية العامة ذات الصلة بموضوع عدم شرعية فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب، وتُشير الحكومة السورية بشكلٍ خاص إلى قرار الجمعية

العامة ٧٢/٢٠١، الذي حثَّ المجتمع الدولي على اتخاذ تدابير عاجلة وفعَّالة لوضع حدٍ لاستخدام تدابير اقتصادية قسرية انفرادية ضد البلدان النامية لم تأذن بها أجهزة الأمم المتحدة المعنية، أو تتنافى مع مبادئ القانون الدولي الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وتُخل بالمبادئ الأساسية للنظام التجاري المتعدد الأطراف.

وتعتقد حكومة بلادي بكل شفافية أن الوقت قد حان حتى تنظر الأمانة العامة بشكلٍ جدي في اقتراح الجمهورية العربية السورية الخاص بتضمين تقارير الأمين العام ذات الصلة بموضوع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، توصياتٍ عملية وواقعية تكفل تنفيذ هذه القرارات.

وفي هذا الصدد، تشير الحكومة السورية إلى الفقرة الرابعة من منطوق قرار الجمعية العامة ٧٢/٢٠١، والتي تضمنت الطلب من الأمين العام ”رصد ما يفرض من تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ودراسة أثر تلك التدابير في البلدان المتضررة، بما في ذلك أثرها في التجارة والتنمية“.

وتُذكِّر الجمهورية العربية السورية بأن الشعب السوري لا يزال إلى اليوم هدفاً للعديد من الإجراءات الاقتصادية القسرية الأحادية الجانب التي تفرضها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ودولٌ أخرى. ولقد تسبَّبت هذه التدابير القسرية العدائية التي يعود تاريخ فرض الكثير منها إلى أربعة عقودٍ مضت، بخسائر فادحة في الاقتصاد السوري. غير أن الأسوأ يحصل اليوم، إذ بعد معاناةٍ مريرة استمرت ثماني سنوات بسبب الإرهاب الذي استهدف سورية، فإن الحكومات التي تفرض هذا الحصار الاقتصادي على سورية تسعى عبر تشديده اليوم إلى منع عودة اللاجئين والمهجَّرين السوريين إلى بيوتهم، وإلى عرقلة إطلاق عملية إعادة البناء والتعافي.

وتكفي الإشارة هنا إلى أن هذه الإجراءات القسرية غير الشرعية تحول دون حصول السوريين على احتياجاتهم من المواد والخدمات الأساسية، كالغذاء والدواء والتعليم والمعدات الطبية والوقود، ولوازم الزراعة والصناعة، ومعدات وقطع الطيران المدني ومعدات الاتصالات. كما تمنع هذه الإجراءات الحكومة السورية والقطاع الخاص فيها من إمكانية التعاون أو العمل مع طرف ثالث، حيث تعيق هذه التدابير قيام أي مؤسسة خاصة أو جهة أجنبية بالتعاقد مع الحكومة السورية، خشية أن تطالها عقوبات مالية ومصرفية وحظر التعامل معها من قبل الدول التي تفرض هذه الإجراءات الأحادية. وبالمحصلة، تُعرقِل هذه الإجراءات الظالمة استيراد أهم الاحتياجات الأساسية للسوريين، وإبرام عقود الصيانة وإعادة التأهيل، وهي تُعرقِل اليوم القيام بإطلاق مشاريع لإعادة الإعمار وتأهيل البنى التحتية وتحقيق غايات وأهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية.

إن عدم وجود آلياتٍ وأدوات قانونية دولية تكفل الطعن في الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب يعني بقاء القرارات السنوية للجمعية العامة وتقارير الأمين العام ذات الصلة – رغم أهميتها – بلا فاعليةٍ حقيقية. وبالنتيجة، فإن تنفيذ أهداف وغايات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ سيبقى بلا آفاق حقيقية.

لقد آن الأوان لوضع حدٍ لسياسة الحصار الاقتصادي اللاأخلاقية ضد كوبا والجمهورية العربية السورية وغيرهما من الدول، إذ لم يعد مقبولاً في ظل نظامٍ عالمي متعدد الأقطاب أن تلجأ حكومات بعض الدول إلى ممارساتٍ قائمة على استخدام القوة الاقتصادية والتجارية والمالية لقهر الشعوب واستغلال أوضاعها الاقتصادية والإنسانية والاجتماعية، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى بغية إخضاعها أو تدميرها.

## طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيِّد لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

وطاجيكستان، بوصفها عضوا في المجتمع الدولي، تدعو إلى التقيد بمبادئ القانون الدولي وتؤكد أن حرية كل أمة في تقرير مسار تنميتها حق أساسي لها. ولذلك، فإن التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة أمر غير مقبول.

وتعتقد طاجيكستان أن القيود الاقتصادية والتجارية والمالية تضر دائما باقتصاد البلد، مما يؤثر على رفاه الناس.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى أن المجتمع الدولي يواجه تحديات من قبيل الإرهاب والتراجع الاقتصادي، يتعين على البلدان أن تعمل معا للتصدي للتحديات العالمية.

وتتعارض هذه القيود مع مبادئ الأمم المتحدة وتخلق عقبات تحول دون تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ آذار/مارس ٢٠١٩]

ما فتئت الحكومة التايلندية الملكية منذ عام ١٩٩٤ تؤيد باستمرار قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا.

وتعارض تايلند قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي في الواقع إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لذلك القانون. فهذا التصرف مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى الحصار المفروض بصورة انفرادية على كوبا إلى تقويض التنمية الاجتماعية والاقتصادية لذلك البلد، وسبب المعاناة لشعبه.

ولا توجد في تايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل ولا تزال تايلند تعارض وضع هذه القوانين أو التدابير.

## تيمور – ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

### معلومات أساسية

في أعقاب أحداث عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢، أصبحت العزلة الاقتصادية والدبلوماسية المحور الرئيسي لسياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا واستمرت حتى بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. وقد أُدخِلت بعض التعديلات على الحصار التجاري للسماح بتصدير بعض السلع الأساسية من الولايات المتحدة إلى كوبا؛ ومع ذلك، فقد تبيَّن أن أكثر من ٦٠ عاما من القيود التجارية الصارمة كان لها أثر سلبي على الشعب الكوبي.

وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، بدأ فصل جديد في العلاقة المضطربة بين الولايات المتحدة وكوبا التي تعود جذورها إلى الحرب الباردة. فقد قررت حكومة الولايات المتحدة إجراء محادثات. وطوال سنوات، أعربت الحكومة الكوبية عن استعدادها للدخول في حوار على أساس الاحترام المتبادل والتقيد بالقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وفي ظل هذا السياق الجديد، من الضروري احترام القرارات التي اتخذتها الغالبية العظمى من المجتمع الدولي وعددها ٢٧ قرارا، والتي تطالب، في الجمعية العامة، بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

### آخر التطورات

عموما، لم تتغير سياسة الحظر التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه كوبا على الرغم من الإعلان الهام الذي أدلى به الرئيس آنذاك، باراك أوباما، لتخفيف الحصار على كوبا، المفروض منذ عقود، الذي يعاني الكوبيون من جرائه.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٥، سنَّت الولايات المتحدة لوائح جديدة بشأن السفر والتجارة تسمح للمسافرين من الولايات المتحدة بزيارة كوبا لأغراض محدَّدة دون الحصول مسبقا على ترخيص حكومي.

وخففت القواعد الجديدة أيضا الجزاءات الاقتصادية إذ سمحت بالقيام بجملة أمور منها ما يلي:

- استخدام المسافرين لبطاقات الائتمان والسحب الصادرة في الولايات المتحدة الأمريكية
- توفير شركات التأمين في الولايات المتحدة لخدمات التأمين الصحي والتأمين على الحياة وتأمين السفر للأفراد الذين يعيشون في كوبا أو يزورونها
- تيسير المصارف للمعاملات المأذون بها
- استثمار الشركات الأمريكية في بعض المشاريع الصغيرة
- شحن مواد البناء إلى الشركات الكوبية العاملة في القطاع الخاص

وقد خففت الولايات المتحدة القيود المفروضة على التجارة والسفر مرة ثانية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، ومرة أخرى في آذار/مارس ٢٠١٦، قبل زيارة الرئيس أوباما. بيد أن كونغرس الولايات المتحدة يحتفظ بالسيطرة على الجزاءات الاقتصادية؛ ولذلك، فإن هذه التغييرات أدت إلى نتائج عكسية.

وبالإضافة إلى إطلاق سراح السجناء، وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على مواصلة تخفيف القيود المفروضة على التحويلات المالية والسفر والأعمال المصرفية. ووافقت كوبا أيضا على إطلاق سراح ٥٣ سجينا كانت الولايات المتحدة قد صنّفتهم باعتبارهم معارضين سياسيين. وأكد مسؤولون في الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٥ الإفراج عن جميع هؤلاء السجناء الثلاثة والخمسين. وأعادت الولايات المتحدة وكوبا فتح سفارتيهما في عاصمتي كل منهما في ٢٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، مما أعاد فعليا العلاقات الدبلوماسية الكاملة بينهما. بيد أن البيت الأبيض لم يكن قد عيَّن بعدُ سفيرا لدى كوبا.

ويرى العديد من المراقبين، بمن فيهم قادة أجانب وناشطون في مجال حقوق الإنسان، أنه ينبغي على الولايات المتحدة أن تخطو خطوات أكبر وترفع الحصار الاقتصادي. ومن غير المرجح أن يحدث ذلك في المستقبل القريب، بسبب وجود معارضة قوية في كونغرس الولايات المتحدة. وعلى الرغم من الحصار، أصبحت الولايات المتحدة خامس أكبر شريك تجاري لكوبا بحلول عام ٢٠٠٧، وعزز ذلك جزئيا قرار الرئيس الأسبق جورج دبليو بوش في عام ٢٠٠٣ بالإذن مجددا بتصدير المنتجات الزراعية الأمريكية إلى الجزيرة. وأمام قطاعي الزراعة والاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة فرصة للاستفادة أكثر من غيرهما من توسيع نطاق التجارة مع كوبا.

وتتمثل أهم التغييرات التي أجراها الرئيس ترامب والتي جاءت في مذكرة مؤرخة حزيران/يونيه ٢٠١٧ في حظر التجارة مع الشركات التي تملكها القوات العسكرية وأجهزة الأمن الكوبية، وحظر سفر الأفراد إلى كوبا، واستدعاء موظفي السفارة في هافانا، ومواصلة انتقاد الحكومة الكوبية بسبب سجلها السيء في مجال حقوق الإنسان ونظام الحزب الواحد.

وقد أيد المجتمع الدولي كوبا بقوة في الجمعية العامة على مدى ٢٧ عاما متتاليا، داعيا إلى وضع حد للمشقات الناجمة عن الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة. وقد صوَّت بَلَدان، وهما إسرائيل والولايات المتحدة، ضد القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وقد اعترفت تيمور – ليشتي اعترافا صادقا بالخطوات الإيجابية التي اتخذها رئيس الولايات المتحدة، ودفعها كذلك تصميمُ الرئيس على إقناع كونغرس الولايات المتحدة بتخفيف الحظر المفروض على كوبا أو رفعه كليا إلى التفاؤل. ولاحظت تيمور – ليشتي التطور الإيجابي الذي تحقق من جراء استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا، وتؤكد أهمية الزيارة التي قام بها الرئيس آنذاك، أوباما، إلى كوبا أثناء فترة إدارته. وأكد الرئيس أوباما مجددا، أثناء حديثه في المؤتمر الصحفي الذي عقده مع الرئيس فيدل كاسترو في كوبا، ضرورة إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

## موقف تيمور – ليشتي

تلتزم تيمور – ليشتي التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض

لها وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وفي هذا الصدد، تكرر تيمور - ليشتي الإعراب عن موقفها المؤيِّد لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، وتؤكد مجددا أنها لم تصدر أو تطبق أيا من القوانين أو التدابير المشار إليها في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور - ليشتي بشدة استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير تتجاوز حدود الولاية الإقليمية، وتعرب عن تأييدها للرفع الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويؤثر العناء الناجم عن الحصار في الأداء العادي للتحويلات المصرفية من أي بلد إلى كوبا، على النحو الذي شهدته تجربة تيمور - ليشتي نفسها في تحويل الأموال إلى بعثتها الدبلوماسية في هافانا، إذ تعاني من خسائر في التحويل بين العملات لتمكين القيام بعملية التحويل.

## تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٣ آذار/مارس ٢٠١٩]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ تساوي الدول في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها البعض أو التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وبناء عليه، لم تصدر مملكة تونغا أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وتقيم مملكة تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

## توغو

[الأصل: بالفرنسية]
[١٣ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، سعت توغو دائما إلى تعزيز احترام المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية، وكذلك عدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية والتعرض لها. وتؤيد توغو أيضا بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وبناءً على ذلك، ترفض توغو بشكل منهجي اللجوء إلى أي تدابير انفرادية لممارسة الضغوط على الدول.

ولذلك لم تقم توغو قط بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو أنظمة تمسّ بسيادة دول أخرى أو بالمصالح المشروعة لكيانات أو أشخاص خاضعين لولاية تلك الدول.

وقد دأبت حكومة توغو على تأييد مبادرات الحكومة الكوبية الرامية إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وهذا الحصار يجب إنهاؤه، لأن ذلك من شأنه أن يسهم في إحراز المزيد من التقدم صوب استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وهو هدف تؤيده جمهورية توغو تأييدا كاملا. وتأمل توغو أن يتواصل على وجه السرعة الزخم الرامي إلى إزالة التوتر، الذي بدأ بإقامة علاقات دبلوماسية بين الدولتين في عام ٢٠١٥.

## ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٢ أيار/مايو ٢٠١٩]

تظلُّ حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو ملتزمةً التزاما تاما بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وبمبادئ تَساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتظل الحكومة ثابتة على رأيها المتمثل في أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الداخلية التي يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية هي أعمال تتعارض مع المقاصد والمبادئ المكرسة في الميثاق والقانون الدولي. وبناءً عليه، فإن ترينيداد وتوباغو، ووفقا لالتزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي، لا تطبق تدابير اقتصادية انفرادية كوسيلة إكراه سياسي واقتصادي ضد دول أخرى.

ومنذ عام ١٩٧٢، الذي أُقيمت فيه العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تحتفظ حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بعلاقة متعددة الأوجه مع جمهورية كوبا، يعد الاقتصاد أحد أبعادها الهامة. وما فتئت ترينيداد وتوباغو تؤيد الجهود دون الإقليمية والإقليمية والدولية المبذولة لتعزيز الحوار البنّاء من أجل التعجيل بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا والذي يشكل عقبة رئيسية تعترض تحقيق التنمية المستدامة في هذا البلد.

ولذلك رحّبت ترينيداد وتوباغو ترحيباً شديداً بإعادة فتح قناة الحوار الصريح والمباشر بين كوبا وعضو نافذ ومحترم من أعضاء المجتمع الدولي في عام ٢٠١٥. غير أن هذا التفاؤل لم يعمّر طويلاً لأن قيوداً أخرى فُرضت على السفر إلى كوبا والتجارة معها. وتعيد ترينيداد وتوباغو تأكيد تأييدها على أهمية التراجع عن هذه العملية وتهيب بعضو المجتمع الدولي الذي يحظى باحترام كبير والمسؤول أن يعمل مع كوبا لإقامة علاقة ثنائية متطورة ومفتوحة، على أساس الاحترام المتبادل والتساوي في السيادة. وتؤكد ترينيداد وتوباغو مجددا موقفها بأن تحقيق هذه العلاقة بالكامل سيظل بعيد المنال ما لم يُرفع الحصار. ويجب أن يشكل هذا الهدف البالغ الأهمية أولوية بالنسبة لكلا البلدين حكومةً وشعباً.

ولذلك تجدّد ترينيداد وتوباغو بقوة دعوتها منذ زمن طويل إلى إعادة دمج كوبا دمجا كاملاً في النظام الدولي وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

## تونس

[الأصل: بالفرنسية]
[١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد تونس من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي هذا السياق، أيدت تونس القرار ٨/٧٣، وكذلك جميع قرارات الجمعية العامة السابقة التي تدعو إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

وتجدر الإشـــارة إلى أن تونس لا تطبق أي قوانين أو تدابير أحادية الجانب ذات تأثير يتجاوز الحدود الإقليمية. وبالتالي، فإنها لم تعتمد ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضـــد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين.

## تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لا توجد في جمهورية تركيا قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وتعرب تركيا عن قلقها إزاء هذه التدابير التي تؤثر سلباً في الظروف المعيشية للناس، وتؤكد من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

## تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣١ أيار/مايو ٢٠١٩]

تؤكد حكومة تركمانستان مرة أخرى دعمها لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وتؤكد تركمانستان من جديد على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية وحرية الملاحة الدولية، وهي مبادئ مكرسة أيضا في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وتعتبر تركمانستان أن استخدام التدابير الاقتصادية كوسيلة للضغط السياسي والاقتصادي يناقض المبادئ الأساسية للقانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ويتعارض مع صكوك قانونية دولية أساسية أخرى.

فهذا الحصار المفروض بشكل انفرادي على جمهورية كوبا يحول دون تنمية الاقتصاد الكوبي ويشكل عقبة كبيرة تحول دون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وينبغي لوكالات الأمم المتحدة ذات الصلة اتخاذ الخطوات المناسبة لمنع دول منفردة من استخدام الجزاءات الاقتصادية والتدابير القسرية الانفرادية ضد بلدان مستقلة أخرى، بما فيها كوبا.

## توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٩]

تدعم حكومة توفالو وتعزز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصدها التي تدعو إلى التضامن والتعاون والعلاقات الودية والممارسات التجارية المنصفة بين جميع الدول. فالحصار المفروض حالياً على كوبا يحد من جهود حكومة ذلك البلد وشعبه في السعي إلى تحقيق أهدافهم وتطلعاتهم الإنمائية والاجتماعية وإلى تعزيز حقوق الإنسان. وعلى الرغم من الحصار، واصلت كوبا مساعدة توفالو والعديد من البلدان النامية الأخرى من خلال تدريب العاملين في المجال الطبي في جامعاتها الشهيرة. والواقع أن كوبا بوسعها القيام بأكثر من ذلك بكثير لتعزيز تواصلها مع دول العالم على الرغم من الحصار.

وتؤيد حكومة توفالو تأييداً كاملاً إنهاء الحصار المفروض على كوبا في مجالات الاقتصاد والتجارة والهجرة والمالية تمشياً مع الطلب الصريح الذي ما فتئت توجهه الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. والتطورات الإيجابية الرامية إلى إصلاح العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا إنما هي خطوة مشرِّفة في الاتجاه الصحيح ترحب بها توفالو ترحيباً كبيراً.

## أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩]

لدى أوغندا علاقات ثنائية ودية وتعاون وثيق مع شعب كوبا وحكومتها، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي أن يساور المجتمع الدولي القلق لأن الحصار المفروض على كوبا لم يسفر، بعد عقود من تنفيذه، عن أي إنجازات بارزة، سوى التسبب بصعوبات اقتصادية للشعب الكوبي طوال المدة التي ظل فيها قائما.

وبالتالي، تؤيد أوغندا تأييداً كاملاً إنهاء الحصار المفروض على كوبا في مجالات الاقتصاد والتجارة والهجرة والمجالات المالية، تمشياً مع الطلبات الصادرة عن أغلبية كبيرة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

## الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٨ آذار/مارس ٢٠١٩]

صوتت الإمارات العربية المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، الذي اعتمد بأغلبية ١٨٩ صوتا.

وتتصرف الإمارات العربية المتحدة وفقا لالتزاماتها بموجب مبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتشدد على أنه ينبغي لجميع الدول أن تتمتع بكامل الحرية في التجارة والملاحة في جميع الممرات البحرية الدولية وفقا للقانون الدولي، وبناء عليه، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار

اقتصـــادي أو تجاري أو مالي على كوبا. وعلاوةً على ذلك، لا تســـمح الإمارات العربية المتحدة بتطبيق هذه التدابير خارج سياق الشرعية الدولية.

## جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تعرب جمهورية تنزانيا المتحدة عن قلقها إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض بصورة انفرادية على كوبا. فالآثار الاقتصادية والاجتماعية المدمرة للحصار تحرم الشعبَ الكوبي من القدرة على ممارسة حقوقه الإنسانية الأساسية وهي آثار لا تطاق بالنسبة له.

ويضر الحصار بشعب كوبا، وليس بحكومتها كما هو مقصود. ويُحرَم الكوبيون من إمكانية الحصول على التكنولوجيا والأدوية والأغذية بأسعار معقولة وغيرها من السلع التي يمكن أن تُتاح لهم إذا رفعت الولايات المتحدة الحظر.

ومن شأن رفع الحصار التجاري أن يفتح الباب لسوق تصدير ضخمة ويخلق فرص عمل في كلا البلدين ويدعم اقتصاديهما.

## أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩]

فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ بشأن ضرورة إنهاء الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية ضد كوبا، ولا سيما الفقرة ٤ منه، ما فتئت أوروغواي تلتزم وتتقيد بشكل صارم بمبادئ القانون الدولي وجميع القواعد المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

وقد نص مؤتمر لندن البحري لعام ١٩٠٩، حتى قبل إنشاء الأمم المتحدة، على أن الحظر يعتبر من الأعمال الحربية. وبالتالي، تعتقد أوروغواي أنه بعد مرور عقود على انتهاء الحرب الباردة وفي السياق الراهن، لا يوجد أي مبرر للإبقاء على تدابير من قبيل الحصار أو الحظر الاقتصادي والتجاري.

وبناء على ذلك، فإن أوروغواي لم تسن أو تطبق أي أحكام تؤثر في المساواة في السيادة أو في قرارات الدول الأخرى، وتحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وبالإضافة إلى ذلك، تدين أوروغواي بقوة أي نظرية تدعم أو تبرر تطبيق القوانين المحلية خارج الولاية الإقليمية، باستثناء ما يندرج منها تحت القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالولاية القضائية المتعلقة بالحماية والولاية القضائية العالمية.

وترفض أوروغواي أي وسيلة مباشرة أو غير مباشرة تشكل عملا أحاديا من جانب إحدى الدول لفرض جزاءات على القرارات السيادية التي تتخذها دولة أخرى في المجالات السياسية أو الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غير ذلك من المجالات.

وبالتالي، تعتقد أوروغواي أن الجزاءات المفروضة على كوبا والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي سُنَّت ضدها لا تُشكِّل انتهاكا للقانون الدولي فحسب، وإنما ألحقت أيضا أضرارا بالتنمية الاقتصادية في كوبا، وتمثل شكلا من أشكال الحرمان من الحق في التنمية، وتلحق أضرارا لا حصر لها بكرامة الشعب الكوبي وسيادته.

وقد شكلت عملية التقارب بين كوبا والولايات المتحدة والتدابير المتبادلة لإزالة التوتر من أجل تحسين العلاقات الثنائية، التي أفضت إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، خطوات تاريخية وتقدما غير مسبوق على طريق إرساء السلام وإقامة الحوار في الأمريكيتين ككل. ومع ذلك، تأسف أوروغواي للفتور الذي يشوب العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة حاليا وترفض الحصار المستمر، وتشجع حكومة الولايات المتحدة على الحد من تنفيذه قدر الإمكان إلى حين إلغائه كليا.

## أوزبكستان

[الأصل: بالروسية]
[٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤيد جمهورية أوزبكستان قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، وتعيد تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي.

وتمتثل أوزبكستان امتثالا تاما لأحكام هذا القرار ولم تصدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجته.

## فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تؤكد فانواتو من جديد موقفها المؤيِّد لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وتعيد فانواتو تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة، بما فيها المساواة في السيادة بين الدول وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهما أيضا من المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وعلى هذا الأساس، لا تفرض فانواتو أي جزاءات أو تطبق أي تدابير ضد كوبا أو أي دولة أخرى تقيد التجارة أو الاستثمار.

## فنزويلا (جمهورية – البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

إن تطبيق التدابير الانفرادية التي تتجاوز آثارُها حدود الولاية الإقليمية ينتهك الحقوق السيادية والاستقلال السياسي للدول الأخرى وحقوق الإنسان. وتدافع جمهورية فنزويلا البوليفارية عن هذا الموقف التزاما بالمبادئ والقيم المكرسة في دستورها الوطني؛ ومن بينها النزعة الإنسانية، والتعاون، والتضامن فيما بين الشعوب، والالتزام الراسخ بالتوجه السلمي، مهتديةً في ذلك بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه.

ولذلك، تدين حكومة فنزويلا تطبيق الولايات المتحدة الأمريكية لتلك التدابير ضد جمهورية كوبا، لما يمثله ذلك من ممارسة عفا عنها الزمن تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة وغيره من الصكوك القانونية الدولية، كما أن تلك التدابير تنتهك حرية التجارة والملاحة وقواعد النظام التجاري الدولي. وتؤكد فنزويلا من جديد أيضا إدانتها لتطبيق أحكام قانوني توريتشيلي وهيلمز – بيرتون التي تتجاوز آثارها حدود الولاية الإقليمية للدولة التي وضعتها، والتي تسببت في إلحاق أضرار إضافية فادحة باقتصاد جمهورية كوبا على مدى أكثر من عقدين من الزمن، في إطار علاقاتها الاقتصادية مع البلدان الثالثة، وكذلك مع الكيانات الفرعية التابعة لشركات الولايات المتحدة.

وما فتئت فنزويلا تؤيد القرارات المتعلقة بهذا الموضوع والتي اعتمدتها أغلبية ساحقة واستثنائية في الجمعية العامة منذ عام ١٩٩١. وبالمثل، أصدرت فنزويلا وأيدت إعلانات في محافل دولية أخرى تشجب هذه الأعمال، التي هي بحكم تعريفها عدائية وبالتالي تقوّض التعايش السلمي بين الأمم والشرعية الدولية.

وتأسف الحكومة البوليفارية للانتكاسة التي بدت في موقف حكومة الرئيس دونالد ترامب في عدد من المناسبات حيث أعربت عن نيتها إعادة تأكيد نهج التدخل بمختلف أشكاله في الشؤون الداخلية لجمهورية كوبا بوصفه أحد عناصر سياساتها تجاه ذلك البلد الكاريبي الشقيق. وترى فنزويلا ضررا في وضع سياسات دولة وتنفيذها استنادا إلى اتهامات متحيزة لا أساس لها.

وقد أدت سياسة المواجهة تلك التي دأبت الولايات المتحدة على الترويج لها وتطبيقها على مدى عقود من الزمن إلى الإضرار برفاه هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، إذ أسفر تطبيق تلك التدابير غير القانونية عن انتهاك حقوق الإنسان المكفولة له. وفي هذا السياق، تحث حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الولايات المتحدة الأمريكية على الامتثال الفوري لقرارات الجمعية العامة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧ و ٨/٦٨ و ٥/٦٩ و ٥/٧٠ و ٥/٧١ و ٤/٧٢ و ٨/٧٣، التي مثّلت لحظات اعتمادها علامات تاريخية مميزة في الأمم المتحدة من حيث عدد الأصوات المؤيدة.

وتماشيا مع تلك النداءات القوية، ترفض فنزويلا رفضا قاطعا التدبير الذي أعلنته وزارة خارجية الولايات المتحدة للسماح، في المستقبل القريب وبموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، برفع دعاوى قضائية أمام محاكم الولايات المتحدة، حصرا ضد الشركات الكوبية المدرجة فيما يسمى ”قائمة الكيانات الكوبية المقيدة“ التي وضعتها حكومة الولايات المتحدة منذ عام ٢٠١٧. ومن الواضح أن هذا التدبير يرمي إلى تشديد الحصار وتوسيع نطاق آثاره المتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية.

وبالمثل، يشكل منع المواطنين الكوبيين من السفر انتهاكا لحقوق الإنسان وانتكاسةً واضحة في عملية تطبيع العلاقات بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما ينبغي أن يُعتبر في حد ذاته رسالة تحذيرية لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، بسبب نوع العلاقة السلبي المطروح من جانب حكومة الولايات المتحدة الأمريكية الحالية.

وفي الواقع، إذ تكرر حكومة فنزويلا تأكيد إدانتها لاستمرار هذا التدبير الذي عفا عنه الزمن والمخالف للقانون الدولي، فإنها تشدد على أن هذه الإجراءات لا تساعد إطلاقا في تهيئة المناخ المؤاتي للحوار والتعاون الذي يجب أن يسود العلاقات الدولية بين البلدان المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشياً

مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومع قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د-٢٥) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة، وهو الإعلان الذي اعتمدته الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

ويرد أحد الأمثلة الجديرة بالذكر على الآثار الضارة التي تسبب فيها التطبيق المستمر والثابت لهذا الحصار في تقرير عام ٢٠١٧ لبرنامج الأغذية العالمي الذي جاء فيه ما يلي: ”طيلة عام ٢٠١٧، ظل الحصار يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الكوبي، وكذلك على الظروف التشغيلية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. فالتكلفة المرتفعة لاستيراد المعدات أو المدخلات الزراعية عاملٌ مقيّد للإنتاجية الزراعية في كوبا، ويؤثر على قدرة البلد على إنتاج ما يلبي جميع احتياجاته الغذائية. ونتيجة لذلك، تضطر الحكومة إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الأساسية الغذائية لتلبية احتياجات برامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية القائمة على توفير الغذاء. ويشكل هذا عبئا كبيرا على ميزانية البلد، كما يشكل تهديدا على الفئات الأكثر اعتمادا على شبكات الأمان الاجتماعي ويطرح تحديات مهمة فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي في كوبا“.

وإضافةً إلى ذلك، وفقا لتقرير عام ٢٠١٨ الصادر عن منظمة الصحة العالمية ومنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، فمن حيث الأموال الموجهة للتعاون التقني، ينبغي، فيما يتعلق بالشراء والمشتريات ”... أن يوضع في الاعتبار ارتفاع نسبة ما يخصَّص من هذه الأموال لشراء اللوازم والمعدات في مجالات استراتيجية. وترتفع الأسعار وتكاليف الشحن بسبب الاضطرار إلى اللجوء إلى الأسواق في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية بدلا من التوجه مباشرة إلى سوق الولايات المتحدة [...]. وفي حالات الطوارئ (مثل حالة الطوارئ التي أعقبت إعصار إيرما)، تقتضي الحاجة إلى الإغاثة الفورية نقل اللوازم بالطائرة من أوروبا، ويمكن أن تصل تكلفة ذلك إلى خمسة أمثال تكلفة شرائها من الولايات المتحدة ...“.

وواصلت فنزويلا، من خلال إدانتها التدابير الجنائية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا، الامتثالَ لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣. وفي ضوء هذا الالتزام الأخلاقي والمادي بالتقيد الصارم بالقانون الدولي، تدعو فنزويلا الولايات المتحدة الأمريكية مرة أخرى إلى الرفع غير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، الذي يؤثّر بطابعه المتجاوز لحدود الولاية الإقليمية على جميع الدول التي تقيم علاقات اقتصادية ومالية وتجارية مع ذلك البلد. ومن شأن تغير موقف الولايات المتحدة أن يثبت التزامها بالشرعية الدولية واحترامها لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل المطالبة بوضع حد لممارسة تطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى تقييد الحق السيادي للدول في أن تقرر، وفقا للحق في تقرير المصير، نظامها السياسي والاجتماعي بما يتماشى مع ظروف وخصوصيات بلدانها وشعوبها. ولا ينبغي تحت أي ظرف من الظروف حرمان الشعوب من سبل كسب رزقها وتحقيق تنميتها.

وختاما، تجدد جمهورية فنزويلا البوليفارية التزامها الثابت بالاحترام المطلق لقواعد القانون الدولي ومبادئه، وبناءً عليه، تكرر دعوتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الامتثال لأحكام القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة والبالغ عددها ٢٧ قرارا، وإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي القاسي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا بصورة غير قانونية منذ ما يقرب من ستين عاما.

## فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

دأبت الجمعية العامة على مدى سنوات متتالية عديدة على اتخاذ قرارات، بأغلبية ساحقة، تطالب فيها الولايات المتحدة بإنهاء العمل بسياساتها وقوانينها المتعلقة بالحصار والحظر الاقتصاديين والتجاريين والماليين المفروضين على كوبا، وآخر تلك القرارات هو القرار ٨/٧٣، الذي اتخذ في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بأغلبية ١٨٩ صوتاً.

وتشكل سياسة الحصار التي تطبقها الولايات المتحدة على كوبا انتهاكا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة، كما تتعارض مع الرغبة المشتركة للدول المتمثلة في إقامة علاقات دولية متساوية، بصرف النظر عن النظم السياسية واستنادا إلى احترام حق كل دولة في اختيار مسار التنمية الخاص بها.

وتعرب فييت نام عن تأييدها القوي للأمم المتحدة والدول الأعضاء في اتخاذ مبادرات وتدابير عملية قريباً للتعجيل بتنفيذ القرارات المعتمدة بغية الإنهاء الفوري للحصار والحظر المفروضين على كوبا.

وترى فييت نام أنه ينبغي للولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية كوبا مواصلة الحوار والمحادثات من أجل تعزيز العلاقة بين البلدين، بروح من التفاهم، وعلى أساس احترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها وعدم تدخل أي منهما في الشؤون الداخلية للأخرى. ونطلب إلى الولايات المتحدة التعجيل بالإنهاء التام للحصار والجزاءات الاقتصادية المفروضين على كوبا. فمن شأن ذلك أن يأتي بمنافع متبادلة لشعبي كوبا والولايات المتحدة، ويسهم بشكل كبير في صون السلم والاستقرار، فضلاً عن تعزيز التعاون في الأمريكتين والعالم.

ومرة أخرى، تؤكد فييت نام صداقتها للشعب الكوبي وتعاونها وتضامنها معه. وتعلن عن تصميمها على بذل قصارى جهدها مع شعوب العالم الأخرى المحبة للسلام والحرية والعدالة لمساعدة الشعب الكوبي على تجاوز الآثار المترتبة على سياسة الحصار والحظر اللاأخلاقية وغير المشروعة المذكورة أعلاه.

## اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]
[٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

تؤكد حكومة جمهورية اليمن مجدداً إيمانها القوي بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي ذات الصلة بالسيادة الوطنية، وعدم الاعتداء، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والاحترام المتبادل، والتعايش، وتسوية النزاعات بين الدول بالوسائل السلمية.

وتؤيد حكومة اليمن الجهود التي يبذلها الأمين العام بغية إيجاد الوسائل الكفيلة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، الذي يرمي إلى اعتماد المجتمع الدولي تدابير فعالة لوضع حد لاستخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية كوسيلة للقسر الاقتصادي والسياسي ضد البلدان النامية.

وتتمتع جمهورية اليمن منذ قرابة أربعة عقود بعلاقات دبلوماسية ممتازة مع جمهورية كوبا في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد سعى اليمن دون توقف إلى تطوير تلك العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين. وأبرم اليمن عددا من اتفاقيات التعاون الثنائي مع جمهورية كوبا الشقيقة بشأن مسائل دبلوماسية واقتصادية وثقافية وطبية. ونتيجة لذلك، جمع بينهما تعاون نشط في عدد من المجالات.

## زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تواصل زامبيا دعمها لقرار الجمعية العامة المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، لأنها ترى أن استمرار الحصار الجائر والقاسي يمثل إجراء رجعيا يلحق الضرر بالشعب الكوبي.

وكانت زامبيا تتوقع أن يشجع تطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين السلطات الأمريكية على اتخاذ تدابير تهدف إلى إنهاء الحصار، مع احترام حق الشعب الكوبي في أن يمارس بحرية حقه في تحديد نظامه السياسي والاقتصادي من أجل ضمان تنمية الجزيرة تنمية مستدامة.

وتحيي زامبيا الجهود التي يبذلها الأمين العام لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وتشجع تلك الجهود. وفي هذا الصدد، تؤكد زامبيا مجددا دعمها غير المشروط لتنفيذ التوصيات الواردة في القرارات السابقة، وتغتنم هذه الفرصة لتناشد مرة أخرى المجتمع الدولي أن يضاعف الجهود الرامية إلى تعزيز الحوار البناء والشفاف بين البلدين، من أجل تحقيق الأهداف المحددة في القرارات ذات الصلة التي اعتمدتها الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة.

وفي الختام، تشجع زامبيا الولايات المتحدة وكوبا على مواصلة بناء علاقة حوار وتعاون قائمة على الاحترام المتبادل، تحقيقا لمصلحة البلدين وشعبيهما.

## زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

ما زالت حكومة زمبابوي ملتزمة التزاماً تاماً بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما مبدآ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول أو التعرُّض لها.

وترى زمبابوي أن فرض تدابير قسرية انفرادية اقتصادية وغير اقتصادية يأتي بآثار عكسية ويتعارض مع مبادئ القانون الدولي ويعيق التمتع الكامل بحقوق الإنسان في البلدان الخاضعة للجزاءات التعسفية. ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يثقل كاهل شعب كوبا بما سببه له معاناة إنسانية بالغة.

ومما يؤسف له أن قرارات الجمعية العامة البالغ عددها ٢٧ قرارا لم تُنفَّذ تنفيذا فعالا، ولم يُرفع بعد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وتلاحظ زمبابوي مع القلق إمعان الولايات المتحدة في تعزيز هذه السياسة باعتماد أحكام وأنظمة جديدة لتنفيذ التدابير المعلنة في آذار/مارس ٢٠١٩.

وتشدد زمبابوي، تماشيا مع قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، على ضرورة الرفع الفوري للحصار الجائر واللاإنساني الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على جمهورية كوبا.

وتعرب حكومة زمبابوي عن تأييدها وتضامنها القويين مع حكومة كوبا وشعبها، في كفاحهما من أجل الدفاع عن الكرامة والسيادة الوطنية، وفي جهودهما الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

## الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢١ أيار/مايو ٢٠١٩]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا أو طبقها. بل على العكس من ذلك، إذ اتبع الكرسي الرسولي سياسة ثابتة تؤيد إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

ودعا الكرسي الرسولي باستمرار، ولا تزال تدعو، إلى توطيد العلاقات ذات الفائدة المتبادلة بين كوبا والمجتمع الدولي بأسره، من خلال بناء الجسور، وزيادة مشاركة المجتمع المدني الهادفة، وفتح سبل جديدة للحوار وتعزيز القائم منها بالفعل.

وفي هذا السياق، يأمل الكرسي الرسولي أن يشهد في أقرب وقت ممكن إنهاءً للحصار الذي كانت له عواقب إنسانية طوال عقود من الزمن، لا سيما على أشد الناس استبعادا في كوبا، والذي تسبب في عزلة كوبا الاقتصادية. ويعتقد الكرسي الرسولي أن إنهاء الحصار سيسهم في مزيد من الوئام والعلاقات الأخوية بين شعبي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك يحث الكرسي الرسولي كلا من كوبا والولايات المتحدة على المثابرة في السعي إلى تطبيع العلاقات بينهما، ويشجع الزعماء السياسيين في كل منهما على الاضطلاع بمسؤوليتهم في قيادة هذه العملية.

## دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ أيار/مايو ٢٠١٩]

تعرب دولة فلسطين عن تضامنها مع جمهورية كوبا ضد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقود من الزمان، وتضم صوتها إلى الغالبية العظمى من الدول في الدعوة إلى وضع حد فوري لهذا الحصار الجائر.

ودولة فلسطين، التي ما زالت تعاني الآثار الإنسانية والاجتماعية الاقتصادية والتنموية والسياسية والأمنية الواسعة النطاق الناجمة عن الاحتلال الأجنبي غير القانوني القائم منذ ٥٢ عامًا، بما في ذلك الحصار اللاإنساني الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة في انتهاك جسيم للقانون الدولي وبما يترتب عليه من عواقب وخيمة على شعبنا وجميع أبعاد مجتمعنا، تكرر الإعراب عن دعمها الكامل للدعوات المنادية بإنهاء هذا الحصار القاسي الذي ألحق ضررا مدمرا وشديدا بكوبا وشعبها وحقوقهما، بما في ذلك الحق في تقرير المصير وفي التنمية.

وتؤكد دولة فلسطين من جديد موقفها المبدئي الداعم لقرار الجمعية العامة ٨/٧٣ وسائر القرارات ذات الصلة، كما تؤكد تمسكها بالمواقف ذات الصلة التي أكدتها حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧ والصين، من بين جهات أخرى، والتي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وندعو إلى بذل جهود جادة من أجل التنفيذ الكامل والفوري لهذا القرار الهام، بما يتسق مع القانون الدولي ومع احترام سيادة الدول وحرية التجارة والملاحة.

ونعرب عن أسفنا العميق لنقض التطورات الإيجابية التي جرت في السنوات الأخيرة والاستعاضة عنها بتشديد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا واقترانه بتصعيد لهجة الخطاب، مما أدى إلى تقويض الحوار والخطوات الهامة التي اتُّخذت في السابق لإنهاء الحصار وتعزيز تطبيع العلاقات. ولذلك، فإننا نضم صوتنا مرة أخرى إلى المجتمع الدولي في دعوته الموجهة منذ أمد طويل إلى رفع هذا الحصار حتى تتمكن كوبا من ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي الطبيعي دون عراقيل، وهما أمران لا غنى عنهما لتحقيق التنمية المستدامة التي تطمح إليها كوبا والأمم كافة، فضلاً عن تحقيق الازدهار والاستقرار للشعوب والبلدان.

وتؤكد دولة فلسطين، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، أنها لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار ٨/٧٣. وعلاوة على ذلك، تقيم دولة فلسطين علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، وستواصل التضامن مع كوبا حكومةً وشعباً والعمل على تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والثقافية الطويلة الأمد وتعاونها وعلاقاتها الودية مع جمهورية كوبا.

## ثالثا – الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

### منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لم توقّع كوبا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وبالتالي فهي ليست عضوا في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وإضافةً إلى ذلك، لا تستضيف كوبا أي مرافق تابعة لنظام الرصد الدولي في إطار هذه المعاهدة. وفي ١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٥، مَنحت اللجنة التحضيرية كوبا مركزَ المراقب، مما مكنها من حضور اجتماعات اللجنة وهيئاتها الفرعية دون الحق في المشاركة في عملية اتخاذ القرار. وبوصف كوبا دولة غير موقعة، فهي ليست حاليا من الدول التي تتلقى معدات أو دعم تقني فيما يتعلق بإنشاء مركز وطني للبيانات من شأنه أن يوفر لها سبل الوصول إلى

البيانات التي يجمعها نظام الرصد الدولي، وهي لا تشارك بصفة منتظمة حاليا في برامج بناء القدرات أو برامج التدريب ذات الصلة التي تنفذها المنظمة. وبالتالي، ففي سياق قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، لم تنشأ حالة يمكن فيها أن يؤثر الحصار القائم عمليا على تنفيذ مشاريع المنظمة.

## اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

### أولا – الاتجاهات العامة

وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، سجل الاقتصاد الكوبي معدل نمو قدره ١,١ في المائة في عام ٢٠١٨. ويعزى فقدان الزخم في معدل النمو الذي كان منخفضا أساسا في عام ٢٠١٧ (١,٣ في المائة) إلى انخفاض عدد الزوار الوافدين إلى الجزيرة، فيما يرجع بالأساس إلى فرض حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قيودا على سفر مواطنيها، وإلى أثر الظواهر الجوية على القطاع الأوّلي. وقابل هذا الانخفاض جزئيا حوافز ضريبية كبيرة استهدفت تشجيع الصادرات، والاستعاضة عن الواردات الغذائية، ودفع عجلة الاستثمار في البنى التحتية. وبلغ عجز الدولة ما يعادل ٨,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وأدى تشديد الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية في جمهورية فنزويلا البوليفارية، وضعف أداء القطاع الأولي إلى إعاقة أداء القطاع الخارجي في عام ٢٠١٨. واستمر كبح تضخم أسعار الاستهلاك من سنة إلى أخرى بسبب فرض ضوابط على الأسعار. وعلى الرغم من تعليق إصدار تصاريح جديدة لأنواع معينة من العمل الحر في معظم السنة، فقد دعم الطلب على التصاريح الأخرى المتاحة نمو العمالة في القطاع غير الحكومي.

وتتوقع اللجنة أن يشهد عام ٢٠١٩ مزيدا من التباطؤ في معدل النمو. فمن ناحية، يُتوقع أن يستمر دعم النشاط الاقتصادي من خلال الأنشطة المتعلقة بالسياحة، لتقابل جزئياً تقليلَ الحوافز المالية تدريجيا وارتفاعَ فاتورة استيراد الوقود وضعفَ الإيرادات المتأتية من صادرات الخدمات الأخرى. ومن ناحية أخرى، تفيد التوقعات باحتمال وقوع خسائر كبيرة بسبب آثار السياسة الخارجية العدوانية للولايات المتحدة تجاه كوبا. وتتمثل المخاطر الرئيسية في أثر التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون ابتداءً من أيار/مايو ٢٠١٩، الأمر الذي من شأنه أن يثبط الاستثمارات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها؛ والقيود المفروضة على كمية التحويلات المالية التي يمكن إرسالها إلى الجزيرة من الولايات المتحدة، مما يضعِف بشدة فرص الكوبيين العاملين لحسابهم الخاص؛ وزيادة تدهور الحالة في جمهورية فنزويلا البوليفارية، الأمر الذي سيؤدي إلى قطع سبل الحصول على النفط بأسعار مدعومة ويسفر عن انخفاض عائدات تصدير الخدمات؛ وانخفاض معدل النمو العالمي عن المتوقع، الأمر الذي من شأنه أن يؤثر على عدد السياح الوافدين.

### ثانيا – السياسة الاقتصادية

على الرغم من زيادة العجز المالي بنسبة ٠,٢ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨، فقد كان ذلك نتيجة تقلُّص مجموع الإيرادات بموجب نقطة مئوية واحدة من الناتج المحلي الإجمالي، ولم يقابله إلا جزئيا خفضُ الإنفاق نسبةً إلى الناتج المحلي الإجمالي.

واستنادا إلى افتراض تحقق معدل نمو قدره ٤ في المائة في معامل الانكماش الضمني للناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٨، فقد انخفضت الإيرادات بنسبة ٠,٦ في المائة بالقيمة الحقيقية. ويعكس هذا الانخفاض بالأساس نقصانا قدره ٧ في المائة تقريبا في الإيرادات غير الضريبية بالقيمة الحقيقية (٣,٧ في المائة في عام ٢٠١٧)، أي ما يعادل حوالي ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في أثر يبدو ناجما عن ضعف عوائد الاستثمارات بالنسبة إلى الشركات المملوكة للدولة وتراجع الطلب على خدمات الرعاية الصحية في الخارج. ويُقدَّر أن الإيرادات الضريبية، التي بلغت ٤٢,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧، زادت بما يقارب ٠,٥ في المائة بالقيمة الحقيقية في عام ٢٠١٨ (٤,٥ في المائة في عام ٢٠١٧).

وتشير التقديرات إلى تقلص مجموع الإنفاق بنسبة ٠,١ في المائة بالقيمة الحقيقية (٦,١ في المائة في عام ٢٠١٧). ويعكس التقليص الرئيسي في النفقات بالأساس انخفاض الإنفاق على الأنشطة المدرجة في الميزانية، التي كانت تعادل ٣٨,٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٧، ويقدر أنها انخفضت بموجب ٢,١ في المائة بالقيمة الحقيقية. وقوبل الانخفاض جزئيا بنمو بمعدل ٩,٦ في المائة في الموارد المخصصة للأنشطة غير المدرجة في الميزانية (٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي)، كما قوبل بدرجة أقل بزيادة بمعدل ١٧,٦ في المائة في الإنفاق الرأسمالي والتحويلات (٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وتعكس الأولوية الممنوحة للأنشطة غير المدرجة في الميزانية الجهودَ التي تبذلها الحكومة لتعزيز الصادرات وإيجاد بدائل للواردات لتخفيف الأثر المعطِّل للنمو الناجم عن عدم توافر العملة الأجنبية.

وكما في السنوات السابقة، جرى تمويل العجز عن طريق إصدار سندات في النظام المصرفي الوطني بمدة سداد تصل إلى ٢٠ سنة وبسعر فائدة اسمي يبلغ متوسطه ٢,٥ في المائة. ولا تنشر كوبا أرقاما محدثة بشأن رصيد الدين العام.

وقد أفاد مصرف كوبا المركزي بحدوث تباطؤ في معدلات نمو المجاميع النقدية الرئيسية في عام ٢٠١٨ (مقارنةً بعام ٢٠١٧، عندما نما المعروض النقدي ”M2“ بنسبة ٨,١، أي ما يعادل ٥٣,٨ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي). وقد تمثل أحد العوامل الحاسمة الكامنة وراء هذا التباطؤ في ضعف الطلب على النقدية نتيجة لقلة الزخم في الأنشطة المتصلة بالسياحة، التي تنطوي على عدد كبير من الأشخاص العاملين لحسابهم الخاص والذين يفضّلون استعمال النقدية. وتشير البيانات المتاحة أيضا إلى تباطؤ في معدل الإقراض المصرفي للأنشطة الإنتاجية.

وفي ضوء هذا السيناريو، وبالنظر إلى عدم وجود ضغوط من حيث الطلب، لم يُجرِ مصرف كوبا المركزي أي تعديلات على متطلبات الاحتياطي القانوني أو النطاقات المرجعية لأسعار الفائدة الاسمية في عام ٢٠١٨. ولاستكمال التغييرات في الأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، أُدخلت آلياتٌ مختلفة حيز النفاذ في تشرين الأول/أكتوبر، بهدف تشجيع المؤسسات المالية والاستثمارية على المشاركة في النظام المالي الوطني. وركزت هذه الآليات على تبسيط الإجراءات المتعلقة بالموافقة على مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر وتنفيذها.

## ثالثا – تطور المتغيرات الرئيسية

تأثر أداء القطاع الخارجي بفقدان الزخم في الأنشطة المتصلة بالسياحة. فوفقا للبيانات الرسمية الكوبية، تراجع معدل الزيادة السنوية في عدد السياح الوافدين من ١٦,١ في المائة في عام ٢٠١٧ إلى

١,٣ في المائة في عام ٢٠١٨. ولوحظ أكبر انخفاض في عدد الزوار الوافدين من كندا وبلدان الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من حدوث زيادة بنسبة ٣,٢ في المائة في عدد الزوار الوافدين من الولايات المتحدة، فقد تراجع عدد الزوار الوافدين عن طريق الجو، الذين ينفقون أموالا أكثر ويقضون وقتا أطول في المتوسط، مقارنةً بأولئك الوافدين على متن السفن السياحية. وهذا يفسر النقصان في عدد الليالي التي يقضيها الزوار (-٤,٧ في المائة) وفي الإيرادات المتصلة بالسياحة (-٤,٦ في المائة). وقد تأثرت صادرات الخدمات الأخرى أيضا، ولا سيما الرعاية الصحية، بضعف الطلب.

وفي عام ٢٠١٨، تعطلت صادرات السلع بسبب الظواهر المناخية الجوية من قبيل العاصفة المدارية ألبرتو في أيار/مايو والإعصار مايكل في تشرين الأول/أكتوبر، وبسبب ندرة المدخلات الوسيطة الرئيسية. وكان الأثر الواقع على إنتاج السكر والمنتجات الثانوية للسكر والنيكل كبيرا بوضوح. وقوبلت الحالة في قطاع التصدير جزئيا بالمبادرات المتخذة للحد من الواردات، لا سيما السلع الرأسمالية.

ووفقا للبيانات الرسمية الكوبية، على الرغم من الأثر السلبي لإعصار إيرما، سجل الاقتصاد الكوبي نموا بمعدل ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٧ نتيجة أداء القطاعات المتصلة بالسياحة وجهود إعادة الإعمار مع اقتراب نهاية السنة. وقد تباطأت وتيرة النمو في عام ٢٠١٨ إذ ألقى الركود الذي اعترى تدفقات الزوار بظلاله على قطاعات التجارة والاتصالات والنقل، وكذلك الفنادق والمطاعم. وتراجع إنتاج السكر أيضا في أعقاب إعصار إيرما. إلا أن قطاع التشييد تلقّى دفعةً إثر أعمال الإصلاح التي جرت في أعقاب إعصاري إيرما وماثيو. ولا توجد أرقام محدّثة عن اتجاهات أسعار الاستهلاك. ومع ذلك، بالنظر إلى ضعف النشاط الاقتصادي وتخفيف مراقبة الأسعار، لا يُتوقع نشوء ضغوط تضخمية.

وفي عام ٢٠١٧، استمر اتجاه الهبوط في معدل المشاركة في سوق العمل، مدفوعا بديناميات السكان والهجرة، ليصل إلى ٦٣,٤ في المائة. وعلى الرغم من حدوث تقلص ضئيل في الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بالمشاركة، فهي ما زالت تربو على ٢٥ نقطة مئوية. وقد انخفض معدل البطالة من ٢ في المائة في عام ٢٠١٦ إلى ١,٧ في المائة في عام ٢٠١٧، بينما زاد متوسط الأجور الاسمية بنسبة ٣,٦ في المائة في عام ٢٠١٧، في دلالة على حدوث تباطؤ كبير في معدل تلك الزيادة مقارنةً بنسبة ٧,٧ في المائة المسجلة في عام ٢٠١٦. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، أُدخِلت حيز النفاذ تغييرات في الأنظمة الحاكمة لأنشطة الأعمال الحرة، التي يشارك فيها حوالي ١٢ في المائة من السكان العاملين في البلد. وتشمل التغييرات استحداث تصنيف مبسَّط لأنواع التصاريح المعتمَدة، واشتراط إجراء نسبة من المعاملات ذات الصلة بأنشطة الأعمال الحرة عن طريق الحسابات المصرفية.

## رابعا – الحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة: التطورات الأخيرة

منذ شباط/فبراير ١٩٦٢، تفرض حكومة الولايات المتحدة حصارا اقتصاديا شاملا على كوبا. ويستند الحصار إلى عدة قوانين، منها قانون تعديل الجزاءات التجارية وتعزيز الصادرات لعام ٢٠٠٠، وقانون هيلمز – بيرتون (قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا) لعام ١٩٩٦، وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام ١٩٩٢، والمادتان ٥ و ١٦ من قانون التجارة مع العدو لعام ١٩١٧، وقانون المساعدات الخارجية لعام ١٩٦١. وتتولى وزارتا التجارة والخزانة مسؤولية تنفيذ هذا الحصار.

وقد استأنفت الولايات المتحدة وكوبا العلاقات الدبلوماسية في تموز/يوليه ٢٠١٥، بعد قطعها في كانون الثاني/يناير ١٩٦١. ونتيجة لاستئناف العلاقات، بُذل جهد تدريجي لرفع بعض القيود المفروضة

على السفر والاتصالات السلكية واللاسلكية والخدمات المالية والتحويلات المالية والرحلات الجوية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في تطبيع العلاقات الثنائية بين حكومة الولايات المتحدة وحكومة كوبا[٢]، ففي عهد حكومة دونالد ترامب، بدأت حكومة الولايات المتحدة تنتهج تدريجيا سياسة عدوانية تجاه كوبا.

ومن خلال مذكرة رئاسية للأمن الوطني صدرت في عام ٢٠١٧، أجرت حكومة الولايات المتحدة عدة تغييرات في سياستها تجاه كوبا. وشملت أهم التغيرات منع الأفراد والمؤسسات الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة من الدخول في معاملات مالية مع كيانات مدرجة في ''قائمة الكيانات الكوبية المقيدة'' التي تتعهدها وزارة الخارجية[٣]؛ واعتماد سياسة رفض عامة لإصدار تراخيص لتصدير الأصناف من الولايات المتحدة إلى الكيانات المدرجة على القائمة؛ ومنع الأفراد من السفر لأغراض التواصل الشعبي غير الأكاديمي.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، مددت حكومة الولايات المتحدة تعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون ٤٥ يوما، بدلا من فترة الأشهر الستة التي جرت عليها العادة عند تعليق العمل بذلك الباب سابقا منذ إقرار الكونغرس لهذا القانون في عام ١٩٩٦. وفيما بعد، في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أعلنت حكومة الولايات المتحدة التنفيذ الكامل للقانون ابتداءً من ٢ أيار/مايو. ويتيح الباب الثالث لمواطني الولايات المتحدة رفع دعاوى قضائية على الكيانات التي تتاجر في العقارات السكنية التي زادت قيمتها المقدَّرة في عام ١٩٥٩ عن ٠٠٠ ٥٠ دولار، والتي ادّعى مواطنو الولايات المتحدة أحقيتهم فيها قبل أن تنزع السلطات الكوبية ملكيتها. وإضافةً إلى ذلك، في ١٧ نيسان/أبريل، أعلن مستشار الأمن الوطني للولايات المتحدة أن حكومة الولايات المتحدة ستقيد جميع أشكال سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، باستثناء وحيد هو الزيارات العائلية. وأُعلن كذلك أن الحكومة ستحدد التحويلات المالية التي يمكن إرسالها إلى كوبا بمبلغ ٠٠٠ ١ دولار كل ثلاثة أشهر.

والمستثمران الأجنبيان الرئيسيان في كوبا هما كندا والاتحاد الأوروبي، اللذان أدانا هذه الخطوة بقوة[٤] ويريان أن تطبيق تدابير انفرادية على نحو يتجاوز حدود الولاية الإقليمية أمر يتنافى مع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإن هذه التدابير تنتهك اتفاق عام ١٩٩٧ بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. وفي بيان مشترك، أشار كل من كندا والاتحاد الأوروبي إلى أنهما سينظران في جميع الخيارات المتاحة لهما، بما في ذلك الطعن في التدابير أمام منظمة التجارة العالمية واستخدام التشريعات القائمة لإبطال إنفاذ قرارات محاكم الولايات المتحدة المتعلقة بالباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون في كندا والاتحاد الأوروبي – وهي تشريعات تتيح كذلك للشركات الكندية والشركات التابعة للاتحاد الأوروبي رفع دعاوى مضادة للمطالبة بالتعويض عن الأضرار ضد المدعين المنتمين إلى الولايات المتحدة.

---

(٢) شملت التدابير الهامة رفع حكومة كوبا من قائمة وزارة الخارجية المتعلقة بالدول الراعية للإرهاب، واستئناف الرحلات الجوية التجارية بين كوبا والولايات المتحدة، ورفع بعض الحواجز التي كانت قائمة على الخدمات المالية.

(٣) تشمل هذه الكيانات، مع وجود بعض الاستثناءات، الكيانات التي تفيد وزارة الخارجية بأن لديها روابط وثيقة مع الأجهزة العسكرية أو الاستخباراتية أو الأمنية في كوبا، بما في ذلك منطقة ماريل الإنمائية الخاصة والمحطات النهائية للحاويات في ماريل وهافانا. وقد عُدِّلت القائمة في آذار/مارس ٢٠١٩ لتشمل خمس شركات إضافية ذات صلة بالجيش الكوبي.

(٤) انظر ''بيان مشترك صادر عن فيديريكا موغريني وكريستيا فريلاند وسيسيليا مالمستروم بشأن قرار الولايات المتحدة مواصلة تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون''، بروكسل، ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩. متاح على الرابط التالي: https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/61181/joint-statement-federica-mogherini-chrystia-freeland-and-cecilia-malmstr%C3%B6m-decision-united_en.

وفي أعقاب الحوادث الصحية التي أبلغ عنها بعض العاملين التابعين للولايات المتحدة في هافانا في عام ٢٠١٧، أمرت وزارة خارجية الولايات المتحدة بسحب عدد كبير من أفرادها العاملين في سفارة الولايات المتحدة في هافانا، وهو تدبير اكتسب صفة دائمة في آذار/مارس ٢٠١٨. وبناءً على ذلك، نُقِلت خدمات تأشيرات الهجرة تدريجيا إلى سفارة الولايات المتحدة في جورجتاون. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أعلنت سفارة الولايات المتحدة في هافانا أنها ستقيّد صلاحية التأشيرات السياحية الصادرة للمواطنين الكوبيين، خافضةً مدتها من خمس سنوات إلى ثلاثة أشهر، وخافضة مدة استخدامها من الدخول المتعدد إلى الدخول مرة واحدة.

وفي نيسان/أبريل، أعلن نائب رئيس الولايات المتحدة أن الحكومة ستطبق جزاءات على عدة سفن تملكها أو تشغّلها شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة، وكذلك على سفن أخرى تنقل النفط الفنزويلي إلى كوبا. وتحظر الجزاءات جميع المعاملات من جانب الأفراد والكيانات الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة. وإضافةً إلى ذلك، في نيسان/أبريل، أعلنت الحكومة عدم قانونية اتفاق كان من شأنه أن يتيح للاعبي البيسبول الكوبيين أن ينضموا إلى رابطة فرق البيسبول الرئيسية في الولايات المتحدة دون هجر بلدهم.

والآثار الرئيسية للحصار المفروض على الاقتصاد الكوبي هي تلك الناجمة عن الدخل الضائع من تصدير السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة، والقيود التي يفرضها الاضطرار إلى الحصول على السلع والخدمات من بلدان ثالثة، والقيود المفروضة على التمويل والاستثمار بسبب عدم القدرة على إجراء المعاملات المالية مع مؤسسات الولايات المتحدة.

## منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

**الحالة العامة: آثار الحصار على قطاعات الأمن الغذائي والزراعة ومصائد الأسماك والصناعة الغذائية**

يمكن تلخيص التغييرات الرئيسية التي طرأت منذ الفترة المشمولة بالتقرير السابق على النحو التالي:

(أ) يقدر إنتاج الحبوب في كوبا في عام ٢٠١٨ بنحو ٠٠٠ ٦٧٠ طن (بما يقابله من الأرز المبيَّض)، وهو ما يزيد قليلاً عن مستواه في عام ٢٠١٧ ولكنه لا يزال أقل بنحو ١٠ في المائة عن متوسط الإنتاج في السنوات الخمس السابقة؛

(ب) سجل إنتاج الأرز غير المقشور في كوبا زيادة طفيفة في عام ٢٠١٨ ليصل إلى ٠٠٠ ٤٦٠ طن (٠٠٠ ٣٠٧ طن بما يقابله من الأرز المبيَّض)، دعمتها الأحوال الجوية الجيدة طوال موسم النمو كله تقريبًا. وتشير التوقعات المبكرة لإنتاج الأرز في عام ٢٠١٩ إلى حدوث زيادة أكبر، في ظل زيادة المساحات المزروعة والجهود المحلية المبذولة لرفع مستويات الإنتاجية. وقد حددت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة توقعات الإنتاج الأخيرة في ما قدره ٧٢١ مليون طن، أي ما يفوق إنتاج عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٧، وهو ما يمثل زيادة في إجمالي إنتاج كوبا من الحبوب للسنة الثالثة على التوالي. وبلغ إنتاج الذرة في البلاد في عام ٢٠١٨ حوالي ٣٦٢ ألف طن، فيما يمثل انخفاضا عن متوسط السنوات الخمس السابقة بنحو ٩ في المائة. ويعزى هذا الانخفاض بالأساس إلى تقلّص المساحات المزروعة استجابةً

للانكماش المتوقع في الطلب على علف الحيوانات. غير أن الكميات المستوردة من الحبوب ظلت مستقرة إلى حد كبير، في حدود ٢,٢ مليون طن، وتغطي حوالي ثلثي الاحتياجات المحلية للبلد.

وينبغي مواصلة النظر في آثار الحصار الرئيسية على الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية والصناعة الغذائية من منظورين مختلفين هما:

(أ) تفضي استحالة الاستفادة الكاملة من إمكانات التصدير (فيما يتعلق بالبن، والعسل، والتبغ، والكركند الحي، ومنتجات تربية الأحياء المائية) إلى أقرب الأسواق (الولايات المتحدة) إلى خسائر كبيرة، بسبب الاضطرار إلى بيع تلك المنتجات لأسواق أبعد، مع ما يترتب على ذلك من ارتفاع في تكاليف التسويق والتوزيع، وهو ما يؤثر سلبا على عائدات كوبا من النقد الأجنبي وعلى قدرتها على شراء المنتجات الأساسية، ولا سيما الأغذية؛

(ب) ارتفاع تكاليف المدخلات اللازمة للإنتاج في قطاعات الزراعة ومصائد الأسماك وتربية الماشية (الوقود، وقطع غيار المعدات الزراعية، وعلف الحيوانات ومنتجات الصحة النباتية والصحة الحيوانية والأسمدة، والمنتجات من قبيل مبيدات الأعشاب، والمبيدات الحشرية القليلة السمية، وغيرها من مبيدات الآفات الشديدة الفعالية أو الأدوية البيطرية، وعُدَد تشخيص الأمراض لا تنتجها في كثير من الحالات سوى شركات في الولايات المتحدة) يؤدي إلى خفض الربحية وتدني قدرة كوبا على تلبية الاحتياجات المحلية من الأغذية.

وبصفة عامة، تترتب على الحصار آثار سلبية للغاية على الميزان التجاري لكوبا وعلى إيراداتها من العملة الأجنبية، وكذلك على إمداداتها من الغذاء والمنتجات الزراعية. وتتمثل إحدى الضائقات التي تواجهها حكومة كوبا في العملية الجارية لتحقيق إمكاناتها الاقتصادية في النقص الحاد في العملة الأجنبية. والمصدر الرئيسي للإنفاق بالعملة الأجنبية هو مشتريات المنتجات الزراعية، التي تبلغ تكلفتها حوالي ٨٠٠ مليون دولار سنويا.

ويؤثر الحصار على استيراد المنتجات الغذائية للاستهلاك البشري، ولا سيما المنتجات الموجهة للبرامج الاجتماعية، نظرا لأنه يقيد كمية تلك المنتجات وجودتها، مما يؤثر بشكل مباشر على الأمن الغذائي للفئات السكانية الضعيفة. ويقدَّر الضرر الاقتصادي الإجمالي الذي لحق بالقطاع الزراعي في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى أيار/مايو ٢٠١٦ بمبلغ ٤٢٩ ٥١٧ ١٨٣ دولارا.

وهناك مشكلة أخرى ناجمة عن الحصار تتمثل في صعوبة حصول كوبا على التمويل الخارجي المتعدد الأطراف للبرامج الإنمائية في مجال التنمية الزراعية والريفية بوجه عام، وما يتصل بذلك من عدم توافر الموارد لتصليح المعدات والبنى التحتية الزراعية وتحديثها.

وتجدر الإشارة إلى أن كوبا والولايات المتحدة وقّعتا في عام ٢٠١٦ مذكرة تفاهم بشأن الزراعة والميادين المتصلة بها، وإن كان من الصعب قياس الأثر المباشر لهذه الخطوة على الاقتصاد الكوبي. ومن المتوقع أن تعزز هذه المذكرة التعاون في قضايا مثل التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، والصحة النباتية والحيوانية، والمعايير، وحفظ الغابات. وفي عام ٢٠١٧، وقّع البَلدان مذكرة تفاهم بشأن الصحة الحيوانية والنباتية ترمي إلى تحسين التعاون في مجالات صحة الحيوانات والنباتات وحمايتها وتطبيق الحجر الصحي عليها. وعلاوة على ذلك، لأول مرة منذ عقد من الزمن وفي أعقاب مشروع القانون الزراعي الذي أصدرته الولايات المتحدة في عام ٢٠١٨، أزالت الولايات المتحدة بعض القيود المفروضة على تمويل

التجارة الزراعية مع كوبا[٥]. ففي مشروع القانون ذاك، وافق الكونغرس على تخفيف الجزاءات من خلال السماح للمنتجين في الولايات المتحدة بالحصول على تمويل حكومي معين[٦]، يتمثل في برنامج النفاذ إلى الأسواق (Market Access Programme) وبرنامج التعاون لتنمية الأسواق الأجنبية (Foreign Market Development Cooperation Programme)، من أجل تنفيذ برامج مأذون بها لتشجيع الصادرات في كوبا.

ويمتد التأثير المباشر للحصار ليطال حتى عمليات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وإن كانت المنظمة مستثناة منه رسميا. فالتأخيرات في سداد المدفوعات إلى موظفي منظمة الأغذية والزراعة (حتى ولو كانت باليورو) وإلى مورِّدي مشتريات المشاريع، أو وقف هذه المدفوعات، يقللان من رغبة الموردين في البيع إلى مكتب المنظمة في كوبا ويؤديان إلى زيادة تكاليف الشراء من الموردين القلائل المتبقين.

## آثار الحصار على سلع أساسية زراعية مختارة

### الحبوب

تشير تقديرات إنتاج الحبوب في عام ٢٠١٨ (بما يعادله من الأرز المقشور) في كوبا إلى ناتج يبلغ مستواه ٠٠٠ ٦٧٠ طن، فيما يمثل زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٧. وما زالت الجهود المبذولة لتعزيز إنتاج الأرز في كوبا تركز على تعزيز زيادة الغلات من خلال الاستثمار في البنى التحتية للري والتخزين ومن خلال تحسين الممارسات الزراعية. ومن المتوقع أن تدعم هذه الجهود إدخال تحسينات إضافية على الإنتاجية على مدى موسم ٢٠١٩، ما لم تحدث اختلالات كبرى. والتوقعات المتعلقة بزراعة حقول الأرز في عام ٢٠١٩ واعدة أكثر، بالنظر إلى ما أُفيد به بشأن ارتفاع منسوب المياه في الخزانات الكبرى عن المتوسط. وتشير التوقعات الأولية لعام ٢٠١٩ إلى زيادة بنسبة ١٢ في المائة في إنتاج الأرز الكوبي ليصل إلى ٠٠٠ ٥١٥ طن (٠٠٠ ٣٤٣ طن بما يعادله من الأرز المقشور).

وعلى الرغم من استمرار الجهود التي تبذلها الحكومة لتحرير الإنتاج المحلي وتعزيزه، لا تزال كوبا تعتمد اعتمادا كبيرا على واردات الأرز. وفي السنة التقويمية ٢٠١٨، تشير التقديرات إلى قيام كوبا باستيراد حوالي ٠٠٠ ٥٢٠ طن من الأرز لتلبية احتياجاتها الاستهلاكية. وعلى غرار السنوات السابقة، فقد وفرت فييت نام القدر الأكبر من احتياجات البلد من الأرز من خلال صفقات بين الحكومتين تسمح لكوبا بتأجيل مدفوعات ما تشتريه. ووِرّدت الكميات المتبقية من مصدِّرين من أمريكا الجنوبية هم البرازيل والأرجنتين ومؤخرا أوروغواي. وبسبب القيود التي يفرضها الحصار على خيارات الدفع والتمويل، وتقديم مصدِّري الأرز الآخرين شروطا أيسر، لم يُشحَن أي أرز تقريبا من الولايات المتحدة إلى كوبا منذ عام ٢٠٠٨. ومع ذلك، يدعم قطاع الأرز في الولايات المتحدة تخفيف الحصار، وقد رحَّب بالأحكام التشريعية التي أُقِرّت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨ والتي رفعت القيود المفروضة على استخدام مزارعي الولايات المتحدة الأموالَ الحكومية للمساعدة في تسويق الصادرات الزراعية إلى كوبا. ويرتكز دعم قطاع الأرز في الولايات المتحدة لهذه المبادرات على اعتقاده أن الميزة التجارية التي يوفرها

(٥) Congressional Research Service, “Cuba: US Policy Overview”, 5 March 2019.

(٦) Congressional Research Service, “The 2018 Farm Bill (P.L. 115-334): Summary and Side-by-Side Comparison”, updated 22 February 2019.

القرب الجغرافي للبلدين يمكن أن تساعده على توفير ما يصل إلى ٣٠ في المائة من واردات كوبا من الأرز في غضون عامين من رفع الحصار.

وفي حالة الذرة، وهي الحبوب الخشنة الوحيدة التي يجري استيرادها، من المتوقع أن تصل المشتريات الخارجية إلى حوالي ٠٠٠ ٩٤٥ طن في الفترة من تموز/يوليه ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩، فيما يشبه السنوات السابقة إلى حد كبير، في حين أن واردات القمح قد تزيد قليلاً، لتصل إلى ما يقرب من ٠٠٠ ٨٣٠ طن. وإجمالا، تشكل الواردات من الحبوب ما يقرب من ثلثي مجموع الاستهلاك المحلي.

## البذور الزيتية

لا تنتج كوبا كميات كبيرة من البذور الزيتية، ونتيجة لذلك، يكاد البلد يعتمد كليا على الاستيراد لتلبية احتياجاته من الزيوت النباتية والدقيق. وفيما يتعلق بالبذور الزيتية، تتمثل السلع الأساسية التي تتصدر الواردات في فول الصويا وزيت الصويا ودقيق الصويا. وعندما دخل الحصار الأمريكي حيز النفاذ، أصبح المورِّدان الرئيسيان لفول الصويا ومشتقاته هما الأرجنتين والبرازيل. ويقوم كل من كندا والمكسيك بشحن كميات صغيرة إلى كوبا من حين لآخر. وقد استوردت كوبا منتجات البذور الزيتية المستخرجة من غير فول الصويا من عدة مصادر منها الأرجنتين، والصين، وكندا، والمكسيك، والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠٠٢، استؤنف استيراد فول الصويا ومشتقاته من الولايات المتحدة. وفي ذلك العام، وعقب تنفيذ ”قانون الولايات المتحدة لتعديل الجزاءات التجارية وتعزيز الصادرات“، ونتيجة للقرب الجغرافي، أصبحت الولايات المتحدة هي المورِّد الرئيسي لفول الصويا وزيت الصويا ودقيق الصويا إلى كوبا، فحلّت وارداتها إلى حد كبير محل واردات المناطق الأخرى. ولكن في النصف الثاني من العقد الأول للقرن الحادي والعشرين، حلت عروض أكثر تنافسية من الأرجنتين والبرازيل جزئياً محل مبيعات الولايات المتحدة إلى كوبا من فول الصويا ومنتجات الصويا. ولم يتضح بعد أثر استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا في عام ٢٠١٥ على التدفقات التجارية. وفي عام ٢٠١٦، استعادت واردات فول الصويا من الولايات المتحدة مكانتها، وفي عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨، زوّدت الولايات المتحدة كوبا بالجزء الأكبر من وارداتها من فول الصويا. وعلى النقيض من ذلك، استمر تناقص شحنات دقيق فول الصويا الواردة من الولايات المتحدة وتوقفت تماما في عام ٢٠١٨، إذ أصبحت الأرجنتين والبرازيل هما المورّدان الرئيسيان لكوبا. وظل ورود شحنات زيت فول الصويا من الولايات المتحدة قليلا وغير منتظم في عام ٢٠١٨، حيث أُفيد بأن الاتحاد الروسي والبرازيل أصبحا هما مورِّداه الرئيسيان إلى كوبا.

## السكر الخام

بعد ثمانية مواسم متتالية من النمو، تقلص إنتاج السكر الخام في كوبا بنسبة ٤٢ في المائة في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنةً بالفترة ٢٠١٧/٢٠١٦، حيث انخفض إلى ١,١ مليون طن، وهو أدنى مستوى سُجِّل وصوله إليه على الإطلاق. ويُعزى الانخفاض الحاد إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالمحصول بسبب إعصار إيرما، الذي ضرب البلاد في عام ٢٠١٧. وتشير التوقعات الأولية للفترة ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى أن إنتاج السكر يمكن أن يصل إلى ١,٥ مليون طن، فيما يمثل ارتفاعا بنسبة ٤٣ في المائة عن الموسم السابق. ومن ناحية أخرى، ظل استهلاك السكر مستقرًا نسبيًا عند ٠,٦ مليون طن، مما دفع كوبا، جنبا إلى جنب مع انخفاض الإنتاج المحلي في الفترة ٢٠١٨/٢٠١٧، إلى زيادة استيرادها للسكر من السوق العالمية. وأتت الواردات بالأساس من البرازيل وهولندا، ولأول مرة، فرنسا. ولسنوات طويلة، كان القطاع الفرعي المحلي

للسكر يدار بواسطة نظام معقد قائم على آلية لدعم الأسعار، وحدود للإنتاج، وقيود على الواردات مصممة لإبقاء أسعار السكر مرتفعة. وعلى الرغم من بذل عدد من المحاولات على مر السنين لإصلاح هذا القطاع الفرعي، فقد ترك المشرعّون النظام قائما لحماية العاملين في مجالي زراعة الرز وتكريره. وفي إطار هدف طموح يتمثل في تحسين كفاءة الاقتصاد الكوبي، أُقِر دستور وطني جديد في تموز/يوليه ٢٠١٨ يتضمن أحكاما تيسر الاستثمار الأجنبي المباشر في البلد، لا سيما الاستثمارات الموجهة إلى صناعة السكر.

### اللحوم

زاد إجمالي إنتاج كوبا من اللحوم بنسبة ٢,٢ في المائة في عام ٢٠١٨، ليصل إلى ٠٠٠ ٣٧٨ طن. وكان معدل النمو من سنة لأخرى أقل بوضوح من النمو المسجل في عام ٢٠١٧ والبالغ ٥,٢ في المائة. ولحم الخنزير هو أهم فئة لحوم في كوبا، تليه لحوم الأبقار والدواجن، ومع ذلك لم يتوسع القطاع إلا بنسبة ١,٥ في المائة فقط في عام ٢٠١٨. واستوردت كوبا ٠٠٠ ٣٤٧ طن من اللحوم في عام ٢٠١٧، معظمها من لحوم الدواجن، وكان جزء كبير من الواردات قادما من الولايات المتحدة. ويتمثل أحد القيود الرئيسية التي تعترض تعزيز إنتاج اللحوم لتلبية الاحتياجات الوطنية في ارتفاع تكلفة استيراد علف الحيوانات والمدخلات الزراعية الأخرى، بما في ذلك المستحضرات الصيدلانية البيطرية، من أسواق بعيدة لا تمثل بالضرورة أقل الموردين تكلفة ولا أكثرهم ملاءمة. وإضافةً إلى ذلك، فقد أصبح من الصعب الوصول إلى تكنولوجيا الإنتاج الحديث التي يتطلبها هذا القطاع، بما في ذلك الآلات الزراعية وقطع الغيار. ورغم التغييرات التي طرأت على سياسات الحكومة في الآونة الأخيرة لصالح تنمية الزراعة الوطنية، فإن القيود المفروضة على سبل الحصول على الموارد المالية والتكنولوجيا تجعل من الصعب تطويرَ البنى التحتية المتصلة بالزراعة وزيادةَ الإنتاجية.

### منتجات الألبان

تشير التقديرات إلى أن إنتاج كوبا من الحليب في عام ٢٠١٨ بلغ ٠٠٠ ٥٣٠ طن، فيما يمثل انخفاضا بنسبة ٢,١ في المائة عن عام ٢٠١٧. وبالنظر إلى نقص القدرة على تلبية الاحتياجات الوطنية لاستهلاك الألبان، فقد استوردت كوبا ما يقدر بنحو ٠٠٠ ٤٥٠ طن (بمكافئات الألبان) من منتجات الألبان في عام ٢٠١٨، معظمها مساحيق حليب، من موردين في أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوقيانوسيا، وبصفة خاصة نيوزيلندا. وبلغ الإنفاق على مسحوق الحليب وحده أكثر من ٤٠٠ مليون دولار، أي ما يعادل ٢٠ في المائة من مجموع النفقات بالعملة الأجنبية. ومن ثمَّ، ما زالت تنمية قطاع الألبان تمثل إحدى الأولويات الرئيسية للحكومة في سعيها نحو تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي. بيد أن قطاع الألبان ما زال يواجه تحديات عديدة، منها محدودية حجم قطعان الماشية، وارتفاع تكاليف علف الحيوانات، ومحدودية توافر الوقود ومعدات النقل.

### المنتجات السمكية

المنتجات السمكية مهمة بالنسبة للأمن الغذائي في كوبا باعتبارها مصدرا للتغذية وللإيرادات المتأتية من الصادرات. وفي عام ٢٠١٦، بلغ إنتاج مصائد الأسماك ٥٤٠ ٢٣ طنا، فيما يمثل انخفاضا بنسبة ٨ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ وبنسبة تفوق ٩٠ في المائة مقارنة بعام ١٩٨٦، عندما كان متاحا لهذا البلد أن يصطاد السمك في المياه البعيدة أيضا. وإمكانات توسيع أنشطة مصائد الأسماك محدودة

وتركز على اعتماد نهج إداري يسمح باستعادة الأرصدة السمكية التي ربما عانت من الصيد المفرط. ويتمثل أكبر إمكانات التوسع في تربية الأحياء المائية، التي شهدت بعض التقلبات خلال السنوات القليلة الماضية ومثلت ٢٠٠ ٢٩ طن في عام ٢٠١٦ (أي ما يقل عن مستواها في عام ٢٠١٥ بنسبة ٩ في المائة). وتتكون جميع الصادرات السمكية لكوبا تقريبا من منتجات عالية القيمة، وعلى وجه الخصوص من المنتجات المجمدة من الكركند والروبيان، التي يشتد الطلب عليها في السوق الدولية. إلا أن الحصار يحول دون إمكانية النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة التي تعد إحدى أهم الأسواق وأكبر مستورد للأسماك والمنتجات السمكية في العالم. ونتيجة لذلك، تضطر كوبا إلى التصدير إلى وجهات أبعد، فتتكبد تكاليف أعلى للتسويق والتوزيع. وبالإضافة إلى ذلك، خلّفت الأزمة الاقتصادية التي واجهتها بعض أسواقها تأثيرا سلبيا على الطلب في الفترة من عام ٢٠١٢ إلى عام ٢٠١٤، مما أدى إلى انخفاض الصادرات. وفي عام ٢٠١٦، ونتيجة لتحسُّن الطلب، وصلت الصادرات إلى ما يقدر بمبلغ ٦٩ مليون دولار، فيما يمثل زيادة بنسبة ٣٠ في المائة مقارنة بعام ٢٠١٥ ولكنه يمثل انخفاضا بنسبة ٢١ في المائة مقارنة بعام ٢٠٠٧ و ٢٩ في المائة مقارنة بعام ١٩٩٧. وسجلت واردات الأسماك، التي تتكون بصورة رئيسية من منتجات سمكية منخفضة القيمة، زيادة بنسبة ٣ في المائة في عام ٢٠١٦ مقارنة بعام ٢٠١٥، حيث بلغت ٤٣ مليون دولار حسب التقديرات.

**الحِراجة**

يقدر الأثر الاقتصادي للحصار بمبلغ ٠٠٠ ٣٠٠ ١٣ دولار نتيجة استيراد الخشب. وتستخدِم معظم وسائل الاستخراج ومناشر الأخشاب في كوبا تكنولوجيا من الولايات المتحدة لم تعد مواكبة للعصر. ويتسبّب عدم توافر القطع والملحقات اللازمة لتلك المعدات في حدوث تعطّل وخسائر في عمليات الإنتاج.

**المساعدة التقنية التي تقدِّمها منظمة الأغذية والزراعة إلى كوبا**

تواصل منظمة الأغذية والزراعة تقديم الدعم لحكومة كوبا، لا سيما في تعزيز التنمية الريفية ومصائد الأسماك، مع التركيز على الأمن الغذائي. وساعدت منظمة الأغذية والزراعة المؤسسات الكوبية في تنظيم عدة مؤتمرات ومناسبات دولية في مجالات منها الزراعة المستدامة، والزراعة العضوية، والإنتاج الحيواني، ومراقبة الصحة الحيوانية؛ والتعاونيات والزراعة الأسرية؛ ومصائد الأسماك وما يتصل بها من سياسات؛ والحراجة والتنوع البيولوجي؛ والبيئة وتغير المناخ. وعلاوة على ذلك، تساعد المنظمة الخبراء الكوبيين في تقديم المساعدة في مجال التعاون بين بلدان الجنوب وفي حضور الاجتماعات المتعلقة بالاتفاقيات والاتفاقات الدولية. ويؤثر الحصار أيضا على لوجستيات السفر وحجوزات الطيران.

وفي سياق التعاون بين بلدان الجنوب، تدعم منظمة الأغذية والزراعة كوبا في المشاركة في نشاط مشترك مع المنظمة الإقليمية الدولية لصحة النبات والحيوان، هدفه القضاء على طاعون الخنازير العادي في الجمهورية الدومينيكية وكوبا وهايتي.

ويتواصل تقديم الدعم التقني إلى كوبا بخصوص إدارة مدة صلاحية مبيدات الآفات، وذلك في إطار المبادرات الإقليمية المنفذة ضمن المشروع الذي تموِّله المفوضية الأوروبية من أجل دعم بناء القدرات ذات الصلة بالاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف في بلدان أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ المبرمة بغرض إزالة مبيدات الآفات المنتهية الصلاحية، وإدارة مبيدات الآفات، والإدارة المستدامة

للآفات. ووفر المشروع الدعم لعملية جرد المبيدات المنتهية الصلاحية، بما يعزز تسجيل مبيدات الآفات ويزيد الوعي بالمشاكل المتعلقة بها. وتشارك كوبا في حلقات العمل المنظَّمة في إطار هذا المشروع.

وقد جرى تقديم الدعم السياساتي والتقني لتحديث السياسة الزراعية الوطنية، مع التركيز بشكل خاص على قطاع الألبان نظرا لأنه يشكل أحد أهم مكونات سلة الأغذية، فضلا عن كونه محركا اقتصاديا رئيسيا لإيجاد فرص العمل وتوليد الدخل في المناطق الريفية. وقد ركزت المساعدة التقنية على تقييم مستوى إنتاجية المنظمات الصناعية بأشكالها المختلفة وعلى مساعدة الحكومة في تحديد التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة لتعزيز الهيكلة الصناعية لقطاع الألبان الوطني.

وقدمت منظمة الأغذية والزراعة دعماً ومساعدة تقنيين من أجل استحداث أدوات تستعين بها كوبا في إنشاء آلية وطنية لنظام المعلومات القائم لديها من أجل تطبيق النهج الجديد لرصد خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. ويشارك الوفد الكوبي بشكل منتظم، عن طريق اللجنة التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة وفريقها العامل الحكومي الدولي المعني بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، في وضع إطار السياسة العامة لخطة العمل العالمية الثانية المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وكذلك في وضع المؤشرات والغايات المتعلقة بالموارد الوراثية النباتية، وفي إعداد معايير مصرف الجينات للموارد الوراثية النباتية.

وتُسدى المشورة في ما يتعلق بسياسات القطاع الزراعي والسياسات الزراعية البيئية، وتوفير فرص العمل لشباب الأرياف، ووضع برامج التكثيف المستدام، بالاستناد إلى ما تنفذه المنظمة من مشاريع تجريبية في مجال سلاسل القيمة الخاصة بالحبوب والحليب ولحم البقر. وبالإضافة إلى ذلك، تساعد منظمة الأغذية والزراعة كوبا حاليا في مشاريع تركز على إصلاح البيئة والحفاظ عليها، ولا سيما في ما يخص المناظر الطبيعية الخاضعة للتنظيم البشري، وبناء القدرة على مجابهة المخاطر المرتبطة بتغير المناخ.

وتخطط شعبة اقتصاديات التنمية الزراعية التابعة للمنظمة، في إطار دعمها لتنمية القدرات القطرية وسعيا إلى إسداء المشورة السياساتية المستندة إلى الأدلة، لإيفاد بعثة تنسيقية إلى كوبا بشأن ”تعزيز السياسات العامة بهدف تحسين أثر سياسات الأمن الغذائي والتغذوي“. والهدف من البعثة هو إعداد مشروع يرمي إلى تحسين قدرة البلد فيما يتعلق بتحليل السياسات وصياغتها.

## آثار الحصار في المشاريع التي تنفّذها منظمة الأغذية والزراعة في كوبا

نتيجة للحصار المفروض على كوبا، تتأثر المشاريع التي تنفّذها منظمة الأغذية والزراعة في البلد فيما يتعلق بشراء المعدات والإمدادات التي تكمّل المساعدة التقنية التي تقدّمها المنظمة، حيث يتعيّن استيراد الموارد التي يمكن جلبها من الولايات المتحدة من أسواق أبعد مسافة وبأسعار وتكاليف شحن أعلى بكثير. ولو تسنى الشراء من الولايات المتحدة لكانت العمليات أقل كلفة بكثير ولأمكن تقديم الدعم لمزيد من الأنشطة من خلال الميزانية المتاحة.

وفي إطار الحصار، تعرقل الظروف عمليات تسديد المدفوعات والمعاملات المصرفية من وإلى الموردين الذين يقدّمون خدمات إلى مشاريع التعاون وإلى مكتب المنظمة القطري. ويتجلى ذلك في رفض المصارف إجراء تحويلات من المنظمة لتغطية المبيعات المخصصة لكوبا؛ وفي عدم قدرة الموردين على

أن يقدّموا إلى كوبا منتجات حصلوا عليها من شركات أخرى في الولايات المتحدة؛ وفي عدم قدرتهم على تحويل الأموال إلى كوبا للدفع مقابل الخدمات المتعاقَد عليها في البلد.

ولا يزال موظفو المنظمة يتأثرون بالإجراءات المكلفة والطويلة المترتبة على العمليات المصرفية.

ويرد أدناه موجز لآثار الحصار السلبية على بعض القطاعات التي تقدّم لها المنظمة المساعدة التقنية وقطاعات أخرى مدرجة ضمن إطار برنامجها القطري.

فقد وقعت الخسائر فيما يلي بصورة أساسية:

(أ) الفرق في الأسعار نتيجة التغييرات في أسواق الاستيراد؛

(ب) التكاليف الإضافية المتصلة بتأمين الشحن؛

(ج) التكاليف الإضافية المترتبة على تجميد الأصول؛

(د) الأضرار النقدية؛

(هـ) الخسائر المتكبّدة بسبب تعذّر الحصول على أحدث التكنولوجيات من الولايات المتحدة؛

(و) تغيير وجهة الصادرات.

## الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تخضع المساعدة التي تقدّمها الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى جميع الدول الأعضاء فيها، بما في ذلك كوبا، لأحكام المادة الثالثة – جيم من نظامها الأساسي التي تنص على ما يلي: ”تمتنع الوكالة، في اضطلاعها بوظائفها، عن إخضاع المساعدة التي تقدّمها إلى أعضائها لأي شروط سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، أو أي شروط أخرى تتنافى مع أحكام هذا النظام الأساسي“.

بيد أن الحصار القائم يفرض صعوبات معيّنة تعوق تنفيذ برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا. فعلى سبيل المثال، يتأثر شراء المعدات والمواد الاستهلاكية ومواد من قبيل المواد الكيميائية أو الأدوية المشعة أو أجهزة جمع العينات من الهواء أو الفصل الكروماتوغرافي الغازي المقترن بالقياس الطيفي للكتلة، بمحدودية عدد البائعين الراغبين في الشراء للبلد و/أو الشحن إليه، والقادرين على ذلك.

وعلاوة على ذلك، تواجه مساهمات كوبا في صندوق التعاون التقني تعقيدات غير مباشرة، بسبب القيود المفروضة على صرف العملات بين البيزو ودولار الولايات المتحدة.

وتُفرَض قيود أيضا على مشاركة مواطنين من كوبا في أنشطة التدريب والمنح الدراسية والاجتماعات التي تنظّمها الوكالة في الولايات المتحدة والعكس بالعكس. وبسبب ضعف الاتصال بالإنترنت، يتعذّر على النظراء الكوبيين المشاركة في الاجتماعات عبر الإنترنت لاستعراض التقدم المحرز في المشاريع.

وتحاول الوكالة، وفقا للمادة المذكورة أعلاه من نظامها الداخلي، أن تتغلب قدر الإمكان على هذه الصعوبات، على سبيل المثال، من خلال إرسال المواطنين الكوبيين لتلقّي التدريب في بلدان أخرى بهدف استيفاء شروط برنامج الوكالة للتعاون التقني في كوبا.

## منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

في الدورة التاسعة والثلاثين للجمعية العمومية لمنظمة الطيران المدني الدولي، التي عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦، استعرضت اللجنة الاقتصادية الطلب المقدم من كوبا بشأن استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة. ولاحظت اللجنة أن الجزاءات الاقتصادية تؤثر سلبا في التشغيل الآمن للطيران المدني، وتحقيق أهداف المنظمة المتصلة بعدم ترك أي بلد وراء الركب، وتطوير النقل الجوي والتجارة والاقتصاد. وأشير أيضا إلى أن لهذه الجزاءات آثارا تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على شركات الطيران ليس فقط في الدول المعنية. بيد أن الولايات المتحدة ذكرت أن إجراءاتها تمتثل امتثالا كاملا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

وانتهت الجمعية العمومية التاسعة والثلاثين لمنظمة الطيران المدني الدولي في قرارها ٣٩-١٥ (المرفق (أ)، القسم الأول، الفقرة ٣) إلى أنها تحثّ الدول الأعضاء على أن تتفادى اتخاذ إجراءات أحادية تتجاوز حدود الولاية الإقليمية قد تؤثر سلبا على النمو المنتظم والمستدام والمتسق للنقل الجوي الدولي، وأن تتأكد من ألاّ يتم تطبيق السياسات والتشريعات المحلية على النقل الجوي الدولي دون مراعاة خصائصه على النحو الواجب.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت كوبا مشاركتها النشطة في ثلاثة مشاريع إقليمية تنفَّذ من خلال مكتب التعاون التقني التابع للمنظمة. وتمثّلت أهداف تلك المشاريع في توفير المساعدة الإدارية في تنظيم وإدارة أمانة لجنة أمريكا اللاتينية للطيران المدني، وتعزيز تطبيق نُظُم الملاحة الجوية القائمة على الأداء في منطقة البحر الكاريبي على نحو يحقق اتساق نظام إدارة حركة الملاحة الجوية العالمية، وإنشاء وتشغيل نظام إقليمي للرقابة على السلامة يتضمن الدعم التقني واللوجستي والإداري اللازم وفقا لأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي ومرفقاتها. ولم يتم إطلاق أو تنفيذ مشاريع ثنائية مع كوبا خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

## المنظمة الدولية للحماية المدنية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

تؤكد المنظمة الدولية للحماية المدنية مجدداً رأيها الذي مفاده أن الأمم المتحدة محفل مناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ومن ثمَّ فهي ترحب بالنظر الإيجابي في القرار ٨/٧٣ الذي اعتمدته الجمعية العامة في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وقد أصبحت كوبا عضوا كامل العضوية في المنظمة الدولية للحماية المدنية في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وتعد احتياجاتها كبيرة فيما يتعلق بجميع الخطوات الأربع المرتبطة بإدارة الكوارث وهي: الوقاية، والتأهب، والاستجابة، والتعافي. وبالتالي، ومن أجل وفاء المنظمة الدولية للحماية المدنية بالتزاماتها تجاه الدول الأعضاء، فإنها بصدد تقديم المساعدة التقنية في مختلف مجالات الحماية المدنية في كوبا، من خلال نقل المعدات والتكنولوجيا ودعم الدورات التدريبية في مجال الدفاع المدني.

## الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

أعادت الإدارة الحالية النظر في العديد من التدابير التي اتخذتها الإدارات السابقة للولايات المتحدة من أجل تخفيف القيود المترتبة على الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ومن ثم أثّر ذلك في الاقتصاد الكوبي، لا سيما قطاعَي المالية والتجارة.

ويشارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية حاليا في تمويل مشروعين في كوبا، هما ''مشروع التنمية الريفية للتعاونيات في المنطقة الشرقية'' و ''مشروع تنمية تعاونيات الثروة الحيوانية''. وتنفّذ وزارة الزراعة الكوبية المشروعين اللذين وُضعا لتقديم خدمات الدعم الزراعي إلى صغار المنتجين الريفيين، بمن فيهم النساء والشباب وغيرهم من الفئات المعرضة بشدة للصدمات الاقتصادية الخارجية والآثار المترتبة على تغير المناخ. وبالنظر إلى تأثير التدابير الحالية التي تتخذها الولايات المتحدة، تحد تأخيرات متواصلة في تنفيذ المشاريع التي يموّلها الصندوق في كوبا نتيجة شح العملات الأجنبية وطول إجراءات الاستيراد وارتفاع تكاليف الواردات.

وتفاقِم القيود التجارية والمالية التحديات العادية التي تواجهها كوبا بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية. ففي القطاع الزراعي والريفي على وجه الخصوص، تسهم القيود التالية، في جملة قيود أخرى، في انخفاض مستويات الإنتاجية، وفي الحدّ من كمية الإنتاج الغذائي المحلي ونوعيته وتنافسينه، وفي الحاجة إلى استيراد كميات كبيرة من الأغذية لتلبية احتياجات سكان الريف:

- تقادم المعدات الزراعية (مثل الجرّارات ونُظم الري ومضخات المياه) ونقص قطع الغيار؛
- ارتفاع تكلفة مدخلات الإنتاج اللازمة للإنتاج والتصنيع والتوزيع في قطاع الزراعة وتربية المواشي (مثل الوقود والأعلاف الحيوانية والأسمدة ومبيدات الأعشاب ومبيدات الآفات والمستحضرات الطبية البيطرية) ونقص تلك المدخلات؛
- قلة فرص الحصول على التمويل بالعملة الصعبة لاستيراد المعدات ومدخلات الإنتاج؛
- محدودية الوصول إلى موردي التكنولوجيات الزراعية الجديدة؛
- محدودية الفرص المتاحة لتصدير بعض المنتجات الزراعية.

وباختصار، لا تزال التدابير المعمول بها حاليا تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، لا سيما نوعية حياة الفئات الأشد ضعفا التي تعيش في المناطق الريفية، والفرص المتاحة للتنمية الزراعية والريفية، والتنمية البشرية بشكل عام.

## منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لا يزال للحصار آثار غير مباشرة، بل ومباشرة أيضا، على آفاق التنمية الاقتصادية، وبالتالي على إيجاد فرص العمل والعمل اللائق. ومن بين تلك الآثار، على سبيل المثال لا الحصر:

- لا تزال القيود غير الضرورية المفروضة على التحويلات المالية تفضي إلى فرض عبء ضريبي كبير غير مباشر على المرتبات التي يحصل عليها خارج البلد بصورة مشروعة وترسل لكي تنفقها الأسر المعيشية في تلبية احتياجات إنسانية أساسية كالغذاء، والملبس، والتعليم، والسكن، والمياه، والصرف الصحي.
- لا تزال القيود المفروضة على التجارة والمعاملات المالية تمثل عقبة كبيرة وتكلفة إضافية في مجال تطوير الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل، بالنظر إلى أن توفير العمل اللائق يتوقف إلى حد كبير على الاستثمار الإنتاجي والوصول إلى التمويل.
- تسبب محدودية فرص الاستفادة من نقل التكنولوجيا مزيدا من الصعوبات للمؤسسات وللتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ولا تقتصر الآثار المباشرة وغير المباشرة للحصار المفروض على الاقتصاد والشعب الكوبيين على المؤسسات فحسب، بل إنها تطال أيضا، وحتى بصورة أكبر، عمال تلك المؤسسات والسكان بوجه عام. ويساور منظمة العمل الدولية القلق بشكل خاص من الآثار الواقعة على الأطفال والعمال والمسنين. وسيؤدي إنهاء الحصار إلى تحويل الخسارة الإجمالية الناجمة عنه إلى فرصة للاستثمار الإنتاجي ولإيجاد فرص عمل جديدة.

وكوبا عضو نائب في مجلس إدارة منظمة العمل الدولية، وستشارك بفعالية في مؤتمر العمل الدولي الثامن بعد المائة (١٠-٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٩). وترى منظمة العمل الدولية أن الجمعية العامة للأمم المتحدة هي المحفل المناسب لمعالجة المسائل المتعلقة بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

## المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تشارك كوبا، بصفتها دولة عضوا في المنظمة البحرية الدولية، في اجتماعات هيئات المنظمة وتستفيد من برامج التعاون التقني المتاحة (البرامج الإقليمية للمنظمة المتعلقة بدعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك البرامج العالمية، حسب الاقتضاء).

وتقيم المنظمة علاقات تعاون مع جميع الدول الأعضاء من أمريكا اللاتينية، بما فيها كوبا. وتتعاون المنظمة، منذ أوائل ثمانينات القرن الماضي، تعاونا وثيقا مع ”الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين“، التي تضم أمريكا الجنوبية وبنما وكوبا والمكسيك.

وتسترشد المنظمة في تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية المتبعة في المنطقة، والتي يجري تنقيحها كل خمس سنوات، وستواصل التركيز على دعم تنفيذها. وقد تناولت البلدان الأعضاء في الشبكة التشغيلية مسائل من قبيل معايير السلامة وجوانب التدريب وحماية البيئة البحرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية، حيث نُظِّم العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة. وفي هذا السياق، وعملا بسياسات اللامركزية التي تعتمدها المنظمة، يوجَّه معظم الدعم الذي تقدّمه من خلال الشبكة التشغيلية بموجب مذكرة تفاهم موقَّعة مع أمانة الشبكة. وبموجب هذا الصك، تُناط بالشبكة التشغيلية مسؤولية إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمية التي تحددها البلدان المعنية، بما فيها كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها بشكل فعال.

وتتلقى كوبا أيضا مساعدة تقنية من المركز الإقليمي للمعلومات والتدريب بشأن حالات الطوارئ المتعلقة بالتلوث البحري لمنطقة البحر الكاريبي الكبرى، وهو مركز إقليمي مقرّه كوراساو يهدف إلى مساعدة بلدان المنطقة على منع حوادث التلوث الكبرى في البيئة البحرية والتعامل معها.

ولم تواجه المنظمة صعوبات في تنفيذ أي من الأنشطة المتعلقة بالمشاريع المذكورة أعلاه نتيجة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

## المنظمة الدولية للهجرة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

انضمت كوبا إلى عضوية المنظمة الدولية للهجرة خلال دورة مجلس المنظمة الـ ١٠٨ في عام ٢٠١٧.

غير أن الشراكة بين المنظمة وكوبا بدأت قبل انضمام البلد إلى عضوية المنظمة على النحو المبيّن في التقرير السابق. فعلى سبيل المثال، دعمت المنظمة استجابة السلطات الكوبية إلى الإعصار ماثيو في عام ٢٠١٦ والإعصار إيرما في عام ٢٠١٧ عن طريق توزيع مواد إغاثة غير غذائية على السكان المتضررين. وقد أثّرت عملية الدفع في تنفيذ المنظمة للاستجابة الإنسانية. حيث كان سداد المدفوعات للموردين بطيئا، بالنظر إلى أن الفريق المعني بالامتثال التابع لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية طلب إلى المنظمة إرسال تفاصيل عن المشتريات ووثائق داعمة لها.

وشاركت كوبا بنشاط في الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، وظلت الحكومة ترسل مشاركين لحضور الدورة الدراسية للبلدان الأمريكية بشأن الهجرة الدولية في مار ديل بلاتا بالأرجنتين على مدار السنوات الست الماضية.

وتشارك المنظمة حاليا في عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠٢٠-٢٠٢٤ وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي عام ٢٠١٩، باشرت المنظمة تنفيذ مشروع جديد بشأن إدارة الهجرة مع وزارة الداخلية. وتبلغ ميزانية المشروع ٠٠٠ ٢٠٠ دولار.

وفي آذار/مارس ٢٠١٩، تلقّت المنظمة مبلغ ٧٢٩ ٢٠٥ دولارا من الصندوق المركزي لمواجهة حالات الطوارئ من أجل تقديم المساعدة الإنسانية الطارئة إلى الأسر المقيمة في مرافق الدولة أو في منازل

عائلاتها وأصدقائها بعد أن اجتاح إعصار العاصمة الكوبية في وقت سابق من العام. ومن المتوقع أن يساعد المشروع ٨٠٠ ٣ فرد أو ٩٥٠ أسرة، وهو ما يمثّل ٣٨ في المائة من الأشخاص الذين تم إجلاؤهم.

ويشارك مكتب المنظمة في كوبا أيضا بنشاط في الفريق التقني للطوارئ التابع للأمم المتحدة، وهو فريق مؤلف من مختصين من منظومة الأمم المتحدة يقدّم الدعم إلى فريق الأمم المتحدة القطري في الاستعداد لحالات الطوارئ والاستجابة لها.

وبالإضافة إلى ذلك، تواصل المنظمة تقديم خدمات المساعدة في مجال العودة الطوعية إلى المواطنين الكوبيين والمهاجرين الذين تقطعت بهم السبل، وكذلك المساعدة في إعادة توطين اللاجئين.

## الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٤ آذار/مارس ٢٠١٩]

خلال الفترة محل النظر، تلقى الاتحاد الدولي للاتصالات، فيما يتعلق بقرار الجمعية العامة ٨/٧٣، المراسلة التالية الموجهة من ممثل كوبا الدائم لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف والمنظمات الدولية الأخرى في سويسرا إلى الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات: المذكرة رقم ٢٠١٨/٤١٥ المؤرخة ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨.

## الاتحاد البرلماني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تمسَّك الاتحاد البرلماني الدولي منذ سنوات عديدة برأي مفاده أنه ”يجب تجنب الجزاءات الاقتصادية قدر الإمكان لأنها تسبب المعاناة لأعداد كبيرة جدا من الأبرياء“، وعارض ”اعتماد دولة أو مجموعة من الدول قوانين أو تدابير أخرى تتجاوز حدود الولاية الإقليمية وتهدف إلى إجبار أطراف ثالثة من الدول أو مواطني تلك الدول على تطبيق تلك الجزاءات الاقتصادية“[٧]. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٧، اتخذ الاتحاد البرلماني الدولي في الدورة ١٣٦ لجمعيته، التي عُقدت في دكا، قرارا بتوافق الآراء بعنوان ”دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول“. ويؤكد القرار أن ”لشعب كل بلد من البلدان حقا غير قابل للتصرف في تقرير مستقبله السياسي وفي السعي بحرية إلى تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وفقا للقانون الدولي“.

وفي إطار سلسلة التصريحات الصادرة عن حكومة الولايات المتحدة الأمريكية والتي تفرض انتكاسة في علاقاتها الثنائية مع كوبا، يرحّب الاتحاد بالجهود التي يبذلها كونغرس الولايات المتحدة والجمعية الوطنية لكوبا في سبيل تحسين التعاون بينهما. وقد سُرّ الاتحاد، على غرار السنوات السابقة، حين علم أن أعضاء من كونغرس الولايات المتحدة واصلوا زيارة كوبا لمناقشة زيادة التعاون بين البلدين وإيجاد سبل للعمل معا بشأن القضايا موضع الاهتمام المشترك. ولدى الاتحاد أمل كبير بأن يؤدي هذا

(٧) انظر Inter-Parliamentary Union resolution adopted at the 104th Inter-Parliamentary Conference, Jakarta, October 2000.

النوع من المبادرات إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا رفعا نهائيا. والاتحاد البرلماني الدولي على اقتناع بأن الحوار السياسي وحده يمكن أن يوصل إلى قرارات مقبولة لدى الجميع وأن يهيئ الظروف الملائمة لإدامة السلام والتفاهم بين الشعوب.

ويودّ الاتحاد أن يكرر الإعراب عن تأييده القوي لرفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وأن يعرب عن تضامنه مع الشعب الكوبي الذي لا يزال يعاني من تبعات هذا الحصار.

## مكتب شؤون الفضاء الخارجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٧ أيار/مايو ٢٠١٩]

كوبا دولة عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ عام ٢٠٠١. وقد شاركت ما بين عامَي ١٩٩٤ و ٢٠٠١ في أعمال اللجنة ولجنتيها الفرعيتين، وفقاً لممارسة اللجنة المتمثّلة في التناوب على شغل مقاعد العضوية. ومنذ أوائل ثمانينيات القرن العشرين، حضرت كوبا بانتظام دورات اللجنة ولجنتيها الفرعيتين بصفة مراقب.

وفي الفترة من ٢٦ إلى ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠، اشتركت كوبا ومكتب شؤون الفضاء الخارجي في تنظيم حلقة عمل عقدت في هافانا في موضوع ”الاتصالات الفضائية من أجل التنمية“. وفي الفترة من ٥ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، استفاد خبراء كوبيون من المشاركة في حلقة عمل عقدت في بوينس آيريس بعنوان ”إسهام قانون الفضاء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية“ (انظر A/AC.105/1037).

ويُذكر أن منطقة البحر الكاريبي ترتفع فيها احتمالات حدوث كوارث نتيجة للأخطار الطبيعية، من قبيل الأعاصير، والأمواج السنامية، والمدود العاصفية، والزلازل، والانهيارات الأرضية، وحالات الجفاف، والفيضانات، وموجات الحر الشديد. وإزاء الأزمات المتعددة التي حدثت على مر السنين، وضعت حكومة كوبا نظام إنذار فريداً من نوعه يتسم بالكفاءة ويغطي جميع أرجاء البلد. ومع ذلك، يمكن أن يسهم استخدام وكالة الحماية المدنية الكوبية البياناتِ الساتلية، وكذلك نُظُم تحديد المواقع والملاحة الدقيقة أو الاتصالات الساتلية الحديثة، في تحسين أداء نظام الإنذار، ويسمح في الوقت نفسه بتحسين التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لمواجهتها. وسيتسنى تيسير إدماج هذه الأدوات بصورة كبيرة في النُّظُم القائمة في كوبا بمشاركة جميع أصحاب المصلحة على مختلف مستويات الإدارة في كوبا مشاركةً حسنة التنظيم.

ويكفل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ الذي ينفّذه مكتب شؤون الفضاء الخارجي وصول جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية إلى جميع أشكال المعلومات الفضائية وتمكينها من تطوير القدرة على استخدام تلك المعلومات دعماً لمراحل دورة إدارة الكوارث كلها. ويحقق البرنامج رسالته من خلال التركيز على أن يكون بوابة للحصول على المعلومات الفضائية من أجل دعم إدارة الكوارث، وذلك باعتباره جسراً يربط بين الأوساط المعنية بإدارة الكوارث وإدارة المخاطر والفضاء، وميسراً لبناء القدرات وتعزيز المؤسسات. ويحظى البرنامج بدعم من ٢٢ مكتباً إقليمياً للدعم (توجد ٥ مكاتب منها في أمريكا اللاتينية)، ويتسم جميعها بأهمية بالغة في تمكين البرنامج من تحقيق رسالته.

ومنذ عام ٢٠٠٩، قدّم البرنامج خدمات استشارية مفصّلة لسبعة بلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، هي: إكوادور، وبيرو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وغواتيمالا، وهندوراس. وقد مكّن هذا الدعم الحكومات من تحديد الأولويات بغية تعزيز قدراتها في مجال الكشف عن البيانات والمعلومات والمنتجات والخدمات الفضائية والوصول إليها واستخدامها، ما يساعدها على الحد من ضعف سكانها وهياكلها الأساسية في مواجهة الأخطار الطبيعية.

وأخيراً، من أجل دعم تنفيذ إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، أقام مكتب شؤون الفضاء الخارجي شراكة عالمية باستخدام تطبيقات التكنولوجيا الفضائية للحد من مخاطر الكوارث، وهو عضو أساسي في الشبكة الدولية لنُظُم الإنذار المبكر بالأخطار المتعددة. وتبرز هذه الآليات دورَ تكنولوجيا الفضاء وتطبيقاته بوصفها مجموعة حاسمة الأهمية من الأدوات لتخطيط الجهود التي تبذلها الدول للحد من المخاطر المرتبطة بالأخطار الطبيعية، ولإعداد هذه الجهود وقياسها ورصدها.

وإن إيفادُ بعثة استشارية تقنية تابعة للبرنامج، مؤلفة من فريق خبراء دولي ناطق بالإسبانية يمكنه إجراء مشاورات مع كيانات رئيسية في كوبا لديها مسؤوليات أو أدوار ممكنة للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، لن يسمح بتقييم القدرات الحالية فحسب، بل وأولويات العمل أيضاً. ويمكن التخطيط لهذه البعثة وإيفادها في عام ٢٠٢٠ أو عام ٢٠٢١، رهناً بتوفر التمويل، لتقدّم توصيات واضحة لحكومة كوبا.

## مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]
[١ أيار/مايو ٢٠١٩]

كوبا بلد يتمتع بمستوى مرتفع من التنمية البشرية، حيث احتلّ المرتبة الثالثة والسبعين في دليل التنمية البشرية لعام ٢٠١٨. وقد أعربت السلطات الوطنية عن التزامها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعكف حكومة كوبا على تنفيذ عملية تحوّل لتحديث نموذجها الاقتصادي، بحيث تركز على الأولويات الوطنية، من قبيل الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية والاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي وسياسات الاستعاضة عن الواردات. وأعلنت السلطات الوطنية عن التزامها القوي بالحفاظ على معايير التنمية الاجتماعية. وتمثَّل أول إنجاز لهذه العملية في وضع المبادئ التوجيهية لحزب الثورة المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١١. ويدعو أحد تلك المبادئ إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف، مع إشارة إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة. وفي أيار/مايو ٢٠١٧، أقرّت الجمعية الوطنية تحديثا للمبادئ التوجيهية (٢٠١٦-٢٠٢١)، وكذلك وثيقتين استراتيجيتين، هما: ''تصور للنموذج الاقتصادي والاجتماعي الكوبي للتنمية الاشتراكية'' وأسس ''الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠''. وتتماشى هذه الخطة مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التابعة لها.

وقد أُقرّ دستور جديد لكوبا من خلال عملية استفتاء جرت في شباط/فبراير ٢٠١٩. ويعزز الدستور المعتمد حقوق المواطنين، ويعترف بأنواع مختلفة من الملكية، ويضع هياكل جديدة للحوكمة، ويؤكد من جديد الدور المحلي في التنمية، من بين أمور أخرى.

وفي هذا السياق، تدعم منظومة الأمم المتحدة جهود السلطات الوطنية الرامية إلى التصدي للمسائل المستجدة والتحديات الإنمائية. ويدعم إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية الحالي (٢٠١٤-٢٠١٩) أولويات التنمية المستدامة، بالتركيز على أربعة مجالات للتعاون الاستراتيجي، هي: الديناميات السكانية والخدمات الاجتماعية و/أو الثقافية؛ التنمية الاقتصادية المستدامة التي تشمل سلاسل القيمة والتنمية المحلية وتطوير الطاقة المستدامة؛ الأمن الغذائي؛ الاستدامة البيئية وإدارة مخاطر الكوارث.

وبالإضافة إلى ذلك، تدعم منظومة الأمم المتحدة في كوبا الاستجابة الإنسانية. ففي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، رزح زهاء ٦٨٢ ٢٥٣ شخصا تحت وطأة إعصار شديد اجتاح خمس بلديات في هافانا. ولمدة ٣٠ دقيقة، ولّد الإعصار، الذي كان من فئة EF4 (مقياس فوجيتا المعزز الذي تبلغ الدرجة القصوى فيه ٥ درجات)، رياحا سرعتها نحو ٣٠٠ كلم في الساعة وهو يتحرك بسرعة ٤٦ كلم في الساعة ويشق طريقا طولها ٢٠ كلم وعرضها من ٤٠٠ إلى ٦٠٠ متر، مدمرا المنازل والمباني السكنية والمستشفيات والعيادات والمدارس والبنى التحتية للكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والصناعات الصغيرة والمتوسطة والبنى التحتية للمرافئ. وأسفر الإعصار عن ٧ قتلى و ١٩٠ جريحا.

وشهدت العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة وكوبا تحسنا عندما استعاد البلدان العلاقات الدبلوماسية بينهما في تموز/يوليه ٢٠١٥. غير أن العديد من التدابير التي اتخذتها إدارة أوباما للحد من قيود الحصار أُلغيت في عهد إدارة الرئيس ترامب، مما أثّر سلبا في المجتمع الكوبي، لا سيما على صعيد الأنشطة التجارية والمالية، إضافة إلى عمليات الأمم المتحدة في البلد. وازداد الوضع سوءا، خصوصا بعد مغادرة الموظفين غير المخصصين للطوارئ المنتدبين إلى سفارة الولايات المتحدة في هافانا، وتعليق تقديم الخدمات القنصلية في هافانا إلى المواطنين الكوبيين الذين يرغبون في السفر إلى الولايات المتحدة.

وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، جُدِّد لمدة ٤٥ يوما فقط التعليق السنوي للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، الذي يسمح بإقامة دعاوى قضائية ضد شركات من بلدان ثالثة تجري معاملات مع كوبا وتستخدم ممتلكات أممتها حكومة كوبا وتعود لأشخاص من الولايات المتحدة. ويُذكر أن قانون هيلمز – بيرتون مُرِّر في عام ١٩٩٦ كتشريع يزيد من تضييق الحصار الاقتصادي، لكن جميع الإدارات السابقة علّقت الباب الثالث منه مرة كل ستة أشهر. وعلى الرغم من العمل بتعليق مدته ٣٠ يوما في آذار/مارس، ظل مسموحا إقامة دعاوى قضائية ضد الشركات الكوبية المدرجة في قائمة وزارة خارجية الولايات المتحدة للكيانات والكيانات الفرعية المحظورة المرتبطة بكوبا. وأخيرا، أعلن وزير خارجية الولايات المتحدة في ١٧ نيسان/أبريل أن الباب الثالث هذا سيُنفَّذ تنفيذا كاملا اعتبارا من ٢ أيار/مايو.

ويُبقي الحصار القيود على تداول دولار الولايات المتحدة وتلك المتعلقة بالواردات من كوبا. ويؤثر في فرص التنمية الوطنية والمحلية ويسبب مصاعب اقتصادية للسكان. وهو يؤثر في أضعف الفئات السكانية وفي التنمية البشرية بوجه عام.

ويتألف فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية. إضافة إلى ذلك، تضطلع كيانات غير مقيمة بأنشطة ومبادرات متواصلة في كوبا، وتشمل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والوكالة

الدولية للطاقة الذرية، ومنظمة العمل الدولية، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

وقد قدّمت وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها مساهمات فردية في هذا التقرير. وتوجز المساهمة التي قدّمها فريق الأمم المتحدة القطري في كوبا أهم المسائل الشاملة التي تؤثر سلبا في جهود التعاون التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في المجالين الإنساني والإنمائي في كوبا.

## تأثير الحصار في الشعب الكوبي

يؤثر الحصار في قدرة البرامج الكوبية على كفالة استمرار تقديم خدمات عامة ذات جودة وشاملة مثل الصحة والتعليم، بسبب القيود التجارية التي تحول دون شراء اللوازم الصحية والمواد التعليمية من شركات الولايات المتحدة. فثمة مواد يتعذّر الحصول عليها لأنها تُصنع في الولايات المتحدة أو تحتوي على مكوّنات من الولايات المتحدة، بما في ذلك التكنولوجيات التي يمكن أن تنقذ الأرواح أو تطيل العمر أو تحسّن نوعية الحياة.

وعلى صعيد التعليم العالي، أدى تطبيق الحصار إلى عقبات تحول دون حصول كوبا على التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتعلم المتقدم والبحث العلمي. والمشاركة في أنشطة التبادل والتعاون الأكاديمي بين الجامعات والمؤسسات ومراكز البحوث بين كوبا والولايات المتحدة محدودة أمام الكوبيين من العلماء والفنيين العاملين في قطاع الصحة بسبب الحصار. وقد تأثّرت مشاركة الكوبيين في الدورات التدريبية الإلكترونية بسبب اعتماد منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية منصة وييكس للتداول الشبكي بالفيديو التابعة لشركة سيسكو.

وتشكّل التكاليف الباهظة لاستيراد المعدات أو مدخلات الإنتاج الزراعية، التي يتسبب فيها الحصار، عاملا مُقيّدا للإنتاجية الزراعية في كوبا، حيث إنه يؤثر في قدرة البلد على إنتاج ما يحتاجه من غذاء. ويمثّل اضطرار البلد إلى استيراد كميات كبيرة من السلع الغذائية الأساسية لتلبية احتياجات برامجه الوطنية لشبكات الأمان الاجتماعي القائمة على توفير الغذاء عبئا يثقل كاهل ميزانية البلد وتهديدا لأكثر الفئات اعتمادا على شبكات الأمان الاجتماعي، ويؤدي إلى صعوبات في مجال الأمن الغذائي في كوبا.

ونتيجة مغادرة الموظفين غير المخصصين للطوارئ المنتدبين إلى سفارة الولايات المتحدة في هافانا، أصبح الكوبيون مضطرين إلى السفر، عند الإمكان، إلى بلدان ثالثة للتقدّم بطلبات الحصول على تأشيرة لدخول الولايات المتحدة. وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أُعلن أن الولايات المتحدة ستخفض مدة صلاحية التأشيرة من الفئة B-2 من خمس سنوات إلى ثلاثة أشهر للمواطنين الكوبيين، مع السماح لهم بالدخول مرة واحد فقط. وإضافة إلى ذلك، أعلن مستشار الأمن القومي للولايات المتحدة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩ أن الحكومة ستقيّد جميع أشكال سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، باستثناء وحيد هو الزيارات العائلية. وأُعلن كذلك أن حكومة الولايات المتحدة ستحدد قيمة التحويلات المالية التي يمكن إرسالها إلى كوبا بمبلغ ١ ٠٠٠ دولار كل ثلاثة أشهر.

ورغم إبرام اتفاقات في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية لإنشاء اتصالات مباشرة مع أربع شركات في الولايات المتحدة، فإنها لم تُنفَّذ لأسباب البعض منها يُعزى إلى الصعوبات التقنية المرتبطة بالحصار والبعض الآخر إلى السياسة المحلية وإلى مسائل متعلقة بالبنى التحتية.

ويؤثر إنفاذ الحصار في الثقافة أيضا لأنه يحدّ من إمكانية الترويج للمواهب الفنية الكوبية وانتشارها وتسويقها كما ينبغي. ويحدّ الحصار من القدرة على شراء المواد والموارد الببليوغرافية المحدّثة لحفظ الممتلكات الثقافية وأحدث المعدات التكنولوجية عندما تكون محمية ببراءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أعلنت حكومة الولايات المتحدة أيضا عدم قانونية اتفاق كان من شأنه أن يتيح للاعبي البيسبول الكوبيين اللعب في الدوري الرئيسي للبيسبول في الولايات المتحدة دون أن ينشقوا عن بلدهم.

## تأثير الحصار في الاقتصاد الكوبي

وفقا لتقديرات اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، نما الاقتصاد الكوبي بنسبة ١,١ في المائة في عام ٢٠١٨. ويعزى فقدان الزخم في معدل النمو الذي كان منخفضا أصلا في عام ٢٠١٧ (١,٣ في المائة) إلى انخفاض عدد الزوار الوافدين إلى الجزيرة، الذي يرجع في الأساس إلى القيود التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة على سفر مواطنيها، وإلى تأثير الظواهر الجوية في القطاع الأولي.

وحدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وهو ما قلص إمكانية الحصول على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخطط كوبا للتنمية الوطنية والمحلية.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحدّ الحصار أيضا من مشاركة المستثمرين الأجانب، لا سيما شركات الولايات المتحدة، في المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك المنطقة الإنمائية الخاصة في ماريل. وفي هذا الصدد، يؤثر الحصار سلبا في تدفق الاستثمارات ويحدّ من إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية. وسيثبّط التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون الاستثمارات الأجنبية التي تشتد الحاجة إليها، وستحدّ القيود على مبالغ التحويلات المالية التي يمكن إرسالها إلى الجزيرة من الولايات المتحدة بشدة من حظوظ الكوبيين العاملين لحسابهم الخاص.

ولا يُسمح للشركات الكوبية ولا للشركات الأجنبية المنشأة في كوبا بشراء منتجات أو مكونات أو تكنولوجيات من الولايات المتحدة رغم أن الولايات المتحدة أقرب الأسواق إليها وأكثرها تنافسية وتنوعا. والأسواق البديلة أبعد مسافة، وهذا يعني تكاليف استيراد أعلى وحالات تأخير في مواعيد التسليم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أعلن نائب رئيس الولايات المتحدة أن حكومة الولايات المتحدة ستطبّق جزاءات على عدة سفن تملكها أو تشغلها شركة النفط الفنزويلية المملوكة للدولة، وكذلك على سفن أخرى تنقل النفط الفنزويلي إلى كوبا. وتحظر الجزاءات جميع المعاملات من جانب الأفراد والكيانات الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة.

ولا تتوافر في كوبا السلع أو الخدمات أو التكنولوجيات التي تنتجها الولايات المتحدة، أو التي تشملها براءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على أي مكونات منتَجة في الولايات المتحدة و/أو مسجلة كبراءة اختراع فيها. إضافة إلى ذلك، يفرض الحصار قيودا على شركات الشحن

البحري التي ترسو سفنها في الموانئ الكوبية. ويقلّص هذا الوضع بدرجة كبيرة عدد شركات الشحن البحري التي تُدرِج كوبا في مساراتها، مما يحدّ من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع وتسليمها. ويؤثر إنفاذ الحصار في قطاع التصدير أيضا لأنه يحدّ من ترويج المنتجات الكوبية وتوزيعها وتسويقها كما ينبغي. ويحول منع المعاملات المصرفية مع كوبا دون إجراء معاملات مباشرة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق ببيع السلع وتقديم الخدمات.

والآثار الرئيسية للحصار المفروض على الاقتصاد الكوبي هي تلك الناجمة عن الدخل الضائع من تصدير السلع والخدمات إلى الولايات المتحدة، والقيود التي يفرضها الاضطرار إلى الحصول على السلع والخدمات من بلدان ثالثة، والقيود المفروضة على التمويل والاستثمار بسبب عدم القدرة على إجراء المعاملات المالية مع مؤسسات الولايات المتحدة.

## تأثير الحصار في عمليات الأمم المتحدة

تؤدي القيود السالفة الذكر إلى صعوبات حرجة في تنفيذ برامج الأمم المتحدة ومشاريعها، لا سيما في الحصول على المنتجات المخصصة للتنمية والمساعدة الإنسانية وشرائها، مثل الأدوية، والمعدات الطبية، والأسمدة، والمكملات الغذائية، ومعدات المختبرات، والأدوات الزراعية، والأدوات التعليمية، والحواسيب، وبرامجيات المعلومات والاتصالات، ومواد البناء، والموارد الببليوغرافية، حتى لو اشتُريت عن طريق التعاون المتعدد الأطراف. إذ تُشترى هذه المنتجات من بلدان ثالثة ومن موردين احتياطيين بأسعار أعلى بكثير من أسعار المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية.

وحتى عندما تنطبق الاتفاقات الطويلة الأجل المبرَمة مع المورّدين على المشاريع في كوبا، يتعيّن على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قبل توفير الخدمات أو المنتجات للمشاريع في كوبا، وهي عملية تنطوي على إجراءات بيروقراطية تستغرق الكثير من الوقت والجهد.

والزيادة كبيرةٌ أيضا في تكاليف النقل والشحن التي تفرَض على السلع وما يتصل بها من المواد التي لا بد من شرائها من مناطق أخرى. ويتأخر شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية، بما فيها الأغذية المدعّمة التي يوفرها برنامج الأغذية العالمي، بسبب المصاعب اللوجستية المذكورة أعلاه. ونتيجة للحصار، تضطر السفن إلى التوقف في بلد مجاور لنقل الشحنات من سفينة لأخرى، مما يتسبب في حالات تأخير وتكاليف إضافية تؤثر أيضا في شحنات الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان، يتعيّن شراء السلع الأساسية المتصلة بتوفير المساعدة في مجال الصحة الجنسية والإنجابية وما يتصل بها من مواد من مناطق أخرى، الأمر الذي يؤدي عادة إلى زيادة في تكاليف رسوم النقل والشحن.

ولذلك يجب أن تشمل العروض المالية والمشاريع الجديدة زيادة في مدة عمليات الشراء، وأن تخصِّص موارد مالية إضافية كان من الممكن تخصيصها للأنشطة الإنمائية لولا ذلك.

وعلى الصعيد المالي، يمنع الحصار مكاتب الأمم المتحدة القطرية في كوبا من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة. ولهذا السبب، ومع أن ميزانيات جميع المشاريع تُسجّل بدولارات الولايات المتحدة، فإنه يتعيّن إجراء التحويلات المالية إلى الخارج بعملة أخرى. لكن حتى عند سداد المدفوعات بعملة أخرى، تزداد حالات حجز المصارف للأموال لأنها تطلب معلومات إضافية لكفالة الامتثال لتعليمات مكتب مراقبة الأصول الأجنبية على طول منظومة السلسلة المصرفية (المُصدِر والوسيط

والمستفيد). وقد أثّر هذا التدبير في قدرة المكاتب القطرية على سداد المدفوعات المقدمة إلى الموردين ضمن الأطر الزمنية المتفق عليها.

فعلى سبيل المثال، أُغلقت في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ حسابات عدد كبير من الموردين الذين كانت تربطهم لسنوات علاقات تجارية سلسة مع الشركات الكوبية ومع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا نتيجة السياسات التي يطبّقها مصرف Multibank ببنما، والتي ترتبط مباشرة وصراحة بالجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على كوبا. وتضطر منظمة الأمم المتحدة للطفولة في كوبا إلى استخدام مصرف مراسل لتسدد الأموال المودعة في حسابها المحلي بدولارات الولايات المتحدة. وبسبب الفروق في أسعار الصرف، تتسبب هذه العملية في خسائر تبلغ نسبتها حوالي ٣,٥ في المائة من مجموع المبالغ المحوّلة. وكثيرا ما تأثرت التحويلات المالية المرسَلة من مقر منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في باريس بالقيود التي تفرضها وزارة الخزانة للولايات المتحدة على المصارف التي تُجري معاملات مع المصارف الكوبية. وقد عرّض ذلك المكتب إلى حالات تأخير في توفّر الأموال، وبالتالي أثّر في قدرته على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المحدد.

وأُبلغ أيضا عن صعوبات تواجه عملية إعادة الأموال من مكاتب تمثيل الوكالات في كوبا إلى مقارّها في الولايات المتحدة. فعلى سبيل المثال، تواصلت في عام ٢٠١٨ المشاكل المتعلقة بإعادة وتلقّي الأموال من المكتب القطري لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا إلى مقر المنظمة في واشنطن، العاصمة. ونتيجة لذلك، بلغ المتوسط الشهري التقريبي للأموال المعطّلة في كوبا من آذار/مارس ٢٠١٨ إلى شباط/فبراير ٢٠١٩ قرابة ٠٠٠ ٣٥٥ دولار، مما ألحق بالمنظمة خسائر مالية ثقيلة من حيث تكاليف الفائدة وارتفاع التكاليف العامة.

وعوضا عن استخدام الموارد المالية لتحقيق النتائج البرنامجية والإنمائية المتوقعة على نحو أكثر فعالية، يتعيّن استخدامها لتغطية التكاليف الإضافية المتكبدة نتيجة الظروف التي يتسبب فيها الحصار.

وما زال الحصار يعوق المعاملات المالية التي يجريها العاملون الدوليون والوطنيون في الأمم المتحدة، إضافة إلى الخدمات المصرفية وخدمات التأمين التي يتلقّونها. ويواجه المسؤولون المحليون صعوبة في استخدام الخدمات الموجودة في الولايات المتحدة، مثل التحويلات إلى الحسابات المصرفية الداخلية أو بين الحسابات المصرفية. وبالإضافة إلى ذلك، عادة ما يواجه الموظفون الدوليون الذين لديهم بطاقات ائتمان أو حسابات مصرفية محلية صعوبات في سداد المدفوعات في الخارج.

وما زالت إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت محدودة بسبب الحصار، مما يعوق استخدام المنصات المؤسسية بكفاءة ويبطئ العمليات والأنشطة الإلكترونية. وخدمات الاتصالات الصوتية وإرسال البيانات باهظة التكلفة لأن عليها تخطّي البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة. ويمنع الحصار أيضا مكاتبَ الأمم المتحدة القطرية من الحصول مباشرة على الدعم التقني للمنتجات والخدمات من الولايات المتحدة. وينطبق الأمر ذاته على تراخيص البرامجيات.

والكثير من المواقع الشبكية والخدمات التي يتم الوصول إليها من خلال مقدمي خدمات الإنترنت الكوبيين محجوبة. ولذلك، فإن الوسيلة الرئيسية لوصول المكاتب القطرية للأمم المتحدة إلى الإنترنت هي عن طريق مقدمي الخدمات الساتلية، وهو ما ينطوي على تكاليف أعلى ويتسم بمحدودية عرض النطاق الترددي وتردّي نوعية خدمات الاتصال بالفيديو والصوت عبر الإنترنت. وفي وقت إعداد هذا التقرير، حُجبت نفس الخدمات المحظورة في كوبا عن مقدم الخدمات الساتلية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كوبا.

ويعوق تعليق الخدمات القنصلية في السفارة الولايات المتحدة في كوبا حصول موظفي الأمم المتحدة الذين يسافرون في بعثات إلى الولايات المتحدة على التأشيرات.

وفيما يتعلق بالتأمين الصحي، يتأثر موظفو الأمم المتحدة بشكل مباشر أيضا، فالعديد من شركات التأمين الصحي لا يمكنها العمل مباشرة مع مقدمي الخدمات الصحية الكوبيين نظرا للقيود التي يفرضها الحصار.

## مفوّضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٩]

تواصل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الإعراب عن القلق، على غرار مشاركاتها السابقة، بشأن الأثر السلبي الذي تخلفه الجزاءات خارج إقليم الدولة على حقوق الإنسان. وقد أعرب أيضا عن هذا القلق المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان في تقريره الأخير المقدم إلى الجمعية العامة (A/73/175)، الذي يتضمن جزءا عن كوبا، وفي تقريره المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/39/54).

وفي هذه المشاركة، تود المفوضية أن تكرر تأكيد توصيتها المقدمة في عام ٢٠١٨ لكوبا بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي وقّعت عليه في عام ٢٠٠٨، من أجل تسليط الضوء، من خلال التزامات الإبلاغ الدورية لذلك البلد، على التأثير السلبي الذي يخلفه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على الكوبيين. وقد كرر العديد من الدول الأعضاء هذه التوصية خلال استعراض كوبا، في أيار/مايو ٢٠١٨، في إطار الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان (A/HRC/39/16، الفقرة ٢٤-١). وقد أحاطت حكومة كوبا علما بالتوصية (A/HRC/39/16/Add.1، الفقرة ٨) وأثناء الاستعراض المذكور، أبرزت عدة دول الأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية التي فرضتها الولايات المتحدة على كوبا على حقوق الإنسان للشعب الكوبي وأوصت بأن تتمسك كوبا بالتزامها بالرغم من الحظر (A/HRC/39/16، الفقرات من ٢٤-١٠٠ إلى ٢٤-١٠٤). وقد حظيت هذه التوصيات بدعم حكومة كوبا (A/HRC/39/16/Add.1، الفقرة ٧). وفي هذا السياق، تود المفوضية السامية لحقوق الإنسان في مواصلة تشجيع كوبا على اتخاذ الخطوات اللازمة للتصديق على العهد.

وبالتوازي مع ذلك، ما فتئ المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان يؤكد أن الجزاءات الانفرادية قد تفرض بشكل غير قانوني تمييزاً ضد الأشخاص على أساس جنسيتهم أو أصلهم القومي أو مكان إقامتهم (A/73/175، الفقرة ١٥). وفيما يتعلق بالجزاءات الاقتصادية كتلك المفروضة على كوبا، ادعى المقرر الخاص، في أحدث تقرير قدمه إلى الجمعية العامة، أن هذه الجزاءات تستتبع شكلا من أشكال ”العقوبة الجماعية“ المحظورة ولا يمكن تبريرها في إطار قواعد القانون الدولي الإنساني (المرجع نفسه، الفقرة ٣٤). وخلص المقرر الخاص إلى أن الجزاءات الانفرادية، ولا سيما ذات الطابع الشامل، لا سيما عندما تتفاقم بفعل الجزاءات الثانوية التي تسعى إلى فرض ”العزلة الاقتصادية“ للبلد المستهدف، هي بمثابة تمييز ضد سكان البلد المعني الأبرياء، ما ينتهك أحكام الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المرجع نفسه، الفقرة ٥٢).

وأقرت لجنة القضاء على التمييز العنصري، في ملاحظاتها الختامية على التقرير الجامع للتقارير الدورية من التاسع عشر إلى الحادي والعشرين المتعلقة بكوبا، في عام ٢٠١٨، بشكل غير مباشر بالأثر السلبي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة عندما رحبت بنجاح الدولة الطرف، بالرغم من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي، في إنشاء نظام شامل للتعليم والصحة وتوسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية ليشمل جميع السكان، بمن فيهم المنحدرون من أصل أفريقي (CERD/C/CUB/CO/19–21، الفقرة ٦).

وتكرر المفوضية مجددا تأكيد دعوتها لكوبا لكي توجه الدعوات إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة كوسيلة لإجراء تقييم مستقل لأثر هذه التدابير الانفرادية على حقوق الإنسان للكوبيين. وعلى وجه الخصوص، ترى المفوضية أنه ينبغي دعوة المقررة الخاصة المعنية بالحق في الغذاء، والمقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، والمقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى القيام بزيارة قطرية إلى كوبا في المستقبل القريب وإلى تقديم آرائهم وتوصياتهم باتخاذ إجراءات.

وفي أعقاب القيود التي أعيد فرضها في حزيران/يونيه ٢٠١٧، شددت إدارة الولايات المتحدة الجزاءات على كوبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧ بتضمينها قيودًا على المعاملات المالية وعلى التبادل التجاري والتجارة مع كيانات معينة في كوبا وعلى سفر الأفراد غير الأكاديميين إلى الجزيرة[٨]. وتتطلب هذه القيود، من بين أشياء أخرى، أن يكون للمسافرين من الولايات المتحدة ”تفاعل حقيقي مع الأفراد في كوبا“. ويمكن أن تؤثر هذه القيود سلباً على أضعف الشرائح السكانية في كوبا بالحد من إمكانية تمتعهم بحقوق الإنسان الأساسية، من قبيل الغذاء والدواء بأسعار تنافسية، وكذلك على التكنولوجيا المنقذة للحياة والعملة القابلة للتحويل. وأعربت الجمعية العامة، في قرارها ٧٣/٨ لعام ٢٠١٨ بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، عن خيبة أملها إزاء إعادة إدارة الولايات المتحدة فرض بعض القيود على كوبا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧. وقد يؤدي عدم تجديد الإعفاء من أحكام الباب الثالث من هيلمز – بيرتون الذي أعلنته إدارة الولايات المتحدة في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩ إلى رفع الآلاف من الدعاوى القانونية في المحاكم في الولايات المتحدة وتشكيل رادع جدي للشركات الخاصة عن الاستثمار في كوبا. بالإضافة إلى رفع الإعفاء، أعلنت الولايات المتحدة عن فرض قيود إضافية من قبيل الحد مرة أخرى من عدد التحويلات المالية المسموح بها إلى كوبا ولعدد رحلات السفر غير المرتبط بالعائلة. ومن المحتمل أن يزيد تأثير هذه التدابير القسرية الانفرادية الإضافية من الصعوبات التي يواجهها المواطنون العاديون في الحصول على الغذاء والأدوية بأسعار تنافسية وعلى العملات القابلة للتحويل لشراء تلك الأصناف.

(٨) United States of America, Department of the Treasury, “Treasury, Commerce, and State implement changes to the Cuba sanctions rules” (press release), 8 November 2017. متاح على الرابط التالي: www.treasury.gov/press-center/press-releases/pages/sm0209.aspx.

## مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

كوبا ليست من الدول الموقّعة على اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين أو على بروتوكولها لعام ١٩٦٧. ومع ذلك، حصل آلاف اللاجئين على الحماية الدولية في كوبا على مر السنين، وسمحت الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (المفوضية) بالاضطلاع بولايتها المتمثلة في الاعتراف باللاجئين ومنحهم الحماية الدولية على مدى ثلاثة عقود من الزمن.

وقد تمسكت كوبا بسياستها المطبقة بحكم الواقع والمتمثلة في عدم الإعادة القسرية لجميع اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية. وفي عام ٢٠١٨، وصل إلى كوبا ٣٨ ملتمس لجوء، فيما يمثّل زيادة طفيفة مقارنة بعام ٢٠١٧ (٣٣) ولكن انخفاضا مقارنة بعام ٢٠١٦ (٨٩). ورغم تراجع عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية والموجودين في كوبا في عام ٢٠١٨، فإن بعض الحلول لا تزال متاحة.

حيث يُسمح لملتمسي اللجوء في كوبا بالبقاء في البلد مؤقتا ريثما تبت المفوضية في مدى أهليتهم للحصول على مركز اللاجئ، وتبحث عن حلول دائمة لهم بعد منحهم ذلك المركز في إطار ولايتها. وفي عام ٢٠١٨، كان أكثر من ٢٥٠ لاجئ بحاجة إلى حل دائم، وكان التوطين في بلد ثالث الخيار الوحيد القابل للتطبيق بالنسبة لمعظمهم. بيد أن إعادة التوطين لم تكن متاحة إلاّ لعدد قليل منهم بسبب ضآلة عدد أماكن إعادة التوطين.

ولم تضع كوبا سياسة للدمج في المجتمع المحلي. بيد أن عددا محدودا من اللاجئين مُنحوا تصاريح إقامة دائمة في السنوات الأخيرة لزواجهم بمواطنين كوبيين، وذلك عملا بالتشريع الوطني الراهن. ومُنح هؤلاء الأفراد وضعا قانونيا يتمتعون بموجبه بحقوق وفرص مماثلة لتلك التي يتمتع بها المواطنون.

وفي حين لا يُمنح معظم اللاجئين المعترف بهم تصاريح عمل، فإنه في وسعهم الوصول إلى نظامَي الرعاية الصحية والتعليم مجانا على قدم المساواة مع المواطنين الكوبيين تقريبا. وعلى الرغم من أن اللاجئين الذين يُسمح لهم بدخول كوبا تحديدا في إطار المنح الدراسية الحكومية يحصلون على تمويل لدراستهم في برامج التعليم العالي، فإن البرنامج لا ينطبق إلاّ على اللاجئين الذين يتم اختيارهم قبل وصولهم، وبالتالي لا يشمل جميع اللاجئين المعترف بهم في إطار ولاية المفوضية.

وفيما مضى، قدّمت كوبا مساهمات ذات صلة إلى الأطر الإقليمية الرامية إلى تعزيز الحماية الدولية وتشجيع إيجاد حلول للاجئين وعديمي الجنسية وغيرهم من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وافق بلد على إقرار إعلان وخطة العمل البرازيل. وبالمثل، شاركت كوبا بطريقة بنّاءة في المشاورات الرسمية المفضية إلى وضع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، الذي أكدته الجمعية العامة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨.

وفي حال إنهاء الحصار المفروض على كوبا، سيتسنى في نهاية المطاف تهيئة ظروف أكثر مؤاتاة في كوبا للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. ويمكن أن تدعم تلك الظروف أيضا دمج أولئك الأشخاص في المجتمع المحلي. وستواصل المفوضية الدعوة إلى انضمام كوبا إلى المعاهدات الدولية المتعلقة باللاجئين وعديمي الجنسية، وهي تتطلع إلى تحسين التعاون الدولي، الذي من شأنه تشجيعُ ذلك الانضمام والمساعدةُ على تعزيز حماية اللاجئين والمشردين.

## منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإسبانية]
[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

تتعاون منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) مع كوبا منذ عام ١٩٦٢. وفي عام ٢٠٠٠، أنشأت مكتبا قطريا في البلد به تمثيل رسمي وموظفون وطنيون ودوليون. ويتماشى برنامج المنظمة القطري الخمسي الحالي للبلد بصورة كاملة مع خطة اليونيسف الاستراتيجية ومع الأولويات الوطنية لكوبا وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الذي جرى تمديده حتى عام ٢٠١٩ بناء على طلب حكومة كوبا.

وتدعم اليونيسف الجهود التي تبذلها الحكومة للحفاظ على الإنجازات المتحققة في مجال السياسة الاجتماعية المتعلقة بإمكانية استفادة الجميع من الخدمات وتحسين جودتها، وفقا لمبادئ اتفاقية الأمم المتحدة بشأن حقوق الطفل، في ثلاثة مجالات، هي: الصحة والتغذية؛ والتعليم؛ والحماية والمشاركة. وفي هذا السياق، لا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يؤثر على إمكانيات تحسين الظروف المعيشية وتوسيع فرص التنمية للأطفال والطِفلات والمراهقات والمراهقين وأسرهم في كوبا.

وبالنظر إلى أن بعض اللوازم الأساسية للبرامج المخصصة للأطفال لا تُنتَج في البلد، يتعين الحصول عليها من أسواق بعيدة أو عن طريق وسطاء، مما يؤدي إلى تأخيرات وإلى ارتفاع التكاليف ودفع رسوم شحن أعلى. ويؤدي ذلك إلى زيادة تكلفة توفير الخدمات الاجتماعية للنساء والأطفال.

### آثار الحصار على عمليات اليونيسف

تنطبق القيود التجارية المذكورة أعلاه أيضا على عمليات اليونيسف في كوبا، سواء في إطار البرنامج العادي أو الاستجابة الإنسانية.

فتفقد عمليات الشراء أسسها التنافسية وتولِّد تكاليف إضافية للمعاملات نتيجة تعذُّر النفاذ إلى سوق الولايات المتحدة، على الرغم من أنها السوق الأقرب. والسلع والخدمات والتكنولوجيا المنتجة في الولايات المتحدة، أو التي تغطيها براءات اختراع في أمريكا الشمالية، أو التي تحتوي على مكونات أنتجت و/أو سُجِّلت براءة اختراعها في الولايات المتحدة، ليست متاحة للسوق الكوبية.

ولا يستطيع مكتب اليونيسف في كوبا أن يستفيد من الوفورات في تكاليف المعاملات المترتبة على إبرام اتفاقات عالمية طويلة الأجل مع شركات في الولايات المتحدة لشراء اللوازم والخدمات، ولا سيما تلك المتعلقة بالحوسبة والاتصالات وتراخيص البرامجيات وخدمة الإنترنت.

وبالإضافة إلى ذلك، يتطلب استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل مع شركات لا يقع مقرها ولا منشؤها في الولايات المتحدة الحصول على تصريح من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بالولايات المتحدة من أجل شراء الحواسيب لأنها تتضمن مكونات صنَّعتها شركات أمريكية. ويؤدى ذلك إلى تأخير عملية الشراء لمدد تصل إلى ثلاثة أشهر. ومن ناحية أخرى، قد يطلب بعض الموردين، عند شراء المدخلات، شهادة مستخدم نهائي تفيد بأن مكتب اليونيسف سيكون المستخدِم الوحيد للمنتَج وليس أحد الكيانات المستفيدة من البرنامج.

ولتخفيف الأثر المترتب على ذلك، يتعين على مكتب اليونيسف في كوبا أن يحدد مسبقا مورِّدي هذا النوع من السلع والخدمات، التي تكون أسعارها وتكاليفها الإدارية أعلى، ويجب أن تتحملها الميزانيات البرنامجية لليونيسف.

### القيود المرتبطة بالمعاملات المالية

استمرت القيود المفروضة على التحويلات المصرفية بدولار الولايات المتحدة إلى كوبا ومنها. ويُضطر مكتب اليونيسف في كوبا إلى استخدام مصرف وسيط في بلد ثالث لتجديد أرصدة حسابه المحلي هناك بدولارات الولايات المتحدة. وتتسبب هذه العملية بسبب اختلاف أسعار الصرف في تكبد خسارة نسبتها حوالي ٣,٥ في المائة من القيمة الإجمالية التي يجرى تحويلها. وفي عام ٢٠١٨، بلغت هذه الخسارة ٠٨٥ ٥١ دولارا. وبالمثل، تتأخر عمليات التحويل، حيث قد تستغرق فترة تصل إلى ٢٠ يوماً. وقد مثّل ذلك تحديا أمام المكتب فيما يتعلق بالوفاء بالتزاماته المالية. وللتخفيف من المخاطر، يحتفظ المكتب بمبلغ احتياطي معيّن في كل حساب من حساباته المصرفية لضمان تغطية العمليات لمدة الـ ٣٠ يوما التالية، فيما يشكل تدبيرا استثنائيا حسب معايير إدارة السيولة في اليونيسف.

## مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

ينص مافيك يانو نيروبي (TD/519/Add.2 و Corr.1) المعتمد في الدورة الرابعة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تموز/يوليه ٢٠١٦، المعنون ”من القرار إلى الفعل: التحرك في اتجاه بيئة اقتصادية عالمية شاملة للجميع ومنصفة تخدم التجارة والتنمية“، على ما يلي:

> ”تُشجَّع الدول بقوة على الامتناع عن اعتماد وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب منافية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة تعرقل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية، وتؤثر على المصالح الاقتصادية. وتعرقل هذه التدابير إمكانية الوصول إلى الأسواق والاستثمارات وحرية المرور العابر، ورفاه السكان في البلدان المتأثرة. وسيتطلب تحرير التجارة تحريراً مجدياً أيضاً التصدي للتدابير غير التعريفية التي تشمل، فيما تشمله، التدابير الانفرادية، حيثما وجد احتمال أن تكون تلك التدابير بمثابة حواجز تجارية لا داعي لها“[٩].

وتخضع كوبا للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٢. وقد أُرسيت سياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه كوبا في مذكرة الأمن القومي الرئاسية المعنونة ”تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا“ والصادرة في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وحدد هذا الأمر التوجيهي اتجاهًا جديدًا للسياسة، كان من بين ما سعى إليه تشديد الحصار المفروض على كوبا، بما يشمل فرض قيود على المعاملات مع الشركات التي تسيطر عليها كيانات حكومية معينة ووقف سفر الأفراد بغرض التواصل بين الشعبين. وألغى ذلك الأمر التوجيه السياساتي الرئاسي السابق المسمى ”تطبيع العلاقات بين الولايات

(٩) الأونكتاد، TD/519/Add.2 و Corr.1، ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

المتحدة وكوبا''، الذي صدر في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦ بأمر من باراك أوباما، رئيس الولايات المتحدة السابق، والذي أُقِرَ فيه بأن الحصار سياسة عفا عنها الزمن وينبغي إنهاؤها. وهكذا فإن الحصار على كوبا لا يزال ساريا ومعمولا به في عام ٢٠١٩.

## التجارة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة

تشير تقديرات الأونكتاد إلى أن حجم التجارة الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة في الوقت الحالي صغير نسبيا، لا سيما بالنظر إلى حجم اقتصاد كل منهما، وأوجه التكامل الاقتصادي والقرب الجغرافي بين البلدين[١٠]. ففي عام ٢٠١٧، ظلت سوق الولايات المتحدة شبه مغلقة أمام المنتجات الكوبية، إذ أن معظم الواردات من كوبا وغيرها من السلع الكوبية المنشأ محظورة، ما عدا بعض الاستثناءات المحدودة. وكانت الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة ضئيلة للغاية، وتُقدَّر قيمتها بمبلغ ٨٤٢ ٠٠٠ دولار أو ما يعادل ٠,٠٣ في المائة من إجمالي صادرات كوبا العالمية.

وفي المقابل، تجري في الاتجاه المعاكس تجارة أكبر وأضخم بكثير. ففي عام ٢٠١٧، استوردت كوبا من الولايات المتحدة منتجات بلغت قيمتها ٤٩٠ مليون دولار أو ٤,٥ في المائة من إجمالي وارداتها. وتتألف هذه المنتجات في المقام الأول من المواد الغذائية الأساسية، مثل اللحوم ومستحضراتها والحبوب ومستحضراتها، بما في ذلك المأكولات من اللحوم (مثل الدواجن)، والقمح، والذرة الصفراء، وفول الصويا. ويبين ذلك أن الصادرات الزراعية التجارية من الولايات المتحدة مسموح بها منذ عام ٢٠٠١، وإن كانت تخضع لقيود ومتطلبات ترخيص متعددة. وقد أصبحت الولايات المتحدة في الواقع أحد المورِّدين الرئيسيين للمنتجات الغذائية والزراعية إلى كوبا. وسُمِح أيضا بالصادرات التجارية من الأدوية والمنتجات الطبية منذ أوائل تسعينات القرن الماضي[١١].

## الاتجاهات الاقتصادية والتجارية العامة

تؤدي التجارة دورا أساسيا في الاقتصاد الكوبي. وكوبا، بصفتها بلدا جزريا صغيرا تنقصه الموارد الطبيعية ورأس المال المحلي والطلب المحلي الكافي، بحاجة إلى النفاذ إلى الأسواق الدولية لبناء قاعدة إنتاجية نشطة ولتوليد إيرادات من العملات الأجنبية؛ وإلى الحصول على كمية كبيرة ومتنوعة من السلع والخدمات، وعلى رؤوس الأموال والتكنولوجيا والاستثمارات الأجنبية، من أجل تلبية الاحتياجات المحلية لسكانها وصناعاتها وتحفيز اقتصادها والحفاظ على نموها الاقتصادي.

وفي عام ٢٠١٧، مثلت الصادرات من السلع والخدمات نسبة ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لكوبا، ومثلت الواردات نسبة ١٢ في المائة، وهو ما يشكِّل تراجعا مطردا عن أعلى مستويين سُجِّلا بعد أزمة عام ٢٠٠٩، في عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢، وبلغا ٢٦ في المائة و ٢٤ في المائة على التوالي. وخلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠١٧، ارتفع نصيب الفرد من الدخل بالأسعار الثابتة (٢٠١٠) من ٣ ٤٧٣ دولارا إلى ٦ ٥٨٠ دولارا. وفي عام ٢٠١٨، كان البلد يحتل المرتبة الثالثة والسبعين في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصُنّف على أنه بلد ذو مؤشر تنمية

(١٠) إحصاءات الأونكتاد هي مصدر جميع البيانات المشار إليها في هذا النص، ما لم يُذكَر خلاف ذلك.

(١١) انظر: Mark P. Sullivan, “Cuba: U.S. policy in the 115th Congress”, Congressional Research Service, 15 January 2019.

بشرية مرتفع. ومع ذلك، فالأهمية النسبية للتجارة في الناتج المحلي الإجمالي، التي تُعد مؤشرا على درجة التكامل التجاري للبلدان، أقل وضوحا في كوبا منها في الاقتصادات الأخرى في منطقة البحر الكاريبي. فقد بلغ متوسط نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في اقتصادات منطقة البحر الكاريبي، ٢٦ في المائة بالنسبة إلى الصادرات و ٢٨ في المائة بالنسبة إلى الواردات في عام ٢٠١٧. ومن ثمَّ، فكوبا لم تستغل بعدُ بالكامل ما تنطوي عليه التجارة من قدرات كامنة لتعزيز النمو والتنمية.

بيد أن الظروف الاقتصادية العامة التي تواجهها كوبا اليوم لا تبدو ملائمة لكي تشهد نموا ديناميا في التجارة في المستقبل القريب. ففي الفترة من عام ٢٠١٢ إلى العام ٢٠١٧، بلغ متوسط معدل النمو السنوي للاقتصاد الكوبي ٢,١ في المائة، وهو ما يقل عن نسبة ٥ في المائة التي تعتبر ضرورية لكي يحقق البلد مسار نمو مستدام(١٢).

وبعد بلوغ معدل نمو قوي نسبته ٤,٤ في المائة في عام ٢٠١٥، تباطأ معدل نمو الاقتصاد الكوبي في عام ٢٠١٦ ليبلغ ٠,٥ في المائة فحسب قبل أن يرتفع بنسبة ١,٨ في المائة في عام ٢٠١٧(١٣). وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد نما بمعدل أبطأ في عام ٢٠١٨، بلغ ١,١ في المائة، ومن المتوقع أن ينمو بمعدل مماثل في عام ٢٠١٩ (١,٣ في المائة). وقد يعزى التباطؤ إلى انخفاض عائدات التصدير، وانخفاض الدعم الثنائي وإمدادات النفط من جمهورية فنزويلا البوليفارية في أعقاب المصاعب الاقتصادية التي تعرّضت لها، وتدابير التقشف المطبقة منذ عام ٢٠١٦، والأضرار الكبيرة التي لحقت بقطاع السياحة والقطاع الزراعي والبنية التحتية من جراء إعصار إيرما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧.

ومن ناحية أقرب إلى الطابع الهيكلي، يمثل تباطؤ النمو دليلا على الركود المزمن في الإنتاج المحلي الذي يؤثر على القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك قطاعات الزراعة والطاقة والصناعة. فكوبا، باعتبارها اقتصادا جزريا صغيرا بلغ ناتجه المحلي الإجمالي ٩٧ بليون دولار (في عام ٢٠١٧)، لديها قطاعٌ زراعي صغير يمثل نسبة ٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي (لكنه يوظف ١٣ في المائة من القوة العاملة) وقطاع صناعي يمثل نسبة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وفي المقابل، أصبح قطاع الخدمات مهيمنا على الاقتصاد، حيث ساهم بنسبة ٧٢ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي وبرز باعتباره أهم قطاع تصديري.

ويتسم التبادل التجاري للبلد بعجز مستمر في تجارة البضائع (٧,٦ بلايين دولار في عام ٢٠١٧)(١٤) وفائض مستمر في تجارة الخدمات (٩,١ بلايين دولار في عام ٢٠١٧)، مما يعكس جزئياً هيكل الإنتاج المحلي. وخلال السنوات القليلة الماضية، كان هناك انخفاض في الفوائض التجارية، مما أوجد تحديات على صعيد ميزان المدفوعات. فقد انخفض الفائض من ٣,٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٢ إلى ١,٥ بليون دولار في عام ٢٠١٧.

وتجدر الإشارة على وجه الخصوص إلى أن الصادرات الكوبية من البضائع قد شهدت منذ عام ٢٠١١ انخفاضا كبيرا ومطردا، مما يعكس جزئياً ضعف الإنتاج المحلي. وفي عام ٢٠١٧، ارتفعت قيمة

(١٢) Richard E. Feinberg, "Cuba's economy after Raúl Castro: a tale of three worlds," The Brookings Institution, February 2018.

(١٣) الأمم المتحدة، *الحالة والتوقعات الاقتصادية في العالم ٢٠١٩*.

(١٤) كما ورد في ميزان المدفوعات. وقد تختلف إحصاءات تجارة السلع المستمدة من ميزان المدفوعات عن إحصاءات التجارة الدولية في البضائع الواردة في موضع آخر من النص بسبب الاختلافات في المفاهيم والتعاريف.

الصادرات الكوبية من البضائع إلى ٢,٦ بليون دولار، فيما شكل ارتفاعا بنسبة ٨ في المائة عما كانت عليه في العام السابق. بيد أن هذا الحجم كان دون المستويات المسجلة في عام ٢٠٠٦، ولا يبلغ نصف الحجم التاريخي القياسي الذي سُجل في عام ٢٠١١ وبلغ ٦,٤ بلايين دولار. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة كوبا من صادرات البضائع العالمية إلى أقل من النصف، حيث تدنّت من ٠,٠٣٥ في المائة في عام ٢٠١١ إلى ٠,٠١٥ في المائة في عام ٢٠١٧.

وتشمل سلة صادرات كوبا المواد الغذائية الأساسية والمشروبات والتبغ والخامات والمعادن والمنتجات الكيميائية وغير ذلك من السلع المصنَّعة. وفي عام ٢٠١٧، احتل السكر (٢٤ في المائة) والتبغ (١٧ في المائة) والخامات المعدنية (١٠ في المائة) والمنتجات الطبية والصيدلانية (١٠ في المائة) مكانة بارزة بين منتجات التصدير الرئيسية. وعلى الرغم من تراجع دور المحصولين النقديين التقليديين – السكر والتبغ – في الاقتصاد على مدى العقدين الماضيين، فقد ظل هذان المحصولان هما المصدر الرئيسي لإيرادات العملة الأجنبية في البلد. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح قطاع التكنولوجيا الأحيائية والمنتجات الصيدلانية، الذي يوفر لوازم نظام الرعاية الصحية المحلي، قطاعاً تصديريا مهما، بينما تمخض تعدين النيكل أيضا عن أنشطة تصدير قابلة للاستمرار.

وكانت الوجهة الرئيسية لهذه الصادرات هي الاتحاد الأوروبي (٢٧ في المائة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (١٤ في المائة)، وكندا (١٢ في المائة)، والصين (١٠ في المائة)، والاتحاد الروسي (٤,٥ في المائة). وقد تراجعت الأهمية النسبية لجمهورية فنزويلا البوليفارية كسوق للتصدير منذ عام ٢٠١٠، بينما ارتفعت الأهمية النسبية للاتحاد الأوروبي في ذلك الصدد. وتُفرَض على الصادرات الكوبية في هذه الأسواق الكبرى تعريفات جمركية يبلغ متوسطها المرجَّح نحو ٧ في المائة[١٥].

وكانت واردات البضائع، التي تشير التقديرات إلى أنها بلغت ١٠,٨ بلايين دولار في عام ٢٠١٨، أكبر بأربع مرات من صادرات البضائع، حيث يعتمد البلد اعتمادا شديدا على الواردات لتوفير الطاقة والمواد الغذائية الأساسية وكذلك السلع الإنتاجية. وتتمثل الأصناف المستوردة الرئيسية في الواقع في المواد الغذائية الأساسية (٢٢ في المائة)، بما في ذلك الحبوب (٨ في المائة) واللحوم (٣ في المائة)؛ والوقود (٩ في المائة)؛ والصناعات التحويلية، بما في ذلك الآلات ومعدات النقل (٣٢ في المائة)؛ وسلع مصنَّعة أخرى (٢٣ في المائة). ووفقا للتقارير، تلبي كوبا ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من احتياجاتها الغذائية المحلية من الواردات. أما بالنسبة للطاقة، فلا يزال البلد مرتبطا، منذ عام ٢٠٠٠، باتفاق نفطي تفضيلي مع جمهورية فنزويلا البوليفارية كان يزوِّد البلد حتى وقت قريب بكمية من النفط تغطي ثلثي استهلاكه المحلي (وهو في الأساس ترتيب يتم بموجبه مقايضة النفط بعاملِين في القطاع الطبي).

وكانت المصادر الرئيسية لهذه الواردات هي: الاتحاد الأوروبي (٣٠ في المائة)، والصين (١٨ في المائة)، وجمهورية فنزويلا البوليفارية (١٢ في المائة)، والولايات المتحدة (٥ في المائة)، والبرازيل (٤ في المائة)، وكندا (٤ في المائة). ومن الجدير بالملاحظة أن الولايات المتحدة تحتل المرتبة الرابعة بسبب صادراتها الغذائية كما هو مذكور أعلاه. وقد تراجعت الأهمية النسبية لجمهورية فنزويلا البوليفارية منذ عام ٢٠١٠ لصالح الصين.

(١٥) قاعدة بيانات نظام التحليلات والمعلومات التجارية الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ويمكن الاطلاع عليها من خلال نظام الحل التجاري العالمي المتكامل.

وقد طورت كوبا على مدى العقدين الماضيين قدرات تصديرية مهمة في قطاع الخدمات. ففي عام ٢٠١٧، بلغت صادرات كوبا من الخدمات ١١,١ بليون دولار، وبلغت وارداتها منها ٢ بليون دولار، مما حقق فائضا تجاريا قدره ٩,١ بلايين دولار على نحو ما ورد ذكره. والنشاطان القطاعيان الرئيسيان اللذان يحققان إيرادات من العملات الأجنبية هما تصدير الخدمات المهنية، وتتمثل بالأساس في تقديم عاملين في المجال الطبي خدمات في جمهورية فنزويلا البوليفارية، والخدمات السياحية التي تشهد ازدهارا. فقد شهد قطاع السياحة نمواً ملحوظاً منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، حيث زار البلد حوالي ٤,٧٥ ملايين سائح في عام ٢٠١٨ وقابل ذلك زيادة في إيرادات السياحة. وفي عام ٢٠١٧، أدرّت خدمات السفر المتصلة بذلك ٣,٢ بلايين دولار من الصادرات، فيما مثّل نسبة ٢٨ في المائة من إجمالي صادرات الخدمات.

ومن ناحية أخرى، بلغت تدفقات التحويلات المالية إلى كوبا المرسلة من المهاجرين والعاملين في الخارج حوالي ٤,٥ بلايين دولار في عام ٢٠١٧، وقد أُرسلت ٣ بلايين دولار منها، حسب التقديرات، من الولايات المتحدة. ويفوق هذا المبلغ، الذي يعادل حوالي ٤,٧ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي إيرادات البلد من تصدير البضائع. وتشكل التحويلات المالية المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي، ويمكن استخدامها كرأس مال استثماري من جانب الأسر المعيشية والمشاريع الخاصة.

بيد أن الحصار يعوق مواصلة تطوير هذه الأنشطة الواعدة، نظرا لأن السفر إلى كوبا للأنشطة السياحية، بما في ذلك سفر الأفراد لأغراض التواصل بين الشعبين، لا يزال محظوراً في الولايات المتحدة. وتقصر أنظمة الولايات المتحدة حاليا إمكانية السفر إلى كوبا على المسافرين المرخص لهم بذلك ممن يضطلعون ببعض الأنشطة المحددة. ويقيّد الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة أيضا المعاملات المالية مما يؤثر على كوبا بآثار تتجاوز نطاق الحدود الإقليمية ويضر بفعالية تدفقات التحويلات المالية ويؤدي إلى زيادة تكاليف هذه التحويلات.

**الخلاصة**

أثّرت الإجراءات التي اتخذتها الولايات المتحدة مؤخرا على الجهود الرامية إلى تخفيف الحصار وتطبيع العلاقات الدبلوماسية الثنائية. ولا تزال العناصر الأساسية للحصار سارية المفعول، وتظل تعرقل النمو السليم للعلاقات التجارية بين البلدين المتجاورين. ولا تزال هذه المسألة تثير قلق كوبا نظرا لأن التجارة تؤدي دورا حاسما في اقتصادها. وحتى الآن، أحبط الحصار جهود البلد الرامية إلى استخدام التجارة كأداة للتنمية المستدامة بوسائل منها زيادةُ التوسع في الأنشطة الواعدة في مجالي السياحة والخدمات المهنية، واستخدامُ التحويلات المالية بطريقة منتجة. ويزداد هذا الأمر أهمية في ضوء خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة التي تعتبر التجارة الدولية وسيلةً أساسية لتنفيذها وتدعو في غايتها ١٧-١١ إلى تحقيق زيادة كبيرة في صادرات البلدان النامية.

## برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لا تزال كوبا تحافظ على ترتيب متقدم في دليل التنمية البشـــرية. وقد صـــادق الرئيس ميغيل دياس – كانيل على التزام كوبا بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ولا يزال النموذج الإنمائي الكوبي يتغير. واستكملت الوثيقة المعنونة ''المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية'' في المؤتمر السابع للحزب الشيوعي الذي عُقد في نيسان/أبريل ٢٠١٦، ولا تزال هذه الوثيقة توجه عملية الإصـلاح الجارية. وقد أقر البرلمان الكوبي الإطار المفاهيمي للنموذج الاقتصـادي والاجتماعي الكوبي والخطة الوطنية للتنمية الاقتصـادية والاجتماعية لعام ٢٠٣٠. وتحدد الخطة الأولويات الاســتراتيجية الرئيســية المتعلقة بما يلي: فعالية الحكم الاشــتراكي والتكامل الاجتماعي؛ وإدخال تغيرات على القطاع الإنتاجي والمشـاركة في التجارة الدولية؛ وتطوير البنية الأسـاسـية؛ وتطوير الإمكانات البشـرية والعلم والتكنولوجيا والابتكار؛ والموارد الطبيعية والبيئة؛ والتنمية البشرية، والمساواة والعدالة.

وتتســم هذه المبادئ التوجيهية الاجتماعية والاقتصــادية بطابعها الابتكاري في الســياق الوطني وتمثل تحديا للبلد. والهدف الرئيســي للمبادئ التوجيهية هو تحفيز الاســتثمارات الأجنبية، وتســريع وتيرة النمو الاقتصـــادي والقدرة التنافســـية، مع الاعتراف بأن للحكومات المحلية دورا حيويا تؤديه في إطار اللامركزية المقبلة. وفي أواخر عام ٢٠١٣، بدأت كوبا عملية التوحيد النقدي التي تمثل أحد التحديات الرئيسية للبلد. وهذه العملية المعقدة متواصلة وتتطلب استعدادات دقيقة من أجل التصدي للآثار المحتملة على الســكان. وفي هذا الســياق، لا يزال الهدف المتمثل في تقديم الخدمات الاجتماعية للجميع وتحقيق التنمية الاجتماعية يشـــكل إحدى أولويات الحكومة. ولذلك، يجري تعديل شـــبكة الحماية الاجتماعية التقليدية لضمان استدامتها وزيادة تركيزها على أكثر فئات السكان ضعفا، مثل كبار السن.

ويدعو المبدأ التوجيهي رقم ٨٥ من المبادئ التوجيهية الاجتماعية والاقتصــادية إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف من أجل دعم خطة التنمية الوطنية لعام ٢٠٣٠، مع الإشارة بصورة مباشرة إلى منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصـــدد، تدعم منظومة الأمم المتحدة الســـلطات الوطنية في معالجتها للقضـــايا والتحديات الناشئة.

وأقر أيضا المؤتمر السابع للحزب الشيوعي خطة الدولة للتصدي لتغير المناخ وتعزيز التنمية القادرة على الصمود، المعروفة بخطة ''*رسالة الحياة*'' (*Tarea Vida*).

وأُقر نص دستوري جديد بعملية استفتاء واسعة أُجريت في عام ٢٠١٩. وينص الدستور الجديد على أمور من بينها الاعتراف بحقوق المواطنين، ويقر وبأنواع مختلفة من الممتلكات؛ والتأكيد مجددا على الدور المحلي في التنمية؛ وإجازة إدخال تغييرات في هيكل الإدارة.

ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما تبذله الســـلطات الوطنية من جهود لمعالجة القضـــايا والتحديات الإنمائية الناشـــئة. وتقوم شـــراكة البرنامج الإنمائي مع الســـلطات الكوبية على علاقة طويلة الأمد. فقد دعم البرنامج الإنمائي اســـتراتيجيات وســـياســـات إنمائية محلية ووطنية رئيســـية لأكثر من ٤٠ عاما. وفي الوقت الحاضـــر، يجري التعاون داخل إطار عمل الأمم المتحدة للمســـاعدة الإنمائية ووثيقة

البرنامج القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي بدأ تنفيذها في عام ٢٠١٤ ومددت إلى عام ٢٠١٩. ويتعاون البرنامج الإنمائي مع السلطات الوطنية في المجالات التالية: دعم الحكومات المحلية واستراتيجياتها الإنمائية، بما في ذلك تلك المتعلقة بسلاسل القيمة؛ واتخاذ وتطبيق تدابير للتكيف مع تغير المناخ، ولا سيما في مناطق إنتاج الغذاء والمناطق الساحلية؛ واستخدام الطاقة المتجددة؛ ودعم السياسات الوطنية والقطاعات الإنتاجية من أجل خفض مستويات الواردات؛ والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة عن طريق التشجيع على: (أ) الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من خلال نقل المعرفة والتكنولوجيا إلى سياسات القطاعات الإنتاجية و (ب) زيادة فعالية استراتيجية الحد من مخاطر الكوارث؛ ودعم التصدي على الصعيد الوطني لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والجهود الرامية إلى مكافحة التمييز القائم على أساس التنوع الجنسي. ويشكل موضوعا الشؤون الجنسانية والشباب موضوعين شاملين لعدة قطاعات.

ويدعم البرنامج الإنمائي مجالات التعاون ذات الأولوية التي تسهم في تنفيذ المبادئ التوجيهية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية، في مجالات تتسم أحيانا بالابتكار ضمن السياق الوطني ولها أهمية استراتيجية قصوى نظرا للتغييرات التي تدخلها على النموذج الإنمائي الكوبي. وسيظل تعزيز التنمية البشرية المستدامة في صميم برنامج التعاون الذي يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والابتكار، ونقل التكنولوجيا والمعارف.

## العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، أعلن رئيسا كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، راؤول كاسترو وباراك أوباما، قرار الشروع في محادثات تركز على الخطوات التي يتعين اتخاذها لإعادة العلاقات الدبلوماسية رسميا. وبعد بضع جولات من المفاوضات، افتُتحت سفارتا كوبا والولايات المتحدة في واشنطن العاصمة وهافانا، على التوالي، في صيف عام ٢٠١٥. وأُنشئت لجنة ثنائية أُنيطت بها مهمة المساعدة في الدفع قدما بتطبيع العلاقات الدبلوماسية بالكامل. ولكن الإدارة الحالية للولايات المتحدة اعتمدت تدابير أثرت سلبا على العلاقات الثنائية.

وإثر إعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح سفارتي البلدين في واشنطن العاصمة وهافانا، تضررت العملية الرامية إلى تطبيع العلاقات من التدابير الأخيرة التي اتخذتها الإدارة الحالية للولايات المتحدة. ومن بين التدابير التي تؤثر سلبا على العلاقات الثنائية ما يلي: تعليق الخدمات القنصلية التي تقدم في سفارة الولايات المتحدة في هافانا للمواطنين الكوبيين الذين يرغبون في السفر إلى الولايات المتحدة؛ والتخفيض الكبير في عدد الموظفين الدبلوماسيين للولايات المتحدة في البلد؛ وإلغاء منح تأشيرات سياحية صالحة لمدة خمس سنوات للكوبيين؛ وبدء نفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، المعنون ”قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا“، الذي يعزز الشروط العامة للحصار بالسماح لمواطني وشركات الولايات المتحدة، وكذلك للمواطنين الكوبيين الحاصلين على الجنسية في الولايات المتحدة بالتقدم بدعاوى قانونية بشأن الممتلكات المصادرة في كوبا.

## الآثار المحددة الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

لا يزال الحصار قائما في السياق الحالي ولا تزال آثاره السلبية مشابهة جدا لآثاره في السنوات السابقة، ولا سيما على التجارة والأنشطة المالية. ويؤثر الحصار على العلاقات الاقتصادية الخارجية

لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات أنشطة البلد الاجتماعية والاقتصادية. ويُبقي الحصار القيود مفروضةً على تداول دولار الولايات المتحدة وعلى الواردات من كوبا. ويؤثر الحصار على فرص التنمية الوطنية والمحلية ويتسبب في مشاق اقتصادية للسكان. ويؤثر الحصار على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموما.

وتفيد التقديرات الرسمية بأن الخسائر المتراكمة المباشرة وغير المباشرة التي تكبدها الاقتصاد الكوبي من جراء الحصار بلغت، منذ أوائل ستينيات القرن العشرين وحتى نيسان/أبريل ٢٠١٧، ما قدره ١٣٠,٢ بليون دولار بالأسعار الجارية.

وقد حدّ الحصار من إمكانية حصول كوبا على القروض الإنمائية التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية. وهذا ما قلّص من إمكانية حصول كوبا على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي لخططها الإنمائية على الصعيدين الوطني و/أو المحلي.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحد الحصار أيضا من مشاركة المستثمرين الأجانب، ولا سيما شركات الولايات المتحدة، في المشاريع الاقتصادية ذات الأولوية، بما في ذلك منطقة التنمية الخاصة في ماريل. وفي هذا الصدد، يعوق الحصار تدفق الاستثمارات، ويحدّ من إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

وينجم عن الإجراءات المتبعة للحصول على التأشيرات تقييد سفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون.

وما فتئ الحصار يؤثر سلباً على الأعمال اليومية في مبادرات التعاون الخارجي، وهو ما يخلق الكثير من الصعوبات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشاريع بسبب القيود أو المحظورات التجارية المفروضة على شراء المدخلات من شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية الموجودة في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى. ويقلل أيضا من عدد الموردين المحتملين ويحد من العمليات التنافسية.

وعلى الصعيد المالي، لا يزال الحصار يمنع المكتب القطري للبرنامج الإنمائي من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة. ولهذا السبب وعلى الرغم من أن ميزانيات جميع المشاريع تُسجَّل بدولار الولايات المتحدة، أصبحت التحويلات إلى الخارج تجري بعملة أخرى غير الدولار (تكون غالبا اليورو، والجنيه الإسترليني، والدولار الكندي، والين الياباني، والفرنك السويسري). غير أن الاقتطاعات المصرفية، حتى عند الدفع بإحدى هذه العملات، قد ازدادت بصورة كبيرة بسبب المعلومات الإضافية التي تطلبها المصارف من أجل الامتثال لمكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية عبر جميع مراحل منظومة السلسلة المصرفية (الْمُصدر والوسيط والمستفيد). وقد أثّر هذا التدبير في مدى قدرة المكتب القطري على سداد المدفوعات للموردين في غضون المهل الزمنية المتفق عليها.

وبالإضافة إلى ذلك، وعلى الرغم من التدابير التي اتُّخذت بشأن أمن الموانئ، ما برح الحصار يفرض قيودا عملية على شركات خطوط النقل البحري التي ترسو سفنها في المرافئ الكوبية. وهذا يقلل بشكل كبير من عدد شركات النقل البحري التي تُدرِج كوبا ضمن مساراتها، مما يحد من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل البضائع. وما انفكت التكاليف المرتبطة بالوسطاء والنقل لمسافات طويلة تؤثر سلبا على القدرة على الحصول على المدخلات الأساسية وعلى التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع. وبالمثل، يتعين شراء المنتجات المخصصة للمشاريع الإنمائية واستيرادها من أماكن أبعد، وبتكلفة أعلى بكثير.

## آثار الحصار على المشاريع

يخلِّف الحصار أثرا مباشرا على جميع المشاريع الإنمائية وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يزيد من تكاليف المعاملات اللازمة للحصول على مدخلات المشاريع، ومن تكاليف نقل السلع المستوردة والوقت الذي يستغرقه النقل. ويتطلب إيجاد شركات شحن بديلة مزيدا من الوقت والجهد. ونتيجةً لذلك، تعرّضت المشاريع لتأخيرات كبيرة في شراء مدخلاتها وتوزيعها، مما خلّف تبعات سلبية على تنفيذ أنشطتها ونتائجها في الوقت المحدد.

وكان الوضع مثيرا للقلق على نحو خاص في حالة المشاريع ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية، نظرا لطول مدة الإجراءات التي يتطلبها الوصول إلى المدخلات الزراعية واستيرادها، مثل نظم الري والآلات والأدوات الزراعية. وبوجه عام، تستغرق عمليات الشراء مزيدا من الوقت، وهو ما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائجها. ولذلك، يجب مراعاة طول المدة التي تستغرقها عمليات الشراء أثناء تصميم العروض المالية والمشاريع الجديدة، وتخصيص موارد مالية إضافية لتغطية التكاليف الإضافية، وهي موارد كان بالإمكان، لولا ذلك، تخصيصها للأنشطة الإنمائية. وتُغطَّى تلك التكاليف الإضافية من الأموال المقدمة من الشركاء الدوليين في التنمية، التي توجه عن طريق البرنامج الإنمائي.

وكثير من الأصول اللازمة لمشاريع المكتب القطري تتضمن تكنولوجيات من الولايات المتحدة أو مكوِّنات مصنوعة في الولايات المتحدة. ولا يزال قانون توريتشيللي لعام ١٩٩٢ وقانون هيلمز – بيرتون لعام ١٩٩٦ ساريين، وينصان كلاهما صراحةً على حظر المبيعات إلى كوبا عن طريق شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية في بلدان ثالثة، وينصان على فرض عقوبات على الشركات التي تنتهك هذا الحظر.

ويؤثر هذا الوضع أيضا على عمليات شراء تكنولوجيا الحاسوب. فبعد استئناف العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة في عام ٢٠١٥، أعرب أحد مورِّدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو شركة Planson International، عن رغبته في المشاركة في عمليات تقديم العطاءات من خلال إجراءات تنافسية. وعندما منح هذا المورد في نهاية المطاف أمر شراء في أوائل عام ٢٠١٧، واجه تأخيرات في الحصول على تراخيص التصدير إلى كوبا. وكان ذلك أول أمر شراء يُمنَح لهذا المورِّد، وقد شكل تقدما مهما فيما يتعلق بإثراء حافظة مورِّدي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا. ووُقع العقد في ٧ آذار/مارس ٢٠١٧، وفي ٢٨ آذار/مارس، أعلن المورِّد أن توريد الخدمة سوف يتأخر بسبب مشاكل في الحصول على التراخيص من وزارة التجارة الأمريكية (مكتب الصناعة والأمن). وفي ٣٠ آذار/مارس، بعث المورِّد رسالة يعرب فيها عن أسفه ويبلغ البرنامج الإنمائي عن عدم قدرته على تأكيد ما إذا كان سيحصل على التراخيص في الوقت المحدد. ونظرا لخطر الإخلال بالعقد وما يترتب عليه من فقدان الأموال، أُلغي أمر الشراء. ولم يتمكن المورِّد حتى الآن من الحصول على الترخيص.

وتوفِّر المشاريع التي يمولها الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، التي يشكل البرنامج الإنمائي المستفيد الرئيسي منها، الأدويةَ والكواشف الكيميائية والمعدات المختبرية لفائدة ٩٤٦ ٢١ شخصا من المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع الأعمار. وتُشترى الإمدادات من بلدان ثالثة ومن موردين ثانويين بأسعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية. وحتى عندما تنطبق الاتفاقات الطويلة الأجل، التي أبرمها البرنامج الإنمائي مع الموردين الدوليين، على

المشروع في كوبا، يعوق الحصار شراء المنتجات التي صُنّعت في الولايات المتحدة أو تحتوي على مكوّنات مصنوعة في الولايات المتحدة. وفي هذه الحالات، يتعين على الموردين الحصول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قبل تقديم خدمات أو منتجات إلى المشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستغرق وقتا وتتطلب جهدا.

### آثار الحصار على العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يؤثر الحصار أيضا على العمل اليومي للمكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا. وهناك حدود تفرض على استخدام الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي تهدف إلى تنفيذ أنشطة التنمية ورصدها على نحو فعال، في جملة أمور أخرى. فعلى سبيل المثال، رغم توقيع اتفاق طويل الأجل مع شركة Toyota Gibraltar Stockholdings Ltd، لا تستطيع هذه الشركة حتى الآن توريد قطع الغيار التي تقوم الولايات المتحدة بتصنيعها. ونتيجة لذلك، ازدادت تكاليف المعاملات بنسبة لا تقل عن ١٥ في المائة للبرنامج الإنمائي في كوبا بسبب الأسعار التي تم الحصول عليها من موردين بديلين وأقل قدرة على المنافسة. وعلاوة على ذلك، أعلنت شركة Toyota Gibraltar في عام ٢٠١٨ عن إلغاء توريد المركبات إلى المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا. ويضع هذا القرار المكتب ومشاريعه في حالة صعبة فيما يتعلق بتجديد أسطول المركبات وشراء مركبات جديدة. وفي نهاية عام ٢٠١٨، أنشأ مورد جديد من اليابان مكتبه الفرعي في هافانا، ووقع البرنامج الإنمائي عقدا لشراء مركبة. ومع ذلك، أثيرت مسائل متصلة بالمدفوعات في شباط/فبراير ٢٠١٩، عندما أُعيد إلى مقر البرنامج الإنمائي المبلغ المتفق عليه المسدد مسبقا لذلك المورد، ونسبته ٢٠ في المائة. ولذا، فإن المورد متردد الآن في المضي في شحن المركبة.

ويحد الحصار من إمكانية الحصول على خدمات الإنترنت. ويمنع الوصول إلى العديد من المواقع الإلكترونية والخدمات من خلال مقدم خدمات الإنترنت الكوبي. ولذلك يتيسر في المقام الأول وصول المكتب القطري إلى شبكة الإنترنت عن طريق أحد مقدمي الخدمات الساتلية، الأمر الذي يزيد من التكاليف ويحد من سعة النطاق المتاح ويقلل من نوعية خدمات الفيديو والرسائل الصوتية عبر الإنترنت.

ويحد هذا الوضع من فعالية استخدام المنابر المؤسسية، مما يزيد من الوقت اللازم لإنجاز العمليات والأنشطة عبر شبكة الإنترنت. كذلك فإن فرص الحصول على التدريب على الإنترنت والاستفادة من الحلقات الدراسية الشبكية محدودة، بينما تتعذر الاستفادة من الخدمات السحابية.

وبالإضافة إلى ذلك، وفي وقت إعداد هذا التقرير، منع مقدم الخدمات الساتلية إلى المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا من تقديم نفس الخدمات المحظورة على كوبا.

وفيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فإن الحصار يمنع مكتب البرنامج الإنمائي من الحصول مباشرةً على الدعم التقني للمنتجات والخدمات من الولايات المتحدة. وينطبق الأمر ذاته على تراخيص البرامجيات. فعلى سبيل المثال، ترتبط إحدى شركات الولايات المتحدة باتفاق طويل الأجل مع البرنامج الإنمائي، ولكن يتعذر على المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا استخدامه بسبب الأنظمة المتعلقة بالحصار. وينطبق الأمر ذاته على الموزّعين المعتمدين.

ويتضرر أيضا المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا من عدم قدرته على استخدام حسابات مؤسسية في مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة دفع. ويضطر المكتب

إلى اتخاذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالبرامج؛ فهو يُضطَر فعلى سبيل المثال، إلى استخدام مصارف في بلدان ثالثة، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليفه وتكاليف مشاريعه وإلى زيادة العبء الإداري. وتُغطَّى الزيادة في التكاليف ذات الصلة من أموال البرنامج الإنمائي وأموال المشاريع المقدمة من الجهات المانحة، وبالتالي تُستخدم موارد كان بالإمكان، لولا ذلك، استخدامها في أنشطة إنمائية.

وقد أغلقت في عامي ٢٠١٨ و ٢٠١٩ حسابات عدد لا يستهان به من الموردين الذين كان لديهم علاقات تجارية سلسلة مع شركات كوبية ومع مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا لسنوات عديدة، نتيجة السياسات المنفذة بشكل مباشر وصريح تطبيقاً للجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة ضد كوبا. وكان الأثر سلبياً بشكل خاص على مشاريع البرنامج الإنمائي في كوبا، إذ شمل إلغاء العقود في حالة مشروعين طارئين تأخرا تأخيراً شديداً، فضلا عن مسائل المدفوعات المستحقة لمشاريع إنمائية أخرى وعمليات البرنامج الإنمائي بصفة عامة.

ويتأثر البرنامج الإنمائي من الحصار بطريقة أخرى هي أن الموظفين الوطنيين الذين يُطلَب منهم السفر إلى مقر البرنامج الإنمائي في نيويورك يضطرون إلى طلب تأشيراتهم قبل موعد سفرهم بفترة طويلة جدا.

## منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ قرابة ٦٠ عاماً يلحق الضرر بالشعب الكوبي ويعرقل التنمية الاقتصادية في البلد.

ويؤثر هذا الحصار على قدرة النظام التعليمي على أن يطبق إلى أقصى حد، وفي أقل وقت ممكن، برنامج التحسين المتواصل لنظام التعليم الوطني، الذي يشمل تحديث المناهج الدراسية وإعادة ترتيب العمليات المؤسسية من أجل تحسين الكفاءة والجودة. وتتطلب عملية التحسين استخدام مواد التدريس الجديدة والمعدات المخبرية وغيرها من المدخلات التي تزداد تكاليف استيرادها إلى حد كبير بسبب الآثار الناجمة عن الحصار.

وعلى وجه التحديد، أدى تطبيق الحصار، في التعليم العالي، إلى عقبات تحول دون إمكانية حصول كوبا على التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتعلم والبحث العلمي المتقدمين. ويشمل ذلك المواد البحثية، ونشر نتائج البحوث والمكافأة عليها على النحو اللائق، وشراء اللوازم والموارد والأدوات، وتقديم الدعم لبرامج الإرشاد الجامعي في المجتمعات المحلية، التي تعزز التنمية المحلية. وبالمثل، فإن الحصار يعوق حرية التبادل والتعاون الأكاديمي بين الجامعات ومراكز البحوث في كوبا والولايات المتحدة، وهي أنشطة من شأنها أن تكون مفيدة للغاية في النهوض بالمعارف العلمية.

ويتأثر قطاع الثقافة أيضاً من إنفاذ الحصار لأنه يحد من إمكانية الترويج للمواهب الفنية الكوبية ونشرها وتسويقها كما ينبغي.

ورغم وجود سوق مؤكدة للموسيقى الكوبية في الولايات المتحدة، فإن الموسيقيين الكوبيين الذين تروج لهم وكالات فنية كوبية لا يستطيعون الاستفادة بشكل كامل من هذه الفرص، مما يضطرهم إلى بيع

موسيقاهم في أسواق ينخفض فيها الطلب عليها. ويحول فرض عقوبات على المعاملات المصرفية مع كوبا دون إجراء معاملات مباشرة مع الولايات المتحدة فيما يتعلق ببيع السلع والخدمات الثقافية، لا سيما في مجال الموسيقى.

ولا تزال صناعة الموسيقى الكوبية متضررة ومحدودة بسبب العقبات المفروضة على إمكانية الحصول على المواد الأولية اللازمة للتسجيل وعلى آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا. والتدريب الفني، ولا سيما في مجال الموسيقى، هو تدريب محدود بسبب الحواجز المفروضة على إمكانية الالتحاق بدورات لبناء القدرات في جامعات الولايات المتحدة المعروفة عالمياً، والزيادة في تكاليف شراء الآلات الموسيقية اللازمة لتدريب المواهب الجديدة.

ويتجلى الحصار أيضاً في العقبات التي تحول دون شراء المواد الببليوغرافية الحديثة والحصول على الموارد اللازمة لحفظ الممتلكات الثقافية وأحدث المعدات التكنولوجية عندما تكون محمية ببراءات اختراع صادرة عن الولايات المتحدة.

وفي مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، يتعذر شراء المواد والمعدات وتراخيص البرامجيات، وكذلك السلع والإمدادات الأخرى الآتية من الولايات المتحدة ومن موردين آخرين يسوقون هذه المنتجات بموجب براءات اختراع من الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز مؤخرا في الأخذ بتكنولوجيا الجيل الثالث وتوسيع نقاط النفاذ التي تتيح إمكانية الاتصال الإلكتروني اللاسلكي في جميع أنحاء البلد، لا تزال خدمات الإنترنت محدودة سواء من حيث درجة توافرها أو تنوعها بسبب الحصار. والجهات المقدمة لخدمات الإنترنت التي تهتم بإدخال منتجاتها وخدماتها إلى السوق الكوبية تقيدها الجزاءات التي يمكن أن تفرضها عليها حكومة الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن من كوبا الدخول إلى بعض المواقع الشبكية والحصول على بعض خدمات الإنترنت التي تستضيفها خواديم موجودة في الولايات المتحدة.

وفي سياق الحصار الذي يتسم بطابع يتجاوز الحدود الإقليمية، تزداد عادة القيود المالية التي تمنع أو تعرقل المعاملات المصرفية، حتى بعملات غير دولار الولايات المتحدة. ولا تسلم من هذا الأثر الوكالات دولية التي لها مكاتب في كوبا، مثل منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو).

وكثيراً ما تتأثر التحويلات المالية من مقر اليونسكو في باريس بسبب القيود المفروضة من وزارة مالية الولايات المتحدة على المصارف التي تجري معاملات مع المصارف الكوبية. ويؤدي هذا الأمر إلى تأخر توافر الأموال في مكتب اليونسكو في كوبا، مما يؤثر بالتالي على قدرته على الوفاء بالالتزامات المالية في الوقت المناسب.

وتقيد هذه الآثار السلبية أيضا المعاملات المالية التي يجريها موظفون دوليون ووطنيون لدى اليونسكو لمسائلهم الخاصة. فعلى سبيل المثال، يتعذر على الموظفين المحليين إجراء تحويلات مصرفية بين حسابات شخصية مرتبطة بمصارف أو مؤسسات ائتمان موجودة في الولايات المتحدة، مثل اتحاد الأمم المتحدة الائتماني الفدرالي، وحساباتهم في كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن للموظفين الدوليين تلقي مرتباتهم في حساباتهم المصرفية الشخصية ويجدون، بصفة عامة، صعوبات في تسديد المدفوعات المستحقة عليهم إلكترونياً باستخدام بطاقات الائتمان. ولهذا الأمر أهمية خاصة لأنه يتعذر على موظفي اليونسكو في كوبا استخدام حساباتهم في المصارف الكوبية لحجز أو لدفع ثمن تذاكر السفر الجوي وأماكن الإقامة في الفنادق وما يتصل بذلك من خدمات سواء للرحلات الشخصية أو للإيفاد في مهام رسمية خارج البلد.

ويتعين على مكتب كوبا الذي لا يمكن له الوصول إلى سوق الولايات المتحدة أن يغطي تكاليف شحن باهظة لاضطراره أن يستورد لوازمه من بلدان أبعد مسافة.

وتُلزم الشركات الموردة لتكنولوجيا المعلومات الموجود مقرها في الولايات المتحدة ولديها اتفاقات توريد عالمية مع اليونسكو بأن تطلب تراخيص خاصة من وزارة الخزانة في الولايات المتحدة لتصدير منتجاتها إلى مكتب كوبا. وتصدر هذه التصاريح بشرط عدم نقل الممتلكات المذكورة إلى أي كيان وطني. ويؤثر ذلك الأمر على تنفيذ مشاريع اليونسكو للتعاون على الصعيد المحلي، مما يزيد تكاليف الشراء ويقضي على إمكانية الاستفادة من خدمات ما بعد البيع ومن ضمانات تجارية أفضل.

ويواصل مكتب اليونسكو الإقليمي للثقافة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي اتخاذ المزيد من التدابير لتنفيذ العمليات المالية اللازمة لبرامجه، وذلك باللجوء في أحيان كثرة إلى مصارف موجودة في بلدان أخرى، وهو عامل يزيد من التكاليف المصرفية وعبء العمل الإداري. وقد أدى ذلك، في بعض الحالات، إلى تأخيرات في المعاملات المالية مع مؤسسات أو جهات كوبية مقدمة للخدمات لأنها اعتُبرت ''معاملات محظورة'' بموجب قائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم التي يصدرها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية أو غيرها من قوائم الجزاءات أو البلدان المتضررة. والقائمة الموسعة للمؤسسات الكوبية التي لا يمكن للشركات أو الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة أن ينفذوا معاملات مالية مباشرة معها، والتي تحدثها وزارة الخارجية، هي قائمة تتضمن بالفعل ما يزيد مجموعه عن ٢٠٠ كيان وكيان فرعي، وتفرض قيوداً أخرى على أية عملية تشارك فيها الكيانات المذكورة.

ويؤدي إغلاق مكتب الولايات المتحدة لخدمات المواطنة والهجرة في كوبا، الذي لم يحدد أجله في البداية ثم أصبح إغلاقا نهائيا فيما بعد، إلى إعاقة طلب التأشيرات من جانب موظفي مكتب اليونسكو المقرر سفرهم في مهام إلى الولايات المتحدة أو إلى بلدان أخرى يكون مسار الرحلات الجوية إليها عبر الولايات المتحدة أقل تكلفة من حيث الوقت والمال، مما يؤدي إلى زيادات في التكاليف نتيجة الرحلات التي يتعين على هؤلاء الموظفين القيام بها إلى بلدان ثالثة لطلب تجهيز إجراءات الهجرة المذكورة.

وفيما يتعلق بالتأمين الطبي، يتضرر موظفو اليونسكو بشكل مباشر، حيث يتعذر على العديد من شركات التأمين الصحي العمل مباشرة مع مقدمي الخدمات الصحية الكوبيين نظراً للقيود التي يفرضها الحصار، مما يجعل من الصعب ضمان توفير الخدمات الصحية لموظفي مكتب كوبا.

وأسفر بدء نفاذ الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، المعنون ''قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا''، عن تشديد شروط الحظر العامة، مما يسمح بتضاعف عدد الدعاوى المرفوعة بشأن الممتلكات المصادرة في كوبا من مواطني وشركات الولايات المتحدة ومن مواطنين كوبيين حاصلين على الجنسية في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الممتلكات مرافق أصبحت اليوم مدارس ومراكز ثقافية، من بين مؤسسات أخرى.

## برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]
[٣ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

من المنظور البيئي، لا يؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا فحسب، بل يؤثر أيضا على المنطقة دون الإقليمية وعلى الولايات المتحدة نفسها.

وتتسم جهود الحفظ الجارية في المناطق الشديدة التأثر من هذه الجزيرة الواقعة في البحر الكاريبي بالتشتت والنقصان، وهي تفتقر إلى استراتيجية مشتركة من الضروري وجودها نظرا إلى أن كوبا مستبعدة من العديد من أهم المشاريع الجارية في المنطقة دون الإقليمية بسبب تنفيذها بأموال مصدرها الولايات المتحدة. وهذا الأمر لا يحول فقط دون استفادة كوبا من هذه المشاريع، وإنما يؤثر أيضا على منطقة البحر الكاريبي دون الإقليمية من منطلق أنه يتعذر التعامل مع المنطقة دون الإقليمية ككل.

ويؤثر الحصار أيضا تأثيرا كبيرا على حفظ التنوع البيولوجي والنظم الإيكولوجية المشتركة بين كوبا والولايات المتحدة. وهو يحول دون إمكانية تنفيذ استراتيجيات مشتركة للإدارة المتكاملة للبيئة والموارد الطبيعية التي تحيط بهذين البلدين، ولا يمكن إحراز تقدم متكامل كبير في غياب الاتفاقات والحوار بين الحكومتين للتركيز على بيئاتهما المشتركة.

ويُنجز الكثير من أعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي ينطوي على أنشطة متبادلة بين كوبا وبلدان أخرى في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي في مجالات نقل المعارف وبناء القدرات والدعم التقني، يجري الاضطلاع بها من خلال الأنشطة التدريبية، وأنشطة بناء القدرات، وحلقات العمل، من بين أنشطة أخرى. ومن ثم، يؤدي استمرار الحصار ضياع فرص للتعاون البيئي في المنطقة.

وعند العمل في كوبا، كثيرا ما يحتاج الأمر إلى البحث عن بدائل في مجال استخدام التكنولوجيا، مثل البرنامج الحاسوبي لنظام المعلومات العالمي المستخدم في جمع البيانات المكانية والمستشعرة عن بعد ومعالجتها مما تستلزمه بعض الأنشطة والمشاريع. ونظرا إلى القيود التجارية القائمة، لا يستطيع الموردون المعتادون تزويد كوبا بالمنتجات والخدمات، وبالتالي تكون البدائل محدودة في مجال البرمجيات المؤهلة الأخرى.

والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يؤثر أيضا على عمليات برنامج الأمم المتحدة للبيئة. فتتأثر أشياء بسيطة، مثل دفع كوبا مساهمتها المالية للبرنامج، نظرا لأن المصارف كثيرا ما تمنع التحويلات والمعاملات المتعلقة بالأموال الواردة من ذلك البلد. ومساهمة كوبا المالية مهمة من أجل دعم تنفيذ برنامج العمل.

ويتجسد أحد الأمثلة الملموسة لآثار الحظر في مشروع تابع لمرفق البيئة العالمية في كوبا جاهز لبدء عدد من المبادرات، ولكنه يواجه صعوبات في تحويل الأموال إلى كوبا. فيجب إجراء التحويل من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمر الذي يستلزم بدوره تكبُّد نفقات إضافية. وتُستخدم لسداد تلك المصروفات أموال كانت لولا ذلك ستستثمر في المشروع. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه بالنظر إلى تلك الصعوبات، لن تُجرى مشتريات للمشروع. ويترتب على هذا صعوبات في التطبيق العام للمشروع.

وفيما يلي أمثلة أخرى للآثار الناجمة عن الحصار:

(أ) ما دام لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة ببيع المعدات أو التكنولوجيا أو المنتجات، في جملة أمور، إلى الشركات الكوبية، تضطر كوبا إلى شرائها من أسواق أخرى، وهو ما يطيل المُدد التي يستغرقها نقل البضائع، فيؤدي بالتالي إلى زيادة انبعاثات الكربون المرتبطة بالنقل.

(ب) تواصل كوبا العمل على زيادة كفاءة استخدام الطاقة، في إطار برنامج ثورة الطاقة الذي تنفذه، وكذلك على تعزيز إعادة التدوير والتكنولوجيات الخضراء الأخرى. والهدف من ذلك هو خفض استهلاك النفط وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، وتحقيق الكفاءة العامة في استخدام الموارد. بيد أنه لا يُسمح للشركات التابعة للولايات المتحدة أو الفروع التابعة لها في بلدان أخرى بأن تبيع لكوبا التكنولوجيات التي يمكن أن تستفيد من هذا المسعى. وينسحب الأمر نفسه على منتجات الشركات غير التابعة للولايات المتحدة التي تحتوي على أجزاء أو مكونات تورّدها شركات في الولايات المتحدة أو شركات فرعية تابعة لها ويمكن أن تساعد في الدفع قُدما بهذه التطورات.

(ج) ستواجه كوبا صعوبات في الوفاء بالالتزامات المترتبة على اتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق نتيجة محدودية سبل الحصول على التكنولوجيات الخالية من الزئبق وصعوبة التخلص التدريجي من المنتجات المحتوية عليه، مثل مُلْغَمات الأسنان؛ وسيترتب على ذلك إطلاقه بصورة غير خاضعة للسيطرة تحدث آثارا على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

(د) كثيرا ما تعوق القيود المفروضة على السفر مشاركة الخبراء الكوبيين في المؤتمرات والأنشطة التدريبية المتعلقة بالبيئة والتنمية المستدامة، وتُنفَق آلاف الدولارات على مسارات سفر أغلى، وكثيرا ما تكون أطول. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن تقديم بدل الإقامة اليومي لهؤلاء الخبراء عن طريق التحويلات المصرفية بسبب القيود المالية. وبالمثل، فإن التحديات في تجهيز المعاملات المالية والاتصال بالإنترنت تجعل من الصعب على موظفي برنامج الأمم المتحدة للبيئة المشاركة في البعثات الموفدة إلى كوبا.

(هـ) يحد الحصار أيضاً من قدرة كوبا على الحصول على المعلومات من المجلات والمنشورات العلمية والتقنية الرائدة، فضلا عن الوصول عبر الإنترنت إلى الشركات والمؤسسات المتخصصة في الولايات المتحدة. وهذا يحد من إمكانية استفادة الأكاديميين والمهندسين والطلاب الكوبيين من أحدث التطورات في مجال علوم الطاقة والبيئة، علما بأن تلك الإمكانية يمكن أن تعزز قدراتهم فيما يتعلق بتطبيق تكنولوجيات بيئية سليمة.

(و) تحد كذلك القيود المفروضة على الاتصال الشبكي من قدرة كوبا على تنفيذ بعض المعاهدات البيئية التي تتطلب استعمال الإنترنت باستمرار وعلى الامتثال لها. وثمة مسألة هامة تتعلق بالربط الشبكي بين الولايات المتحدة وكوبا فيما يتصل بالطيور المهاجرة والعديد من الأنواع البحرية. فهناك حوالي ٢٠٠ نوع من الطيور المهاجرة التي تتكاثر في أمريكا الشمالية تتوقف في كوبا أو تقضي الشتاء بها، وتوجد أنواع بحرية مثل السمك النهاش وسمك الأخفس لديها بقعة تفريخ في شمال مقاطعة بينار دل ريو في كوبا. وتُصدِّر كوبا أغلب يرقاتها من بقعة التفريخ هذه إلى فلوريدا، وهي من أهم مواقع رياضة صيد هذه الأنواع السمكية في الولايات المتحدة. وتحول القيود الناجمة عن الحصار دون التعاون السلس والكفء بين أنصار حماية البيئة ووكالات حماية التنوع البيولوجي في كوبا والولايات المتحدة لتوفير حماية فعالة لعمليات الاتصال الشبكي تلك.

(ز) تعاني كوبا أيضا من محدودية عرض النطاق الترددي بسبب الحصار، وهو ما يؤثر على مشاركة الكوبيين في مواقع الإنترنت التي تُعقد عليها المؤتمرات والمنصات التي تُقَدّم من خلالها الحلقات الدراسية الشبكية، وفي الاجتماعات والدورات التدريبية الافتراضية التي يتزايد اللجوء إليها لخفض تكاليف السفر وغيرها من التكاليف.

(ح) تقع الولايات المتحدة وكوبا في منطقة تؤثر فيها الكوارث، وبخاصة الأعاصير، تأثيرا خطيرا على النظم الإيكولوجية وعلى السكان. ويعمل كلا البلدين على رفع مستواهما في مجال منع الكوارث والتأهب لها. ومن هذا المنطلق، من شأن التعاون أن يفيد كلا البلدين إضافةً إلى بلدان أخرى في منطقة البحر الكاريبي عامة.

ومن أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، لا بد من تيسير التعاون فيما بين البلدان وإزالة الحواجز القائمة بينها. وستسهم الإزالة الكاملة للعقبات التي تعوق التبادل الطبيعي بين كوبا والولايات المتحدة في إحراز تقدم في مجال الإدارة المستدامة للنظم الإيكولوجية المشتركة، والتعاون بين الأوساط العلمية والأكاديمية، وزيادة مساهمة البلدين في مكافحة تغير المناخ، وفي إدارة النظم الإيكولوجية، والتصدي للكوارث الطبيعية ومنع وقوع الحوادث. وسيعود ذلك أيضا بالفائدة على البلدان التي تقيم الولايات المتحدة وكوبا معها برامج تعاونية.

وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن الحصار، يدعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة كوبا ضمن حدود إمكانياته، في محاولة منه للتعويض عن القيود التي يفرضها الحصار. ومع ذلك، فإن إنهاء الحصار سييسر إلى حد كبير العمليات وسير المشاريع والبرامج في كوبا.

## برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة) في كوبا منذ عام ٢٠٠١، ولديه مكتب في كوبا منذ عام ٢٠٠٥. والغرض الأساسي من وجوده في البلد هو مساعدة الحكومة الكوبية على تنفيذ خطتها وأولوياتها في مجال التنمية بما يتماشى مع أولوياته وولايته.

وخلال السنوات الأربع عشرة الماضية، قدّم موئل الأمم المتحدة الدعم إلى كوبا في تنفيذ عدة مشاريع أولوياتها ترد في إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والبرنامج القطري للموئل. ومن بين أبرز هذه المشاريع مشاريع متعلقة بالتخطيط والإدارة الحضرية على الصعيد الوطني وصعيد البلديات؛ وإصلاح المساكن وتعافي المناطق الحضرية على إثر الأعاصير؛ ودعم التغيرات في قطاع الإسكان؛ وتعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيدين الوطني والمحلي.

ويُذكر أن المشاريع الجاري تنفيذها متوائمة مع المسائل الإنمائية. لكن تنفيذها واجه بعض القيود نتيجة الآثار الدولية المترتبة على الحصار السياسي والاقتصادي والتجاري، الذي يقيّد المعاملات المالية وإمكانية الوصول إلى الأسواق الدولية، وهما أمران على درجة كبيرة من الأهمية لكفالة الحصول على اللوازم والمعدات والتكنولوجيات والبنى التحتية اللازمة للتنمية الحضرية والعمرانية في كوبا ولتحسين نوعية حياة الشعب الكوبي تدريجيا.

ومع السيناريو الجديد للعلاقات بين كوبا والولايات المتحدة وإقرار كلا البلدين تدابير مختلفة ووضعها موضع التنفيذ، تجلت بصورة أكبر ضرورةُ إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري لأن هذه الظاهرة تؤثر في الفرص الجديدة.

ومن منظور موئل الأمم المتحدة، سيمكّن تنفيذ القرار ٨/٧٣ كوبا من الإسهام على نحو حاسم في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف ١١ الذي ينص على جعل المدن شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

## منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٧ آذار/مارس ٢٠١٩]

في الوقت الراهن، تقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بدعم الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي وإيجاد تحالفات استراتيجية تفضي إلى تعزيز القدرات الصناعية للبلد وقدرته التنافسية في القطاعات الصناعية ذات الأولوية، من خلال تنفيذ برنامج قُطري.

ويركز البرنامج القُطري على ثلاثة أهداف رئيسية، هي: (أ) تحسين بيئة قطاع الأعمال واستدامتها؛ و (ب) تحسين القدرة التنافسية الصناعية؛ و (ج) جذب الاستثمار الأجنبي. ويشمل البرنامج القطري مشاريع مختلفة في قطاعات ذات أهمية استراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، مثل وضع سياسة صناعية، واستخدام أنواع الطاقة المتجددة، وصناعة الأغذية الطازجة، والإدارة المتكاملة للموارد المائية، من بين قطاعات أخرى.

وجرى مبدئيا تحديد ميزانية إجمالية قدرها ٥٠ مليون يورو، يُنتظر تعبئتها لتنفيذ البرنامج. ولكن نظرا للقيود التي تكبّل عمليتي تعبئة الأموال وإقامة الشراكات، نتيجةً للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، لم تتمكن اليونيدو من إحراز التقدم المتوقع والمطلوب في إطار البرنامج القطري.

وعلى الرغم من ذلك، تنفذ اليونيدو حاليا ثلاثة مشاريع بميزانية إجمالية قدرها ٦,٣ ملايين دولار، وبلغ التفاوض على تمويل مبادرتين جديدتين بمبلغ ٦ ملايين دولار لمدة ثلاث سنوات مراحل متقدمة.

واليونيدو مقتنعة بأنه لولا القيود الناجمة عن الحصار، لكان من الممكن تحقيق منافع أكبر من الجهود الأقاليمية المبذولة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وهو أحد العناصر الرئيسية في نهج برنامج الشراكة القطرية لليونيدو.

## مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

[الأصل: بالإنكليزية]
[٦ أيار/مايو ٢٠١٩]

منذ اعتماد إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠، شاركت حكومة كوبا بنشاط في عمليات ومبادرات تبادل المعرفة في سياق الحد من مخاطر الكوارث، وخاصة من خلال المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. وبالإضافة إلى ذلك، يتسم دعم كوبا لخطة العمل الإقليمية من أجل تنفيذ إطار سينداي في الأمريكتين بأهمية فائقة بالنسبة

لتعزيز الالتزامات الإقليمية وكفالة الاتساق الإقليمي. كما أن تعاون كوبا مع المنطقة بأسرها، بسبل منها تبادل خبراتها، ذو أهمية كبيرة للنهوض بتنفيذ إطار سينداي.

ومن خلال خطة ''تاري فيدا'' (مهمة الحياة)، حددت كوبا نهجا شاملا ومتعدد القطاعات لمعالجة تغير المناخ ومخاطر الكوارث بالترابط من خلال اتخاذ إجراءات في الآجال القصير والمتوسط والطويل، ما يعكس الترابط بين مخاطر الكوارث ومخاطر المناخ ويؤكد على أهمية معالجتها لتحقيق التنمية المستدامة. وتؤكد الآثار الدائمة التي خلفها إعصار إيرما في عام ٢٠١٧ على ضرورة هذه الخطة. وبالرغم من الاستجابة الفورية من جانب السلطات الكوبية وإتاحتها موارد مادية ومالية كبيرة بهدف التعافي على نحو فعال، فقد عانى البلد من أضرار جسيمة، أصابت الهياكل الأساسية والمرافق السياحية الحيوية، ما أبرز الحاجة إلى التعاون الدولي من أجل الاستثمار القائم على الوعي بالمخاطر والهياكل الأساسية القادرة على الصمود.

وإن الدروس المستفادة من موسم الأعاصير لعام ٢٠١٧ وأفضل الممارسات الناشئة عن ذلك والتقدم الذي أحرزته كوبا في الحد من مخاطر الكوارث، بسبل منها تنفيذ برمجة التكيف مع المناخ على نحو متآزر، تمثل مساهمة مهمة في تعزيز إدارة مخاطر الكوارث في منطقة البحر الكاريبي. وسيتطلب المضيُّ قدما الوصولَ إلى التطورات العلمية والتكنولوجية الحالية، بما في ذلك التكنولوجيا المعنية بوضع نماذج للمخاطر، وأفضل الممارسات فيما يتعلق بالهياكل الأساسية القادرة على الصمود وتكنولوجيا المعلومات، بهدف زيادة تطوير القدرة على الانتعاش باتباع نهج ''إعادة البناء على نحو أفضل''، بالإضافة إلى الحصول على تمويل مسبق يقوم على الوعي بالمخاطر من أجل تنفيذ إطار سينداي.

## مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]
[١١ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

يلاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن منطقة البحر الكاريبي لا تزال تواجه تحديات خطيرة متصلة بالإنتاج غير المشروع للكوكايين الذي منشؤه أمريكا اللاتينية والاتجار فيه. ويواصل المكتب تعزيز وجوده في منطقة البحر الكاريبي لدعم الدول الأعضاء في جهودها الرامية إلى مواجهة هذه التحديات، ويتوقع أن يعزز تعاونه مع كوبا في إطار مبادرات لصالح المنطقة، بما يشمل مبادرات جديدة لتعزيز الرقابة على الحدود.

ويغطّي كوبا المكتبُ الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، الموجود في بنما، والذي بدأ أنشطته في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٤، أطلق المكتب البرنامج الإقليمي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦ (تم تمديده مؤخرا إلى عام ٢٠١٨) دعماً لاستراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن. وعلى الرغم من أن كوبا ليست عضوا في الجماعة الكاريبية، فإنها تستفيد من البرنامج الإقليمي، لا سيما من خلال أوجه التآزر مع محفل منطقة البحر الكاريبي لدول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، الذي تشارك كوبا في عضويته. ويتألف البرنامج من خمسة برامج فرعية، لا تجسد فقط مجموعة المجالات المواضيعية التي تشملها ولاية المكتب، وإنما تستهدف أيضا بشكل مباشر الأهداف الاستراتيجية المحددة في إطار استراتيجية الجماعة الكاريبية المتعلقة بالجريمة والأمن.

وفي سياق البرنامج الإقليمي، أرسى المكتب وجوده من جديد في منطقة البحر الكاريبي، في بربادوس تحديدا، في آب/أغسطس ٢٠١٥. ومن المنتظَر أن يدعم المكتب كوبا في إطار وجوده المعزز في المنطقة، وذلك بتنسيق وثيق مع النظراء الرئيسيين على الصعيدين الإقليمي والوطني.

وقد تعاونت كوبا تعاونا فعالا مع المكتب، وكانت هذه المساهمة تلقى دائما تقييما إيجابيا من كلا الطرفين. وكوبا دولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وقد شاركت مشاركة نشطة وفعالة في عملية استعراض الاتفاقية (كانت كوبا هي القائمة على استعراض كل من سانت لوسيا وغيانا ونيكاراغوا، وقد استخدمت حقها في طلب نشر تقريرها القطري النهائي على الصفحة الرئيسية لموقع المكتب المعني بالمخدرات والجريمة).

وعقب إعراب كوبا عن رغبتها في الانضمام إلى البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات التابع للمكتب وإلى منظمة الجمارك العالمية، تم إيفاد بعثة تقنية أولية في الفترة من ٣٠ أيار/مايو إلى ٣ حزيران/يونيه ٢٠١٦ لتقييم القدرات القائمة ومناقشة تفاصيل انضمام كوبا إلى عضوية البرنامج. ونتيجة للبعثة، اتُفق على أن يُنفَّذ البرنامج العالمي لمراقبة الحاويات البحرية في ميناء ماريل، في حين يُنفذ برنامج مراقبة الحاويات المعني بالمطارات في مطار خوسيه مارتي الدولي. وفي ٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقعت السلطات الكوبية والمكتب مذكرة تفاهم لتنفيذ برنامج مراقبة الحاويات في البلد. وأعقب التوقيع على المذكرة عدد من فعاليات التدريب والتوجيه، مما أدى إلى عملية المصادرة الأولى التي تنفذها الوحدات المشتركة لمراقبة الموانئ التابعة لبرنامج مراقبة الحاويات في كوبا: وكانت تلك العملية حالة من حالات مصادرة السلع غير المعلن عنها.

ويواجه المكتب بعض الصعوبات المتعلقة بالاتصالات في تنفيذ أنشطته الأولية في كوبا، خاصة فيما يتعلق بجودة خدمات الإنترنت وتكلفتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد واصل المكتب التعاون مع السلطات الكوبية، في مجالات منها وضع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص، مما أتاح للمكتب اقتراح عناصر لإدراجها في الاستراتيجية. وشارك مسؤولون كوبيون أيضا في اجتماعات الشبكة الإقليمية لإنفاذ القوانين المتعلقة بجرائم الأحياء البرية التي نظمها المكتب في منطقة البحر الكاريبي في عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧. وجرى التعاون أيضا في إطار مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي عام ٢٠١٧، شارك موظفو الخدمة المدنية في كوبا في اجتماع إقليمي عُقد في بنما بشأن رصد تدفقات الاتجار بالأسلحة النارية، ووضع الأساس لزيادة تبادل المعلومات وأفضل الممارسات على الصعيد القاري، وكذلك لمواءمة الجهود الرامية إلى تحقيق الغاية ١٦-٤ من أهداف التنمية المستدامة.

ومؤخرا، أمَّن المكتب التمويل دعما لتنفيذ مشروع التخاطب بين المطارات في كوبا. ومن المقرر أن تبدأ الأنشطة في إطار هذه المبادرة، الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية في مجال منع تدفقات الاتجار غير المشروع، خلال النصف الثاني من عام ٢٠١٩.

ويرى المكتب أنه من الضروري مواصلة تعزيز تعبئة الموارد من أجل إشراك كوبا في تنفيذ أنشطة المكتب في منطقة البحر الكاريبي. وفي هذا السياق، يبذل المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي قصارى جهده لإدراج كوبا باعتبارها مستفيدة/شريكة في المبادرات الجديدة التي ستُعرَض على الجهات المانحة التماسا للتمويل، بما في ذلك مشروع التخاطب بين المطارات، على سبيل المثال. ومن المفترض أن يؤدي إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إلى تيسير الأعمال التنفيذية للمكتب في كوبا مستقبلاً، وذلك بشراكة وثيقة مع السلطات الكوبية.

## صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

على الرغم من استعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا في عام ٢٠١٥، ألغت إدارة الرئيس ترامب مختلف التدابير التي اتخذتها إدارة الرئيس أوباما للحد من القيود المترتبة على الحصار، الأمر الذي أثّر سلبا في المجتمع الكوبي. ويتبدى ذلك بشكل خاص في مجالات التجارة والأنشطة المالية ويؤثر أيضا في عمليات الأمم المتحدة في كوبا. ولا يزال الحصار يؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للشعب الكوبي، إضافة إلى نوعية حياته، لا سيما الفئات الأشد ضعفا.

ولا يزال صندوق الأمم المتحدة للسكان يواجه صعوبات في تنفيذ برنامجه القطري، نظرا لأن الحصار يعوق اقتناء وشراء السلع الأساسية والمعدات والعقاقير ومواد المختبرات التي تُنتَج في الولايات المتحدة أو تشملها براءات اختراع مسجلة في الولايات المتحدة. وبصفة عامة، هناك مدخلات ضرورية لعمليات الصندوق لا يمكن شراؤها في السوق المحلية، الأمر الذي غالبا ما يؤثر سلبا في تنفيذ برامج الصندوق.

والصندوق هو من المنظمات القليلة التي تدعم برامج الصحة الجنسية والإنجابية والسكان ومسائل التنمية والمساواة بين الجنسين في كوبا. ورغم محدودية الموارد البرنامجية المتاحة لكوبا، زاد الصندوق في تعزيز تعاونه مع الحكومة والجهات الفاعلة الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية لدعم برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. ويواصل الصندوق دعم الجهود التي تبذلها كوبا للحفاظ على التقدم الذي أحرزته في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم، بما في ذلك الحصول على وسائل تنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي، وكذلك في مجال توليد البيانات بشأن الديناميات السكانية والتنمية المستدامة وتحليلها.

## الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

ما انفك الاتحاد البريدي العالمي يعتبر كوبا عضوا كامل العضوية في المنظمة. وعليه، تتمتع كوبا بالحقوق والالتزامات نفسها التي تتمتع بها البلدان الأخرى الأعضاء في الاتحاد.

وكوبا حاليا عضو في كل من مجلس إدارة الاتحاد ومجلس العمليات البريدية التابع للاتحاد، وذلك على إثر انتخابات جرت يومَي ٥ و ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، على التوالي، خلال مؤتمر الاتحاد البريدي العالمي السادس والعشرين، الذي عُقد في اسطنبول بتركيا.

وعلاوة على ذلك، تستفيد كوبا بانتظام من المساعدة في تطوير قطاع البريد المقدمة في إطار أنشطة الاتحاد في مجال التعاون التقني. وفيما يتعلق بالتطورات ذات الصلة منذ حزيران/يونيه ٢٠١٨، يمكن تسليط الضوء على الأنشطة التالية:

- شاركت كوبا في حلقة عمل بشأن جاهزية الاتحاد العملياتية لمبادرة التجارة الإلكترونية، عُقدت في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ في مونتيفيديو.
- نشاط ميداني بشأن مبادرة التجارة الإلكترونية (استعراض العمليات في الموقع) يهدف إلى استعراض العمليات البريدية للمشغل المعتمد في كوبا، عُقد في هافانا في تموز/يوليه ٢٠١٨.

- في إطار مشروع الاتحاد المتعلق بتقديم الخدمات المالية البريدية لمنطقة أمريكا اللاتينية، من المتوقع أن يتلقّى المشغل المعتمد في كوبا معدات (حواسيب وطابعات) تسمح له بتوسيع شبكة CorreoGiros (وهي مبادرة للخدمات المالية البريدية) إلى ٤٤ مكتب بريد في البلد.

- في إطار صندوق الخدمة الجيدة التابع للاتحاد، بدأ المشغل المعتمد في كوبا بتنفيذ مشروع بعنوان ''تحسين أمن البريد في مكتب التبادل الدولي ومراكز تجهيز البريد''. ويهدف المشروع إلى تركيب نُظُم للمراقبة بالفيديو في ستة مراكز بريد رئيسية.

- قدّمت كوبا ترشيحها واختيرت لتكون البلد المضيف لمؤتمر الاتحاد المتعلق بالاستراتيجية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، المقرر عقده في حزيران/يونيه ٢٠١٩ في هافانا. وستوجَّه الدعوة في إطار زمالات الاتحاد إلى ممثلَيْن من البلدان الثلاثة والعشرين الأعضاء في الاتحاد العالمي في منطقة البحر الكاريبي (أحدهما من الوزارة المسؤولة عن شؤون البريدية والآخر من المشغل المعتمد).

ولم يواجه الاتحاد صعوبات في توفير المساعدة الآنفة الذكر أو في الاضطلاع بأي أنشطة مشتركة أخرى مع كوبا بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك البلد.

## برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٥ آذار/مارس ٢٠١٩]

على مدار السنوات الخمسين الماضية، تمكنت برامج الحماية الاجتماعية الشاملة في كوبا من القضاء على الجوع والفقر إلى حد بعيد. وقد كانت كوبا من أنجح البلدان في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وهي تحتل المرتبة الثالثة والسبعين في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفي تسعينات القرن العشرين، تعرّضت كوبا إلى أزمة اقتصادية حادة كان لها أثر دائم على الأمن الغذائي والتغذية. وازداد تفاقم حالة انعدام الأمن الغذائي في البلد بفعل الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ والكوارث الطبيعية المتكررة، بما فيها موجات الجفاف التي يعاني منها البلد في الوقت الراهن، وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، ومحدودية سبل الحصول على الائتمانات، وانخفاض الإنتاجية، والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية.

وفي عام ٢٠١١، شرعت حكومة كوبا في عملية تهدف إلى تحسين كفاءة برامج الحماية الاجتماعية وخفض تكاليفها وتعزيز استدامتها. وتسترشد هذه الجهود بالتزام الحكومة بكفالة عدم ترك أي مواطن كوبي دون حماية اجتماعية. وفي إطار هذه العملية، حُدِّد الأمن الغذائي بوصفه أولوية وطنية، مع التركيز على نُظُم الحماية الاجتماعية المتصلة بالغذاء، وتحقيق اللامركزية في عملية صنع القرار المتصلة بالموارد الغذائية، واعتماد نموذج جديد لإدارة قطاع الزراعة، وتعزيز سلاسل القيمة، وخفض الواردات الغذائية.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في كوبا منذ عام ١٩٦٣ بهدف دعم جهود الحكومة الرامية إلى تعزيز الأمن الغذائي والتغذية. وفي عام ٢٠١٥، استهلت الوكالة أول برنامج قُطري لها يمتد على أربع سنوات لصالح كوبا. وفي عام ٢٠١٨، بدأ برنامج الأغذية العالمي تنفيذ أنشطة بموجب خطته الاستراتيجية القطرية المؤقتة الانتقالية الجديدة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في المقاطعات الشرقية الخمس (سانتياغو دي كوبا وغرانما وغوانتانامو ولاس توناس وهولغين)، التي تسجّل أدنى معدلات للتنمية وتُعدّ عرضة للجفاف والأمطار الغزيرة والزلازل التي تحدث بين حين وآخر. وبالإضافة إلى ذلك، يعمل البرنامج في مقاطعتَي بينار دل ريو وماتنساس في غربي كوبا، المعرضتين للأعاصير المدارية التي تلحق أضراراً جسيمة بالأمن الغذائي والتغذية. وتتواءم أنشطة البرنامج مع إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية لكوبا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، الذي يحدد الأمن الغذائي والتغذوي بوصفه إحدى الركائز الأربع لأنشطة التعاون التي تنفّذها الأمم المتحدة في كوبا. ويركز برنامج العمل الحالي في كوبا على بناء القدرات وزيادتها، باستخدام تحويلات مركّزة لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الملحة، ولتعزيز شبكات الأمان المتصلة بالغذاء في كوبا بصفة عامة. ويدعم البرنامج السلطات الوطنية والمحلية في التحول إلى نُظُم حماية اجتماعية أكثر استدامة وتركيزاً على أهداف محددة. وسيتحقق ذلك عن طريق خمسة أنشطة رئيسية:

(أ) تقديم المساعدة الغذائية إلى فئات السكان الضعيفة المستفيدة من برامج الحماية الاجتماعية القائمة على توفير الأغذية، وتقديم المساعدة التقنية وتدريب الخبراء وصناع القرار المشاركين في هذه البرامج؛

(ب) تقديم المساعدة الغذائية غير المشروطة إلى السكان المتضررين من الصدمات من المخزونات الغذائية التي سبق تخزينها لكفالة سرعة إيصالها؛

(ج) توفير الأطعمة المغذية المتخصصة للفئات الضعيفة من السكان، وتقديم المساعدة التقنية والتدريب للخبراء وصناع القرار في المؤسسات الوطنية والمحلية المشاركة في برامج التغذية؛

(د) توفير التدريب والمعدات والدعم التقني لصغار المزارعين والتجار والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في سلاسل القيمة الغذائية؛

(هـ) توفير التدريب والمساعدة التقنية إلى صناع القرار وصغار المزارعين من أجل تحسين الإدارة المحلية للحد من المخاطر.

**آثار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة**

طيلة عام ٢٠١٨، ظل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يؤثر تأثيراً سلبياً على الاقتصاد الكوبي، فضلا عن تأثيره على الظروف التشغيلية التي يعمل فيها برنامج الأغذية العالمي. فالتكاليف المرتفعة لاستيراد المعدات أو المدخلات الزراعية عاملٌ مقيّد للإنتاجية الزراعية في كوبا، حيث إنه يؤثر على قدرة البلد على إنتاج ما يلبّي جميع احتياجاته الغذائية. ونتيجة لذلك، تضطر الحكومة إلى استيراد نسبة كبيرة من السلع الأساسية الغذائية لتلبية احتياجات برامج شبكات الأمان الاجتماعي الوطنية القائمة على توفير الأغذية. ويشكّل هذا الأمر عبئاً يثقل كاهل ميزانية البلد وتهديداً للفئات الأشد اعتماداً على شبكات الأمان الاجتماعي، ويفرض تحديات كبيرة في مجال الأمن الغذائي في كوبا.

ويؤثر الحصار أيضاً على قدرة البرنامج على شراء الخدمات والمنتجات من شركات مقرها الولايات المتحدة أو شركات تجهّز مدفوعاتها عن طريق فروع لها في الولايات المتحدة، الأمر الذي ينعكس مباشرة على مشاريع البرنامج وعلى مواصلة تشغيل مكتبه.

ويتأخر أيضاً شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية، بما فيها الأغذية المدعّمة التي يوفرها البرنامج، بسبب المصاعب اللوجستية المذكورة أعلاه. فنتيجة للحصار، تضطر السفن إلى التوقف أثناء السفر في بلد مجاور من أجل نقل الشحنات إلى سفن أخرى، مما يتسبب في حالات تأخير وتكاليف إضافية تؤثر أيضاً على شحنات البرنامج.

كذلك يتأثر العمل الجاري الذي يضطلع به البرنامج في كوبا بصعوبات ترتبط بشراء المعدات بأسعار أكثر تنافسية، بالنظر إلى أن الموردين في المنطقة وفي أماكن أخرى كثيرا ما يُمنعون من البيع مباشرة إلى كوبا. وهذا ينطبق على معدات المشاريع، ومعدات المكاتب، وشراء معدات تكنولوجيا المعلومات، وقطع غيار السيارات، واللوازم القرطاسية المكتبية، وغيرها من المعدات التقنية المتخصصة للمشاريع، مما يزيد من التكاليف العادية للبرنامج. وإضافة إلى ذلك، فإن الاتصالات الصوتية وعمليات نقل البيانات باهظة التكلفة للغاية، إذ يتعيّن ألا تمر عبر البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة.

وتطال القيود التي يفرضها الحصار على المؤسسات المالية التي تتعامل مع كوبا المعاملاتِ المصرفية أيضاً. ويمكن أن يؤثر هذا الأمر على دفع استحقاقات الموظفين، وكذلك على أنشطتهم المالية الشخصية. وبالرغم من أن مدفوعات المكتب القطري تُجهَّز عن طريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإنها عرضة لهذه القيود أيضاً.

## منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٨ حزيران/يونيه ٢٠١٩]

في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أصدرت حكومة الولايات المتحدة مذكرة رئاسية تتعلق بالأمن القومي بعنوان ”تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا“. وأوجزت هذه المذكرة سياسة إدارة الولايات المتحدة تجاه كوبا وحددت إجراءات التنفيذ التي يتعين على حكومة الولايات المتحدة اتخاذها. وحلت المذكرة محل التوجيه السياسي الرئاسي المعنون ”التطبيع بين الولايات المتحدة وكوبا“ لعام ٢٠١٦.

وفي آذار/مارس ٢٠١٩، أعلنت حكومة الولايات المتحدة أن المواطنين الكوبيين الذين يأتون إلى الولايات المتحدة من أجل الزيارات العائلية أو الاستشارات الطبية أو السياحة أو التسوق سيُمنحون الآن تأشيرات دخول لمرة واحدة لمدة أقصاها ثلاثة أشهر.

### الأثر على السكان وقطاع الصحة وصحة الأفراد

الصحة هي أولوية قصوى بالنسبة لحكومة كوبا. وتماثل النتائج والمؤشرات الصحية لذلك البلد نظيراتها في البلدان المتقدمة. وقد تجاوزت الموارد العامة المخصصة للصحة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

ومن أجل تسجيل ورصد آثار الحصار على القطاع الصحي، تجتمع وزارة الصحة العامة في كوبا مع جميع المؤسسات الوطنية التي توثّق هذا الأثر وتعدّ تقارير بشأنه (المستشفيات الوطنية ومؤسسات البحوث)، وكذلك مع الوحدات في المقاطعات والأفرقة الوطنية التي تعمل في مختلف المجالات المتخصصة.

وأنشأت الوزارة لجنة دائمة تتألف من مدير كل من هذه المؤسسات والمرافق الصحية، لدراسة أثر الحصار. ونوعية المعلومات مكفولة من خلال فرادى المكاتب واجتماعات الرصد، وفقاً لأحكام المرسوم بقانون رقم ٢٩٠ الصادر عن مجلس الوزراء في ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢ والقانون رقم ٨٠ المتعلق بتأكيد الكرامة والسيادة الكوبية المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦.

ولأغراض الامتثال لهذه القوانين واللوائح الوطنية، تعتبر حكومة كوبا أن الخسائر الناجمة عن الحصار هي التي تنجم عن تطبيق حكومة الولايات المتحدة لتدابير وضغوط سياسية أو غيرها من الضغوط خارج حدودها تعوق أو تعرقل قدرة كوبا على إجراء معاملات تجارية واقتصادية منبثقة عن المشاريع التعاونية والاستثمارات المالية، وهي كذلك الخسائر التي تعيق الوصول إلى التكنولوجيا أو المعرفة أو التي تؤثر سلبا على الإنتاج والخدمات أو غيرها من المجالات.

ويمكن تلخيص عواقب الحصار خلال الفترة المشمولة بالتقرير على النحو التالي:

- العبء المالي الإضافي الناتج عن عدم القدرة على شراء اللوازم والمعدات والأدوية مباشرةً من الولايات المتحدة
- التأخر في تطوير الصحة الإلكترونية والتطبيب من بُعد بسبب الصعوبات في الوصول إلى التكنولوجيا بأسعار معقولة.
- عدم القدرة على الحصول على القروض الإنمائية من البنك الدولي ومصرف التنمية للبلدان الأمريكية
- الوصول المحدود إلى التبرعات الخيرية المقدمة من منظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة وبلدان أخرى
- محدودية نطاق البحث والمنشورات العلمية حيث لا يمكن للعلماء الكوبيين المشاركة في بعض المشاريع البحثية التي تجري في مراكز متعددة

**الأثر على أنشطة التعاون التقني التي تنفّذها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية**

يؤثر الحصار على تكاليف المعاملات المالية لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، وكذلك على كفاءة عمليات الشراء الخاصة بهما؛ ومشاركة المواطنين الكوبيين في الملتقيات الدولية؛ وتكاليف عقد الاجتماعات الدولية في كوبا؛ ومشاركة كوبا في المناقشات وبرامج التدريب الافتراضية.

وتؤثر القيود المرتبطة بالحصار على جميع المعاملات المصرفية بين المكتب الإقليمي للأمريكيتين التابع لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والمكتب القطري في كوبا. وبالتالي، فإن المكتب القطري غير قادر على إعادة الأموال إلى المكتب الإقليمي بسهولة، ما يؤدي إلى تراكمها في حساب بالدولار في كوبا. ولا يجني هذا الحساب أي فائدة، ما يتسبب في خسائر كبيرة لمنظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية.

وتتأثر كفاءة آليات شراء الأدوية والتكنولوجيا سلبًا نظرا لضرورة الحصول على تراخيص خاصة يجب أن تمنحها وزارة الخزانة الأمريكية. ويمكن أن يستغرق إصدار هذه التصاريح عدة أشهر. ولذا، فإن

الموردين الدوليين المحتملين ليسوا على ذلك القدر من الاهتمام في المضي قدمًا، نظرًا للتكاليف ذات الصلة، والوقت اللازم لإكمال المعاملات وصغر حجم السوق الكوبية. وبالنسبة لحالات الطوارئ، يجب الحصول على الأدوية والإمدادات من الإغاثة في أوروبا، مما يؤدي إلى تكاليف إضافية ووقت نقل، مما يحد من فعالية الاستجابة.

وتحد متطلبات وإجراءات التأشيرة الخاصة من مشاركة خبراء الصحة العامة الكوبيين في الاجتماعات التي تستضيفها الولايات المتحدة كما تؤثر على أسعار تذاكر الرحلات الجوية.

وتؤثر القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على بطاقات الائتمان الصادرة في كوبا على قدرة المواطنين الكوبيين على إجراء حجوزات فندقية في الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، يتعذّر على موظفي الخدمة المدنية الدولية استخدام بطاقات الائتمان الصادرة عن مصارف في الولايات المتحدة لسداد فواتير الفندق في كوبا.

وتتأثر تكلفة الأحداث التي تنظمها منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية في كوبا إلى حد كبير بعدم القدرة على استيراد سلع بأسعار معقولة من الولايات المتحدة وبالحاجة إلى استيراد الإمدادات من أمريكا اللاتينية وأوروبا وآسيا.

وإن عدم القدرة على استخدام المنصات الإلكترونية لتبادل المعرفة يؤثر أيضا على فعالية العمل في منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية والمكاتب القطرية الأخرى، وعلى العمل مع المراكز العشرة المتعاونة مع هاتين المنظمتين في كوبا.

## المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

نتيجة الحصار، لوحظت الظروف المبيّنة أدناه في كوبا بوصفها عقبة تحول دون تقدّم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر تأثيرا مباشرا في تنميته التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية فيه.

ويحدّ الحصار، بتقييده دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة، من إمكانيات تنمية الموارد البشرية في الولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، قد لا يستفيد المهنيون الكوبيون المتخصصون استفادة كاملة من فرص أكبر للتخصص في ميدان الملكية الفكرية، لا سيما تلك المتاحة في الولايات المتحدة. وتشمل هذه الفرص، بصفة خاصة، جوانب من إدارة أصول ومكاتب الملكية الفكرية، وكذلك فرصة الاطلاع على تجارب ناجحة في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وإدارة التكنولوجيا وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانة.

وتعوق القيود المفروضة على التأشيرات أيضا إمكانية مشاركة المهنيين الكوبيين العاملين في مجال الملكية الفكرية في برامج التدريب والاجتماعات والمناسبات الأخرى التي تعقدها المنظمة العالمية للملكية الفكرية في إقليم الولايات المتحدة بانتظام.

وتعوق القيود المفروضة على البنى التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية التوسع في نشر الدورات الإلكترونية للتعلم عن بُعد التي توفرها المنظمة في كوبا، على الرغم مما تبذله السلطات المحلية من جهود ومما تبديه من التزام لتعزيز ثقافة احترام الملكية الفكرية على نطاق البلد بأكمله. ولا تتوافر أيضا

مرافق التداول بالفيديو، التي تتيح وسيلة للاتصال على قدر كبير من الكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، لا سيما لأغراض التعليم والتدريب، بسبب تعذّر شراء معظم المعدات التقنية وأدوات البرامجيات اللازمة التي منشؤها الولايات المتحدة.

ويؤثر ضعف مرافق الاتصالات السلكية واللاسلكية أيضا سلبا في إمكانية وصول المواطنين الكوبيين إلى قواعد البيانات الإلكترونية التابعة للمنظمة وإلى خدمات رقمية أخرى في مجال الملكية الفكرية، ويعرقل وصولهم إليها. ويؤثر هذا الوضع، وبخاصة تعذّر الوصول إلكترونيا إلى قواعد بيانات عالمية متعلقة بالملكية الفكرية، من قبيل قاعدة Patentscope للبيانات (للمعلومات عن براءات الاختراع) وقاعدة البيانات العالمية للعلامات التجارية وغير ذلك من قواعد البيانات المتاحة فقط عبر الإنترنت، تأثيرا سلبيا للغاية في تقدّم برامج البحوث التكنولوجية وغيرها من برامج الابتكار التي تنفّذها حكومة كوبا في مجالات علوم البيئة والطب والحياة، وكذلك التكنولوجيا الأحيائية والنانوتكنولوجيا. ويحدّ ذلك من إمكانية التعلم بشأن سلوك العلامات التجارية في أسواق التصدير المحتملة.

ويؤثر الحصار في توفر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وبخاصة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وفحصها. وعلى الرغم من أن كوبا مهيئة إداريا لأداء هذه المهام بفضل الوجود الكثيف لفروع المكتب الكوبي للملكية الصناعية في المقاطعات، فإن عدم توفر برامجيات متخصصة يعوق بصورة حرجة أداء هذه المهام. ويشار إلى أن إجراءات شراء المعدات والبرامجيات اللازمة من الخارج مرهقة للغاية. ولا يزال هذا الوضع يتسبب في تراكم حالات التأخير في تقديم الخدمات المطلوبة من هذه المكاتب، ويحول دون تطوّر هذه الخدمات وتوسّعها بصورة طبيعية. والأهم من ذلك أن هذا الوضع يقضي على إمكانية الاستفادة بصورة كاملة من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة، نظرا إلى أن المستخدمين في كوبا لا يمكنهم الوصول بحرّية إلى بعض أدوات ذلك النظام التشغيلية. ويقوّض ذلك بصورة كبيرة إمكانيات توسيع نطاق هذا النظام ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين (في كل من العاصمة والمقاطعات).

وتمتد آثار الحصار المتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية لتشمل المجال المالي أيضا. فلا يمكن سداد المدفوعات المستحقة على كوبا للمنظمة بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد) إلاّ باليورو أو الفرنك السويسري، وليس بدولارات الولايات المتحدة، من أجل تفادي القيود التي يفرضها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية. ويجب سداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الصناعية بنفس هاتين العُملتين. وتؤدي تكلفة هذه المعاملات غير المباشرة الهادفة إلى تفادي مصارف الولايات المتحدة إلى خسائر مالية كبيرة، وتثني المواطنين الكوبيين عن استخدام معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد.

وتمتد الآثار المالية المترتبة على الحصار لتشمل أيضا دفع إتاوات حقوق التأليف على أساس الحقوق الممنوحة بموجب اتفاقية برن لحماية المصنفات الأدبية والفنية. فليس بإمكان عدد من المصارف الوطنية تلقّي الودائع من الجمعية الكوبية للإدارة الجماعية للمؤلفين أو إرسالها إليها. ومن غير الممكن أيضا ممارسة الحقوق استنادا إلى الاتفاقية المذكورة من خلال اتفاقات التمثيل المتبادل بين جمعيات الإدارة الجماعية في كوبا والولايات المتحدة.

## المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]
[١٠ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

في إطار الأنشطة التي ينفذها المكتب الإقليمي للمنظمة العالمية للأرصاد الجوية في الأمريكتين، كثيرا ما تكون كوبا حاضرة من خلال ممثليها في الاجتماعات والدورات وحلقات العمل؛ وفي عمليات تبادل البيانات المتعلقة بالأرصدة الجوية والمياه؛ وفي مشاريع تغطي منطقة البحر الكاريبي. وخلال عام ٢٠١٨، لم تواجه المنظمة أي مضايقات أو قيود بشأن كوبا فيما يتعلق بالتعاون العلمي الإقليمي.

## منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ أيار/مايو ٢٠١٩]

لا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا قائما، بما في ذلك القيود المفروضة على سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، ما يؤثر بشكل مباشر على قطاع السياحة في كوبا.

وتشدد الأنظمة الجديدة التي فرضتها وزارات الخزانة والتجارة والخارجية في الولايات المتحدة، والصادرة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، تدابير الحصار عملا بالمذكرة الرئاسية للأمن القومي المعنونة ''تعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا''، التي وقعها الرئيس دونالد ترامب في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وبالإضافة إلى ما ورد أعلاه، فإن انخفاض عدد دبلوماسيي الولايات المتحدة في كوبا، زاد بالتالي من أثر الحصار على التجارة مع كوبا والسياحة فيها.

وتتضمن اللوائح الأخرى التي تفرضها وزارة الخارجية الأمريكية القرارَ بتوسيع قائمة الكيانات المقيدة المرتبطة بكوبا لتشمل مواطني الولايات المتحدة، الذين ينتمي عدد كبير منهم إلى القطاع السياحي، ما يضر بالحقوق الاقتصادية لأولئك المواطنين، ما يحد من القدرة على توسيع أعمالهم والحيلولة دون تطوير الاقتصاد الكوبي، وهذا ما يؤدي بالتالي إلى تقييد الظروف المعيشية للسكان في كوبا.

ووفقًا لأحدث إصدار من *تقرير بارومتر السياحة العالمية* (*World Tourism Barometer*) الصادر عن منظمة السياحة العالمية، ارتفع عدد السياح الدوليين في جميع أنحاء العالم بنسبة ٥,٦ في المائة في عام ٢٠١٨، لكن المنطقة الكاريبية دون الإقليمية شهدت انخفاضًا بنسبة ١,٨ في المائة. وأفادت المنظمة الكاريبية للسياحة بأن دول منطقة البحر الكاريبي استقبلت ٢٩,٩ مليون مسافر في عام ٢٠١٨، وهو ثاني أعلى إجمالي مسجل بعد الرقم الذي شهده عام ٢٠١٧ وهو ٣٠,٦ مليون مسافر، وذلك بالرغم من انخفاض عدد الوافدين بسبب الإعصارين المدمرين اللذين شهدهما ذلك العام. وظلت الولايات المتحدة السوق الرئيسية للسائحين إلى منطقة البحر الكاريبي، حيث بلغ عدد الزيارات من ذلك البلد ١٣,٩ مليون زيارة، أي ما يمثل ٤٦,٥ في المائة من إجمالي عدد الزوار.

وفي الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩، عكس تدفق الزوار من الولايات المتحدة انخفاض عدد الزائرين جواً (الذين يبيتون ويوفرون دخلا إضافيا لبلد المقصد) مقارنة بالعام السابق،

حيث انخفض نصيب كوبا بمقدار ١٦١ ١٠٣ زائرا عن طريق الجو عما كان عليه في عام ٢٠١٧، أي ما نسبته ٢٨,٦ في المائة.

وفيما يتعلق بالترويج السياحي، لا تستطيع كوبا الوصول إلى شركات الإعلان أو قنوات الترويج الأخرى في الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن وكالات السفر من ذلك البلد لا يسمح لهم بالترويج لكوبا كبلد مقصد، ما يزيد من صعوبة الترويج للبلد.

ولا تزال أعمال قطاع السياحة في كوبا تتأثر بتدابير الحصار المتعلقة بالتجارة الإلكترونية واستخدام الإنترنت والمعاملات ببطاقات الائتمان الصادرة في الولايات المتحدة كوسيلة لسداد ثمن تذاكر الطيران والخدمات السياحية. وتنشأ هذه الآثار، بصفة خاصة، نتيجة تغيير المواقع الجغرافية للموردين، ما ينجم عنه زيادة في الأسعار وفي رسوم النقل والتأمين، بسبب طول المسافة التي يجب اجتيازها انطلاقا من الأسواق المورّدة وتعذّر نقل الموارد بغية الاحتفاظ بمخزونات كبيرة من البضائع. وهذا ما ينجم عنه أيضاً زيادة التكاليف المالية، بسبب ضرورة التعويل على الائتمانات التجارية الأغلى، مقارنةً بالائتمانات الحكومية والمصرفية الأرخص لكن يصعب الحصول عليها من جراء الضغط الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة على البلدان الثالثة، وبسبب تقلب أسعار صرف العملات لتعذّر استخدام دولار الولايات المتحدة عملةً للشراء.

وتضطر شركات السياحة الكوبية إلى تحمل تكاليف إضافية تتصل باستيراد منتجات يشتدّ طلب السياح عليها، ويتعيّن الحصول عليها من خلال بلدان ثالثة. فعلى سبيل المثال، تنتج الولايات المتحدة سلعًا من قبيل الأغذية، ومعدات السياحة الخاصة، والمنتجات التكنولوجية، والمعدات الكهربائية، والمعدات العامة، وأجهزة الحاسوب، ومواد البناء. غير أنه يتعين شراؤها من بلدان ثالثة نتيجة الحصار.

وبصفة عامة، ظلت السياحة الدولية والمحلية في كوبا في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٨ إلى آذار/مارس ٢٠١٩ تعاني بشدة من الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا في مجالات هامة تتصل بالعمليات وبالخدمات اللوجستية الحيوية في سياق قطاع السياحة، وقد بلغت القيمة المقدّرة للخسائر الناجمة عن هذا الحصار ١,٤ بليون دولار.

## منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

يحدّد اتفاق مراكش لعام ١٩٩٤ المنشئ لمنظمة التجارة العالمية نطاق عمل المنظمة ومهامها. وتسلّم ديباجة هذا الاتفاق بأن المساعي التجارية والاقتصادية ينبغي أن تجرى لأغراض منها تحقيق مستويات معيشة أعلى، وكفالة العمالة الكاملة بما يتوافق وهدف التنمية المستدامة، وعلى نحو يتسق مع احتياجات الأعضاء وشواغلهم في مختلف مستويات التنمية. وتشدّد الديباجة أيضاً على استصواب القضاء على المعاملة التمييزية في العلاقات التجارية الدولية.

وقد أُثيرت المسألة المشار إليها في قرار الجمعية العامة ٧٣/٨ في سياق استعراض منظمة التجارة العالمية للسياسة التجارية للولايات المتحدة في عام ٢٠١٨. وفي إطار هذه العملية، يحتوي التقرير الذي أعدته

أمانة المنظمة[١٦] على إشارات متعددة إلى التدابير التي تؤثر على كوبا. وإضافةً إلى ذلك، أُثيرت المسألة شفوياً أثناء اجتماع هيئة استعراض السياسات التجارية في منظمة التجارة العالمية المعقود في يومي ١٧ و ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والمكرَّس للاستعراض المشار إليه المتعلق بالسياسة التجارية للولايات المتحدة.

وقد ورد في تقرير أمانة المنظمة أن الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة على بلد محدد شُدِّدت ضد كوبا خلال الفترة قيد الاستعراض (٢٠١٦-٢٠١٨)، نتيجة مذكرة الأمن الوطني الرئاسية المتعلقة بتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا والمؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وخلال اجتماع هيئة الاستعراض في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨[١٧]، أشارت كوبا إلى أن الحصار قد عُزِّز على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف من خلال اتساع نطاق آثاره المتجاوزة للحدود الإقليمية. وذكرت الولايات المتحدة أن الحظر المفروض على التجارة مع كوبا يمتثل كامل الامتثال للالتزامات ذات الصلة بموجب الاتفاقات التجارية الدولية. وذكرت الولايات المتحدة أيضا أنها تعتبر الحصار مسألة ثنائية.

وأُشير إلى المسألة أيضا في تقرير كوبا السنوي إلى منظمة التجارة العالمية المؤرخ ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨[١٨] بشأن تمديد إعفاء مُنح بموجب القرار المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦[١٩]. وقد منحت كوبا هذا الإعفاء في الأصل بموجب القرار المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦[٢٠]، فيما يتعلق بالمادة الخامسة عشرة: ٦ من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة لعام ١٩٩٤. وفي التقرير السنوي، ذكرت كوبا، في جملة أمور، أن سياسة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التي تنتهجها الولايات المتحدة لا تزال تُنفَّذ تنفيذا صارما، وأن نطاق التشريعات التي تستند إليها هذه السياسة قد اتسع بإضافة أنظمة جديدة في عام ٢٠١٧. وعلاوة على ذلك، ترى كوبا أن التدابير الجديدة المتخذة في المجال المالي تنشئ مزيدا من الصعوبات والتكاليف في العمليات التجارية الكوبية. وبصفة عامة يوصَف الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي بأنه أحد العقبات الرئيسية أمام التنمية في كوبا.

## رابعا – الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها

### مركز الجنوب

[الأصل: بالإنكليزية]
[٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١٩]

في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، اجتمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة البالغ عددها ١٩٣ دولة من أجل التصويت السنوي السابع والعشرين على التوالي للجمعية العامة على مشروع القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على

(١٦) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/TPR/S/382.

(١٧) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/TPR/M/382/Add.1.

(١٨) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/1043.

(١٩) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/1003.

(٢٠) انظر منظمة التجارة العالمية، الوثيقة WT/L/182.

كوبا''. واعتُمد القرار بالإجماع تقريبا بتأييد ١٨٩ صوتا ومعارضة صوتين (الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل)، وعدم امتناع أي عضو عن التصويت[٢١]. وقبل التصويت، اقترحت الولايات المتحدة ثمانية تعديلات لكي تنظر فيها الدول الأعضاء البالغ عددها ١٩٣ دولة، ورُفضت كافة.

ومركز الجنوب هو منظمة حكومية دولية للبلدان النامية، وقد أنشئ عام ١٩٩٥ عملا بالاتفاق الذي ينص على إنشاء مركز الجنوب والذي أودع لدى الأمم المتحدة. ويتمتع مركز الجنوب بمركز المراقب لدى الجمعية العامة، ويتألف حاليا من ٥٤ عضوا من البلدان النامية، ومنها كوبا. ويدعم المركز البلدان النامية في تعزيز مصالحها المشتركة والنهوض بها على الصعيد الدولي. ويضطلع المركز أيضاً ببحوث في مختلف مجالات السياسة الدولية المتصلة بتعزيز الاحتياجات الإنمائية للبلدان النامية وما تبذله من جهود من أجل تعزيز منظومة الأمم المتحدة وتعزيز تعددية الأطراف[٢٢].

ويمثل اعتماد قرار الجمعية العامة ٨/٧٣ بالإجماع تقريبا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ تأييدا قويا ومتجددا من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة للدعوة التي ما فتئت توجهها إلى الولايات المتحدة منذ زمن والمتعلقة بإنهاء الحصار الانفرادي المفروض على كوبا وشعبها منذ ما يقرب من ستة عقود. وقد أثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا تأثيرا شديدا على جميع القطاعات الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وكذلك على علاقاته التجارية والتعاونية مع العالم. ونظرا لما يتسم به الحصار من طابع متجاوز للحدود الإقليمية، لا سيما فيما يتعلق بالأعمال المصرفية والتجارة الدولية والتعاون الدولي، فإنه يمنع شركات الولايات المتحدة والبلدان الأخرى وشركات تلك البلدان من إجراء أي معاملات اقتصادية مع كوبا. ولذلك فقد أنشأ الحصار عقبات حالت دون تحقيق خطة البلد الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهو يؤثر كذلك على مصالح الولايات المتحدة: فثمة اعتراف متزايد من جانب المؤسسات التجارية الخاصة والجماعات السياسية والأوساط الصحفية والأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني في الولايات المتحدة بالأثر السلبي للحصار.

وقد مثل امتناع الولايات المتحدة وإسرائيل عن التصويت في عام ٢٠١٦ للمرة الأولى منذ عام ١٩٩٢، حين طرح هذا القرار للتصويت للمرة الأولى، لحظةً فريدة في تاريخ نظام تعدد الأطراف. فقد كانت هذه هي أول مرة على الإطلاق يُعتمد فيها مثل هذا القرار بشبه إجماع، حيث اعتُمِد بتأييد ١٩١ صوتاً دون أي صوت معارض مع امتناع عضوين عن التصويت (الولايات المتحدة وإسرائيل)[٢٣]. وفتحت سياسة التحاور الباب أمام تغيرات هامة في العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، منها العدول عن اعتبار كوبا دولةً راعية للإرهاب في أيار/مايو ٢٠١٥، واستعادة العلاقات الدبلوماسية في تموز/

(٢١) انظر الأمم المتحدة، ''الجمعية العامة تعتمد القرار السنوي الداعي إلى إنهاء الحصار على كوبا، وترفض التعديلات المقدمة من الولايات المتحدة رفضاً قاطعاً''، بيان صحفي، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.

(٢٢) للاطلاع على مزيد من التفاصيل عن عمل مركز الجنوب، انظر www.southcentre.int.

(٢٣) انظر الأمم المتحدة، ''على غرار الولايات المتحدة، إسرائيل تمتنع عن التصويت لأول مرة، والجمعية العامة تعتمد القرار السنوي الداعي إلى رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا''، بيان صحفي، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦.

يوليه ٢٠١٥، وبذل جهود لزيادة السفر والتجارة وتدفق المعلومات[٢٤]. إلا أن سياسة التحاور التي انتهجتها الولايات المتحدة إزاء كوبا لم تدم طويلا[٢٥].

ويؤدي اعتماد تدابير قسرية جديدة[٢٦] في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ وإلغاء سياسات أخرى وضعتها حكومة الولايات المتحدة السابقة إلى تشديد الحصار المفروض على كوبا مرة أخرى[٢٧]. وتشمل الجزاءات الجديدة مجالي السفر والتجارة، فيما يمثل عودةً إلى سياسة عزل كوبا بما يترتب عليها من آثار شديدة على اقتصادها وشعبها.

وفي قرار الجمعية العامة ٨/٧٣، الذي اعتُمد في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، رفضت الجمعية العامة، تماشيا مع القرارات والتقارير والإعلانات التي اعتمدتها الأمم المتحدة وغيرها من المنتديات والهيئات الحكومية الدولية سابقا، استخدام التدابير القسرية الانفرادية من قبيل الجزاءات التجارية المفروضة في شكل حصارات ووقف التدفقات المالية والاستثمارية بين البلدان المرسلة والمستهدفة، مثل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فهذه التدابير أثرها سلبي على تمتع شعوب البلدان المعنية بحقوق الإنسان بالكامل، ولا سيما أكثر الفئات ضعفا، التي تشمل النساء والمسنين والأطفال. وقد أثرت هذه التدابير تأثيراً سلبياً أيضاً على قدرة البلدان الخاضعة لجزاءات على المساهمة في التعاون الإنمائي الدولي، كما هو الحال بالنسبة إلى كوبا وبرنامجها الدولي المعروف للتعاون في مجال الرعاية الصحية.

وفي القرار ٨/٧٣، أكدت الجمعية العامة من جديد التزام الدول الأعضاء بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ودعت جميع الدول إلى الامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير من قبيل الحصار المفروض على كوبا، بما يتعارض مع القانون الدولي، ومبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل بجميع أشكاله في شؤونها الداخلية، وكذلك حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وفي القرار ٨/٧٣، أشارت الجمعية العامة كذلك إلى البيانات التي أدلى بها رؤساء دول أو حكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مؤتمر قمة جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، والتي دعت فيها بالإجماع إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وعلى مر السنين، أصبح التقرير السنوي للأمين العام يمثل منبرا هاما لتسليط الضوء على الأثر السلبي للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا والتأكيد من جديد على الدعوة التي تكاد تكون عالمية إلى إنهائه. ويقدم التقرير صورة واضحة عن تأثير التدابير القسرية الانفرادية المتخذة في إطار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ويبين تبعات ذلك على العالم أجمع وعلى الشعب الكوبي. ويتضمن التقرير إسهامات من الدول الأعضاء وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، ومنظمات

---

(٢٤) Mark P. Sullivan, “Cuba: U.S. policy in the 116th Congress”, CRS Report No. R45657 (Congressional Research Service, Washington, D.C., 29 March 2019). متاح على الرابط التالي: https://crsreports.congress.gov.

(٢٥) انظر الأمم المتحدة، ”الجمعية العامة تعتمد القرار السنوي الذي يحث على إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وسط مخاوف من أعضاء الوفود بشأن احتمال الارتداد على السياسة السابقة“، بيان صحفي، ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.

(٢٦) في ١٦ حزيران/يونيه ٢٠١٧، وقّع الرئيس ترامب مذكرة الأمن الوطني الرئاسية التي مثلت تشديدا لسياسة الولايات المتحدة ضد كوبا. انظر www.federalregister.gov/documents/2017/10/20/2017-22928/strengthening-the-policy-of-the-united-states-toward-cuba.

(٢٧) Mark P. Sullivan, “Cuba: U.S. policy overview”, In Focus No. IF10045, version 54, updated 24 June 2019.

حكومية دولية أخرى، بعضها يعمل في الميدان في كوبا. وقد ساهم مركز الجنوب بنشاط في التقرير على مدى السنوات الماضية.

وإن تشديد الإدارة الحالية للولايات المتحدة التدابيرَ الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد كوبا، بعد الخطوات الإيجابية التي اتُّخذت في ظل الحكومة السابقة من أجل تطبيع العلاقات، يتنافى مع شعور المجتمع الدولي الذي اتضح في التصويت على قرار الجمعية العامة ٨/٧٣. فقد دعا المجتمع الدولي إلى إنهاء السياسات الانفرادية التي كانت، وما زالت، تتسبب في صعوبات اجتماعية واقتصادية جمّة للشعب الكوبي. ووفقا لحكومة كوبا، فقد بلغت الأضرار المتراكمة القابلة للقياس الكمي جراء فرض الحصار لمدة تقارب ستة عقود ما قيمته ٦٧٨ ٩٣٣ بليون دولار، مع مراعاة انخفاض قيمة الدولار مقابل سعر الذهب[٢٨]. وبسعر الدولار الحالي، بلغت الأضرار المالية التي تسبب فيها الحصار أكثر من ٤٠٠ ١٣٤ بليون دولار (بما في ذلك ما يقرب من ٣٢١ ٤ بليون دولار في عام ٢٠١٧ فقط)، وفقاً للأرقام الواردة عن حكومة كوبا[٢٩].

وفي معرِض تقديم نص مشروع القرار المؤرخ ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ في الجمعية العامة، قال وزير خارجية كوبا، برونو إدواردو رودريغيس باريا: ”ما زال الحصار هو العقبة الرئيسية أمام تنفيذ الخطة الوطنية لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة“[٣٠]. وتشير التقديرات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان من الممكن أن يصل إلى ١٠ في المائة في كوبا محققا فوائد اقتصادية واجتماعية في العقود الماضية لو لم يكن الحصار قائما. وفي عام ٢٠١٧، أثناء تقديم قرار بشأن نفس المسألة، كان وزير الخارجية قد ذكر بالفعل أن ما من أسرة كوبية أو خدمة اجتماعية في كوبا لم تعانِ من الحرمان وعواقب الحصار[٣١].

وتطبق الولايات المتحدة، منذ ما يربو على عقدين من الزمان، قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا الصادر في ١٢ آذار/مارس ١٩٩٦ (يشار إليه عادة باسم قانون هيلمز – بيرتون)، الذي قنن جميع جزاءات الولايات المتحدة ضد كوبا وشدد الحصار الاقتصادي المفروض عليها. والباب الثالث هو أكثر جزء خلافي في القانون إذ إنه يمنح المواطنين الأمريكيين الذين لديهم ممتلكات في كوبا صادرتها الدولة – بما في ذلك الكوبيون الأمريكيون الذين لم يكونوا من مواطني الولايات المتحدة وقت المصادرة – حق رفع دعوى قضائية أمام محاكم الولايات المتحدة ضد الأشخاص الذين يمكن أن يكونوا بصدد ”الاتجار“ في تلك الممتلكات. وينطوي هذا القانون على آثار متجاوزة للحدود الإقليمية تؤثر سلبا على ترتيبات كوبا في مجالي التجارة والتعاون الدولي. وفي ٤ آذار/مارس ٢٠١٩، أعلنت حكومة الولايات المتحدة قرار السماح برفع دعاوى أمام محاكم الولايات المتحدة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون ضد حوالي ٢٠٠ شركة كوبية من الشركات التي أُدرجت في قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المقيدة ذات الصلة بكوبا، التي أصدرتها حكومة الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، وذلك بدعوى اتجارها في ممتلكات مصادَرة.

(٢٨) بيان أدلى به برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، في الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة (انظر A/73/PV.30).

(٢٩) انظر تقرير وزارة خارجية كوبا لعام ٢٠١٨ بشأن القرار ٤/٧٢، ٢٩ آب/أغسطس ٢٠١٨.

(٣٠) انظر البيان الذي أدلى به برونو إدواردو رودريغيس باريا (A/73/PV.30).

(٣١) بيان أدلى به برونو إدواردو رودريغيس باريا، وزير خارجية كوبا، في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة (A/72/PV.38).

وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أعلنت حكومة الولايات المتحدة مجموعة من القيود الجديدة الرامية إلى تشديد الحصار المفروض على كوبا[٣٢]. وشملت القيود الجديدة الحد من السفر لأسباب غير عائلية ومن حجم التحويلات المالية التي يرسلها الكوبيون الأمريكيون إلى الجزيرة الكاريبية. وأعلنت حكومة الولايات المتحدة أيضا أنها ستتوقف عن تعليق الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون، وذلك اعتبارا من ٢ أيار/مايو ٢٠١٩. وكانت هذه أول مرة منذ صدور القانون في عام ١٩٩٦ تنفَّذ فيها هذه الأحكام بعد تعليق العمل بها طيلة ٢٢ عاما. ويتيح هذا القرار اتخاذ إجراءات قانونية بموجب الباب الثالث ضد الكيانات الكوبية أو الشركات الأجنبية الأخرى التي تبقي على علاقات تجارية أو اقتصادية مع كوبا. وسيؤدي ذلك إلى زيادة تشديد أثر الحصار[٣٣]. فالشركات التابعة للولايات المتحدة ولبلدان ثالثة والتي تستثمر في كوبا يمكن أن تواجه عددا هائلا من الدعاوى القضائية. وسيسبب القرار صعوبات للمستثمرين في كوبا من البلدان الثالثة لأنه قد يثني الشركات الدولية عن ممارسة أعمالها التجارية في كوبا. ويؤثر القرار كذلك على الاستثمارات القائمة بالفعل في البلد، بما في ذلك استثمارات الولايات المتحدة. ويمكن أن يفضي إلى منازعات في منظمة التجارة العالمية من جانب حلفاء كوبا الذين استثمروا فيها خلال العقود الماضية.

وترى حكومة كوبا أن قرار تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون يمثل هجوما على القانون الدولي وسيادة كوبا. ووفقا لوزير الخارجية الكوبي، فإن هذا القرار يمثّل هجوما على سيادة كوبا والدول الأخرى، بالنظر إلى الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية الذي يتسم به الباب الثالث، والذي يهدف إلى حرمان كوبا من الاستثمارات الأجنبية وتهديد شركاءها الحاليين والمحتملين[٣٤].

وأعرب الاتحاد الأوروبي أيضا عن أسفه لقرار الإدارة الأمريكية عدم تجديد تعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون. وأكد الاتحاد الأوروبي من جديد معارضته الشديدة لتطبيق التدابير الانفرادية المتجاوزة للحدود الإقليمية المتعلقة بكوبا والمتعارضة مع القانون الدولي. ورأى الاتحاد الأوروبي أن القرار يمثل خرقًا للالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة في الاتفاقين المبرمين فيما بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨، واللذين احترمهما الجانبان احتراما تاما. وفي هذين الاتفاقين، تعهدت الولايات المتحدة بتعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون وعلّق الاتحاد الأوروبي، في جملة أمور، القضية التي كان قد رفعها أمام منظمة التجارة العالمية ضد الولايات المتحدة[٣٥].

وأعلن الاتحاد الأوروبي أيضا أنه سينظر في جميع الخيارات المتاحة لحماية مصالحه المشروعة، بما في ذلك ما يتعلق بحقوقه المتعلقة بمنظمة التجارة العالمية ومن خلال استخدام قانون الحظر الأوروبي. وذكر الاتحاد الأوروبي في بيانه الصادر في أعقاب إعلان الولايات المتحدة أن ذلك القانون يحظر إنفاذ الأحكام الصادرة عن محاكم الولايات المتحدة فيما يتعلق بالباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون ضمن

---

(٣٢) Niraj Chokshi and Frances Robles,“Trump Administration announces new restrictions on dealing with Cuba”, *New York Times*, 17 April 2019.

(٣٣) Cuban News Agency, “Cuba strongly rejects new US tightening of blockade”, 5 March 2019.

(٣٤) Prensa Latina, “Helms-Burton Act title III attacks international law, Cuban Foreign Minister says”, 17 April 2019.

(٣٥) المفوضية الأوروبية، ”بيان مشترك صادر عن الممثلة السامية/نائبة الرئيس فيديريكا موغريني، ومفوضة شؤون التجارة سيسيليا مالمستروم بشأن قرار الولايات المتحدة مواصلة تفعيل الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون“، بروكسل، (١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٩).

نطاق ولاية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ويتيح القانون للشركات التابعة للاتحاد الأوروبي المرفوع عليها دعاوى في الولايات المتحدة أن تعوّض أي ضرر من خلال رفع دعاوى قانونية أمام محاكم الاتحاد الأوروبي ضد المدعين المنتمين إلى الولايات المتحدة.

وقد بدأ فصل جديد في العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وكوبا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بتوقيع الطرفين على اتفاق الحوار السياسي والتعاون في بروكسل. وأعلن الاتحاد الأوروبي أنه قد يتخذ إجراءات إذا لم تمدد الولايات المتحدة إعفاء الاتحاد الأوروبي في إطار قانون هيلمز – بيرتون[٣٦]. وفي إطار السياسة التجارية المشتركة، يعارض الاتحاد الأوروبي بقوة وباستمرار تلك التدابير المتجاوزة لحدود الولاية الإقليمية.

وأعربت حكومة كندا أيضا عن خيبة أملها البالغة إزاء هذا القرار، معلنةً أنها ستستعرض جميع الخيارات المتاحة ردا على قرار الولايات المتحدة[٣٧]. وفي بيان أُلقي عقب إعلان قرار حكومة الولايات المتحدة، قالت وزيرة الشؤون الخارجية لكندا: ”منذ أن أعلنت الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير أنها ستستعرض الباب الثالث، تواصَلت حكومة كندا بصفة منتظمة مع حكومة الولايات المتحدة للإعراب عن شواغلنا المتعلقة بالآثار السلبية المحتمل وقوعها على الكنديين – وهي شواغل قائمة منذ أمد بعيد ومعروفة لشركائنا في الولايات المتحدة“.

ويتبين كذلك الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية الذي يتسم به الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا في القيود المالية المفروضة على مصارف البلدان الثالثة وفي فرض غرامات جديدة بدعوى انتهاك أنظمة حكومة الولايات المتحدة المتعلقة بكوبا. وقد شجع ذلك العديد من المصارف على إغلاق الحسابات التابعة لحكومة كوبا واتخاذ تدابير تعرقل سير العمل العادي للنظام المصرفي في البلد. وتأثرت كوبا سلباً في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى آذار/مارس ٢٠١٨ من جراء تطبيق سياسة الحصار – وتحديد نظرا لطابعها المتجاوز للحدود الإقليمية – على أكثر من ١٢٨ مصرفا أجنبيا. وتأخرت أيضا المعاملات المتعلقة بمساهمات حكومة كوبا المقدمة إلى مختلف المنظمات الدولية بسبب القيود المفروضة على تحويل المدفوعات من قبل الحكومة. وتبين القرارات الصادرة مؤخراً عن مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصول الأجنبية مدى استمرار سريان الحصار على كوبا، إذ تُفرض على البلدان الثالثة وشركاتها ومصارفها غرامات هائلة لأنها أبقت على علاقاتها التجارية والمالية مع كوبا.

وفي ٥ نيسان/أبريل ٢٠١٩، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية فرض جزاءات على شركتين، هما شركة Ballito Bay Shipping Inc. وشركة ProPer in Management Inc.، لعملهما في قطاع النفط التابع لجمهورية فنزويلا البوليفارية، وطُبِّق ذلك التدبير أيضا على السفينة Despina Andrianna، التي استخدمتها الشركتان لنقل النفط إلى كوبا. وحُددت سفن أخرى كان لشركة النفط المملوكة لحكومة ذلك البلد، Petróleos de Venezuela, S.A.، مصالح فيها بوصفها ممتلكات مجمدة بموجب الأمر التنفيذي رقم ١٣٨٥٠[٣٨]. وشجعت حكومة الولايات المتحدة أيضا الشركات والمصارف والمؤسسات الأخرى على

(٣٦) Agence Europe, “EU could take action if derogation from Helms-Burton Act is lifted”, 4 April 2019. و Reuters, “Spain rejects possible U.S. lawsuits against foreign firms in Cuba”, 3 April 2019.

(٣٧) Global Affairs Canada, “Government of Canada will defend interests of Canadians doing business in Cuba”, 17 April 2019. متاح على الرابط التالي: www.canada.ca.

(٣٨) سفارة الولايات المتحدة في كوبا، ”الولايات المتحدة تفرض جزاءات على الشركات التي تتيح نقل النفط الفنزويلي إلى كوبا“، ٩ نيسان/أبريل ٢٠١٩.

الامتناع عن تقديم خدمات تدعم حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية. وكان لذلك القرار تأثير سلبي أيضا على إمدادات النفط إلى الجزيرة الكاريبية، بما ترتب على ذلك من آثار اجتماعية واقتصادية على سكانها.

وينتهك الحصار حقوق الشعب الكوبي في القطاعات الاجتماعية الأكثر حساسية. وترد أمثلة تبين الآثار السلبية لهذه السياسة على قطاع الصحة خلال الفترة المرجعية فيما يلي أدناه:

### الآثار المترتبة على الحق في الصحة والحياة

لا يُسمح للمستشفيات الكوبية بالحصول على أي تكنولوجيا أو معدات حديثة مصنوعة حصراً في الولايات المتحدة لعلاج بعض الأمراض. ولذلك السبب، وبهدف كفالة حصول كل مواطن، دون أي تمييز، على الخدمات الصحية المجانية والجيدة والشاملة للجميع، اضطرت كوبا إلى إرسال مجموعة من المرضى مع مرافقيهم إلى مستشفيات في الخارج بتكلفة بلغت ٦٠٠ ٠٦٦ ١ دولار. ولولا الحصار، لأمكن استيراد تلك التكنولوجيات من الولايات المتحدة، ولتلقى أولئك المرضى العلاج في بلدهم.

وعلى الرغم من الصعوبات الناجمة عن الحصار، تمكنت كوبا من إنشاء نظام صحي مثالي، يمكن اتخاذه نموذجا يُحتذى في العديد من البلدان. وأقرت منظمة الصحة العالمية في الآونة الأخيرة بأن كوبا أصبحت رسميا أول بلد في العالم استطاع القضاء على انتقال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ومرض الزهري من الأم إلى الطفل. ويمثل نجاح كوبا في ذلك خطوة في الاتجاه الصحيح من أجل الحد من التهديد العالمي الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على نحو ما تدعو إليه أهداف التنمية المستدامة[٣٩].

### الآثار المترتبة على التعاون الدولي

ينشئ الحصار صعوبات أمام تنمية قدرات كوبا الكاملة في مجال التعاون الدولي، بوصفها جهة متلقية ومساهمة على حد سواء. ويشكل تعاون كوبا مع البلدان الأخرى في مجالي الصحة والاستجابة للكوارث، على سبيل المثال، نموذجا مناسبا لهذه الصعوبات. ويجسد عمل الأطباء الكوبيين الذي حظي بالاعتراف والتقدير على الصعيد العالمي بعد زلزال عام ٢٠١٠ في هايتي وتفشي فيروس إيبولا في ليبريا في عام ٢٠١٤ مثالين ممتازين في هذا الصدد.

وتعد كوبا، باعتبارها جزيرة كاريبية، أحد أشد البلدان تأثراً بتغير المناخ. وفي أعقاب موسم الأعاصير المدمر لعام ٢٠١٧، أرسلت كوبا ٧٥٠ طبيباً ومهنياً طبياً إلى جزر البحر الكاريبي الأخرى للمساعدة في جهود الإنقاذ. وتتعرض كوبا لمعاناة سنوية أثناء موسم الأعاصير في الفترة من شهر تموز/يوليه إلى شهر أيلول/سبتمبر، الذي تزداد آثاره المدمرة باستمرار في المنطقة. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٧، اجتاح إعصار إيرما، وهو إعصار من الفئة ٥، المقاطعات الوسطى والغربية، وسبب دماراً كارثياً وفيضانات شديدة، وطالت آثاره مئات الآلاف من الناس.

وذكرت صحيفة *هافانا تايمز* أن الحصار سيجعل جهود إعادة البناء وشراء الحكومة لمواد البناء مرهقة للغاية وباهظة التكلفة، ذلك لأنه يحظَر على الشركات المتعددة الجنسيات التي تتاجر مع الولايات المتحدة البيع

(٣٩) الأمم المتحدة، ''كوبا تقضي على انتقال فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من الأم إلى الطفل''، البث التلفزيوني الشبكي للأمم المتحدة، ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٧.

إلى كوبا. وبموجب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة، يحظَر أيضاً على هذه الدولة الجزرية الانضمام إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اللذين يمنحان قروض البنى التحتية ذات الأهمية الحاسمة(٤٠).

### الآثار المترتبة على الحق في الغذاء

أعاق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تطبقه الولايات المتحدة تنمية قطاعي الزراعة وتحضير الأغذية في كوبا طوال العقود الستة الماضية نتيجةً لما يسببه من عوائق سياساتية في مجالات التجارة والائتمانات المالية والاستثمارات والحصول على التكنولوجيا وبناء القدرات البشرية من خلال التبادل الأكاديمي.

وقد طلب تحالف الولايات المتحدة الزراعي من أجل كوبا، وهو مجموعة من الجمعيات العاملة في مجالي الزراعة وتحضير المنتجات الزراعية في الولايات المتحدة، أن ينهي الكونغرس الحصار ويطبّع المعاملات التجارية الزراعية بين البلدين. وترفع المعوقات المتعلقة بالمعاملات المالية والشحن التكاليف التي تتكبدها البلدان الأخرى في التصدير إلى كوبا. فعلى سبيل المثال، لا يمكن استخدام ميناء ماريل الحديث ذي المياه العميقة، وهو ثمرة مشروع تحديث مولته البرازيل ويهدف إلى إنشاء منطقة اقتصادية خاصة مركزها قريب من الميناء، لأنه بموجب الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة، لا يُسمح لأي سفينة ترسو في موانئ كوبا بأن تدخل الولايات المتحدة لمدة ستة أشهر ما لم تحصل على إعفاء من الولايات المتحدة(٤١). وقد أدى ذلك إلى زيادة كبيرة في تكاليف الواردات إلى هذه الجزيرة الكاريبية، التي تبعد عن ميامي ٩٠ ميلا فقط. وتضطر الشركات الكوبية المسؤولة عن تصنيع المنتجات الغذائية في البلد إلى استيراد نحو ٧٠ في المائة من المواد الخام التي تحتاجها من أسواق مختلفة، منها الأرجنتين وإسبانيا وإيطاليا والبرازيل والجمهورية الدومينيكية وكندا والمكسيك والهند. وعلاوة على ذلك، ونتيجة للحصار، لم يسمح لكوبا حتى الآن بالشراء من سوق الولايات المتحدة، وهي سوق جذابة جدا، بالنظر إلى أسعارها وقربها من كوبا. وتعرض هذه السوق أيضاً حصيلة متنوعة من المواد الخام والمعدات والمواد اللازمة لتحديث خطوط الإنتاج.

### الآثار المترتبة على الحق في التعليم

يؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على البرامج الكوبية الرامية إلى ضمان وتعميم التعليم المجاني الجيد في جميع المستويات. وترتبط الخسائر في الغالب بزيادة أسعار الشحن لاستيراد اللوازم المدرسية من بلدان ثالثة، وذلك لاستحالة شراء اللوازم المدرسية من الولايات المتحدة.

وفي نظام التعليم العالي، أسفر الحصار عن مجموعة من الصعوبات التي تعوق وصول كوبا إلى التكنولوجيا والمعدات اللازمة للتدريس، والبحث العلمي، ونشر المعلومات، ودفع أجور مناسبة عن النتائج، وشراء اللوازم والوسائل والأدوات المدرسية، والأعمال الجامعية والتنمية المحلية.

(٤٠) Rebecca Bodenheimer, “Cuba’s response to Hurricane Irma puts ‘America first-ism’ to shame”, *Havana Times*, 20 September 2017.

(٤١) Tim Johnson, “U.S.-Cuba diplomatic thaw puts Mariel port back in spotlight,”, McClatchy, 21 January 2015.

**انتهاك الحصار للقانون الدولي من خلال تنفيذه بأسلوب يتجاوز الحدود الإقليمية**

على نحو ما ورد ذكره، لا يؤثر الحصار على الشعب الكوبي وعلى المعاملات التجارية والمالية الكوبية فحسب، بل إنه يؤثر أيضاً على مبادرات التعاون فيما بين بلدان الجنوب التي تضطلع بها كوبا منذ عقود من الزمن. وقد نالت المساعدة الطبية الطارئة التي قدمتها كوبا استجابة للبلدان الأفريقية المتضررة من أزمات وباء إيبولا في غرب أفريقيا اعترافا عالميا، وهي خير مثال على التضامن مع المجتمع الدولي. وكان يمكن أن تكون المساعدة الكوبية الرامية إلى معالجة هذه الأزمة الصحية أكثر شمولاً لولا الحصار. وسيسمح رفع الحصار بشكل دائم لكوبا بزيادة التعاون مع البلدان النامية الأخرى في مجالات الصحة والتعليم والبيئة والزراعة، من بين مسائل أخرى. ويمكن للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء أن تستفيد كثيراً من الخبرة المتميزة التي اكتسبتها كوبا في مجال التكنولوجيا الأحيائية، على سبيل المثال.

وسوف تستفيد كيانات الأمم المتحدة أيضاً من التعاون مع الخبراء الكوبيين في مشاريعها على نحو أكثر تواتراً، وذلك بالنظر إلى أنه في معظم الحالات، تزيد الصعوبات الناجمة عن الحصار من تعقيد عمليات تعيين الخبراء الكوبيين في الأمم المتحدة، على نحو ما أوضحت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة في تقارير سابقة، وذلك بسبب تعدد التعقيدات التي تتراوح بين مشاكل دفع الأجور وتصاريح السفر.

ثم إن وزراء خارجية مجموعة الـ ٧٧ والصين، وهي أكبر مجموعة من البلدان النامية، في اجتماعهم الوزاري السنوي الثاني والأربعين الذي عقد في مقر الأمم المتحدة في نيويورك في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، جددوا التأكيد مرة أخرى على اعتراضهم الشديد على الحصار.

وفي الإعلان الذي اعتُمد بهذه المناسبة[٤٢]، أعرب وزراء مجموعة الـ ٧٧ والصين عن رفضهم القوي لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. وأكد الوزراء من جديد دعوتهم لحكومة الولايات المتحدة إلى أن تنهي الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ ما يقرب من ستة عقود، والذي يشكل العائق الرئيسي أمام تحقيق تنميتها الكاملة. وفي الوقت نفسه، أعرب الوزراء عن أسفهم للتدابير التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة منذ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، والتي تعزز الحصار.

وأهاب وزراء مجموعة الـ ٧٧ والصين بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة من أجل القضاء على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية. وتكلم الممثل الدائم لمصر لدى الأمم المتحدة باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين في جلسة الجمعية العامة المعقودة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، فقال إن المجموعة تأسف لأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ ما يقرب من ستة عقود لا يزال قائما بالكامل ويتواصل تعزيزه. وذكّرت مجموعة الـ ٧٧ بالخطوات الإيجابية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة السابقة في الفترة من عام ٢٠١٥ إلى عام ٢٠١٦، والتي لم تكن كافية بعد لإزالة آثار الحصار ولكنها ركّزت على مسار يفضي إلى الاتجاه الصحيح. ورأت المجموعة أن السياسة الحالية لحكومة الولايات المتحدة تمثل انتكاسة لعملية تطبيع العلاقات بين البلدين. ومثّلت الآثار السلبية الطويلة الأمد المترتبة على الحصار التي خلّفتها الجزاءات الاقتصادية وتقييد السفر على كوبا وشعبها مبعث قلق عميق للمجموعة. وقد أشارت المجموعة إلى أن أثر

(٤٢) انظر A/73/417، المرفق، الفقرة ٢٠٥.

الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على التجارة الدولية لكوبا بلغ أكثر من ٤ بلايين دولار في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠١٧ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٨[٤٣].

ووفقا لما ذكرته اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد فاقت التكلفة التي تكبّدها الشعب الكوبي من جراء الحصار مبلغ ١٣٠ بليون دولار بالأسعار الحالية وخلّف الحصار أثرا لا يمحى على هيكله الاقتصادي[٤٤]. وذكرت مجموعة الـ ٧٧ والصين، من جانبها، أن محدودية الاستثمار الأجنبي وصعوبة الحصول على قروض إنمائية تترجمان مباشرةً إلى مصاعب اقتصادية وآثار إنسانية بالنسبة إلى شعب كوبا. وأشارت المجموعة أيضا إلى المساهمات الكبيرة التي قدمتها كوبا إلى المجتمع الدولي، لا سيما من خلال دورها المتميز في توفير المساعدة الطبية إلى البلدان المحتاجة، وأضافت أن المساعدة الطارئة التي قدمتها كوبا للبلدان الأفريقية المتضررة جراء أزمة فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا هي خير مثال على تضامنها مع المجتمع الدولي[٤٥].

وفي اجتماع منتصف المدة الوزاري الثامن عشر لحركة بلدان عدم الانحياز الذي انعقد في باكو في الفترة من ٣ إلى ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٨، أعرب وزراء أكثر من ١٢٠ دولة وعدة دول مراقبة ومنظمات دولية عن أسفهم حيال التدابير التي تنفذها حكومة الولايات المتحدة الحالية، والتي تعزز الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وتنطوي على انتكاسة في عملية تطبيع العلاقات الثنائية[٤٦].

وفي المناسبة ذاتها، أعاد وزراء حركة بلدان عدم الانحياز التأكيد مرة أخرى على دعوتهم حكومة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، الذي يشكل العائق الرئيسي أمام تحقيق تنميتها الكاملة. ودعوا رئيس الولايات المتحدة إلى ممارسة سلطاته التنفيذية الواسعة النطاق لإجراء تعديلات جوهرية في هذا الحصار الذي – إضافةً إلى أنه انفرادي ومتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبدأ حسن الجوار – يكبّد الشعب الكوبي خسائر مادية وأضراراً اقتصادية هائلة. وحثوا مرة أخرى على الامتثال بدقة لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩/٤٧ و ١٦/٤٨ و ٩/٤٩ و ١٠/٥٠ و ١٧/٥١ و ١٠/٥٢ و ٤/٥٣ و ٢١/٥٤ و ٢٠/٥٥ و ٩/٥٦ و ١١/٥٧ و ٧/٥٨ و ١١/٥٩ و ١٢/٦٠ و ١١/٦١ و ٣/٦٢ و ٧/٦٣ و ٦/٦٤ و ٦/٦٥ و ٦/٦٦ و ٤/٦٧ و ٨/٦٨ و ٥/٦٩ و ٥/٧٠ و ٥/٧١ و ٤/٧٢، والتقيد بالمبادئ الأساسية المتعلقة بالمساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة. وأعرب الوزراء عن عميق قلقهم إزاء اتساع نطاق الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية للحصار المفروض على كوبا، ورفضوا تعزيز التدابير المالية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة بهدف تشديد الحصار[٤٧].

وقد أُعرب في عدة مؤتمرات للأمم المتحدة ومنتديات أخرى عُقِدت في الفترة من حزيران/يونيه ٢٠١٥ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٨ أيضاً عن رفض استخدام التدابير القسرية الانفرادية، بما فيها الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. فعلى سبيل المثال، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، اعتمد

---

(٤٣) انظر A/73/PV.29.

(٤٤) Reuters, “U.S. trade embargo has cost Cuba $130 billion, U.N. says”, 8 May 2018.

(٤٥) انظر A/73/PV.29.

(٤٦) انظر الوثيقة الختامية لاجتماع منتصف المدة الوزاري الثامن عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، الفقرة ٥٥٧. وهو متاح على الرابط التالي: http://www.mfa.gov.az/en/news/909/5599.

(٤٧) المرجع نفسه.

قادة العالم بتوافق الآراء قرار الجمعية العامة ١/٧٠، المعنون ”تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠“. وفي الفقرة ٣٠ من ذلك القرار، حُثَّت الدول بقوة على الامتناع عن سن وتطبيق أي تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية أحادية الجانب تتنافى مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكاملة، ولا سيما في البلدان النامية.

**الاستنتاجات**

من شأن إجراء تحليل أكثر شمولاً لأثر جميع التدابير القسرية الانفرادية الحالية على التمتع بحقوق الإنسان وإعمالها أن يمثل مبادرة هامة، لا سيما فيما يتعلق بالأشخاص الذين يعيشون في البلدان المتضررة. ويسري ذلك بصفة خاصة على النساء والمسنين والأطفال، الذين غالباً ما يكونون هم الضحايا الرئيسيين، كما يحدث في حالة الحظر المتعلق بالأدوية والتكنولوجيا اللازمة لإنتاج الأدوية في كوبا وجمهورية إيران الإسلامية، وهما بلدان متضرران من حصارات تفرضها الولايات المتحدة.

والأمم المتحدة هي الهيئة الأقدر على إجراء هذا التحليل والتقييم على أساس أكثر انتظاماً ومتانة. وفي ذلك الصدد، مثّل قيام مجلس حقوق الإنسان، عملا بقراره ٢١/٢٧، بتعيين المقرر الخاص المعني بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، خطوة مهمة إلى الأمام[٤٨]. ففي ذلك القرار، قرر المجلس أيضا تنظيم حلقة نقاش كل سنتين بشأن مسألة التدابير القسرية الانفرادية وحقوق الإنسان. وقد أدت زيارة المقرر الخاص للسودان إلى نتائج مهمة أسهمت في العملية التي دفعت الولايات المتحدة إلى إعادة النظر في سياستها تجاه ذلك البلد.

وفي ضوء الأثر السلبي للحصار المفروض على كوبا على حقوق الإنسان لشعبها وحقها في التنمية، يدعم مركز الجنوب الدعوة الموجهة منذ أمد طويل من جانب الجمعية العامة وجميع البلدان النامية إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا في أقرب وقت ممكن، بما يتماشى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

(٤٨) انظر الأمم المتحدة، مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ”المقرر الخاص المعني بالتأثير السلبي للتدابير القسرية الانفرادية على التمتع بحقوق الإنسان“، (تم الاطلاع عليه في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٩).